يوهان غالتونغ و جاك لينش

التغطية الإعلامية للنزاعات

التوجهات الجديدة لإعلام السلام



تعريب
رشيد زياني-شريف







يوهان غالتونغ و جاك لينش

التغطية الإعلامية للنزاعات

التوجهات الجديدة لإعلام السلام

تعريب
رشيد زياني-شريف





بالاشتراك مع معهد الهوڤار

يوهان غالتونغ و جاك لينش

التغطية الإعلامية للنزاعات
التوجهات الجديدة لإعلام السلام

تعريب
رشيد زياني-شريف

التغطية الإعلامية للنزاعات: التوجهات الجديدة لإعلام السلام
تأليف يوهان غالتونغ و جاك لينش
تعريب رشيد زياني-شريف
2010 مؤسسة قرطبة وشبكة ترانساند بالإشتراك مع معهد الهوڤار
ردمك: ISBN 2-940130-23-X

الفهرس

مقدمة ناشر الطبعة العربية

لا يحلّ السلم في مجتمع ما، بما في ذلك المجتمع الدولي، إلا إذا سادت فيه ثقافة السلام، وعمّت مختلف مناحي الحياة. فالسياسة والاقتصاد والفنّ والأدب والفكر والعلم وكتابة التاريخ والخطاب الديني والأيديولوجي، كل ذلك يمكن أن يكون داعما للسلم، كما قد يكون محرّضا على العنف.

الموسيقى مثلا يمكنها أن تدقّ طبول الحرب كما يمكنها أن تعزف أنشودة السلام. وحتى الرياضة يمكن أن توظّف لترقية السلم، وهذا هو الأصل، أو تُستغلّ لزرع الفتن، مثل ما شهدناه منذ أشهرٍ إثر مباراة كرة قدم بين دولتين عربيتين شقيقتين. وقد شاركت – للأسف الشديد – بعض وسائل الإعلام اللامسؤولة في هاتين الدولتين في تأزيم العلاقة بينهما.

يناقش هذا الكتاب مجالا حيويا له بالغ الأثر في حياة المجتمعات ألا وهو الإعلام. فالإعلام لم يوصف بـ"السلطة الرابعة" إلا لقدرته على توجيه الرأي العام وتشكيل الوعي الجماعي وتحديد القضايا التي تُعرض للنقاش وتلك التي تُطرح هامشًا. وما مساهمة قناة الجزيرة في ترقية الحسّ السياسي لدى المواطن العربي إلا شاهد على مدى تأثير الإعلام في المجتمع.

يهدف الكتاب إلى تسليط الضوء على ممارساتٍ صحفية وصفها المؤلفان بـ "إعلام العنف" أو "إعلام الحرب". وليس المقصود هنا تلك الأوضاع الاستثنائية وحالات التطرّف التي يشارك حينها الصحفي في التحريض على القتل، بل على الإبادة كما فعله صحفيو "إذاعة الألف هضبة" أثناء الحرب الأهلية الأخيرة في رواندة، إنما المقصود هو التوجّه العام والتيار العارم لدى معظم وسائل الإعلام العالمية في

تعاطيها مع قضايا النزاع والسلم وفي تغطيتها للصراعات والحروب.

كما يهدف الكتاب إلى تقديم بدائل للتغطية الصحفية وفق المعايير التي تحدّد ما يُسمّى بـ "إعلام السلام".

وتكمن أهمية الكتاب في كونه يقدّم رؤى ونماذج نظريةً متينةً مدعومةً بأمثلة كثيرة تتعلّق بالنزاعات والحروب التي عرفتها البشرية في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة والتي نشبت في منطقة الخليج وكوريا والبلقان ومنها ما يزال قائما إلى يومنا هذا كالحرب على العراق وما يُسمّى بالحرب على الإرهاب.

وقد تعرّضت الدراسة إلى المرشّحات التي تجعل من الحدث خبرًا وتحوّله إلى مادة إعلامية. تلك المرشّحات القائمة أساسًا على السلبية والنخبوية، كما ناقشت بعمق عدّةَ مسائل يُفترض أن تلازم الصحفي في عمله اليومي منها الموضوعية والتوازن والاستقصائية والأخلاقيات والجودة الإعلامية. وأكدّت أيضا على ضرورة رصد وسائل الإعلام مع تحديد كيفية الرصد وهوية الراصد.

يخلص المؤلفان يوهان غالتونغ وجاك لينش إلى أنّ "إعلام السلام" لا بدّ أن يفي أربعة شروط وهي:

1— تجاوز أعراض النزاع المتمثّلة في أعمال العنف ومظاهره المختلفة، وكشفُ أسبابِ النزاع السطحية والعميقة وأطرافِه الظاهرة والخفية؛
2— عدم التركيز على النخب والاهتمام بالجماهير، خاصة تلكم التي تعاني بشدة من مختلف أشكال العنف المرئي والهيكلي والثقافي؛
3— عرض وجهات نظر كل الأطراف وإتاحة الفرصة أمامها لإبداء مواقفها وللتعبير عن مصالحها واحتياجاتها، خاصة الضرورات الأساسية التي لا مجال للتفاوض حولها والتي تشمل ليس فقط المأمن والمأكل والمشرب والملبس والملجأ، والتعليم والعناية الصحية وإنما تضم أيضا الحق في الحرية وفي احترام الهوية بمكوّناتها

الأساسية؛

4— طرح رؤى لفض النزاع، وليس المقصود هنا أن يتحوُل الصحفي إلى مناضل للسلام، بل تكمن مهمّته في فتح آفاق جديدة تُخرج المجتمع من منطق العنف وتهيئ الرأي العام لمنطق بديل، وتساعد العاملين على تحويل النزاعات في مهمّتهم. والدالّ على الخير كفاعله.

نلاحظ أنّ الشرط الأوّل يضمَن المساهمة في استقصاء الحقيقة وإجلائها، وأنّ الشرطين الثاني والثالث يساهمان في تحقيق العدل، وأنّ الشرط الرابع يفتح بابا من أهمّ أبوب الخير وهو المساهمة في إصلاح ذات البين.

وإذا أضفنا إلى هذه الشروط البعد الجمالي، لأنّ الأسلوب الجميل الممتع هو سرّ وضمان نجاح أيّ رسالة إعلامية، فإننا نكون حينئذ قد أحطنا بالفضائل الأساسية الأربعة التي يقوم عليها الإحسان. فالإحسان ليس إلا مزيجا من الحقّ والعدل والخير والجمال.

ولا يمكن للإحسان في مجال الإعلام أن يتحقّق إلا إذا توفّر شرط الحرية لدى الإعلامي، وأقصد هنا التحرّر من تعسف المحيط الخارجي، السياسي والإداري والاقتصادي والمالي، وأيضا التحرّر من استبداد هوى النفس.

فالصحفي الجيّد إذن هو الإنسان الحرّ الباحثُ عن الحقيقة، الساعي إلى الخير، المحبُّ للعدل، المتمسّكُ بالجمال، وهو الذي يتعامل مع الأحداث ومع الجمهور "بالتي هي أحسن"، شعاره دائمًا "وقولوا للناس حسنا".

جنيف، سبتمبر 2010

عباس عروة

مدير مؤسسة قرطبة ومسؤول قسم العالم العربي في شبكة ترانسند

مقدمة الطبعة العربية

إنّ الاتصال من صميم التفاعل بين البشر والإعلام من أهم وسائل الاتصال العصرية. ويمكن للإعلام، شأنه شأن الاتصال بصورة عامة، أن يولّد العداوة كما يمكنه أن ينمّي الصداقة.

إنّ موضوع هذا الكتاب هو إعلام السلام، ومن المشرّف أن يُنشر الكتاب في لغة أخرى من أهم لغات العالم: اللغة العربية.

إنّ العالم العربي اشتهر في السنوات الأخيرة لكونه يأوي شكلاً جديدًا وهامًّا من أشكال الإعلام العالمي، ينظر بانتظام إلى القضايا من زوايا مختلفة. وبالنسبة لمن تعوّد على زاوية واحدة، الزاوية الذاتية، فإنّ هذه التجربة تكون قد شكّلت صدمة بلا شك، ولكن لا بد للمصدوم أن يتعلّم بالمحاكاة.

إنّ التلفزيون متعدّد الزوايا جانب أساسي من جوانب إعلام السلام الذي تستكشفه صفحات هذا الكتاب وهو ما تُجيده قناة الجزيرة بجدارة. وهناك جوانب أخرى مثل التركيز على الحلول، وليس فقط تحليل ووصف العنف.

جزيل الشكر لـ عباس عروة الذي أخذ المبادرة وللمترجم، رشيد زياني-شريف، وللناشرين.

فيرسوني، فرنسا، سبتمبر 2010

يوهان غالتونغ،

مؤسس شبكة ترانسند الدولية وأحد المؤلفَين

مقدمة

يعتبر هذا الكتاب ثمرة تعاون بين متخصص في علم الاجتماع وصحفي متمرس، يتمتع كل منهما بقدر من الخبرة في مجال عمل الطرف الآخر. فقد اشتغل يوهان غالتونغ (كاتب الفصول الخمسة الأولى) ثلاث سنوات كصحفي غير متفرغ لدى هيئة الإذاعة النرويجية، في الفترة 1960-1962 وكذلك في سنة 1965، وأنتج عددا من البرامج الإذاعية والتلفزيونية، ولا يزال عالقا بذاكرته، وبكل وضوح، ذلك الإحساس الذي كان يشعر به كلما أجرى مقابلة صحفية مع شخصيات فريدة مثل الدالاي لاما، وفيدال كاسترو، وغيرهما، كما أنه لا يزال يشعر بالأثر العميق كلما عاد بذاكرته إلى تلك المقابلات التي أجراها مع أشخاص من عامة الناس، وكيف أن تلك المقابلات أسهمت بشكل كبير في تعميق فهمه حول ما كان يجرى من حوله.

من جهته، قام جاك لينش (كاتب الفصول 6-8) (مع أنابيل ماك غولدريك) طيلة أعوام، بتدريس طلبة ما بعد التدرج، في مجال إعلام السلام في جامعة سيدني، حيث يتولى حاليا منصب مدير مركز دراسات السلام والنزاع. وقد أوكلت إليه مؤخرا، مهمة منسق اللجنة الأولى الخاصة بإعلام السلام التابعة للرابطة الدولية لبحوث السلام.

ونود في هذا الصدد الإعراب عن بالغ امتناننا، خاصة إلى إندرا عدنان وشخصيات أخرى تعمل في مقر تابلوف كورت[أ]، على تشجيعها لنا ومساعدتنا على تنظيم أولى ورشات عمل *ترانسند* التي تمحورت أشغالها في عام 1997 حول موضوع إعلام

[أ] تابلوف كورت هو مبنى من العصر الفكتوري في قرية تابلوف في باكنغهامشاير (انكلترا) اتخذ مقرا من قبل شبكة واسعة من المؤسسات تنتمي إلى أكثر من 190 بلدا وتهدف إلى المساهمة في جعل العالم أكثر سلما وتناغما، من خلال مجموعة من الأنشطة التعليمية والثقافية القائمة على فلسفة الحكيم الياباني نيشيرن دايسونين، من القرن الـ 13.

السلام، وكذلك على تنظيم عدد من الورشات لمتابعة الأعمال المنجزة في السنوات التي تلتها. وكان للمناقشات التي جرت مع كبار الصحفيين من ذوي القناعات المختلفة الأثر البالغ في تعميق رؤانا. كما نود توجيه الشكر أيضا إلى البروفيسور ادريان مونك، من جامعة سيتي، في لندن، فيما يتعلق بالفكرة المتضمنة في الفصل الثامن.

لكن قبل ذلك كله، نود الإعراب عن بالغ امتناننا للقراء والمستمعين لمواضعنا، ولمواضيع جهات أخرى، على ما تكرموا به علينا من تعليقات بشأن ما يعتري عملنا من نقصان وما يمكنهم الاستغناء عنه. وإننا لنشعر من أعماق ذواتنا بأن عملنا هذا قد سمح للكثير من أصحاب الانشغالات والهموم بإسماع أصواتهم، ولا تزال قناعتنا راسخة بأنه سوف تتزايد وتيرة نقل اخبار النزاعات الناشبة في أرجاء العالم، بالاستناد أكثر إلى زوايا السلام.

عزيزي القارئ، نرجو منك أن تفيدنا برأيك في هذا الموضوع، وذلك بمراسلتنا عبر الموقع: (www.transcend.org)

كيوتو وسيدني
يوهان غالتونغ وجاك لينش

الفصل الأول
التغطية الإعلامية للنزاعات: الطريق السفلي والطريق العلوي

1.1— منحى "العنف|النصر" أو منحى "النزاع|السلم"

هناك عموما طريقتان، يتم انتهاجهما في التغطية الإعلامية للنزاعات الناشبة، الطريق السفلي والطريق العلوي، ويتوقف اختيار هذا الطريق أو ذاك، على ما إذا كان التركيز منصبّا على العنف والحرب، ويولي الأهمية القصوى لمن ينتصر في النزاع، أم أنّ التركيز يكون على النزاع ذاته وعملية تحويله على نحو سلمي. بل قد يختلط الأمر في كثير من الأحيان على وسائل الإعلام بحيث تعجز حتى عن التمييز بين الاثنين، فتجدها تتحدث عن النزاع وهي تقصد في واقع الأمر العنف.

الطريق السفلي، أي طريق إعلام العنف، يغطي النزاع وكأنّ الأمر يتعلق بمعركة ليس إلا، ويتم تصوير المعركة كما لو كانت ملعبا للرياضة. ويتم تقديم الأطراف، التي تختصر عادة في طرفين اثنين لا غير، على أنهما محاربان يحاول كل منهما فرض أهدافه. ونموذج التغطية الإعلامية الذي يشكل أساس هذا الطريق نجده مجسدا في الأسلوب المتّبع من قِبل هرم القيادة العسكرية الذي يتمحور حول: من يحرز تقدما؟ من يستسلم دون أن يحقق أهدافه؟ إحصاء الخسائر من حيث عدد القتلى والجرحى، فضلا عن الخسائر المادية. ويعتمد منظور الحصيلة الصفرية[ب]، المتّبع في هذه الحالة، على أسلوب نموذج التغطية الرياضية حيث أنّ "الفوز ليس كل شيء فحسب، بل هو الشيء الوحيد المتوخى".

وتتضح الأمور أكثر، عندما يُنظر إلى أعمال العنف من منظور "نحن في مواجهتـ(هم)"،

[ب] يكون مقدار ربح الطرف المنتصر مطابقا لمقدار خسارة الطرف المنهزم.

فيكون النظر إلى الـ هُم – الغير – باعتبارهم شياطين، ذوي ميل فطري وطبيعي إلى العنف، ويشكلون "خطرا واضحا وقائما" يستدعي اخضاعهم للرقابة والردع والسحق، ومن ثَمّ يمكننا تلخيص هذا المنظور في التالي: استخدمْ ما يكفي من القوة، تحصلْ حتما على الأمن المنشود.

ونفس المنظور ينطبق على مسار المفاوضات، إذ يُنظر إليها وكأنها معارك كلامية، ويتم التركيز على الجهة التي تسجل النقط، والتي تجبر الطرف الآخر على الإذعان، وتهتم بالطرف الذي يخرج منها وقد تمسّك، إلى حد بعيد، بموقفه الأصلي. ويبدو أيضا أن الإعلام الدبلوماسي هو الآخر، قد اتخذ من إعلام كرة القدم نموذجا يسير وفقه[1].

الطريق العلوي، أي طريق إعلام السلام، يركز هذا الطريق على النزاع ذاته وعلى كل ما له صلة بتحويله. فثمة خطر كامن وحقيقة للعنف، لكن هذا الخطر الداهم يستمد جذوره من نزاع عالق ينتظر حلا، ومن شأن هذا النزاع، حالة استمراره، أن يفضي إلى سلسلة من الأعمال الانتقامية. وإنّ النزاعات التي تطرحها إشكالية وجود 2000 قومية، كل واحدة منها ترغب في الحصول على وضعية الدولة القومية في عالم لا يتسع لأكثر من 200 دولة، منها 20 دولة قومية فقط، هي بمثابة تحديات تستدعي توفر روح إبداعية قادرة على مواجهتها.

وبما أن الشعوب والجماعات والدول ومجموعات الدول تقف أحيانا حجر عثرة في طريق تحقيق طموحات بعضها البعض، نظرا لتعارض أهداف هذا الطرف مع الآخر – و هذا هو عين تعريف النزاع – فهناك إذن خطر واضح وقائم يلوّح باحتمال نشوب أعمال عنف، لكن إلى جانب ذلك، يشكل النزاع أيضا فرصة واضحة سانحة للتطور البشري، وذلك عبر استخدام النزاع سبيلا للبحث عن طرق جديدة، تتسم بروح الابتكار والإبداع، تعمل على تحويل النزاع بحيث تكون الكلمة الأخيرة لصالح الفرص السانحة، دون اللجوء إلى العنف. ويمكننا تلخيص ذلك في العبارة التالية: كن مبدعا تحصل على السلام. ومن هذه الزاوية، لا يكون الانتصار هو الغاية، بل الإبداع هو الهدف المقصود؛ كن مبدعا بما يكفي، تحصل على السلام[2].

ومن منطلقنا هذا، نؤكد أننا لسنا بصدد التذرع بأية حجة، لنبرر من خلالها، عدم التغطية الإعلامية لأعمال العنف. ومن نافلة القول أيضا التذكير بأن التغطية الجيدة، سواء كانت في إطار الطريق السفلي أو العلوي، ينبغي أن تتحلى بالصدقية، وهذا لا يعني بدوره الاقتصار على نقل الحقيقة فحسب، بل يجب أن تشمل الحقيقة كلها، أي القسم المتعلق منها بالعنف|النصر، والجزء المتعلق بتحويل النزاع على حد سواء. ولا ينبغي إخفاء أيّ شيء، كما لا ينبغي أن يشمل النقل الإعلامي، إلا الحقيقة والحقيقة وحدها.

لكن من الجدير بالذكر انه في واقع الأمر، أولى ضحايا الحروب ليست الحقيقة كما هو شائع بين الناس، فتلك تشكل الضحية الثانية فقط. أما الضحية الأولى فهي، بطبيعة الحال، السلام[3]. وسذاجة هذه المقولة تكمن في اعتبارها أنّ تغطية الأحداث قبل نشوب الحرب تكون دوما صادقة، غير أن الأمر ليس كذلك، إذ يوجد حتى قبل اندلاع الحرب عدد من الأكاذيب[4]. ونشير في هذا الصدد إلى أن صحافة الحقيقة، التي ينضوي جزء منها تحت عنوان "الصحافة الاستقصائية"، ليست المقصودة بإعلام السلام. كما أنّ التوصل إلى الحقيقة ليس بالأمر الهيّن، نظرا لاستحكام النزعة القائمة على الوقوف إلى جانب أحد الطرفين ضمن منطق "نحن في مواجهة(هم)"، وذلك عندما يتم تبني منظور "من المنتصر؟". وبالإضافة إلى ذلك، إذا حظي أحد الأطراف بمساندة بلده، أو قوميته، أو الطبقة التي ينتمي إليها، أو بدعم صحيفة أو محطة إذاعية أو قناة تلفزية معينة، نشهد عندئذ اندفاع الطريق السفلي نحو نشر الأكاذيب كما شهدنا ذلك في جميع الحروب الأخيرة: في الصومال، والخليج، ويوغوسلافيا، وأفغانستان والعراق وغيرهم كثير. قد تكون هناك بعض الأكاذيب المتفشية قبل نشوب الحرب، لكن من الواضح أنّ الحرب تنتج قدرا أكبر بكثير من الأكاذيب.

وفي هذا المجال لا يشكل عامل الانحياز النقطة الرئيسية، بحيث نجد هذا العامل أيضا في إعلام الطريق العلوي، الصعب. الأمر الأساسي الملفت للنظر هو أنّ إعلام الطريق العلوي يدرج حقائق أخرى، ذلك لأنه يستند في منهجه إلى طريقة مختلفة في

إعداد التغطية الإعلامية الخاصة بأعمال العنف والنزاعات، مع تركيزه على النزاع وتحويله.

وتكمن فلسفة ذلك في حقيقة مفادها، حيثما وُجِد دخان، فلا بد أنّ هناك نار، وإذا كان وجود العنف|الحرب هو بمثابة الدخان فالنزاع هو النار، وهو كامن في الأعماق، ونابع من الجذور. أجل، من الضروري نقل أحداث الدخان، لكن لا ينبغي الوقوف عند هذا الحد، والاكتفاء فقط بتغطية ما يجري على السطح، أي تغطية الجزء الأكثر ظهورا. لا تتوقف مهمة الإعلام الجيّد عند عتبة عكس صورة العالم كالمرآة فحسب، بل تتجاوز ذلك لتجعل العالم شفافا. مهمة الصحافي الجيّد لا تكمن فقط في تحديد موقع السلاح الذي ينبعث منه الدخان، بل تتجاوز ذلك لتوضح أسباب إطلاق النار بشكل شفاف.

المراسل الجيّد لا يختزل موضوعه في حادثة تصادم سيارتين، أو ما يعرف بواقعة الاصطدام، والاكتفاء بإحصاء عدد القتلى والجرحى والأضرار المادية، على الرغم من أن كل ذلك يجب تضمينه بكل تأكيد في الموضوع. لكن المعلومات المتعلقة بسرعة قيادة السيارة، وفيما إذا كان السائق في حالة سكر أم لا، أو فيما إذا كان متعبا حين قيادته سيارته، فكل ذلك يشكل أيضا جزءا لا يجزأ من موضوع القصة. لماذا ذلك؟ لأنّ "المعاناة شيء قاس أيضا بالنسبة لأهل الضحية المفجوعين"، و"حوادث المرور عادة ما تسفر عن قدر من المعاناة" و"السرعة المفرطة أثناء السياقة، واحتساء الكثير من الكحول، وأخذ قسط قليل جدا من الراحة، غالبا ما يؤدي كل ذلك إلى حوادث مرور". وفي ضوء ذلك، تكون النتيجة المستخلصة: ضرورة تخفيض السرعة، وتفادي حالة سكر السائق، وعدم قيادة السيارة في حالة التعب!

ورجل الإعلام ليس في حاجة إلى تكرار مثل هذه المواعظ البديهية، فهي جزء من ثقافتنا على أيّ حال، لكن مع ذلك ينبغي وضع هذه المادة بين يدي القارئ ليستخلص النتائج بنفسه.

ثم ماذا عن عمليات الإغفال من قبيل "لم يربط أحد السائقين الحزام". فإذا كان هذا الإغفال مهم ويؤثر على سبل التوصل إلى نتيجة ذكيه، فالجواب هو بالتأكيد نعم، يجب ذكره. في واقع الأمر، قد يكون الفارق بين والوقائع واللا-وقائع، وبين أفعال الارتكاب وأفعال الإهمال، مجرد مسألة صياغة من قبيل: "كان متعبا/لم ينل قسطا من النوم"؛ أو "قاد سيارته في حالة سكر/لم يرفض دعوة احتساء مشروب كحولي".

وضمن هذه السلسلة التي تربط الأفعال بالأسباب، أو على نحو أقلّ إحكاما، تربط النتائج بالظروف، والتي تتفاوت من حيث القوة، لا ينبغي تغطية النتائج فحسب، بل يجب أيضا ذكر الظروف التي تحيط بها، كما لا ينبغي الاقتصار على نقل الأفعال بل من الضروري نقل الأسباب أيضا. يتعيّن على الصحفي أن يمد القارئ – المستمع – المشاهد بالوقائع الصادرة عن جميع أطراف السلسلة الرابطة بين الفعل والسبب لتمكينه من التوصل بنفسه إلى تصور خاص به.

ومن الضروري الكشف عن السلاسل السببية من أجل تقديم صورة شفافة عن العالم، كما أن معرفة قدر من سياق الحدث أمر لا غنى عنه، مثلما هو الشأن بالنسبة لمعرفة أحوال الطرق: طريق زلق بسبب تسرّب بقع من النفط، أو هندسة غير محكمة، لنقطة تقاطع الطرق.

النزاع (التضارب باللاتني)، هو بمثابة تصادم بين أهداف متعددة، بحيث تقف أهداف الأطراف المختلفة في مواجهة بعضها البعض، على نحو متناقض، مما قد يؤدي إلى وقوع تصادم بين الأطراف، سواء كانت هذه الأطراف عسكرية او مدنية، وذلك ما يُعرف بالعنف، الذي يحظى بتغطية إعلامية مستفيضة من قبل صحافي الطريق السفلي[5]، أو قد يكون النزاع لم يفض بعد إلى وقوع عنف كبير، مثل النزاع الناشب حول الموارد، بين الشعوب والنخب في إفريقيا.

ولنتصور جدلا، أن "النزاع" تم تعرفيه بشكل خاطئ، باعتباره حربا وأعمال عنف،

ثم يجري تغطية وقائع الحرب على نحو يشبه كثيرا تغطية وقائع لعبة رياضية، مبارة كرة القدم أو مباراة في الملاكمة، على سبيل المثال، فماذا يمكننا أن نفهمه من ذلك؟ أولا، لن يكون بوسع القارئ معرفة أهداف الأطراف.

ففي هذه الحالة ينظر إلى الأطراف، التي تختزل عادة في طرفين اثنين فقط، على أنها خصوم متصارعين يسعى كل منها إلى إلحاق الضرر بالطرف الآخر، وإيذائه والفوز عليه، وتقوم عملية تغطية عنف الشوارع على سبيل المثال، بإحصاء عدد القتلى، والجرحى، والأضرار المادية، وتحديد الجهة التي ألحقت أكبر قدر من الضرر بالأخرى، والطرف الذي خرج من النزاع سالما دون ضرر. لنتصور أننا نعرف الهدف الذي يتوخاه رجال الشرطة مثلا، من حفظ للأمن، واستتباب النظام العام، والانتقام من خصوم معينين، والظفر بميزانيات أكبر، والانجذاب نحو التنافس بين أقسام الشرطة المختلفة وما إلى ذلك، لكن، في المقابل ماذا عن هؤلاء الناس في الشوارع، ماذا يريدون؟ العنف لذاته؟ العنف من أجل العنف؟

إنّ أيّ محاولة تسعى إلى تعميق البحث لفهم الموضوع، سرعان ما تضلّ طريقها بسبب التعريف الخاطئ، وتضيع معها كل الفرص الكفيلة بالتوصل إلى حل مبدع.

ثانيا، إذا تمّ النظر إلى النزاع كأعمال عنف، وتمّت تغطية أعمال العنف مثلها مثل أية لعبة رياضية، فيكون عندئذ للنزاع، كما هو الأمر بالنسبة للعبة الرياضية، ليس مجرد حلبة تدور على أرضيتها الوقائع، بل يكون له أيضا بداية ونهاية واضحتي المعالم. وبناء عليه يكون أول عمل من أعمال العنف، أول حجرة تلقى، مشابهة لأول ركلة أثناء مقابلة في كرة القدم، وتباعا، يكون وقف إطلاق النار معناه أن اللعبة قد انتهت، وحان وقت إحصاء النتيجة النهائية. التغطية الإعلامية تبدأ إذن مع أول تصفيرة وتنتهي مع رنين الجرس. ويمكن لمراسل الطريق السفلي الذي يغطي وقائع النزاعات أن يخلد إلى النوم إلى أن يستيقظ على وقع انفجار أوّل قذيفة، ثم يعود إلى النوم إلى حين انفجار آخر قذيفة.

ومن هذا المنظور لا يحظى النزاع بأي تغطية إعلامية قبل اندلاع أعمال العنف، ولا بعدها، فالعنف هو النزاع وذلك يعني أنه لا يوجد أيّ شيء يستدعي تسويته أو "تحويله" (مصطلح أقل تكليفا من "التسوية"). فالشيء الوحيد الجدير بالتغطية هو العنف الذي ينبغي التحكم في مساره. وفي حالة خروجه عن السيطرة رغم كل شيء، فينبغي إذن تغطية المعارك التي يتعين الفوز فيها. وتكون النزاعات من هذا المنظور محددة من حيث الزمان، ابتداء من لحظة اندلاع أعمال العنف إلى غاية انكماشه، ومحصورة من حيث المكان، في ساحة المعركة أو الحلبة.

وتماما مثلما أن المصطلحات المستعملة عند نقل الحدث الرياضي تُستَخدم مجازا أثناء التغطية الإعلامية للنزاعات، تستخدم أيضا مفردات التقارير الخاصة بالحروب مجازا في تغطية الأحداث الرياضية، من قبيل الهجوم، الصد من الخلف، التطويق، العدو، إلحاق الهزيمة، ساحة المعركة، فكلها مفردات تهيئ ذهنية الأشخاص للدفع بهم إلى الاعتقاد وكأننا نتعامل مع نفس النوع من الأشياء، واستنساخها تلقائيا في التقارير الإخبارية من دون وضعِها على المحك في مواجهة نظرة مختلفة، من شانه أن يلفت انتباه القراء والمستمعين إلى ما يجري حقا على أرض الواقع. ومن ثمّ يتلخّص الأمر في التالي: إلحاق الأذى، أو على الأقل اكتناه نوايا الغير، إلى أن يستسلم الطرف الآخر بدون شروط. ما عليك إلا أن تفرض هدفك: الفوز.

ثالثا، إنه تبسيط مفرط وسخيف. هناك بطبيعة الحال بعض أوجه التشابه بين بعض الألعاب الرياضية وبعض الحروب، لكن ليس ثمّة تشابه مطلقا بينها وبين النزاعات. فلعبة كرة القدم، وما يصاحبها من حديث عن فرق تسجل، بمعناه الحرفي، الأهداف، تُعَد من التشبيهات العالقة بأذهان الكثير من الناس. فالمشكلة تكمن في كون انه في حالة النزاعات التي تجري على أرض الواقع، لا يوجد طرفان اثنان فقط ("الفرق")، وليس هناك كرة واحدة فحسب، وعادة ما يكون الميدان محدودبا وليس مستوا تماما، والأطراف العديدة لا تلعب بالضرورة نفس اللعبة وبنفس الكرات. فبعض الأطراف لا تشارك في اللعبة على الإطلاق، وتكتفي بالتريث غير بعيد عن الميدان أملا في اقتناص بعض الغنائم. وقد لا يحدث أي نوع من

العنف الجسدي، ولا حتى أي عنف لفظي، من تجاوزات أو وجهات نظر حادة، مما يفوِت على إعلام الطريق السفلي فرصة اقتناص أي شيء يمكّنه من القيام بتغطيته الإعلامية، كما هو الشأن حاليا بالنسبة للنزاعات القائمة بين عموم الناس والنخب في إفريقيا. وبينما تحظى علاقات النخب فيما بينها وعموم الناس فيما بينهم ببعض التغطية، فنادرا جدا ما تستأثر الهوة المهولة التي تفصل عامة الناس بالنخب بالاهتمام والتغطية الإعلامية. ومن هذا المنطلق نجد أنّ الموقف المتمثّل في "انتظر اندلاع أعمال العنف" أو شيئا من "الحركة"، يشكّل المنظور المعتمد لدى الطريق السفلي.

وغير بعيد، يتصارع آخرون للاضطلاع بدور الحكم، وهو طريق لا يكلف أصحابه عواقب ومخاطرة كبيرة عند تحديد نتائج النزاعات. لكن بالنسبة للنزاعات الجارية على أرض الواقع، لا يكون الوضع بهذه البساطة، حيث أن طبيعة النتائج المتمخضة عن هذه النزاعات قد تتغير باستمرار، وقد تنشأ تباعا ميادين جديدة وحلبات جديدة، وتبرز حقائق اجتماعية جديدة، بحيث يتمخض عن الرؤية من زاوية " لاعبين اثنين، وكرة واحدة" فهم سيء جدا للوضع القائم، وبدلا من الكف عن استخدام هذا النوع المضلل من التشبيه، يجري عوض ذلك التستر على الطابع الحقيقي للنزاع، والتكتم عن الأهداف المتضاربة، وذلك تحت ستار التغطية الإعلامية للعنف. لماذا ذلك؟ لسبب أساسي، يتمثل في تجنب الاضطرار إلى نقل وجهة نظر الجانب الآخر إزاء النزاع، خاصة وأن هذه الرؤية قد تكون معقولة إلى حد ما، وينجم عنها حلا ما، بل وحتى بعض التغيير الاجتماعي. وبانتهاء العنف، تتوقف معه التغطية الإعلامية لأعمال العنف، وما يقترن بها من تحديات ومخاطر[6].

إن النزعات التي يتقابل فيها طرفان اثنان فقط هي عمليات تجريدية ليس إلا، مثل الألعاب، والرياضات والمحاكمات والحروب، التي لا نجدها إلا في إطار التغطية الإعلامية لوقائع الكازينوهات، والملاعب الرياضية، وقاعات المحاكم وفى ساحات المعارك، أما الحقيقة فمختلفة تماما. إن التصور الذي يوحي بأن الحرب الأمريكية البريطانية على العراق، ابتداء من آذار/مارس 2003، مواجهة بين طرفين اثنين،

"العالم أجمع ضد صدام حسين"، يمكننا أن نطلق عليه الصفة الصبيانية، لو لم يكن في ذلك إهانة للأطفال. فلا يخال أحد أدنى شك أن لكل من الأكراد والسنة والشيعة أهدافا مختلفة، تتنوع بتنوع أصحابها من "استقلال" بالنسبة للبعض، و"حكم العراق من بغداد" بالنسبة للبعض الآخر و "الجمهورية الإسلامية" من وجهة نظر الطرف الثالث.

كما للولايات المتحدة جملة من الأهداف، بعضها جيو-اقتصادي، مثل السيطرة على آبار وأسعار النفط، وهيمنة الدولار على اليورو؛ وبعضها جيو-سياسي مثل بناء القواعد العسكرية للسيطرة على الخليج، ودول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والبعض الآخر جيو- ثقافي، مثل هيمنة الحضارة اليهودية المسيحية، وما يشتق عنها من قبيل الديمقراطية الانتخابية وحقوق الإنسان. كما أن لكل من دول الجوار الستة أهدافا مختلفة، وينطبق الشيء ذاته على الدول "الحليفة".

ورغم الانهيار المدوي الذي مني به التشبيه المجازي للحرب والقائم على تصويرها في شكل صراع بين طرفين اثنين، تمكنت مصطلحات العنف على النحو المشار إليه، من أن تشق طريقها لتفرض نفسها في قاعات المفاوضات. وهكذا طغت المفاهيم من قبيل من سيكون الأكثر دهاء وحيلة من الأخر، ومن يتمكن من "إخراج الطرف الأخر من الخنادق"، ومن ينهي المواجهة، مع التشبث في الوقت نفسه بموقفه الأصلي؟ إنها بحقّ صحافة الحرب التي تتخذ من الصحافة الرياضية نموذجا بامتياز، ربما مع نمط احترافي ينتقل من مراسل رياضي إلى مراسل حربي، ومعه دائما نفس الجنوح إلى رؤية النزاع من زاوية معركة يجب الظفر بها، وفق القوانين السارية أو حتى من دونها.

ولكن لا ينبغي النظر إلى النزاع فقط باعتباره النار المنتجة لدخان العنف، بل ينبغي النظر إليه أيضا بصفته يشكل تحديا محفزا، يحث على إحراز التقدم. ومن الواضح أن رغبة 2000 من الأمم، تسعى كل منها إلى الحصول على استقلالها في عالم يضم 200 دولة فقط و 20 دولة قومية فحسب، يشير ذلك إلى **خطر** واضح لاحتمال اندلاع

أعمال عنف. ولكن إلى جانب ذلك، يحمل النزاع في ثناياه، فرصة واضحة للتطور الإنساني، يحث الإنسان على البحث عن سبل جديدة، وعلى تفتق عبقريته الإبداعية، وإلى تحويل النزاع بحيث تكون الغلبة في الأخير للفرص السانحة، ومن الأفضل أن يتم ذلك دون اللجوء إلى العنف.

لقد أوضحنا أعلاه، كيف تم استخدام التغطية الإعلامية للحرب للتستر على النزاع، واللجوء إلى استعمال المفردات الرياضية كتشبيه للحرب. وبالمقابل بما أن السلام هو نقيض العنف والحرب، فبماذا يمكننا تشبيه السلام؟ دعونا نحاول استخدام مجال الصحة ومفرداته، فبما أن نقيض الصحة هو المرض، فذلك يتيح لنا منطقيا اتخاذ المرض تشبيها مجازيا للعنف. فكيف تكون إذن التغطية الإعلامية للمرض؟ والتغطية الخاصة للصحة؟

لنتصور حالة من التعتيم الإعلامي الشامل المفروض على الممارسة الطبية، فبينما تحظى الحالة المرضية بتغطية وافية ومستفيضة مع تفاصيلها المفزعة، لاسيما عندما يصاب أشخاص من النخبة، نشهد في المقابل تعتيم على الممارسة الطبية، وما يصحبها من عمليات التشخيص والاستشراف والعلاج. ومن هذه الزاوية، ينظر إلى المرض على أنه أمر طبيعي/عادي، باعتباره معركة تجري بين جسم الإنسان والعوامل المسببة للأمراض مثل الكائنات الحية الدقيقة، والصدمات، والضغوط والإجهاد، فتكون الغلبة أحيانا لأحد الأطراف، وأحيانا أخرى للطرف الأخر. ومن ثمّ يمكننا القول أن مهمة الصحافة تكمن في تقديم تغطية إعلامية موضوعية لهذه المعركة، على أمل أن يكون الفوز حليف طرفنا، الجسم في هذه الحالة.

يكون اهتمام هذا النمط من الإعلام موجها نحو المرض، ولهذا الصحفي أن يشير إلى نفسه باعتباره مراسل المرض، وهو صاحب تقاليد راسخة في صناعة الأخبار انطلاقا من أحداث سلبية تصيب النخب، وبناء عليه فهو غير معني بالتدخل في شؤون الطبيعة، وإبراز سبل التصدّي للأمراض[7].

لقد تخلّصت التغطية الإعلامية للمرض من جزء كبير من ذلك التقليد القدري، فثمة اليوم أيضا إعلام الصحة[8]، يعمل على كشف السلسلة السببية للتعرض الشديد لمسببات الأمراض وانخفاض القدرة على المقاومة ("المناعة")، ليشمل ذلك كافة السبل الممكنة للقضاء على مسببات الأمراض وتعزيز القدرة على المقاومة. فالتقارير التي تنقل خبرا مفاده أن "الوباء قد أودى حتى الآن بحياة 10000 شخص" ليست جيدة بما فيه الكفاية، إذ يتساءل المرء "وماذا يمكن عمله حيال ذلك؟"، بحيث ينتظر أن تحيطه هذه التقارير علما بكل ما تم/أو لم يتم القيام به، وما الذي يتعين على الناس/أو لا يتعين فعله – شيئا يقومون به (التزام تغذية صحية) أو شيئا قد تمّ تركه (ممارسة الرياضة). ثم ماذا عن السياق؟ وهل يمكن على سبيل المثال أن يؤدي الارتفاع في معدلات البطالة والفقر إلى تفشي حالات الإصابات بأمراض القلب والشرايين، أو في تفاقم حالات الاكتئاب؟[9]

لقد تمّ تفسير عبارة "حيثما وُجِد دخان، فثمّة نار" بعبارة "أينما استحكم المرض، فمعناه أنّ هناك مسببات للأمراض ونسبة غير كافية من 'مسببات الصحة'". وإذا انقلب معنى شعار "حيثما وجدت أعمال عنف فثمة نزاع" و شعار "ما الذي تم القيام به لإطفاء الحريق" فصار معناهما "ما الذي تم إنجازه لتحويل النزاع"، نجد أنفسنا عندئذ أمام سؤال ملح: ما هو السبيل للقيام بتغطية النزاع؟

بطبيعة الحال، نقوم بتغطية مكان وقوع الحدث، والزمان والكيفية وهوية الضحايا، من قتلى وجرحى والأضرار المادية المترتبة. طبعا، سنحاول إدراج ضمن التقرير الصحفي من هم مرتكبو تلك الأفعال، وذلك من خلال إجراء عمل استقصائي جيد، قدر الإمكان، لتحديد مصدر إطلاق النار ومن هو الذي أطلق النار، هذا في حالة عدم اقتناعنا بأنّ السلطات قد قامت بالفعل بعمل جيد في هذا الصدد ولم تقم بأيّ محاولة للتستر على شيء ما. وإن جميع هذه الكلمات الخفيفة من قبيل " أين، ومتى، وكيف، ومن قِبل مَن، وصوب مَن"، المتصلة ببعضها البعض على نحو عنيف، تشكّل دلائل توجيهية جيدة. لكن ما يلفت النظر، هو أنه ثمّة كلمة بسيطة أخرى لم تدرج في القائمة: لماذا؟ وهذا ما يعيدنا مرة أخرى إلى النزاع الأساسي، إذ

لا يكفي أن يقال إنّ الناس "يتصرّفون بجنون قاتل". فالسؤال الغائب (أو المغيّب) هو لماذا هذا التصرّف الجنوني؟ والجواب المحتمل هو: لقد تعرّض هؤلاء الناس للإهانة. لكن على أيدي من تم ذلك. وأين، ومتى، وكيف؟

وبالبحث والتقصي فقط يمكننا تسليط الضوء على السلسلة السببية وسبر أغوارها. وفقط بانتهاج هذه السبيل يمكننا الاقتراب أكثر من "الأمر الذي يمكن عمله حيال ذلك؟". فهناك من يقترح جواب عام، ويرى أنّ ذلك يتمّ عن طريق إزالة الأسباب مثل الكائنات الحية الدقيقة من خلال إضعاف قوتها التدميرية، أو مثل جهاز مناعي هزيل، من خلال تحصينه وتقويته.

وبدون تسليط الأضواء على مختلف النقط التي تتشكل منها السلسلة المؤدية إلى أحداث العنف، لن نصل أبدا إلى معيار الديمقراطية، المتمثلة في الحوار المستنير، المستند إلى المعلومات الضرورية والذي يوفر للشعوب القاعدة الصلبة التي تمكنهم من تشكيل آرائهم القائمة بالفعل على معرفة راسخة لا تنحصر فقط على"ما الذي جرى"، بل تتعدى ذلك لمعرفة "ماذا يمكن القيام به إزاء ذلك". الاقتصار على تغطية أعمال العنف فحسب يحصر الأجوبة في حيز ضيق للغاية يتمحور حول "إعاقة أو إبادة/سجن مرتكبي الأفعال".

قد يكون ذلك هو الجواب المنشود عندما تتقلص التغطية الإعلامية للنزاعات إلى هذه النقطة، وتتوقف عندها؟ لكن ثمة بديل يطرح على النحو التالي:

[1] حول ماذا يدور النزاع؟ ما هي الأطراف المعنية بكيفية انتهائه، وما هي أهدافها الحقيقية، أين تجري أعمال العنف، إن وجدت أصلا؟ وغالبا ما تكون قائمة هذه الأسئلة طويلة في مثل هذه الحالات، كما هو الأمر في العراق.

[2] ما هي الأهداف المتناقضة؟ كيف تتصل هذه الأهداف بأعمال العنف التي وقعت فعلا، وبأعمال عنف محتملة مستقبلا[10]؟

[3] ما هي جذور النزاع العميقة، على المستوى الهيكلي والثقافي، بما في ذلك تاريخ كل منهما؟ أو بعبارة مختصرة، ما هو السياق العام؟

[4] ما نوع الأفكار الموجودة، بشأن نتائج أخرى مختلفة، غير تلك التي يفرض فيها طرف نفسه على الطرف الآخر، لا سيما الأفكار الإبداعية الجديدة؟ وهل هذه الأفكار فيها من القوة ما يكفي لمنع اندلاع أعمال العنف؟

[5] إذا وقعت أعمال عنف، فماذا عن الآثار غير المرئية، مثل الصدمات النفسية والكراهية والرغبة في الانتقام، والأمل في تحقيق مزيد من المجد؟

[6] ما هي الجهات التي تعمل على منع اندلاع أعمال العنف، وما هو منظورها للنتائج الناجمة عن النزاع وما هي أساليب عملها، وكيف يمكن دعمها؟

[7] ما هي الجهة المنخرطة في أعمال إعادة البناء والمصالحة وتسوية النزاع، ومن هي الأطراف التي تكتفي بتقاسم الغنائم واقتناص عقود إعادة الاعمار؟

لو تم الاعتماد بقدر أكبر على هذا النوع من التغطية الإعلامية، لكانت أزمة إرلندا الشمالية وما دار حولها، دخلت مرحلة أكثر سلمية منذ زمن طويل. فالتركيز فقط على أعمال العنف من جانب الجيش الجمهوري الايرلندي/ قوى دفاع يلستر/شرطة ايرلندا الشمالية/الجيش البريطاني، يخفي حقيقة النزاع بل ومن شانه أن يؤجج نيران العنف ويطيل من عمره. ولكن هل التركيز على تفهم جميع الأطراف ودوافعها، وعلى روح الإبداع ونهج اللاعنف، يفضي تلقائيا إلى السلام؟ ليس الأمر بهذه السهولة، لكنه على الأقل يسير في هذا الاتجاه.

وأيّا كان التقدم الذي تمّ إحرازه في ايرلندا الشمالية، فقد تمّ إنجازه من خلال النظر عبر الشعارات المتصلبة ومواقف المتطرفين ثمّ رؤية النزاع بارتباطه بآلاف الحالات

من الحياة اليومية.

وعلى أساس تلك التجربة، صوّت الناس على طرفي خط النزاع، لصالح السلام. فمن شأن عودة التغطية الإعلامية، إلى نقل المزايدات السياسية، أول بأول، أن يعرض مسار التقدم برمته للخطر.

لقد قمنا بتقسيم التغطية الإعلامية للنزاع إلى نوعين، إعلام العنف|النصر، وإعلام النزاع|التسوية، دون أن يكون النوعان متمانعين بالضرورة، هذا من حيث التعريف، لكن المسألة تحتاج إلى تفصيل.

هذان النوعان هما بمثابة متلازمات الصحافة، كما أن إعلام العنف-الحرب عادة ما يكون له أغراض دعائية ويركز على النخب، ومن ثمّ وجب على إعلام السلام أن ينتهج مسارا ومواصفات على النقيض من ذلك، تتلخص في التزام الحقيقة والاهتمام بعامة الناس.

ومع ذلك يظل السؤال مطروحا: هل يتعين على إعلام السلام تغطية أعمال العنف أيضا؟ نعم بكل تأكيد، لكن عليه أن يغطي أعمال العنف، أيّا كان مصدرها، وينقل معاناة جميع الأطراف، ولا يقتصر على نقل أعمال العنف الصادرة عن الطرف الآخر، ومعاناة طرفنا فحسب. كما عليه أن يتعمّق في البحث، بحيث يلقي الضوء ويكشف الأسباب والآثار غير المرئية لأعمال العنف، دون الوقوع في فخ الخلط بين أعمال العنف والنزاع.

وقد أصبح الآن الوقت مناسبا لنقدم نظرة عامة عن "متلازمات الصحافة" الاثنتين:

الجدول 1. التغطية الإعلامية للنزاع: الطريق السفلي والطريق العلوي

<table>
<tr><th>إعلام العنف-الحرب | النصر</th><th>إعلام النزاع | السلم</th></tr>
<tr><td>1. مقاربة موجهة نحو العنف/ الحرب
التركيز على مسرح النزاع
طرفان (2)، هدف واحد (النصر)، الحرب
توجه نحو الحصيلة الصفرية عموما (حيث يعادل فوز أحد الأطراف، خسارة الطرف الآخر من حيث القيمة).</td><td>1. مقاربة موجهة نحو النزاع
استكشاف أطوار تشكل النزاع
عدد "س" أطراف، عدد "ع" أهداف، عدد "ص" قضايا
توجه عام نحو تحقيق "الفوز، الفوز" (الفوز حليف الطرفين، ليس هناك مهزوم)</td></tr>
<tr><td>فضاء مغلق، وقت محدود
الأسباب والآثار محصورة داخل ساحة النزاع
من هو الذي ألقى الحجرة الأولى</td><td>فضاء مفتوح، زمان مفتوح غير محدود
ذكر الأسباب والنتائج أينما وجدت وكذلك الاسباب ذات الصلة بالعمق التاريخي/الثقافي</td></tr>
<tr><td><u>السياق</u> شبه غائب</td><td><u>السياق</u> ثري</td></tr>
<tr><td>التركيز فقط على أثر العنف المرئي (القتلى، الجرحى والأضرار المادية)</td><td>التركز أيضا على آثار العنف غير المرئية (الصدمة والمجد، الضرر الملحق بالبنية/الثقافة)</td></tr>
<tr><td>تجعل الحروب معتمة / سرية
إعلام "نحن – هم"، عمل دعائي، الترويج لصالح "نا"</td><td>تسعى إلى جعل النزاعات شفافة
إسماع أصوات جميع الأطراف، مع التحلي بالتعاطف والتفهّم</td></tr>
</table>

رؤية "هم" باعتبارهم المشكلة التركيز على من ينتصر في الحرب تجريد "هم" من الصفة البشرية من باب أولى عندما يكون السلاح أكثر فتكا تعمل بردات فعل: انتظار اندلاع العنف لبدء التغطية الإعلامية	رؤية النزاع/ الحرب باعتبارهما المشكلة التركيز على الروح الإبداعية لمعالجة النزاع مراعاة الطابع الإنساني لجميع الأطراف من باب أولى عندما يكون السلاح أكثر فتكا تتوخى نهجا استباقيا: القيام بالتغطية الإعلامية أيضا قبل نشوب العنف/بدء الحرب
2. ذات منحى دعائي كشف أكاذيب "هم" (الطرف الآخر) السعي إلى التكتم والتستر على أكاذيب "نا"(طرفنا)	**2. موجهة نحو تقصي الحقيقة** فضح أكاذيب جميع الأطراف رفع الغطاء عن جميع عمليات التستر
3. ذات منحى نخبوي التركيز على عنف "هم" ومعناة"نا" وعلى النخب من الرجال القادرين جسديا ذكر أسماء الأشرار من"هم" التركيز على صانعي السلام من النخبة فقط، الاضطلاع بمهة الناطق باسم النخب	**3. موجهة نحو عامة الناس** التركيز على العنف من أي جهة كان مصدره، وعلى معاناة جميع الأطراف، مع التركيز أيضا على النساء والمسنين والأطفال ذكر أسماء الأشرار من كل الجهات التركيز على صانعي السلام من الناس العاديين، إفساح المجال لإسماع أصوات المحرومين من إسماعها
4. مقاربة موجهة نحو تحقيق النصر السلام = النصر + وقف إطلاق النار إخفاء مبادرة السلام قبل أن يكون	**4. مقاربة موجهة نحو إيجاد الحل** السلام = اللا عنف + روح الإبداع إبراز مبادرات السلام، كذلك من أجل

النصر في متناول اليد	تجنب مزيد من الحرب
التركيز على المعاهدات، المؤسسات، المجتمع تحت التحكّم	التركيز على البنية والثقافة والمجتمع السلمي
الانصراف إلى حرب أخرى، والعودة إلى الأولى في حالة تأجّجها من جديد	ما بعد النزاع: التسوية، إعادة البناء، المصالحة

قراءة الجدول عموديا يوضح معنى كلا المتلازمتين.

الأمر الأساسي الذي يمكن أن نستشفه لأوّل وهلة هو أنّ إعلام الطريق السفلي، لا يقتصر على كونه مصاب فقط بنوع من الهوس الضيق والانجذاب الجارف نحو العنف والنصر، بحيث ينجم عن هذا المنظور تشويه الحقيقة والتقليل من شانها، وفي أحسن الأحوال يعكس فقط الجزء السطحي من الواقع، مع تقاعسه عن تسليط الأضواء على الحقيقة وجعلها شفافة، بل إن إعلام الحرب بانتهاجه هذا الدرب يقضي عمليا على كل من السلام والحقيقة، من خلال اصطفافه إلى جانب أحد الطرفين المتنازعين، أي تبنيه موقفنا - "نحن".

ومن شأن هذا التوجه أن يضفي مغزى على عملية تبسيط النزاع، التي تحصره في معركة تدور بين طرفين حول قضية واحدة، وانطلاقا من هذه الثنائية، يختصر الطريق بحيث تكون الخطوة إلى المانوية جد قصيرة، فيُحَدَّد فيها من هو الطرف الخيّر بينما لا يكون الطرف الآخر شريرا فحسب بل وشيطانيا في الأساس.

وفي إطار هذا النوع من "التفكير" السابق لأوانه وغير الناضج أيضا، يكون الطرف الخيّر هو الأقرب إلينا، ومن ذواتنا، بحكم التجانس، أو بالمجاورة، لا بل وحتى عبر الاندماج، أو على وجه الخصوص، بصفته الضحية الجديرة بالاهتمام والرعاية.

لكن ماذا يحدث عندما لا يشارك طرفنا في النزاع؟ من الصعب أن نتصور إمكانية احتمال ذلك، لأن عوامل التجانس والجوار تنطبق دائما في هذه الحالات. ولكن هناك أيضا إمكانية للقيام بتغطية إعلامية مستفيضة، أقل انسياقا وخضوعا لنص سكريبت ثنائي ومانوي، لا يحتاج صاحبه إلى تحمل مشاق مغادرة المكتب، والخروج إلى مسرح الحدث. بل وأحيانا قد لا تجري أي تغطية إعلامية على الإطلاق، بما أن ما يحدث لا يدخل ضمن الحدث المؤثر، الدراما الكبرى، التي يشهدها الكون، المتمثلة في الصراع القائم بين طرفنا الخيّر والطرف الآخر المتجسد في الشر.

ثمة سؤال يطرح نفسه: ما مصدر مثل هذا التوجّه الجارف؟ ثمة مصدران واضحان.

الأول، تجسده العقيدة المسيحية والديانات الإبراهيمية بصفة عامة، التي من رأيها أنّ العالم هو على هذا النمط بشكل حتمي، وما سيأتي يكون أعظم: الحرب الفانية (*هرمجدون*)، المعركة النهائية التي لا مفرّ منها، بين الخير والشر.

أما المصدر الآخر، فبنيوي. والملفت للانتباه، ذلك التزامن بين ظهور وسائل الإعلام المطبوعة ونشأة الدولة القومية، خاصة وأن هذا التلازم قد حدث في واحدة من أقدم الدول: إنكلترا. وخلافا لثرثرة الأسواق والكلمة الشفهية المجانية، فإن وسائل الإعلام تكلف أموالا باهظة، ولذلك فهي تعكس، أو على الأقل، لا تتعارض بشكل جدي مع الرؤى التي تتبناها النخب الوطنية والطبقية، بشأن العالم، وكذلك تلك المتضمنة في حملاتها الدعائية أو مع التوجيهات الصادرة عن النخبة. إنّ وسائل الإعلام العالمية التي تعكس رؤى عالمية لا تزال غير موجودة، وبالمقابل عادة ما تتعامل وسائل الإعلام المحلية مع النزاعات المحلية بنفس الطريقة وقد تكون أحسن في التعامل مع النزاعات العالمية وذلك لكونها على مسافة أبعد منها.

لكن تفسير الشيء لا يعني تبريره، فالموقف المتخذ هنا، لا يعني أن القيام بتغطية إعلامية جيدة عن النزاع هو نوع من أنواع الحلول الوسطى، حيث يتمّ التقاط قليل من بنود العمود الأيمن من الجدول ثم تطعيمه بقليل من بنود العمود الأيسر.

فالموقف المتبنى هنا يتوافق مع العمود الثاني، أي إعلام السلام، ويعارض في الوقت ذاته إعلام الحرب، وتتضمن عبارة "إعلام السلام" في ثناياها تحد كامن، والغرض من ذلك مقصود بكل تأكيد.

إذا ارتأى مجتمع ما ضرورة القيام بتغطية إعلامية للحرب من خلال اللجوء إلى صحافة الطريق السفلي، فليترك الأمر لوزارات (التضليل) الإعلام(ي)، ووزارة الدفاع (الحرب)، والشؤون الخارجية، فلا ينبغي إفساد وسائل الإعلام عن طريق تخويلها هذه المهمة، سواء كان ذلك باضطلاعها بذلك طواعية أو عن طريق إلحاقها بالجيش بصفتها صحافة "المفارشة" (embedded)، بحيث تكون "جزءا لا يتجزأ" من العملية الحربية مثلما فعل البنتاغون إبان حرب الخليج والعراق، متبنيا النموذج الإنجليزي أثناء حرب فوكلاند (المالوين)[11].

إنّ الخط التحريري لهذا الكتاب يميل إلى اعتماد العمود الأيسر من الجدول، الخاص بإعلام السلام، وذلك حتى عندما تحتدم الحرب ولما يكون "طرفنا" يحرز النصر، ويكون إعلام الحرب كاسحا. الأفضل هو مواصلة الطريق إلى منتهاه، لكن من الحكمة الترحيب وتشجيع أيّ حركة من شأنها أن تبعدنا عن أسوأ الحالات فيما يخصّ أيّ بند من بنود الجدول، بل لا ينبغي الاستغناء حتى عن الحركات غير الاحترافية، التي تؤدّي إلى العمود الأيسر من الجدول. وإذا كان "طرفنا" يتكبد الخسائر، كما حدث في فيتنام، قد تصير الفرصة سانحة للقيام بنوع من أنواع إعلام السلام لإحراز النصر. ويبدو بناء على ما سلف ذكره، أن معظم الناس في الولايات المتحدة الأمريكية ليسوا ضد الحرب في حد ذاتها، بل إنهم ضد خسارتها[12]، فالحكومات تفضل الذهاب إلى الحرب وهي مدعّمة برأي عام يساندها، غير أنها مع ذلك لا تريد أن يُنظر إليها على أنها ضعيفة. وتشير الأدلة المستقاة من عمليات سبر الآراء أنّ الحصول على الموافقة على العمل العسكري لا يكون غير مشروط، على الأقلّ بالنسبة لدول الغرب. ومن شأن تعزيز احترافية إعلام السلام أن يكون حاسما وينقذ المزيد من الأرواح، ويمضي بالتاريخ خطوات إلى الأمام.

كل ما قيل في هذا الشأن ينطبق أيضا على أعمال العنف الدائرة بين جماعات غير حكومية، وعلى عمليات الاغتصاب، وضرب الزوجات، وسوء معاملة الأطفال، والصراعات العرقية والقومية، والنزاعات الطبقية. ففي هذه الحالة يتم بالفعل تغطية وقائع أعمال العنف، وعادة ما يحمّل طرف معين اللوم كاملا، وبصور واضحة لا لبس فيها. ويمكننا القول أنّ التوصية إلى اتّباع إعلام السلام تنطبق في الواقع أيضا على جميع هذه الحالات.

من شأن التركيز على الحرب مثلما يفعل إعلام الحرب أن يؤدي إلى عمليات الاستقطاب والتصعيد، وإثارة الكراهية و الدعوة إلى مزيد من العنف للثأر "منهم" ووضع حد "لهم"، وينسجم هذا التوجه مع النظرية الفاشية الجديدة المتّبعة في استراتيجية إنهاء الحرب: دعوهم (الأطراف) يتقاتلون ويقتتلون إلى أن يصبحوا "مهيئين للجلوس على الطاولة"، أي جاهزين لقبول ما تمليه عليهم الجهة التي تدير جدول أعمال هذه الطاولة[13].

أما الفئة الأوسع نطاقا، فتتمثل في "فرض السلام"، أي تحقيق السلام بوسائل حربية. ومن الضروري بالنسبة لبعض الدول، أن يتحقق السلام عبر "الطريقة القديمة"، التي يجبر فيها الطرف الآخر على الانصياع لإرادة وقوة الجهة المتفوقة، وبالتالي المحافظة على الوضع القائم في التسلسل الهرمي للعالم، واستمرار نفوذ آلة الحرب، وضمان مكانة الحرب بصفتها مؤسسة قائمة بذاتها، واستمرارية مكانة إعلام الحرب باعتباره الشكل المناسب الذي ينبغي أن تكون عليه الصحافة. وقد يستمر هذا النموذج القديم لبعض الوقت، عبر ارتداءه حلة جديدة متجددة.

أما إعلام السلام، فيحاول بالمقابل وقف عملية الاستقطاب من خلال إظهار سواد وبياض جميع الإطراف، وكذلك عن طريق التهدئة من خلال إبراز عملية السلام وتسوية النزاعات بنفس القدر الذي يتمّ فيه إبراز أعمال العنف. أمّا مدى نجاح هذه المقاربة، فيتطلّب وقتا لنرى ثماره على أرض الواقع، ومع ذلك يُعتَبر تغيير الخطاب المستخدم في التفكير في شيء ما أو التحدث عنه أو اتخاذ إجراءات بشأنه، بمثابة نهج

قوي جدا.[14]

إنّ إعلام السلام يقف إلى جانب الحقيقة بكونها نقيض الدعاية والأكاذيب، هذا فضلا عن اعتبار "الإعلام الصادق" على النحو المشار إليه آنفا، أحد أوجه إعلام السلام، مع ضرورة عدم الخلط بينه وبين "الصحافة الاستقصائية" من حيث أن هذه الأخيرة تقوم فقط بكشف الأكاذيب الدعائية التي تخص طرف"نا". فالجانب المتعلق بالحقيقة في إطار إعلام السلام يشمل جميع الأطراف دون تمييز، مثله مثل استكشاف عملية تشكيل النزاع وتمكين الجميع من إسماع صوتهم (الڤلاسنوست[15]) وليس تمكين صوت طرفين اثنين فقط، وإسماع صوت الجماهير كلها وليس صوت النخب فحسب.

إنّ إعلام السلام هو إعلام الارتباط بجميع الضحايا الحقيقيين والمحتملين والتعاطف معهم؛ في حين يقتصر ارتباط إعلام الحرب بطرفنا "نحن" فقط. وتتمثل المهمة في إطار إعلام السلام في تغطية وقائع الحرب والسلم على حد السواء، مع رفض المقولة الشائعة التي مفادها "يبدو أنها حالة إحلال السلام، فليس ثمة شيء في وسائل الإعلام".

ومن ميزات إعلام السلام، تحليه بالجدية وطابعه الاستقصائي، والاحترافية في التغطية، مما يظفي على جميع هذه العمليات طابعا أكثر شفافية، لكن لا ينبغي مع ذلك الخلط بينه وبين الترويج للسلام، فمن الأفضل ترك هذه المهمة للعاملين في مجال السلام والمناضلين في هذا الشأن.

2.1– إعلام الحرب، إعلام السلام، ومرشحات الأخبار

يعكس إعلام الحرب منطق المقاتل في عالم يتشكل من دول يضمر بعضها العداوة للبعض الآخر، حيث نشهد نشوب نزاعات بين الدول وبين القوميات داخل البلد الواحد، من منطلق أن الحروب شأن خاص بالدول، يحتكره رجال الدولة، ولا شأن

لعامة الناس به. وفي ضوء هذه الرؤية التبسيطية ينقسم العالم بشكل سلس وسطحي، إلى دول قومية (في الواقع، حوالي 10٪ منها فقط، تقترب إلى مرتبة الدولة أحادية القومية).

وإذا كان يفترض من المواطن أن يعتبر نفسه جزءًا لا يتجزأ من دولته ويتقمّص هويتها، فذلك ينطبق أيضا على وسائل الإعلام. وبناء عليه، نجد أن التغطية الإعلامية تتخذ شكل بيانات صادرة عن القيادة العسكرية العليا، وبطبيعة الحال تستقي هذه الوسائل أخبارها من هذه القيادة ذاتها، وتعبّر عن نظرتها الكونية، وتتضمن هذه البيانات ما يعتقده هؤلاء القادة جيّدا وصالحا ليطّلع عليه عامة الناس، وانتهى الأمر.

لكن الواقع غير ذلك. فعالم اليوم يتعولم، ويتعلّم ويتدمقرط، وإذا كان العالم يمضي قدما ليقترب أكثر إلى حد تشكيل دولة واحدة، وتسير الإنسانية إلى التوحّد لتشكّل أمة واحدة، فلا بد عندئذ من النظر إلى جميع القضايا من خلال زوايا متعددة. وعلاوة على ذلك، لم يعد التعليم امتيازا وحكرا على النخب؛ ففي عالم اليوم، الكثير من عامة الناس يتساوون مع النخب تعلما، بل ويفوقونهم أحيانا. وتدفعهم الديمقراطية إلى المطالبة بحقهم في المشاركة في المسائل التي تعنيهم وتحدد مصيرهم، ولا شكّ أنّ النزاعات والحروب تدخل ضمن الأمور التي تخصهم، فإعلام الحرب قد أصبح في حكم الماضي، وقد أكل عليه الدهر وشرب. وطال حقا انتظار لحظة التغيير.

هناك عوامل أخرى تدعم إعلام الحرب أكثر بكثير مما تفعله تلك النزعة الوطنية التي تميز بها نظام الدولة الكلاسيكي، والقائمة على منظور الحصيلة الصفرية، بميزان لعبة الربح والخسارة. وتنهل وسائل الإعلام مادتها من الأخبار، أي أشياء تتم تغطيتها اليوم لكنها وقعت الأمس، أو منذ ساعة، أو الآن إذا كانت التغطية حية، ولم تقع قبل البارحة أو قبل ساعتين أو قبل ثانية من الزمن، فالنظام الزمني للأخبار ذو طبع نقطي. وذلك استنادا إلى الأحداث.

العمليات تحتاج إلى مزيد من الوقت لتتكشف وتبيّن إلى أين تتجه، بحيث قد لا يلحظ المرء الفارق الحاصل بين ما يحدث اليوم واليوم الذي يليه، فليس ثمة أخبار. ولا بد من إمعان النظر ومراقبة ما الذي يجري، لمعرفة ما إذا كان ما نشهده يؤكد الاتجاهات المتوقعة على المدى الطويل فعلا أم لا، أم أنه غير بديهي، بمعنى غير متوقع، وذلك يتوقف، بطبيعة الحال على الجهة التي تضطلع بمهمة التوقع. ثم قد تتصرف هذه الجهة، مجرد احتمال، بحيث تسمح لهذا الأمر أن يصير خبرا.

ثم هناك الثوابت، أي الظواهر التي لا تتغير أو تتغير بسرعة الجليد فقط، ولهذا السبب كثيرا ما تمرّ دون أن يلاحظها احد، ليس فقط من جانب الصحفيين، ولكن أيضا من جانب العلماء الاجتماعين المحترفين. وتعتبر هذه الثوابت من المسلّمات نظرا لكونها كانت دائما من حولنا، مثل سواحل البحار والسلاسل الجبلية، فلا أخبار هناك، سوى القديم. تشكل العمليات والثوابت، شأنها في ذلك شأن الخلفية التاريخية أو البرامترات الثقافية، المكونات التي تتألف منها مادة التعليق (على الأخبار)، أما الأخبار فتستند إلى الأحداث.

هل يصح القول أنّ الحرب هي حدث، فيما يعد السلام، عملية/ثابتة، وبالتالي تكون الحرب بمثابة خبر والسلام تعليقا؟ مما لا شك فيه أنّ أعمال العنف، من قبيل إطلاق رصاصة في حالة غضب، أو وقوع انفجار، هي أمور مصمّمة على المقاس، لكي تجتاز مرشح الأخبار الأول: أهي حدث أم عملية أم ربما أسوأ من ذلك، ثابتة؟ يعدّ الحدث شيئا يكسر رتابة الروتين. ومهما كان حدث العنف رهيبا مفزعا، فهو مع ذلك عبارة عن إشارة توديع لحالة الرتابة.

ولكن يمكن للحرب أيضا أن تصير روتينا رهيبا، متكرّرا، مملّا فعلا. فيومٌ داخل الخندق لا يختلف عن سواه من الأيام، ولا تختلف هجمة من هجمات المقاومة في العراق عن التي سبقتها أو التي تليها. وفي هذه الحالة، يكون حدث السلام، أو مجرد قيام شخص ما، في أعلى المستويات أو أسفلها، بالبحث عن السلام[16]، مدعوما بمقترح سلام، يقدم فيه شكلا من أشكال الصورة التي قد يبدو عليه السلام، هو أيضا بمثابة توديع

للرتابة. العنف والسلام كلاها نصوص، أما هل يرقيان إلى مكانة الحدث، فذلك يعتمد على السياق الذي يتحركان في إطاره.

غير أنّ هذا التحوّل في التركيز الذي يتأرجح بين عمودي الجدول 1، لا يشكّل سوى جزءا من القصة. فالكشف عن الرهانات التي تشكلّها النتيجة النهائية للنزاع بالنسبة لأطراف بعيدة عن الساحة، وكيف تحاول هذه الأطراف التأثير على تلك النتيجة، يعدّ أيضا أنباء. كما أنّ مقترحات السلام المقدمة من قبل مجموعات هامة من المنظمات غير الحكومية حول إنهاء استخدام الألغام الأرضية، هي أيضا أخبار، لكن قد يستغرق ذلك وقتا قبل أن يرى الصحفيون الأمر على هذا النحو، رغم الواقع الذي يثبت اليوم أن منظمات غير حكومية، من قبيل بوغواش[ت] خلال الحرب الباردة، قد يكون لها أثر أكبر مما تملكه معظم الدول في العالم.

ولكن حتى لو كان ذلك خبرا، هل هو "خبر صلب"؟ وإذا كانت الأخبار الصلبة موضوعها القوة الصلبة، التي تلجأ إلى استخدام الرشاوى كجزرة، والقوة أو التهديد باستعمالها كعصي، وليس إلى استخدام قوة الإقناع الناعمة واللاعنف، فعندئذ نحصل على المعادلة التالية: القوة الصلبة = أعمال العنف = أخبار صلبة. وذلك يلائم تماما العقلية التي ينتهجها إعلام الحرب، ويكون هو نفسه ناتجا عنها.

ولكن هناك تفسير آخر، أكثر إثارة للاهتمام: الأخبار الصلبة هي [1] حقائق يمكن التحقق منها، و [2] مترابطة منطقيّا. في حين الأخبار الليّنة لا تتوفر فيها أيّ من الصفتين سالفتي الذكر. ومن المعلوم أنّ أخبار السلام هي بطبيعتها أخبارا ليّنة.

[ت] مؤتمرات بوغواش للعلوم والشؤون العالمية هي منظمة دولية تجمع بين العلماء والشخصيات العامة للعمل من أجل الحد من خطر النزاع المسلح، والسعي إلى إيجاد حلول للتهديدات الأمنية العالمية. وقد تأسست في عام 1957 على يد جوزيف روتبلات وبرتراند راسل في بوغواش، ونوفا سكوتيا، كندا، في أعقاب إصدار بيان راسل اينشتاين في عام 1955. وقد فاز بوغواش وروتبلات بالاشتراك بجائزة نوبل للسلام في عام 1995 للجهود المبذولة لنزع السلاح النووي.

ولكن، هل الأمر حقا كذلك؟ هناك نماذج من مواد إعلام السلام، التي لم يسعفها الحظ لتصير أخبارا رغم أنها كانت معروفة حين وقوعها تماما، نذكر منها الأحداث التالية:

1— النهاية الحقيقية للحرب الباردة في شوارع لايبزيغ في 11 تشرين الأول / أكتوبر 1989، حيث تظاهر 75000 شخص بشكل لاعنفي، وتحدّوا قوات ستازي؛ وذلك قبل شهر واحد من سقوط الجدار، كان غالبيتهم من النساء. الحدث أنتج حقا أخبارا، لكن لم يتمّ استيعاب حجم الحدث وعمقه بالشكل اللائق وعلى النحو الذي يستحقه.

2— عمليات التستر المنهجية أثناء حرب الخليج:

— عملية إدارة الأخبار من قبل هيل وناولتون[ث]: قضية الحاضنات، وتنظيم عروض تجريبية؛

— قضية قصف حقول النفط من قبل التحالف، والقضية المزيفة للطيور الغارقة في النفط؛

— التلوّث باليورانيوم المستنفد؛

— "جرار" القتل الجماعي، ودفن الأحياء، على الطريق المؤدي إلى البصرة؛

— قصف الملجأ تحت الأرضي (البونكر)؛

— عدد العسكريين والمدنيين الذين قتلوا في العراق؛

— القنابل الذكية التي لم تكن بذلك القدر من الذكاء؛

— أهداف صدام حسين: الشرف، والكرامة، والشجاعة، عدم الانتصار؛

— مقترحات صدام حسين للتفاوض في خريف 1990؛

— مبادرات الملك حسين للسلام؛

— حديث صدام حسين مع السفير الأمريكي قبل اندلاع الحرب.

[ث] هيل آند نولتون هي شركة علاقات عامة عالمية، مقرها في الولايات المتحدة. وهي مملوكة بالكامل لمجموعة دبليو بي بي، وكانت تعمل كشركة علاقات عامة لصالح قطاع صناعة التبغ في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1953 خلال عام 1968.

3— مقاربة بيريز دي كوييار لتحقيق السلام في يوغوسلافيا ورسائله القوية إلى هانز ديتريش غنشر التي يعرب فيها عن معارضته الاستجابة المبكرة لمطلب الاعتراف بسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة.

4— مجموعات السلام اليوغوسلافية العديدة، معظمها من النساء، ودورها في عمليات الوساطة.

5— موجة الاعتراض من طرف رافضي المحاربة في يوغوسلافيا وخوف دول الغرب من الاعتراف بهم كلاجئين سياسيين.

6— جو كمبلسون، ناشط في مجال السلام من ايرلندا الشمالية، والوساطة التي قام بها بين مولدافيا وترانسدنيستريا[17].

7— مبادرة السلام لأمهات الجنود الروس في الشيشان.

ليس بوسع أحد الادعاء أنّ هذه الأحداث غير مهمة، ولا يمكن التحقق منها ولا يترتّب عليها أشياء ذات أهمية عالية، لكنها مع ذلك لم تحظ باهتمام إعلام الحرب نظرا لعدم تناغمها مع عقلية هذه الصحافة، وهو ما يشكل عاملا رئيسيا يفسر غياب وقائع أساسية، وبناء عليه، يتحتم الأمر، إذا أردنا القيام بعمل جاد ومناسب، أن نغيّر هذه الذهنية المستحكمة.

غير أنّ هذا لا يعدو كونه عاملا واحدا فقط، فعلى أرض الواقع، ثمة عوامل قوية أخرى، تعترض طريق ممارسة الشفافية، وهي بذلك تضيف أفقا أعمق، يسلّط الأضواء على سبب تصرّف وسائل الإعلام بهذا المستوى الزائد من اللاعقلانية. وثمّة أربعة عوامل من هذا النمط تقوم بترشيح الوقائع[18]، في طريقها لتصير أخبارا، وتُطرح على النحو التالي:

هل الحدث:

— يقع في دولة من الصفوة أم من غير الصفوة؟

— يقع لشخص من النخبة أم من غير النخبة؟

— هو عبارة عن شيء إيجابي أم سلبي؟

— هو عمل صادر عن شخص معين، أو يتعرّض له شخص محدّد، أم حدث هيكلي؟

وبعبارة أخرى، فثمّة أربعة مرشّحات جديدة لفرز للأخبار، وإذا منحنا علامة "1" لحدث "قام به" و "0" لـ "لم يقم به"، تحصل الأحداث وفق هذا النموذج على علامة إجمالية تتراوح بين "4" كأعلى نقطة، و "0" أدناها، أي تتراوح مراتب الأحداث من شيء ما سلبي وشخصي (مثلا الطلاق، حادث مرور) يقع لفرد من النخبة في بلد من الصفوة (أميرة في المملكة المتحدة) إلى شيء إيجابي وهيكلي (العمل من أجل تكريس الديموقراطية مثلا) لأشخاص عاديين في بلد عادي. وبينما علامة "4" تشق طريقها تلقائيا لتستأثر بالعناوين على الصفحات الأولى وتشكل بانيرات الصحف، في المقابل علامة "0" معناها لا شيء، انس الأمر، لن تفلح أبدا في اختراق العناوين.

الجدول 2. نموذج لتوصيل الأخبار يعتمد على أربعة عوامل

محتوى الأنباء أنباء تتعلق بـ	شخصي (2) سلبي	شخصي (1) إيجابي	هيكلي (1) سلبي	هيكلي (0) إيجابي
دولة من الصفوة نخبة القوم (2)	أي ثرثرة، حتى ولو كانت كاذبة (4)	أحداث سارة، زواج، مواليد (3)	انهيار حكومة (3)	انتخابات، حتى التغيرات البسيطة (2)
دولة من الصفوة عامة الناس (1)	حوادث (3)	جوائز، يناصيب، الثروة (2)	انهيار اقتصادي (2)	نمو اقتصادي (1)
دولة من غير الصفوة نخبة القوم (1)	فضائح (مخدرات) (3)	جوائز، يناصيب، ثروة (2)	انقلاب (2)	انتخابات، لكن مع تغيرات رئيسية (1)
دولة من غير الصفوة عامة الناس (0)	حوادث ضخمة (2)	معجزات (1)	ثورات، اضطرابات، أعمال شغب (1)	يستحيل نقل الخبر مهما كانت درجة صحته (0)

نحصل على مجموع النقط في الخانات بإضافة النقط المسجلة في الأسطر إلى النقط المسجلة في الأعمدة.

والملفت للنظر أنّ القضية الأساسية في هذا النموذج، تدلنا على أن ما هو إيجابي، لا بد وأن يحدث على مستوى اجتماعي مرتفع ليصير حدثا، في حين أن ما يحدث على مستوى منخفض اجتماعيا، ينبغي أن يكون سلبيا للغاية ليصبح خبرا (مثل زلزال يودّي بحياة مئات الآلاف من الضحايا).

ومن ثم فالحدث "المثالي" الذي يتصدر قمة الأخبار يكون سلبيا (باعتبار أن الإيجابي قليل الأهمية)، وذا طابع شخصي (ليس هيكلي/ مؤسسي، الحدث المجرد يكون أقل اهتماما)، ويخص النخب (وليس عامة الناس، قليلة الشأن) ويحدث في دولة من دول الصفوة (وليست من دول العالم الثاني أو الثالث أو الرابع، قليلة الاهتمام أيضا). ومن هذا المنطلق تعتبر الوفاة المأسوية للأميرة ديانا ودودي ليلة 31 آب / أغسطس 1997، الحدث النموذجي المثالي بامتياز، ومثله اغتيال كندي يوم 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1963، وهجمات 11 سبتمبر 2001 بطبيعة الحال.

لكن تجدر الإشارة، أنّ معظم الأحداث لا تتوفّر، وإلى حد كبير، على صفة "المثالية"، ومع ذلك يمكن تصنيفها على النحو المذكور أعلاه، على مقياس تتراوح درجاته من 0 إلى 4 بحسب كيفية استيفاء المعايير الأربعة سالفة الذكر.

غير أنّ السلّم المعياري من 0 إلى 4 يُعَدّ أمرا خارجيا، فهو بمثابة الإطار للحدث، وبقدر تدني ترتيب الحدث على المقياس المذكور، يتحتّم على المحتوى الداخلي لهذا الحدث أن يبلغ حجما جسيما للتعويض عن تدنّي مستوى الإطار الخارجي. فعلى سبيل المثال، مجرد ثرثرة خفيفة مصدرها ساسة النخب في بعض بلدان الصفوة، تفي بالغرض (وتصير حدثا)؛ في حين، بالنسبة لعامة الناس، في بلدان عادية، لا بد أن يكون الحدث جللا، زلزال هائل يودي بحياة آلاف الأشخاص على سبيل المثال،

لكي يلفت الانتباه، ويجد طريقه نحو الأخبار.

ومن هذا المنظور نحصل على الصورة، التي يشكلها الإطار الخارجي، بدلا من المحتوى الداخلي، لعالم أول باعتباره مكان هادئ، يتخلّله شيء من ثرثرة البلاط، ويقابله عالم ثالث، تنهشه على الدوام الكوارث الاجتماعية والطبيعية.

وإذا كان على البلدان العادية أن تعوّض عن "عموميتها" عن طريق إنتاج شيء سلبي، بينما يستأثر أفراد النخبة في بلدان الصفوة، بالأخبار، حتى لمّا يكون ما ينتجونه ايجابيا، فعندئذ يكون، البناء المثالي لتركيبة النزاع، وفق هذا النموذج، على النحو التالي:

— شيء سلبي، أعمال عنف مثلا، تحدث في الدول العادية؛
— شيء إيجابي، السلم مثلا، يجلبه لهم نخبة القوم من بلدان الصفوة، وبفضل تدخّل متأنّ ومكلف.

وقد شكّل ذلك على ما يبدو، النموذج المتّبع في صياغة صورة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وحرب الخليج والصومال وايرلندا الشمالية ويوغوسلافيا وأفغانستان والعراق. فكل ما وقع من خلل، كان مصدره الهامش، في حين، جاء التصرف الحكيم والصائب من المركز. أما كل ما قام به الناس العاديون، سواء من مركز دائرة الحدث أو هامشها، فلم تحظ أخباره إلا بتغطية عرضية هزيلة[19].

دعونا نلقي نظرة مرة أخرى على الحدث الرئيسي الذي شهدته الألفية الجديدة حتى الآن، أقصد أحداث 11 ايلول/سبتمبر. متى وقع؟ تاريخ وقوعه يطابق رقم الاستعجالات في الولايات المتحدة الأمريكية؛ أين؟ مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية في الولايات المتحدة؛ كيف؟ باستخدام طائرات كقنابل مجنحة؛ ضد من؟ الأمر واضح لا يحتاج تفصيل. وماذا عن هوية الفاعل؟ ولماذا قام بذلك؟

الأمر يسير، ويمكن اختزاله في العنف الصادر عن الطبقات المتدنية من مجموعات البلدان في أسفل الهرم – وهو أمر من المهم التذكير به وترديده في جميع مراحل الخطاب المعني بالإرهاب – لقد تمّ نسخ هذا النوع من الخطاب مسبقا بواسطة مرشحات الأخبار والأمر كذلك بالنسبة للفكرة التي مفادها أنّ السلام منبعه النخبة في بلدان الصفوة، الرئيس الأمريكي على سبيل المثال. السؤالان المتعلقان بهوية المستهدف والفاعل قد تمّت الإجابة عليهما، وكذلك بالنسبة للسؤال عن السبب: إنها بكل بساطة الطبقات الشريرة، والخطيرة، المنتشرة في البلدان الخطيرة.

وبناء على هذه الصورة، يتعيّن على إعلام السلام أن يعمل ضد التيار، في مواجهة التوجهات الثقيلة، هذا في الوقت الذي يكون فيه إعلام الحرب يسير في اتجاه التيار، وقد تشكل إطار القصة بالكامل وتم رسم جل محتواها، حتى قبل أن تصل من مسرح الحدث. فالحرب سلبية في حد ذاتها، خاصة عندما تقع ضد نخبة القوم في بلدان الصفوة أو على الأقل، لما تصيب مباني النخبة. أضف إلى ذلك، التركيز على نوايا القاعدة بدلا من تسليط الأضواء على التراجعات الهيكلية الحاصلة فعلا في الاقتصاد العالمي والتي توقع أضرارا أكثر جسامة في البلد نفسه، وترى عند ذلك الأخبار حول 11 أيلول تقفز تلقائيا إلى المستوى 4.

وقوع هجوم مضاد عنيف، لِنَقُلْ ضد أفغانستان، يبدأ فقط عند مستوى (2)، باعتباره قرارا شخصيا، لكن آثاره السلبية تقتصر فقط على عوام الناس في بلد عادي، مما يجعل منه مجرد خبر عديم الجدوى. لكن بقدرة قادر، يُضاف إلى هذه الحادثة نقطة كاملة بمجرّد الإشارة إلى العثور على شخص من النخبة، لنقل شخصية من وزن أسامة بن لادن أو الملّا عمر، أو صدام حسين،"حيّا كان أو ميتا".

لنأخذ مثلا تظاهرة تستخدم أسلوبا غير عنيف، تدعو إلى السلام، يشارك فيها عامة الناس في 600 مكان من جميع أنحاء العالم وفي نفس الوقت (مثل تظاهرة 15 شباط/فبراير 2003، الأوسع من نوعها على مر الأزمان)، سوف تحظى هذه التظاهرة باهتمام ما لفترة قصيرة، ولكن اقل بكثير مما تستقطبه حادثة محاولة ارتطام طائرة

صغيرة " باير كاب"، في حديقة البيت الأبيض.

العوامل المؤثرة في إنتاج الأخبار تميل إلى حد كبير لصالح إعلام الحرب؛ أي لصالح الطريق السفلي وليس العلوي، وفق هذا النموذج. في حين يباشر إعلام السلام عمله وهو مكبل ابتداء بمعوّق رئيسي: فبينما تتميز أعمال العنف بسلبية واضحة، فإن السلام أمر ايجابي، بل روتيني وممل حتى، لا يحظى بأيّ تغطية إعلامية. فجميع الامثلة المذكورة أعلاه، تشير إلى أمر ثابت، صنف من أصناف القانون الإعلامي، عديم الفائدة إلى حد بعيد، من وجهة نظر إعلام السلم.

لكن الحالات الثابتة التي تدير ظهرها لحدث ما وتسقطه من اعتبارها، من شأنها أن تحرض الآخر على بذل جهود لكسر طوقها والخروج منها. ومن هنا يتبين بوضوح أن الإطار الخارجي للعوامل الأربعة، يمنح إعلام الحرب الأفضلية والأسبقية. لكن إلى جانب هذا، هل بوسع عوامل أخرى ذات الصلة بالمحتوى، أن تكون ذات جدوى؟

ومن هذا المنطلق، يصبح لدينا فرضيتين اثنتين: لترفع وسائل الإعلام مبيعاتها ولتكون مقروءة-مسموعة-مرئية.

في الدرجة الأولى: لا بد للإطار الخارجي أن يتلاءم مع ذهنية المتلقي؛
في الدراجة الثانية: لا بد للمحتوى الداخلي أن يتلاءم مع الإطار.

الفرضية الثانية موجودة بالفعل داخل الجدول: يقوم إطار العوامل الأربعة بفرز الأحداث بحيث تكاد تكون القصة قد كتبت سلفا، بينما تحاول الفرضية الأولى أن ترسخ هذا الإطار في ذهنية القارئ - المستمع – المشاهد. وتبدو الفكرة القائلة بأن الناس عموما – "الجماهير"، ذلك التعبير الرهيب المستخدم في "وسائل الإعلام الجماهيرية"- أكثر اهتماما بالأشخاص منهم بالهياكل والمؤسسات، وأكثر التفاتا للنخب في بلدان الصفوة من عوام الناس، فكرة مقبولة. لكن هل عامة الناس يتبنون حقا سلبية الإعلام بشكل كامل؟

الحجة السائدة: السلبية سلعة رائجة بطبيعتها، فالسلبية تجذب مشتريها، وكيف لا، وكلنا تخطر بباله تلك العبارة التلقائية بعد سماع كل منّا بخبر وقوع مصيبة ما: لحسن حظي، لم يحدث ذلك لي! ويمكننا دائما في هذا السياق الخروج بفوائد جمة من تفحص تقرير عن حادث ما. وعلاوة على ذلك، فالأحداث السلبية مثل النظر إلى الساسة النخب وهم يتهاوون من الأعلى، أفضل من النظر إليهم وهم واقفون على صروحهم التي تمتد إلى السماء، ولكن يجب قبل ذلك أن تقوم وسائل الإعلام بترقيتهم ليسموا عاليا حتى يكون سقوطهم إلى الأعمق مدويا. وفي كلا الاتجاهين، تجني سائل الإعلام الأموال الطائلة.

وحتى إن كان كل ما سبق ذكره صحيحا، فإنه لا يشكل دليلا قاطعا على عدم الاهتمام بالأخبار الايجابية، إلا إذا كانت ثنائية "سلبي-ايجابي" متضادة، قبول أحد طرفيها يعني تلقائيا رفض الآخر. وإذا اعتبرنا كل من "السلبية" و "الايجابية" أبعادا، فإننا نحصل عندئذ على أربعة أنواع من الأخبار: السلبية، والايجابية، والمزدوجة بحيث تجمع بين النقيضين معا، والباهتة، لا هي سلبية ولا إيجابية. وقد ينصب الاهتمام على الأصناف الثلاثة الأولى، دون الصنف الرابع، الباهت.

في هذه المرحلة، قد يتدخل عامل الاختلاف بين الجنسين، بحيث يبدو الرجال أكثر اهتماما بكل ما هو سلبي (العنف مثلا، فعلى الرجل الصياد- المقاتل أن يكون متربصا، ويتعلم)، في حين تبدو المرأة أكثر اهتماما بما هو ايجابي (الأمن مثلا، المرأة التي تجمع الثمار- تنجب الأطفال تشعر بالأمان).

وفي ظل استحكام السلطة الأبوية، تكون أذواق الذكور هي المسيطرة، فيما تشعر النساء بمزيد من العزلة من خلال متابعتها نشرات الأخبار: إنه بحق "كم هائل من الأخبار السيئة". ويبدو ذلك معقولا، لكنه يستدعي إجراء استكشافات تجريبية ميدانية.

أن تكون النساء أكثر اهتماما بأخبار السلام من اهتمامها بأخبار الحرب، فذلك يتفق تماما مع التجربة التي تؤكد أن المرأة أكثر اقتدارا بصفتها نشطة في مجال السلام وحاملة للسلام. إذا كانت المرأة تؤمن أكثر من الرجل بأهمية التشبيك الأفقي من أجل رعاية أحوال غيرها من البشر، فذلك إذن يكون أقرب بكثير إلى النهج الحديث المتّبع في مجال السلام من قِبل الأشخاص، والمنظمات غير الحكومية وغيرها، منه إلى التمسّك الذكوري التقليدي، بالتنظيم العمودي، مثل الدول التي تعمل في سبيل مجد الأمراء، وخلفائهم وبعض المبادئ.

لكن هل صحيح أن الرجال غير مهتمين، إلى هذا الحد، بالأخبار التي يقدمها إعلام السلام؟ دعونا نوجه السؤال التالي: بين الشخصيات التالية، من يحظى بأكبر قدر من بالإعجاب والتقدير؛ رابين أم شارون؟ مارتن لوثر كنغ الابن أم جورج بوش الابن؟ مانديلا أو مالان (قد يسأل الكثير من الناس مَن يكون هذا الأخير[20])؟ غاندي أم تشرشل؟ وكما سبق ذكره، قد تأتي هذه الشخصيات من بلدان من غير الصفوة، بل وقد يكونون من غير البيض أصلا. ومع ذلك، تمكنت هذه الشخصيات من تخطي مرشحات الأخبار وتمكنوا من فرض الإعجاب، وسبب ذلك تحديدا، لأنهم خاضوا غمار السلام.

هل هذا معناه أن الفرضية التي ترى أن مرشحات الأخبار تمنح الأفضلية لإعلام الحرب، هي فرضية خاطئة بكل بساطة؟ الجواب لا، لأسباب ثلاثة:

أولا— البعد "الشخصي" يشكّل أحد العوامل. يقوم إعلام السلام بإضفاء البعد الشخصي، على غرار الصحافة الرياضية، من أجل صناعة الأبطال!

ثانيا— العنصر "غير المعتاد"، مثل النساء، والشباب، وغير البيض، يشكل عاملا آخرا.

ثالثا— السلام يصير "حدثا" عندما تتحوّل الحرب إلى ممارسة روتينية. وتحديدا

عندما تُعَبّد الطريق ليصبّ كل شيء في اتجاه إعلام الحرب، فيكون وقتئذ بوسع إعلام السلام الاعتماد على دعم كامن، مصدره معظم النساء والكثير من الرجال، مثل مواجهة داوود لجالوت، إذ تسير المعركة ضد التيار، بحيث يهزم داوود جالوت.

وباختصار شديد، ففي استخدام هذا النموذج فوائد جمة تجعل الأخذ به أولى من دحضه، وبناء عليه يجدر بإعلام السلام إضفاء البعد الشخصي، عند قيامه بالتغطيته الإعلامية للعمل اليومي ولأحلام المجهولين من الأفراد والمنظمات، الذين يتشكل معظمهم من النساء والشباب وغير البيض، الذين يكافئون، في خضم عنف هائل وروتيني، مباشر وهيكلي، بجوائز السلام لقاء أعمال قادرة على تغيير وجه العالم، من قبيل جائزة نوبل للسلام عام 1997 مكافأة على العمل ضد الألغام الأرضية، أو جائزة نوبل للسلام البديلة لمكافأة جميع أنواع الجهود المبذولة ضد الأسلحة النووية. وحتى حركة بوغواش، عندما حازت على جائزة نوبل للسلام في عام 1995 (جو روتبلاط)، كانت "مجهولة" بالنسبة لأولئك الذين تتحكم فيهم ذهنيات إعلام الحرب.

وإذا كان عامل الأخبار من الدرجة الأولى، يُستخدم لغربلة تدفق الأحداث، فالمستوى الثاني، وهو أعمق من الأول، تكون مهمته إعادة تعريف الأحداث لتتناسب والإطار، بحيث يصير النزاع قابل للتغطية الإعلامية.

ففي عالم أُعيد تفسيره، من شأن الأحداث غير المتجانسة، أن تمرّ دون تغطية إعلامية:

— مبادرات السلام التي يقوم بها الناس العاديون في البلدان العادية: لا يلحظها أحد، وهي غير ذات أهمية بحكم تعريفها.
— مبادرات السلام التي يقوم بها النخب في البلدان العادية: قد تحظى بالتغطية الإعلامية، ولكنها تحتاج إلى أشخاص في مكانة مانديلا أو هافل لكسر الطوق عليها،
— مبادرات السلام التي يقوم بها أناس عاديون، في بلدان الصفوة، مثل المنظمات

غير الحكومية: يتم تغطية أعمالها إلى حد ما، لكن يتم ذلك فقط عندما لا تتعارض هذه المبادرات مع مخططات النخب،

— مبادرات السلام من قبل النخب في بلدان الصفوة: حتى أكثر الأفكار تفاهة تحظى بالتغطية تلقائيا، وتلفها هالة من الاهتمام،

— مبادرات الحرب (مثل منح أو بيع الأسلحة، وتدريب السكان المحليين على الحرب) التي تزعمها النخب في بلدان الصفوة: تمرّ دون تغطية إعلامية، باعتبارها "لا حدث"، بما أنّ هذه البلدان سلمية بحكم تعريفها.

إنّ نظرية التنافر هذه، المتعلقة بعملية إنشاء الواقع الناتج عن مرشحات الأخبار، تفسر إسقاط قائمة الأخبار المشار إليها أعلاه. ففي هذه الحالة، ليس ثمّة أيّ ضرورة لوجود أي نوع من أنواع نظريات التحيّز السياسي، ولا حتى التحكّم والسيطرة، إذ أن الرقابة تعمل عملها حتى دون رقباء، كما لو أنها قصص كتبت سلفا.

بعبارة أخرى، يمكننا القول أنّ نظرية ترشيح الأخبار ونظرية التحيز السياسي يؤدي كلاهما إلى نفس الصورة الإعلامية العاكسة للواقع. وقد يُفهم من ذلك أيضا أن عوامل مرشحات الأخبار انبثقت في الأصل من اتجاهات سلوكية وسلوكيات سياسية معينة، من قبيل "مهما كان مخطئًا أو مصيبًا، فأنا إلى جانب بلدي". أو قد نجد على نحو يلفت الاهتمام، أن هيكل الأخبار يعمل بالأساس للتنشئة الاجتماعية السياسية[ج].

3.1— إعلام السلام: كيف الاضطلاع به؟

يتمّ ذلك من خلال القيام، بشكل أساسي، بما يقوم به الصحفيون على أيّ حال، مع

[ج] وضعية تمدّ الفرد بالمهارات والعادات اللازمة للمشاركة داخل مجتمعه، علما أن المجتمع نفسه يتشكل من عدد وافر من القواعد والمواقف والقيم والدوافع، والأدوار الاجتماعية والرموز واللغات المشتركة. فالتنشئة الاجتماعية هي بالتالي 'الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الاستمرارية الاجتماعية والثقافية'.

الأخذ في الاعتبار أكبر عدد ممكن من البنود المندرجة ضمن العمود الأيسر في الجدول 1. فالقدرة على تحديد الأهم، والالتزام بالوقائع، بما في ذلك الوقائع المخفية، والحاجة إلى أن يكون الصحافي كاتبا جيدا، وكذا ضرورة توخي السرعة في أداء العمل مع إدارة جيدة لعامل الوقت؛ كل هذه الميزات تتظافر فيما بينها لتحقيق الهدف.

لكن لا بد من توفّر أنواع جديدة من المعرفة. وهذه أمثلة على ذلك:

كما أشرنا إليه أعلاه، ثمّة بداية لا غنى عنها، تتمثل في تحديد عملية تشكّل النزاع، وأطرافه، وأهدافهم والقضايا المطروحة، مع عدم الوقوع في فخ الاعتقاد بان العناصر الفاعلة الرئيسية تكون حيث تجري وقائع أعمال العنف. ففي مجال الطب على سبيل المثال، لا يقع أيّ طبيب في خطأ الاعتقاد بأنّ انتفاخ الكاحل هو "مرض الكاحل" فحسب. سيبحث الطبيب الجيد عن اضطرابات محتملة في القلب والشرايين، ويولي اهتماما بالغا بحالة القلب. إنّ موقع المشكلة ليس بالضرورة حيث تتجلى أعراضها، فتماما كما ينطبق ذلك على الجسم، فهو ينطبق أيضا على النزاع، وعلى مجريات "الاضطرابات العرقية" وحالات إساءة معاملة الأطفال، وكذلك النزاعات بين القوميات وبين الدول. ولكن من أجل معرفة أين يجب توجيه النظر والبحث، فلا مناص من توافر بعض المعرفة العميقة بشأن سياق الأحداث، ومن المفيد أن نتعلم من زملاء أكثر خبرة في هذا المجال.

والشيء نفس ينطبق على التعلّم السلبي، المستخلص من أحداث الماضي، من التغطية الإعلامية للحرب العالمية الثانية، ولحروب كوريا والهند الصينية، ومنطقة الخليج والشرق الأوسط والصومال ويوغوسلافيا وأفغانستان والعراق. كيف كانت ستبدو عليه تغطية إعلام السلام في تلك الحالات؟

كيف يمكن تغطية إعلاميا الدراما المتمثلة في العمل من أجل السلام، والسعي الحثيث لتوجيه الاهتمام ليتم النظر إلى النزاع الملتهب باعتباره المشكلة، ومن هنا

التوصل إلى تحويل النزاع، بحيث يصير هذا العمل خبرا مثيرا؟ ثم كيف العمل على تجنب الإفراط في العمل الوعظي، لكن في الوقت نفسه استمرار أخذ في الاعتبار الهدف الأساسي المتمثل في تقليل المعاناة الإنسانية، وتوسيع نطاق رفاهية الإنسان؟ إنها بحق مهمّة شاقّة، وتتطلب عملا استقصائيا جيدا، ومعرفة عميقة لسياق الأحداث.

لنأخذ على سبيل المثال التغطية الإعلامية الخاصة بمقترحات السلام. لنفترض أن شخصا ما، أو منظمة غير حكومية، أو إحدى الحكومات، أو احد أطراف النزاع، أو فرد من الأفراد، تقدم بخطة ما. ففي هذه الحالة تكمن مهمة الصحفي العامل ضمن إعلام السلام، في تحديد مثل هذه المبادرات، والسعي إلى نشر صوتها، وتسليط الضوء على النقاط الايجابية فيها، وتشجيع الحوار حولها. فليس من مهامه الاتفاق أو الاختلاف بشأنها، ولكن عليه أن يضيف الخطة المقترحة لتكون جزءا من ثقافة عملية السلام في مجال النزاعات، شريطة أن تدعم هذه المقترحات السلام بوسائل سلمية.

ولكن هذا لا يعني البتة إضفاء طابع القداسة على أيّ اقتراح سلام، أو على الجهة المتقدّمة به، فمهمة رجل إعلام السلام تشمل طرح الاسئلة الصعبة، مع الإشارة إلى نقاط ضعف المقترحات. وفيما يلي قائمة تضم نماذج من هذه الأسئلة:

[1] ما هي الطريقة المتبعة في إعداد هذه الخطة؟ هل تمّت عن طريق الحوار مع الأطراف، وفي هذه الحالة، هل تم ذلك مع جميع الأطراف؟ هل جرت بعض محاولات للتفاوض؟ هل هناك أوجه للتشابه مع غيرها من النزاعات؟ أم أن الأمر مجرّد حدس؟

[2] إلى أيّ مدى تحظى الخطة بقبول جميع الأطراف؟ وإذا كان الجواب بالنفي، ما الذي يمكن عمله حيال ذلك؟

[3] إلى أيّ مدى تتوفر الخطة على عنصر الاستدامة، في حالة تحقيقها؟ وإذا كان

الجواب بالنفي، ما الذي يمكن عمله حيال ذلك؟

[4] هل تستند الخطة إلى عمل الأطراف نفسها بحيث يكون هذا العمل مستقلا بذاته، أم أن الخطة تعتمد على جهات خارجية؟ وما الذي يمكن فعله لتصير خطة مستقلة بذاتها؟

[5] هل الخطة عبارة عن مخطط الناتج، أم مخطط العملية، تتعلّق بمن يقوم بماذا، وكيف ومتى وأين، أم أنها خطة ناتج وعملية في نفس الوقت؟

[6] إلى أيّ مدى تستند الخطة إلى ما يمكن أن تفعله النخب وحدها، أو ما يمكن أن يفعله سوى عامة الناس فقط، أو ما يمكن أن يفعله كلاهما؟

[7] هل تتوقع الخطة إجراء عملية مستمرة لحل النزاع، أم إنها فكرة تقوم على عقد اتّفاق فحسب؟

[8] هل عملية التثقيف الخاصة بالسلام وتحويل النزاع، الموجّهة نحو عامة الناس، أو النخب، أو كليهما، مدرجة ضمن الخطة؟

[9] إذا وقعت أعمال عنف، فإلى أيّ مدى تحتوي الخطة على عناصر المصالحة؟

[10] إذا وقعت أعمال عنف، إلى أيّ مدى تحتوي الخطة على عناصر إعادة التأهيل وإعادة الإعمار؟

[11] وإذا أخفقت الخطة في بلوغ هدفها، هل هي قابلة للعكس؟

[12] حتى في حالة نجاح الخطة بالنسبة لهذا النزاع، هل من المحتمل أن تتمخّض عنها نزاعات أو مشاكل جديدة؟ وهل يمكن اعتبارها اتفاقا جيدا حقا؟

بعبارة أخرى، لا ينبغي الاستخفاف بأمر العمل في مجال السلام والنزاع! ويجدر التفكير مليّا في المقترحات قبل عرضها. وعلى وسائل الإعلام أن تفسح لها المجال لإسماع صوتها، ولكن فقط بعد تمحيصها من خلال طرح الأسئلة الصعبة.

4.1– إعلام السلام: من يقوم به؟

أي صحفي يمكنه إنجاز البنود المدرجة ضمن العمود الأيسر من الجدول، تماما كما يمكن لأي شخص تنفيذ بنود العمود الأيمن من الجدول. قد تتطلب بنود العمود الأيسر توفر شجاعة نفسية أكبر، بينما تستدعي بنود العمود الأيمن شجاعة جسمانية أكثر، إلا أن الخلافات بينهما جد ضئيلة.

ومع ذلك، استنادا إلى ملاحظات غير منهجية مستقاة من مقالات و ورشات عمل تتعلق بتحويل النزاع وإعلام السلام، قد يتضح أن النساء الشابات يشكلن أفضل المرشحين لهذه المهام. وثمة تعاطف أنثوي على جانبي خط النزاع وذلك يعود لما تتصف به المرأة من شعور إنساني، على عكس نزعة التفكير السياسي الذي يميّز الذكور. ويكون الشباب الأصغر سنا، أكثر ميلا للبحث، وأكثر انفتاحا، وسبب ذلك أن الغلاف الواقي للخطابات المتراكمة طوال الحياة لم يتصلب بعد.

ولا ينصبّ التركيز في هذا المقام "على الجنس من حيث بعده البيولوجي، ولا حتى على فئة الجنس المشكّلة ثقافيا، بل يكون التركيز على الإنجازات المتنوعة الناجمة عن الأبعاد الدينامية للذكورة والأنوثة"[21] - على افتراض أنّ هناك بعض الارتباط بين الثلاثة. ومن رأي جانيت هولمز أنّ "النزعة التغيرية في الأسلوب غالبا ما تكون ثرية في خطاب المرأة أكثر منها عند الرجل"[22]، وتربط الباحثة ذلك بالطرق التي "عادة ما تلجأ إليها المرأة عند استعمالها أساليب اللغة لبناء طائفة واسعة جدا من الهويات الاجتماعية والتعبير عن طائفة واسعة من الأدوار الاجتماعية مقارنة بالرجل"[23]. ويتعيّن على الصحفي العامل في حقل إعلام السلام إسماع صوت عامة

الناس، الذين يوجدون بعيدا عن الدائرة الضيقة المشكّلة من "المصادر الرسمية"، والأصوات المعتمدة التي قد ينظر إليها الإعلاميون الذكور على أنها الأصوات الوحيدة ويستأنسون بها.

وفي جميع أنحاء العالم "القارئات من النساء يرفضن الأخبار، وينتقدنها باعتبارها أجزاء من معلومات غير متّسقة، وهن بذلك يبحثن عن نهج يعتمد أكثر على أسلوب الرواية، يربط التقارير بالجوانب الاجتماعية وبإمكانية انطباقها". "وترغب المرأة أن تكون التغطية الإعلامية السياسية مرتبطة أكثر بحياة الناس اليومية وزيادة ربط الأحداث بسياقها العام. وذلك يعني، من جملة أمور أخرى، منح الأحداث الأقل حضورا، صوتا في الأماكن العامة"[24].

ثم بعد ذلك تأتي المشكلة التالية: التركية الذهنية لهيئة التحرير، مثلها مثل المحرر الليلي، الذي يصيغ عناوين تنسجم نبرتها انسجاما تاما مع إعلام الحرب، ويريد ضمها لمحتوى إعلام السلام. أما المشكلة التي تليها، فترتبط ارتباطا واضحا، بمالكي وسائل الإعلام، حكومية كانت أم خاصة، مع الملاحظة أن القطاع الأخير عادة ما يكون أكثر دهاء، وقد لا يستأنسون لإعلام السلام، فيلجؤون إلى أسلوب إقالة صحفيين وتشغيل آخرين.

وقد تكمن إحدى الحلول لمعالجة هذه المسألة، في تدريس إعلام السلام عن طريق فتح معاهد للصحافة، وبذلك يتلاشى في الوقت المناسب أثر هذا النوع من المحررين، لكن هذا الحل يستغرق وقتا مما يجعل مالكي الصحف يقاومون ذلك.

وثمة نهج أكثر طموحا، يتمثل في تقديم دورات دراسية صيفية مكثفة لأكثر الأشخاص تحمسا، بالتعاون مع مؤسسات إعلامية (صحف، محطات إذاعية، قنوات تلفزية، وكالات الأخبار) شريطة أن تكون هذه المؤسسات الإعلامية نفسها متحمّسة لذلك. الكتابة على الجدران طريقة مسجلة، فلا حاجة للإقناع. ومن شأن الدورات التعليمية التي تشمل كافة الطاقم العامل، أن تعود بنتائج سريعة، مع الإشارة أنّ

نجاح مؤسسة إعلامية واحدة سيكون لها أثر بالغ على غيرها. وسينجم عن ذلك مزيد من السلام/تحويل النزاع، وقدر أقلّ من أخبار الحرب/النصر.

ويمكن أن تتفتق عبقرية صحيفة ذكية، فتعمل على إدراج صفحة أسبوعية أو نصف شهرية خاصة عن "وضعية النزاع في العالم" محورها: كيف تتطوّر النزاعات، هذا إن وُجِد تطور من أصله؟ فإذا كان لهذه الصحف صفحات خاصة بالشؤون المالية والرياضية يتولّاها أخصائيون، فلِم لا يكون لها أيضا صفحات خاصة بشؤون السلم والنزاع؟

وثمّة أيضا طريقة أخرى، من الصعب إطلاقها لكنها جد واعدة، تتمثل في قيام صحفيي السلام بتدشين موقع (مدوّنة) إلكتروني على شبكة الإنترنت، يتم إنجازه بالتعاون بينهم ويكون تصميمه متقن. أجل، لن يعود هذا الموقع الإلكتروني على أصحابه بأموال طائلة مقابل تحميل محتوياته، لكن الدعوات إلى إثراء وتوسّع نطاق شبكة القراء قد تعود بثمار جيّدة وبسرعة.

وهناك سبب يوضح لماذا سيفلح كل ذلك في تحقيق المبتغى، ويتجسد ذلك في العدد الهائل من جوائز السلام الممنوحة تكريما واعترافا بجهود العمل الجيد في مجال السلام، سواء قام به الأفراد أو الجماعات، ويجري ذلك على نفس النموذج الذي أظفت به عملية منح الميداليات والأوسمة طابع البطولة على الجنود الذين أبلوا بلاء حسنا أثناء الحرب. إن العالم يتغير والعمل العسكري أيضا، وهكذا نشهد الانتقال من المهام الحربية نحو المهام الدفاعية، ثمّ من المهام الدفاعية إلى مهام السلام، وكل ذلك في غضون قرن من الزمان فقط.

وإلى هذا المستوى، يمكن إدراج مدخل إضافي، يخص عامل الانتماء إلى أحد الجنسين، باعتباره بعدا حاسما للرد على السؤال المتعلق بـ"مِن" (الفاعل). وتجدر الإشارة في هذا الباب أنّ معظم أعمال العنف، ما يفوق نسبة 90% التي تحدث في العالم، يقترفها الرجال، بينما تشكل النساء أكثر من 50% من الضحايا. وهذا ينطبق أيضا

على العنف الجماعي في شكل حروب. ومن الواضح أنّ للمرأة مصلحة في تغيير الوضع، لكن هناك أيضا مصلحة ثابتة لدى الذكور، في الإبقاء على الوضع على حاله: فالحروب توفر فرصا سانحة لاستعراض مظاهر الشجاعة وكسب الشرف، وتسمح لهم أيضا بالرقي اجتماعيا، وللمفارقة، نجد أنّ ذلك يتجلّى بصورة واضحة في ارتداء مراسلي الحروب سترات واقية من الرصاص، أثناء تصويرهم قسوة الحرب، مع إبرازهم ذلك القدر من الشجاعة التي يتحلّون بها بحيث يركبون الصعاب ويتواجدون في مسرح العمليات، دون أيّ شفقة أو رحمة.

لكن هناك أسباب أخرى قد تجعل المرأة أكثر كفاءة في مجال إعلام السلام، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال، أن عبء هذه المهمة الحضارية يقع على عاتقها وحدها. إذ من البديهي أن السلام أكثر شمولية من الحرب، وقد تكون المرأة أكثر استشعارا من الرجال حيال مجموعة متنوعة من المتغيّرات، أوسع نطاقا، وقد يتجلّى ذلك في ميول المرأة إلى استخدام عدد أكبر من الصفات في نمط حديثها، كما أنّ السلام يُعَدّ عملية معقّدة تتطلّب أسلوبا من التغطية الإعلامية يعكس كمّا من المآسي داخل المآسي، بدلا من رواية ذات نسق خطي.

أما الحرب فتتميّز بمنحى ذي نسق أكثر خطية، موجه نحو تحقيق "النصر" بالنسبة لأحد الأطراف، أو نحو طريق مسدود، وقد تكون الحرب مطاوعة بحيث تصير أفضل انسيابا بالنسبة للكتابة الذكورية، كونها خطية المنحى، منطقية من حيث أنها تسمح بتدفق الاستنتاجات انطلاقا من الفرضيات المطروحة منذ كتابة الحروف الأولى من المقالة. في المقابل قد تكون الكتابة الأنثوية أكثر دائرية، وهي تحاول من خلال ذلك الإحاطة بأكبر عدد ممكن من الجوانب، بدلا من التركيز على لازمة درامية واحدة تطغى على كل شيء.

وبحكم الأمر الواقع، فإنّ الطريقة التي تطوّر من خلالها إعلام الحرب، قد تناسب أكثر، مقاس الذكور، ولا تنسجم وأساليب الكتابة عند الإناث. وإذا كان الذكور أكثر انجذابا نحو الآلات، والنساء أكثر تعلقا بالعنصر البشري، بدافع الرحمة غالبا،

فبإمكاننا إذن أن نتوقّع طفرة في مجال التغطية الخاصة بإعلام السلام من قبل النساء، ذلك، على الأقل طالما استمرت هذه الاختلافات الاجتماعية والثقافية، وليس البيولوجية.

5.1– دليل إعلام السلام في عشر نقط وخمس مقاربات

[1] النقطة الأساسية في مجال إعلام السلام لا شأن لها بعملية الترويج، بل إنّ اهتمامها الأوّل يصبو إلى توسيع نطاق خطاب النزاع ليشمل النتائج والعمليات السلمية، بحيث يجعل آفاق السلام واضحة للعيان. وهو خطاب تقلّ فيه القوالب من قبيل "هناك شخص شرير، ينبغي تحديده وسحقه"، وتكثر فيه القوالب من قبيل "هناك نزاع خبيث، لا بد من تحديده ثم حلّه"، مع السعي إلى جعل السلاسل السببية الرابطة بين النزاع والعنف (الحريق-الدخان) شفافة.

[2] لإنجاز ذلك، لا بد من اعتماد موقف نقدي/بنّاء عند تناول الوقائع:
— الوقائع تخضع دائما للانتقائية: ولذا يتعيّن انتقاء قضايا السلام أيضا؛
— الوقائع غالبا من تتعرّض للتشويه، عبر جميع المراحل، انطلاقا من وقوع الحدث إلى حين وصوله إلى آلة الطباعة، لا بد إذن من توخي اليقظة؛
— الوقائع تتعرّض في كثير من الأحيان للكبت والبتر: ومن ثمّ يتوجّب الوصول إلى الوقائع المكبوتة/المبتورة، حتى لمّا تكون متعارضة مع نتائج ومسارات السلام؛
— أضف إلى ذلك الوقائع المحتملة، التي كان من الممكن أن تقع: "سيدي الرئيس، هل يمكنكم تصور اجتماعكم مع خصومكم؟ وما هو هذا النزاع الذي على أساسه يقع كل هذا العنف؟ هل هناك طريقة لحل هذا النزاع؟"

[3] لإنجاز ذلك، لا بد من اعتماد موقف نقدي/بناء، حيال النصوص:
— يجب مواجهة نصوص/روايات أطراف النزاع، مثل الحكومات، بنصوص مضادة للأطراف الأخرى؛
— هناك عادة نصوص تحتية تخفي في ثناياها نوايا أخرى، أو تكون جزءا لا يتجزأ

منها: حاول الوصول إليها من خلال عمل إعلامي استقصائي؛
— النص المفتوح قد يكون ذريعة أو حقيقة جزئية (جدا) فحسب؛
— يوجد دائما سياق للأحداث، وهو عبارة عن نوع من تشكّل أوسع لأطراف وأهداف وقضايا للنزاع: حاول تحديدها؛
— ثمّة نصوص عميقة، في اللاوعي الجماعي/الثقافات العميقة للأطراف: ينبغي البحث في عامل الجنس والطبقة والأساطير القومية.

[4] عندما تركّز التغطية الإعلامية للعنف على الضحايا والمعاناة، هل هذا الفعل المشار إليه هو فقط من صنع "فاعل شرّير" واحد، أم أنّ المعاناة هي أيضا نتيجة بنية وثقافة ما وسياق محدد؟ وبالتالي وجب الحذر والحيطة من أفخاخ الثنائية والمانوية والحرب الفانية (أرمجدون) [الدي أم أي][ج]:
— لا يوجد سوى طرفين اثنين، السياق ليس له أيّ أهمية (الثنائية)؛
— طرف خيّر والآخر شرير، أما نصوص هذا الطرف الشرير فمجرّد ذرائع ليس إلا (المانوية)؛
— الحرب أمر لا مفر منها على أي حال، من الأفضل دعم الجانب الجيد (أرمجدون).
قد يكون استخدام هذه النقاط كنص لا شعوري، لا يوّجِه خطى أطراف النزاع فحسب بل وقد يقودك أنت أيضا بصفتك صحافيا.

[5] التصرّف بحذر عند استخدام المفردات اللغوية: ينبغي اقتباس الأطراف بشكل صحيح؛ ولا تستخدم عبارة "يزعُم" بالنسبة لطرف و"يُوضّح" للطرف الآخر. يمكن استخدام "يُصرّح" كلفظة محايدة لجميع الأطراف.

[6] الاحتراس عند استخدام عبارة "السلام"، إنها أعمق بكثير من عبارة "وقف إطلاق النار". يمكن اختبار الوضع بطرح السؤال: هل تتمّ معاملة الأطراف بشكل مماثل؟

[ج] (DMA) الحروف اللاتينية الأولى المشكلة لهذه الثلاثية.

[7] حذار عند استخدام مصطلح "إرهابي": الق به عرضا، أو وازنه بـ"إرهابي دولة". استخدم بدل ذلك الأسماء التي تستخدمها الأطراف للتعريف بنفسها؛ مثل "حركة مقاومة" و"حكومة".

[8] ابحث عن مبادرات ومقترحات السلام، واشملها بالتغطية الإعلامية، فثمة الكثير منها، وغير بعيدة مما يتصوره المرء.

[9] لا تركن وتستأنس إلى الفكرة القائلة بأنّ السلام لا بد وأن يأتي من الحكومات، فمع التسليم بدور الحكومات، إلا أن قراراتها قد تبقى حبرا على ورق ما لم تكن مدعومة بمشاعر الجماهير وبالمجتمع المدني.

[10] استخدم طريقة طرح الأسئلة لدعوة الناس إلى طرح اقتراحاتهم وإسدال المشورة؛ فالسلام ملك للجميع، وليس حكرا على الطبقة السياسية.

النقاط الخمسة الأخيرة، تتصل أكثر بـ"السلام" في إطار إعلام النزاع- السلام، في حين أن الأسئلة الخمسة الأولى، فهي أكثر اتصالا بالنزاع- وتجدر الإشارة إلى انه لا يمكن الفصل بين المجموعة الأولى والثانية. وفيما يلي خمس "زوايا للسلم":

[1] النظر إلى السلام بصفة عامة. ماذا عن تكريس بعض العمل الصحافي لتغطية السلام؟ ماذا عن الإشارة إلى حقيقة تبيّن أنّ معظم الناس وإلى حد كبير، بما في ذلك الجماعات والبلدان، توجد في حالة سلام في معظم الأوقات؟ ماذا عن التغطية الإعلامية لوضعية ذلك السلام الرائع الذي ينعم به كثير من الأمم، في بلدان شتى، تورنتو وسيدني على سبيل المثال؟ وكذلك بين بلدان الشمال الأوروبي، والاتحاد الأوروبي، ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا؟ فماذا عن زرع بذور شيء من التفاؤل؟ أم أنّ ذلك يعدّ بالغ الراديكالية؟

[2] النظر إلى السلام في غمرة العنف. فحتى خلال احتدام أعمال العنف في يوغوسلافيا والشرق الأوسط، يمكن العثور على قدر من السلام ويمكن إنشاء بعض المناطق، والأرخبيلات من السلام. استكشف عن هذه المناطق.

[3] النظر إلى الوراء: السلام في زمن الماضي. "ألم يكن الوضع سلميا من قبل اندلاع النزاع، أليس كذلك؟ فماذا حدث، أين يكمن الخلل؟ وماذا كان يتعيّن القيام به وقتذاك؟ أم هل كان ثمّة خلل طوال الوقت؟" فهذه أسئلة الوسيط المعتادة وتسمح بإنتاج رؤى متبصرة، ويمكن إضافتها إلى مرجع الصحفي، لكل الأطراف.

[4] التطلع إلى المستقبل: السلام في المستقبل. مثال آخر لسؤال وسيط نمطي: "ما هي الصورة التي تحب أن تكون عليها كوريا/يوغوسلافيا/منطقة الخليج/العراق، إلخ، لكي تعيش فيها؟" الحث على طرح مقترحات، وبطبيعة الحال، ادرس المقترحات التي سبق تقديمها، وقم بالتقصي الصحفي العميق.

[5] النظر جانبا: السلام في أماكن أخرى. كل نزاع هو فريد من نوعه وجميع النزاعات تشترك مع غيرها من النزاعات في شيء ما، مثلها في ذلك مثل التشابه الحاصل عند المرضى والأمراض. وكثيرا ما يشار إلى سويسرا في هذا السياق. فما ظنكم في التحقق من أوجه الشبه هذه؟ هل ما هو موجود في مكان ما يصبح ممكنا في مكان آخر؟

ونظرا للطابع الاستعجالي للسلام في كثير من النزاعات، فإنّ هذه المهمة تأخّرت كثيرا عن موعدها، لكن أن تأتي متأخرة، أفضل من أن لا تأتي أبدا. وبما أنّ النزاع هو جزء لا يتجزأ من حالة الإنسان، ولأنّ العنف قد يكون النتيجة المحتومة في أيّ مكان في العالم عندما لا يتوصل الطرفان إلى مخرج، فمكان البدء بالعمل يكون عندئذ في كل مكان وفي "أيّ زمان". فلا تنتظر أن تبدأ أعمال العنف لتتحرك.

الفصل الثاني
مسائل الخلاف: الموضوعية، التوازن، الحقيقة والأخلاقيات

1.2— التغطية الإعلامية الموضوعية

الموضوعية والتوازن والحقيقة مثلهم مثل رابطة الأمومة؛ من العبث المجادلة بشأنها، ولكن ذلك لا يمنع من محاولة فهم كنهها بشكل أفضل.

يشكّل إعلام الحرب وإعلام السلام نهجين مختلفين لتغطية نفس المجموعة من الأحداث. فهما بمثابة زاويتين، وخطابين، يستندان إلى افتراضات معرفية ومعيارية، وكلاهما يعتمد على تغطية الوقائع. ليس صحيحا أنّ أحدهما يتميز بالواقعية والتوصيفية بينما يميل الآخر إلى نهج وعظي، ومثالي، ومعياري. فكلاهما في الحقيقة، يقوم على وصف الواقع، مع فارق، وهو أن إعلام السلام يحاول أن ينهل أكثر من الواقع. كما أن كليهما ينقل الأخبار أثناء تغطيته الإعلامية. ومثلما أنّ إعلام الحرب ليس مطلوبا منه إسداء المشورة العسكرية، فينبغي أيضا على إعلام السلام الامتناع عن إعطاء المشورة، فمهمتهما تتمثل في التوضيح، وإزاحة الستار، وكشف الحقيقة لتمكين الآخرين من استخلاص الاستنتاجات المعيارية.

وقد يوّجه كل منهما إلى الآخر تهمة التشبث بالمثالية واللا واقعية. لكن هناك معنيان للمثالي يجدر توضيحهما: أمّا الأوّل فيخصّ من يروّج إلى قيام عالم مبني على ما "ينبغي أن يكون" بعيدا كل البعد عن عالم "الواقع"، فيما يعتنق الآخر فكرة ضيّقة جدا عن الواقع بحيث يجعله أقرب إلى الكاريكاتير. وليس من مهام الصحافي العامل في مجال إعلام السلام أن يقوم بعمل الترويج والدعاية، فذلك يندرج ضمن مهام نشطاء السلام، لكن في المقابل، فالصحافي العامل في مجال الحرب، الذي يضيّق نطاق رؤيته للواقع بحيث يحصره في مسرح المعارك وحسب، فهو ببساطة صحافي

فاشل، عليه أن يترك هذه المهمة للصحافة الرياضية، ولملاعب الكريكت، وكرة القدم.

إن الموضوعية تحيلنا إلى أسس التغطية الإعلامية القائمة على الوقائع، حيث تتمحور التغطية حول كل ما له صلة بالأفعال المرتكبة: مَن فعل ماذا وبحق مَن، وكيف، ولماذا، وأين، ومتى. ويمكننا أن نعكس هذا الحدث ونختصره في جملة تتكون من فاعل ومسند، ومفعول به ومتمم وسياق، نجمعها في كلمة "سبوكك[خ]". وبالموضوعية نقصد القدرة على نقل حدث بحيث يتداول بين الأشخاص بسهولة ودقة، وعلى نحو قابل لإعادة الإنتاج، مما يُمَكِن صحفيين آخرين من تغطية نفس الحدث على نفس الشكل[25]، بمعنى أن الحدث لم يكن مجرد توهم شخصي.

ومن هذا المطلق، تجدر الإشارة إلى أن الجملة القائلة: " لقد تقدّم شخص "أ" بخطة سلام لحل أزمة الشرق الأوسط" تكون بنفس الصيغة التي تتخذها الجملة القائلة" قام شخص "ب" بإطلاق النار داخل مسجد/مرقص". فكلا الجملتين تشير إلى أحداث واقعية، إحداهما تتضمن فعل لفظي، أما الأخرى تحتوي على فعل مادي. وكلاهما أفعال تندرج ضمن مجال الاتصال.

لكن كون إحدى الجمل تتحدث عن فعل السلام والأخرى عن العنف لا يجعل إحدهما أكثر أو أقل موضوعية من الأخرى. فهناك سبل جار العمل بها على نطاق واسع، تُستَخدم للتحقق فيما إذا كانت هذه الأعمال/الوقائع وقعت فعلا، أم أنها مزيفة لا أكثر. فالموضوعية إذن ليست هي القضية الرئيسية، بل عامل الانتقاء هو الأساس ولب الموضوع، ومسألة الانتقاء هذه تنطبق أيضا على ممارسة السلام بصفة عامة، في غمرة أعمال العنف، سواء كان ذلك في الماضي أو في أي مكان آخر؛ إننا نتعامل مع وقائع في كل هذه الحالات.

[خ] كلمة مشكلة من الحروف الأولى باللاتينية لمجموعة الكلمات المكونة للجملة (SPOCC).

ولكن من حق محترفي وسائل الإعلام، بطبيعة الحال، القول بأنه ليست كل الوقائع قابلة للتغطية الإعلامية، وليس كل ما يتم تغطيته قادر على اجتياز ما تبقى من آليات الفرز. ومن هنا، يطرح السؤال، ماذا عن مجموعة الأسئلة المتضمنة في مختصر "سبوكك" في حالة عدم اكتماله؟

فمن الواضح أن وقوع انفجار قنبلة ينبغي تغطيته إعلاميا، حتى وإن لم يتم التعرف سوى على هوية الضحايا وعلى السياق، دون معرفة مرتكبي الجريمة. فعدم تغطية فضيحة إيران كونترا على سبيل المثال، لكون الفاعل (يرمز إليه بـ"س" في مركب سبوكك) لم يكن معروفا، يُعد بكل بساطة بمثابة منح مكافأة على احترافية أداء تلك العملية السرية وإلى من قام بها.

وفي مجال السلام، فهوية من قام بالعمل أو تحدّث عنه، أو ما هي طبيعة هذا العمل، كل ذلك معروف لا لبس فيه. ولكن إلى من يتجه ذلك القول أو الفعل؟ وهل هناك مِن مستمع؟ فالأمر هنا يتوقف في الواقع، على مدى قيام وسائل الإعلام بتغطيته. فقرار تغطية أو عدم تغطية حدث طلقة نارية في حالة غضب أو كلمة تلقى بباعث الحب، لا يعتبر مشكلة ذات الصلة بموضوعية الواقعة بل هي مسألة تتعلق بموضوعية المعايير، أي يتعين أن يتوفر لهذه الواقعة معايير واضحة صريحة، تكون أيضا قابلة للنقل وإعادة الإنتاج.

قد تكون الطلقة النارية أكثر أهمية من وقع الكلمة، لكن المسألة مجرد فرضية تجريبية يمكن وضعها على المحك من خلال تغطية هذه الكلمة إعلاميا.

وأي انتقائية مسبقة لا تعتمد على الوقائع، تمارس ضد السلام، تنبعث منها رائحة الانحياز. يمكننا إذن، بل ويتوجب علينا المطالبة بالوضوح: على أيّ أساس نجري الاختيار، ونناقش المعايير؟ هذا ما يجب أن تعنيه الموضوعية.

2.2– التغطية المتوازنة

تحقيق التوازن يثير إشكالية أكبر، فمن السهل تحقيق التوازن عندما تكون أهداف الطرفين المتمثّلة في رغبة كل طرف منهما في قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص غير شرعية. كما إنه من السهل التحلي بالتوازن عندما تكون أهداف الطرفين مشروعة، مثلما يحدث أثناء حرب تقليدية، تدور رحاها حول إقليم متنازع عليه، كل طرف فيها يعزز موقعه مدعوما بحجج وجيهة. ولكن، ماذا عن حرب بين طرف محتل، وآخر يرزح تحت الاحتلال، كما هو الأمر الآن في الشرق الأوسط؟ فالوضع غير متوازن هيكليا، وهذا الخلل في التوازن ينبغي أن تعكسه التغطية الإعلامية، التي يتعين عليها أيضا أن تشير إلى الطرق المؤدية إلى الحرية، لكن لا ينبغي أن يتم ذلك عن طريق تشجيع أعمال القتل، فمما لاشك فيه، أن الهدف في تحقيق الحرية، قد يفسر اللجوء إلى أعمال العنف، لكن كل من يعتقد أن هذا الهدف يبررها أيضا، يكون قد اتخذ موقفا محددا.

إحدى الصيغ الممكنة لتحقيق التوازن، قد تكون على النحو التالي.

أولا، يقتضي تحقيق التوازن أثناء القيام بتغطية النزاع، الاهتمام بجميع الأهداف، وبجميع الأطراف. ولنا أن نتساءل، كيف يمكننا من دون خريطة كاملة نسبيا، لتشكيل النزاع، أن نقدّم عرضا متوازنا لما يحدث؟ التركيز على الأطراف المشاركة في القتال، أمر مفهوم، لكن حصر التركيز في ساحة النزاع بدلا من توسيع نطاقه ليشمل عملية تشكيل النزاع برمتها، من شأنه أن يصبّ في مصلحة الأطراف الأكثر ذكاء، التي تفلح في البقاء بعيدا عن الأنظار.

وبالإضافة إلى ذلك، فالتركيز فقط على الأهداف التي تريد الأطراف أنفسها التأكيد عليها، وعلى خطاباتها التي تتمحور حول النزاع (مثل "مكافحة الإرهاب" من جهة و "الكفاح من اجل الاستقلال" من الجهة الأخرى)، قد يكون مضللا أيضا، وبالتالي لا بد من إدراج النصوص التحتية، والنصوص العميقة والسياقات، ضمن التغطية،

لئلا يتحول الاقتصار على ذكر النصوص وحدها إلى ذرائع ومبررات، وثمة مثال كبير يجسد ذلك، وهو بطبيعة الحال، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق 2003-200؟.

ثانيا، التوازن معناه الاهتمام بعامة الناس، بحيث يحظون جميعهم بنفس القدر من الاهتمام الذي يحظى به النخب. ففي عالم يتجه نحو العولمة، علينا أن نتوخى نفس القدر من الحذر والاهتمام إزاء معاناة عوام الناس، الموجودين على الجانب الآخر من النزاع، تماما كما نهتم بذوينا، حتى عندما نكون نحن من يتسبب في معاناة "هم". لكن ما نشهده على أرض الواقع، فمختلف تماما، حيث لا تحظى معاناتهم بأدنى اهتمام أو تغطية كما لو كانت عديمة القيمة، إذ تساوي = 0، أي أن معاناتهم ضرورية وتعد بمثابة "الثمن الواجب دفعه"[26].

ثالثا، التوازن يعني الاهتمام بجميع مراحل النزاع، قبل وأثناء وبعد بدء أعمال العنف. أما أن يكون التركيز فقط اعتبارا من لحظة اندلاع أعمال العنف، وإلى غاية وقف إطلاق النار، فيعتبر ذلك غير متوازن. كما ينبغي أن تشمل التغطية الإعلامية ما كان بالإمكان القيام به قبل اندلاع أعمل العنف، وما ينبغي فعله بعدها.

وباختصار، يشكل "التوازن" معيارا محفزا بالنسبة للمراحل 1 و 3 و 4 من الجدول 1، تماما كما تحيل "الموضوعية" إلى المرحلة 2 من نفس الجدول، ومن ثم يمكننا أن نضيف "التوازن" إلى مستوى أعلى من ذلك، بين هذه الآفاق الأربعة.

لكن قد لا يكون بالضرورة هذا ما تقصده وسائل الإعلام على مستوى العالم عند استخدامها مصطلح التوازن. ما تقصده هذه الوسائل في الواقع هو التوازن المتعلق في كثير من الأحيان بوجهات النظر التي يتبناها المشاهدون/المستمعون/القراء، أي بمعنى آخر، كل فريق، ينظر إليه، باعتبار أنّ له الحق في أن تعكس التغطية الإعلامية موقفه بحيث يمكن استخدام هذا الموقف كمقدمة تستخدمها هذه الوسائل الإعلامية للوصول إلى استنتاجاتها.

هناك على الأقل ثلاث مشاكل رئيسية تعترض هذا النمط من التوازن.

أولا، يكون لهذا التوازن مغزى عندما يتعلق الوضع بنزاع داخلي، حيث تكون جميع الأطراف من المستهلكين فعلا لوسائل الإعلام. أما بالنسبة للنزاعات التي تجري بعيدا، يكاد يستحيل على مستهلكي وسائل الإعلام عكس موقف أطراف النزاع مسبقا، إذ يستدعي الأمر أن تتوفر لهم تغطية إعلامية موضوعية ومتوازنة ليتمكنوا من اتخاذ موقف عقلاني. أما إذا كانت التغطية متحيّزة، يصبح المستهلك عندئذ ضحية صناعة موافَقَة غير مطلعة.

ثانيا، "التوازن"، مثله مثل "الموضوعية" يمكن أن يشكل أيضا وسيلة تستّر في إطار استراتيجية إعلاميه تقوم على تجنّب كل ما من شأنه أن يثير الجدل، أو لا ينسجم مع خط السلطة/الأغلبية/الثقافة العميقة، وخاصة عندما تكون هذه العناصر الثلاثة متظافرة بحيث يتطلّب الأمر التحلي بشجاعة حقيقية لاجتيازها.

ثالثا، تحقيق التوازن بين عنف أحد الأطراف وعنف طرف آخر، أمر مهم، لكنه بشع إلى حد ما، إذ يكون "التوازن" في هذه الحالة كمن يماثل بين أمراض القلب والشرايين وبين الملاريا/ مرض السل، "يجب أن نتذكر أن هذه الأمراض هي أيضا قاتلة". وإن ما هو أكثر أهمية وأكثر ايجابية هو تحقيق التوازن بين أعمال العنف وبين العمل من اجل السلام، وكذا بين عمل من اجل السلام وعمل آخر من اجل السلام، على غرار التوازن الجاري بين المرض من جهة والعمل الاستشفائي من الجهة الأخرى.

3.2— التغطية الإعلامية الاستقصائية

وعند هذا المستوى تتدخل التغطية الإعلامية الاستقصائية، حيث ينظر إليها من هذا المنطلق كعنصر من عناصر إعلام السلام، لكنها غير متطابقة معه تماما. وينظر إليها باعتبارها عملا استقصائيا جيدا، يميط اللثام عن السلاسل السببية وراء فعل

الإنسان. وعادة ما يكون السبب الأصلي وراء عمل ما، فعل يقوم به بعض الأشخاص من النخبة "من جانبنا"، ويكون الأثر كارثيا أيضا لـ"جانبنا"، فيصيب عامة الناس أو النخب، لكنه لا يصيب"هم"، العدو. هذا النمط من التغطية نادرا ما يستخدم للكشف عن أعمال تُلحِق كارثة بالعدو، اللهم إلا إذا كانت هذه الكارثة غير متكافئة إلى حد كبير، من قبيل القصف الرهيب الذي استهدف اليابان/ألمانيا أو هيروشيما/ناغازاكي. فلا شك أن الموضوعية تشكل شرطا ضروريا ينبغي أن يتوفر في التغطية الإعلامية الاستقصائية الجيدة، من حيث توافقها مع الوقائع، وبما أنها تشبه إلى حد بعيد عمل المحقق، فينبغي أن تكون "عمليات الوخز" جزءا لا يتجزأ من مرجعية العمل الاستقصائي. وتعد التغطية الإعلامية الاستقصائية شرطا لا غنى عنه بالنسبة للديمقراطية الحديثة، بحيث تجعل الدولة، ورأس المال – وأيضا المجتمع المدني، فهي غير مقدّسة – والعلاقات بين بعضها البعض شفافة.

ولكن مع هذا ينبغي أن تكون التغطية الإعلامية هنا أيضا متوازنة، ومن هذا المنطلق، ثمة تحامل حاصل فعلا موجه ضد النخب وهو أمر ضروري، لكنه غير كاف. حتى وإن سلّمنا أنّ جذور الشر كامنة في النخب، فماذا عن عامة الناس الذين يتلذذون ويسبحون في بحر من الأحكام المسبقة والتعصب، رافضين أيّ معلومات تسير عكس ما يرونه، وهم ينعمون في جو الإفلات من العقاب، بينما تلصق الصحافة الاستقصائية كل التعصب على عاتق شخص واحد من النخبة؟ وماذا عن الكوارث التي تنزل بنا، عندما يكون مصدرها الجانب الآخر؟ لماذا يتعين علينا ترك مهمة تحديد السلاسل السببية الكامنة عميقا داخل الجانب الأخر، على عاتق المؤرخين في المستقبل؟ لماذا لا نقوم بتفكيك "ها" على الفور ورفع القناع عن"ها" وكشفها أيضا؟

وباختصار، لا بد من كشف الغطاء عن عمليات التستر التي تقوم بها جميع الأطراف، على أن يكون هذا العمل له آفاق شاملة، مع ضرورة التحرر من النرجسية التي تجعل من القومية مركز الكون، ولا بد أن يستهدف ذلك جميع المستويات وليس فقط النخبة. وكما أن الحقيقة لا تعرف الحدود الإقليمية أو الطبقية، فالأمر كذلك بالنسبة للعمل الاستقصائي.

4.2– التغطية الإعلامية الأخلاقية

دعونا نبدأ بتوضيح أي نوع من الأخلاقيات نقصد. ما يهمنا هو أخلاقيات النتائج وليس أخلاقيات النوايا والمقاصد، أو بعبارة أخرى، ينصب اهتمامنا على النتائج الواقعية الموضوعية المترتبة عن أسلوب التغطية الإعلامية، وليس على ما هو مقصود من وراء ذلك، كما أن اهتمامنا يخص أخلاقيات الأعمال بدلا من أخلاقيات المعتقدات. حتى مع التسليم بأهمية النوايا والمعتقدات، علينا أن ندرك أنهما لا يشكلان المعايير التي ينبغي أن يقاس بها عمل وسائل الإعلام. ومن ثمّ يتوجه الاهتمام نحو ما تفعله وسائل الإعلام فعلا، وآثاره على الناس وعلى كيفية تصرفهم حيال ذلك. وكلاهما يمكن التوصل إليه عن طريق التجربة، إذ ثمة ترابط بين ما تنقله وسائل الإعلام وما يفعله الناس، ويمكن اختبار هذه الفرضيات عن طريق التجربة.

ويمكن أن تكون هذه الآثار جسيمة. فإذا تمّت تغطية أفعال "هم" (مقترفي الأفعال)، باعتبارها ليست أعمال عنف فحسب، بل أن محركها والدافع الوحيد من وراءها يعود للطابع الشرير المتأصل في هذه الجهة، وافتقارها إلى أي أهداف عقلانية موضوعية، وكل ما تصبو إليه ينحصر في اقتراف الآثام وتوسيع نطاق إمبراطوريتها الشريرة، فمن هذا المنطلق نحصل تباعا وبكل سهولة على ردي فعل اثنين:

— من جانب الضحية: السعي إلى الانتقام، وجعل مقترف الشر يتجرع هو أيضا كاس المعاناة، والسعي إلى تحديد هويته وشلّ حركاته (الوقاية الفردية)؛

— من جانب أطراف ثالثة، من كل الأشكال: المشاركة في معاقبة الأشرار من خلال تقديمهم إلى العدالة (الوقاية العامة).

وتتمثّل بذلك مهمة وسائل الإعلام في التأكد من أنّ العدالة قد أخذت مجراها.

وفي المقابل، إذا تم النظر إلى فعل "هم" باعتباره يحدث بدافع تحقيق هدف له ما يبرره إلى حد ما، وأن لهم أهدافا مشروعة، جزئيا على الأقل، مع العمل على إبراز وتسليط الضوء في نفس الوقت على الطرق السلمية المؤدية إلى جسر الهوة الفاصلة بين أهدافهم وأهدافنا المشروعة، دون المساس بأهداف مشروعة أخرى، فعندئذ قد تكون ردود الفعل مختلفة:

— من جانب الضحية: وقف دوامة الانتقام، وتقديم الجناة إلى العدالة لمعاقبتهم على ما اقترفوه من أعمال عنف، لكن مع ضرورة البحث في الموضوع مرة ثانية؛

— من جانب الأطراف الثالثة من كل الاشكال: وقف دوامة الانتقام، والشروع في البحث عن حلول مقبولة ومستديمة.

وتقتضي حينئذ مهمة وسائل الإعلام التأكد من أن هذه السبل تخدم السلام.

وبناء على ما تمّت الإشارة إليه ضمن مصطلح "الموضوعية": فإن "قرار تغطية أو عدم تغطية حادثة إطلاق رصاصة في حالة غضب أو قول كلمة حب، ليست مسألة متعلقة بموضوعية الواقعة وإنما هي قضية تخص موضوعيه المعيار المعمول به".

ومن هذا المنطلق، فإننا نتعامل مع نوعين من أنواع التغطية الإعلامية، فبينما يقوم إعلام الحرب بتغطية حادثة الطلقة النارية، معتبرا أن حديث السلام غير ذي صلة، وعديم الجدوى، (في حين ترى نفس هذه الجهة أن كلمة مثل النار جديرة بالتغطية!)، ينقل إعلام السلام في المقابل أخبار الحدثين على حد سواء، هذا فضلا عن الآثار المترتبة عن طلقة الرصاص وعن الكلمة دون تمييز، بما في ذلك أثر الحدثين على المفجوعين من كلا الطرفين.

فمسألة اختيار نمط التغطية، تعتبر قضية أخلاقية، إذ يتم اتخاذ القرار بشأنها بناء

على نتائج الأفعال المترتبة عنها، وبناء على كيفية تقييمها. إذا كان الأثر المتوخى هو الرغبة في الانتقام، وشل حركة الخصم، أو معاقبته، فعندئذ، عليك باختيار إعلام الحرب، ولك أن تطلق على ذلك اسم الروح الوطنية إن شئت. أما إذا كان الأثر الذي تصبو إليه هو إيقاف دوامة الانتقام والشروع في البحث عن حلول للنزاع، فأمامك إذن اختيار إعلام السلام، وبالتالي يمكن تلخيص الرسالة الموجهة إلى وسائل الإعلام في التالي: الخيار خياركم.

لكن ثمة مشكلة، تحدث عندما يكون قد تم الفصل في هذا الاختيار مسبقا بالنسبة للآلاف من وسائل الإعلام والصحفيين في جميع أنحاء العالم، وعندما يكون الحسم فيها لصالح إعلام الحرب/العنف، باعتباره النمط السائد والمسيطر في الساحة، وكذلك لأنه يسير طبقا للتقليد المتبع، الذي تلخّصه المقولة "هذه هي الطريقة التي يجري العمل بها"، لكن مع ذلك، يمكن التراجع عن هذا الخيار المسبق إذا كان الهدف هو الحصول على قدر أقل من العنف، وذلك من خلال تغيير النمط، بالتحول من إعلام الحرب/العنف إلى إعلام السلام/النزاع.

لقد استكشفنا الآثار الأخلاقية المترتبة عن الأساليب الصحافية من خلال متابعة الآثار التي تحدثها هذه الأساليب على المشاهدين/المستمعين/القراء، لكن، ماذا عن آثارها على الجهات الفاعلة، أي على صانعي الأحداث أنفسهم؟

تقوم الفرضية على أساس أن معظم الناس يريدون أن يصيروا صانعي أخبار، عالية الشأن، بما يتجاوز الاكتفاء بالدور الروتيني اليومي القائم على إنتاج أحداث هامشية، تحظى في أحسن الأحوال باهتمام الأسر والأصدقاء والزملاء. وكون أن يصير المرء موضوع خبر، خاصة إذا استأثر الخبر بعناوين الصفحة الأولى، وبأوقات ذروة البث، فذلك معناه أنه قد أصبح مباشرةمن المشاهير. وبناء عليه، فارتقاء المرء إلى منزلة المشاهير هو بمثابة رد إيجابي على ما قام به، ومكافأة حقيقية، حتى لو كانت هذه الشهرة عابرة، وغير مستديمة[27].

ومن وجهة النظر هذه يكون إعلام الحرب، بمثابة رد إيجابي على أعمال العنف، ومن ثمّ يصير هذا النمط من الإعلام جريمة بحق السلام وضد الإنسانية، إذ يكافئ الانتحاري المفجر لنفسه والطيار الذي يقصف الناس، عندما يمنحهم رتبة المشاهير، هذا فضلا عن قيامه بكتم صوت رُسُل ورسائل السلام. ويسير إعلام العنف، المهتم بالنزاعات الأهلية، في نفس الاتجاه[28]. وفي هذه الحالة تكون الردود السلبية التي تولي المفجوعين بالغ الاهتمام، غائبة، وكذلك يغيب استكشاف البدائل التي تستخدم سبل اللا عنف. أما إعلام السلام، فيسعى جاهدا إلى تصحيح مثل هذه الأخطاء من خلال توجيه اهتمامه الرئيسي نحو تحويل النزاع، والى الآثار السلبية المترتبة على أعمال العنف[29].

يقع على عاتق وسائل الإعلام مسؤولية جسيمة، باعتبارها جزءًا من نظام رقابة، يقوم على بحث الردود وتحليلها للقيام بالتصحيح الذاتي، فهو من يمنح الشهرة أو يحجبها. فهذه الوسائل الإعلامية تهيئ، بوعي منها أو بدون وعي، المقدمات للاختيارات الدراماتيكية، بين ترجيح كفة مزيد من العنف أو مزيد من السلام، علما أن الخيار يكون ابتدءا مهيأ لصالح العنف. وبطبيعة الحال هناك نزاعات، يكون فيها أحد الأطراف فاقدا للشرعية بشكل تام، كما هو الأمر بين ملاك العبيد والعبيد أنفسهم، وبين الدول الاستعمارية ومستعمراتها، والحكومات التي تقتل شعوبها. ولكن، مع ذلك، هناك أيضا سبل أخرى غير عنيفة للخروج من المأزق، على غرار طريقة غاندي، ومارتن لوثر كينغ الابن، وألمانيا الديموقراطية سابقا في عام 1989.

والملفت هنا هو أن وسائل الإعلام غير مدركة للخيارات الكامنة التي لا تلجأ إلى السبل العنيفة، ولا تراها حتى عندما تتكشف مباشرة أمام أعينها، شأنها في ذلك شأن أحداث صيف وخريف ألمانيا الديموقراطية عام 1989 – التي كانت محطة حاسمة في إنهاء الحرب الباردة – وخاصة الكفاح البطولي في لايبزيغ، الذي بلغ ذروته يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر 1989. صحيح أن تلك التظاهرات حظيت حينذاك بالتغطية الإعلامية، ولكن في الوقت الذي تمّت فيه تغطية العمل العسكري بشقيه الاستراتيجي والتكتيكي، مرّ المعنى الأعمق لعمل اللا عنف دون تغطية بسبب

غياب المعرفة الضرورية بشأنه. وكان بإمكان وسائل الإعلام أن تدعم هذا النضال السلمي من خلال إعطاء أهمية لقادة هذا الكفاح والجنود العاديين فيه. لكنها لم تفعل.

وختاما، هناك عمل يتعيّن القيام به، بعضه شاق. ولكن في الوضع الحالي، السائد، فإن دعم العنف من خلال منح مزيد من الشهرة للطرف الذي يمارس العنف بدلا من دعم الطرف السلمي، يعد أمرا غير أخلاقي بكل بساطة.

5.2– التغطية الإعلامية الجيّدة

لقد تم استخدام عباراتي "عمل التقصي" و "معرفة السياق" كرافدين أساسيين لا يمكن للصحافة الجيدة الاستغناء عنهما. دعونا نوضح أكثر.

نقصد بالشفافية كشف السلاسل السببية الكفيلة بجعل عملية اتخاذ تدابير عقلانية – المتمثلة في القضاء على أسباب الآثار السلبية، وتحفيز الأسباب التي تسفر عن آثار إيجابية – أمرا ممكنا؛ أي بمعنى آخر، ما أطلقنا عليه اسم، ردود سلبية وايجابية. ويقوم عمل الاستقصاء بهذه المهام في مجال الكشف عن السلاسل السببية البشرية، مما يقودنا إلى الصحافة الاستقصائية، التي يتعين عليها التحلي بالموضوعية والتوازن، بالمعنى المركب المذكور أعلاه.

ومع ذلك، فالبشر هم أيضا كائنات معقدة التركيبة، وقادرة على بناء نظم اجتماعية معقدة للغاية، تفوق في ذلك تعقيد تلال النمل وخلايا النحل. ونحن نفخر بأنفسنا ليس فقط بما ننشئه من هياكل، وإنما بما نشكله من ثقافة أيضا، وكل ذلك يطرأ عليه تغييرات مع مرور الوقت، وهو عين المعنى المقصود من مصطلح تشكيل التاريخ. وإذا أردنا حقا أن نكشف العلاقة السببية بشكل تام، وعدم الوقوف فقط عند المنحى الخطي، واللولبي، والتأرجحي منها، و "عض النفس في الذيل"، والتحرك إلى الأمام والى الخلف وجانبا، فلا بد عندئذ من أن نأخذ في الحسبان

السياق بشكل كلي. وفي هذا الصدد سبق وأن طرحنا أفكارا حول كيفية القيام بذلك في الفصل الأول؛ وسيأتي المزيد من التفصيل في الفصول التالية. لكن دعونا نضيف شيئا واحدا فقط، لنقول أن الصحافة الجيدة عموما وصحافة السلام على وجه الخصوص، تفترض ضمنيا وضع السياق نصب أعينها، في بعديه الجغرافي والتاريخي، في حين يستحسن ذلك الصحفي الجيد ويرتاح إليه، نجد في المقابل أن الصحفي الرديء، سيخلد بدل ذلك إلى الراحة في حانات الفنادق لالتقاط ما يدور من ثرثرة حول أعمال العنف. ومع مرور الوقت، سيفلح الصحفيون العاملون في مجال السلام في نسج شبكاتهم بين تجمعات بشرية سلمية واسعة تشمل الأوساط الأكاديمية، وليس فقط داخل محور المجتمع السياسي/الأمني/الاستعلامي.

لكن هذا لا يعني أنه ينبغي على الصحافيين أن يحلوا محل السياسيين، والناشطين من أجل السلام وعلماء الاجتماع، فثمة من هو مؤهل لذلك، ما نريده من الصحافيين هو القيام بشيء آخر، له خصوصية بالغة، وضروري جدا، وأن يقوموا به على أحسن وجه.

نريد أن يكون الصحافيين بمثابة أعيننا وآذاننا، وأن يتواجدوا حيث لا يمكننا أن نكون نحن، في الفضاء الاجتماعي، وينقلوا لنا ما شهدوه وسمعوه بكل موضوعية، وتوازن واستقصاء وعلى نحو أخلاقي. لا نريدهم أن يستمتعوا بإقامتهم في حانات الفنادق يخلطون بين الثرثرة التي يتبادلونها مع غيرهم من الصحفيين، وبين التقارير العينية من مسرح الحدث، ونريدهم أن ينظروا من خلال زاوية جد واسعة، وليس من خلال الغمامات التي تضيّق النظر.

وخلاصة القول، كيف يعمل إعلام السلام على أرض الواقع؟

لنبدأ بنقطة غالبا ما يتم إغفالها: ماذا عن تغطية السلام إعلاميا؟ فماذا لو يتمّ القيام مرة واحدة كل شهر بتغطية شيء ناجح، ليس من منطلق عدم وجود نزاع، بل ما نرمي إليه هو تغطية نزاعات تم تسويتها سلميا، مع توسيع التغطية لتشمل بعض

وجهات النظر حول أسباب اندلاعها، بدلا من الاقتصار على عملية وقف إطلاق النار البدائية، التي عادة ما يتم فرضها على الأطراف؟

ثانيا، مع مراعاة الموضوعية والتوازن، يجب على الصحفي و/أو المحرر القيام ببعض التأمل الذاتي، فيفكر في ماذا نريده، هل التحريض على مزيد من أعمال العنف، أم تشجيع مزيد من السلم؟ فلوسائل الإعلام القدرة على تحقيق الاثنين على حد سواء، والخيار يعود لها، وهو خيار أخلاقي بالدرجة الأولى، لا تتحكم فيه الموضوعية ولا التوازن. الخيار خيارك، وإنّك تكون، أو تصير، ما تختاره أنت بمحض إرادتك.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة السلام: الجدول 1 والنقط العشرة كفيلة بأن توفر ما يكفي من التوجيهات لعدم الخلط بين ذلك وتقمّص شخصية المروّج للسلام أو النشط في مجال السلام، أو أي شيء من هذا القبيل. إن معايير الموضوعية مثلها مثل تحاليل النصوص النقدية، هي صالحة، على الأقل بنفس القدر، بالنسبة لإعلام السلام كما هي بالنسبة لإعلام الحرب. فأي ناشط في مجال السلام، يعتقد أنه يساهم في مجال السلام، عليه أن يستعد للبحث والإجابة عن الأسئلة العميقة، ولا ينبغي له أن يشعر بالتهجّم أكثر مما يشعر بها أي رئيس دولة أو وزير للخارجية، إلا إذا كان الصحفي غير كفء. وينبغي أن تقترن زيادة حجم إعلام السلام المحترف، بمزيد من النضال الاحترافي في مجال السلام، في إطار جدلية جد إيجابية.

رابعا، إن تَفَهُّم جميع الأطراف بشكل متوازن مع محاولة التقرب منها، لا يعني ضمنيا توازن التعاطف معها جميعا. فمن يعبث بالاحتياجات الأساسية للآخرين، ويدوس على حياتهم ومعيشتهم، وحريتهم وهويتهم، من حقه أن يحظى بالتفهم، لكن ليس من حقه أن ينتظر التعاطف معه، فالتعاطف يكون إلى جانب الضحايا فحسب.

هذا النوع من الإعلام الموضوعي/المتوازن لن تبور بضاعته في الأسواق، بل على العكس من ذلك، يمكننا القول ببساطة أن هذه صحافة جيدة، وكفى، وأن

الصحافة الجيدة سوف تجذب العديد من القراء الجيدين، عدد متزايد من النساء على سبيل المثال – حتى لو خسرنا في المقابل بضعة ذكور من المفتونين بفحولتهم.

وسيؤدي ذلك قريبا جدا إلى مشاكل أكثر تعقيدا، من قبيل:

كيف سيبدو عليه شكل مدونة خاصة بإعلام السلام؟ في الوقت الذي يعمل صحفي الحرب أساسا وفق القواعد المفروضة من قبل القيادة العسكرية، بحيث يسترشد هذا الصحفي في عمله بمعايير ترتبط بنزعة الروح الوطنية، يحق لنا في المقابل أن نسأل، إلى من/ماذا يدين صحفي السلام بالولاء؟ إلى "السلام"؟ قد يكون ذلك أمرا تجريديا أكثر من اللزوم. أم إلى ضحايا العنف/الحرب، حاضرا و في المستقبل؟ هذا أفضل، لكن ما معنى ذلك؟ وماذا عن مسألة حفظ الأسرار؟ قد تتوقف بعض عمليات السلام، مثلها مثل العمليات العسكرية، على عامل حسن التوقيت والمفاجأة. وفي هذا الصدد، حتى لو كانت الأهداف على المدى الطويل، والأجوبة عن "ماذا" و "لماذا" واضحة ومكشوفة أمام الملأ، فالجواب عن "مَن" و "كيف" و "متى" و "أين"، المرتبطة بعملية رئيسية تنتهج طريق اللاعنف، قد يكون من الضروري إحاطتها بعامل المفاجأة، ومن هذا المنطلق يطرح السؤال: هل ينبغي على الصحفيين أن يتكتموا على الأسرار؟

كيف يمكن الشروع في عملية الرصد؟ إنّ إعلام السلام، شأنه في ذلك شأن أيّ مسألة أخرى، ينبغي إخضاعه هو أيضا للتقييم. وهناك عدة مستويات في هذا الباب، مثل تقييم جودة التغطية الإعلامية للسلام (مع منح الجوائز بطبيعة الحال)، وحجم تغطية عملية السلام (ما هي النسبة المئوية من مساحة وسائل الإعلام التي تحتوي على مواد من هذا النوع)، وإلى أيّ مدى تصل هذه التغطية إلى القارئ/المستمع/المشاهد. ويمكن اختبار الفرضية التي تقول أن الجمهور غير مهتم بالموضوع والتفصيل فيها: من يقبل إعلام السلام – النساء؟ الشباب؟ الطبقة الوسطى؟ من يرفضه – الرجال؟ متوسطي العمر ؟ الطبقة الدنيا/ العليا؟ انظر الفصل 5.

كما ينبغي أن تتوفر في المنخرطين الجيدين العاملين في مجال السلام صفات التفهم والتزام سبل اللاعنف والقدرة على الإبداع، بنفس القدر ينبغي أيضا أن يتحلى صحفيو السلام الجيدين بهذه الصفات. وهذا ينطبق كذلك على الحوارات التي يجرونها مع نظرائهم من صحافيي الحرب، مع الإشارة أنه في تقديرنا يقع إعلام الحرب على الجانب الخطأ من الخط الفاصل بين الصحافة الجيدة والرديئة، ذلك لأنه:

— غير موضوعي كونه يبالغ في انتقائه، إذ يركز على أحد جوانب الحقيقة فحسب، العنف تحديدا، على حساب جوانب أخرى كثيرة؛
— وغير متوازن كونه ينساق إلى جانب العنف على حساب السلام؛
— وغير صادق إذ يُستَخدم وسيلة للتستر على ما يقترفه جانبنا؛
— وغير أخلاقي، بإصداره ردودا ايجابية على أعمال العنف.

ومن ثمّ يتحول جوهر المسألة إلى البحث عن كيفية مساعدة صحفيي الحرب لانتشالهم من ورطتهم. إحدى فرضيات السلام تكمن في مدى الجاهزية لتحديد أهداف مشروعة لدى الطرف الآخر، ولن يكون ذلك سهلا بطبيعة الحال، نظرا لانصهار موقف وسائل الإعلام بحيث يصير جزءًا لا يتجزأ من موقف نظام الدولة القومية، وينطبق ذلك بصفة خاصة على ما يجري في لندن، باعتبارها مركز الإمبراطورية المعتدة بنفسها. وهذا من شانه أن يجعل أمر وسائل الإعلام الوطنية محل إشكالية.

لقد تم استكشاف إطار إعلام السلام ومضمونه في الفصل 1. ولكن ماذا عن نمط وسائل الإعلام؟ توفر الصحافة المطبوعة، والإذاعة والتلفزيون، على الصعيد المحلي والوطني والعالمي، تسعة أنماط في المجموع، وإذا أضفنا إليها شبكة الانترنت، نحصل على 10 أنماط. تقوم اليوم كل من صحيفة "انترناشونال هيرالد تريبيون"، و"الخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية" و"صوت أمريكا"، وال"سى أن أن" وال"بي بي سي"، بتغطية عالمية من حيث سعة انتشارها، ولكن يبقى منظورها بشكل عام أمريكي

بريطاني على نحو لا يقبل الخطأ.

وثمة حاجة ماسة إلى إعلام السلام على مستوى العالمي، ويتحقق ذلك اليوم بشكل أفضل، عن طريق شبكة الانترنت والمحاضرات الأكاديمية، غير أنه لا ينبغي مع ذلك الاستهانة بالمستوى المحلي من هذه التغطية للسلام، كونها أقل عرضة للتحريف وأقل انحيازا إلى اهتمامات النخب الوطنية. كما توفر الإذاعة، ولا سيما، المحطات التي تبث عن طريق أموج "الأف أم" الكثير من الإمكانيات. ثم لا ننسى أيضا أن هناك دائما عرائض الوقائع التي تتضمن مقترحات، وتعلق داخل مراكز التسوق المحلية والأسواق التجارية في أوقات الأزمات العالمية. وسوف يزداد العمل بها أيضا بسبب إعلام الحرب.

الفصل الثالث
التغطية الإعلامية للنزاع حول العالم

1.3– الحاجة ماسة إلى نوع آخر من التغطية الإعلامية

لنبدأ بالتذكير ببعض الأطروحات.

[1] إنّ الطريقة التي تنتهجها وسائل الإعلام الرئيسية، في تغطيتها أخبار الحرب وأعمال العنف، لا تقوم فقط بدور المحفز والمحرض على ارتكاب المزيد من العنف، بل إنّ عملها هذا يشكل في حد ذاته عنفا. فهي لا تشوّه الوقائع فحسب، بل يوجد في صفوفها من اكتسب تخصصا، أصبح يعرف باسم "صحافي الحرب"، إذ يقوم بتغطية تفاصيل أعمال العنف، وغالبا ما يُعَرِّض نفسه لمخاطر جسيمة (مع الإشارة أنه يكاد يكون دائما في هذه الحالة صحفيا ذكرا)، مركزا على أعمال العنف ومقترفيها من الذكور، البالغين، بدلا من التركيز على الضحايا من النساء والأطفال، وحتى عندما تتعلّق التغطية الإعلامية بالمفاوضات، فإنّ التركيز ينصبّ على النخب، من دول الصفوة غالبا، وعادة ما يتعلق الأمر بالذكور، وليس حول ما يجري على مستوى الشعوب ومنظماتهم والمجتمع المدني.

[2] ومن هنا نقترح مهنة فرعية جديدة وهي إعلام السلام، وصحافي السلام أو مراسل السلام.

المشكلة الحساسة التي ينبغي معالجتها، هي كيف يمكن لوسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية، أن تنفتح، عن طريق تغطيتها الإعلامية، لتكون فضاء يهتم بمجال الوقاية من العنف، وتحويل النزاع بصور بناءة وبطرق غير عنيفة، بما في ذلك ترميم المجتمعات التي مزقتها الحروب، على المستوى المادي والاجتماعي والبشري. ولهذه

المهمة جوانب تجريبية، ونقدية وبنّاءة.

[3] ليس من الوارد من جانبنا الادعاء بأن أعمال العنف لا ينبغي تغطيتها إعلاميا، غير أننا نقول بأن ما يتم تغطيته باعتباره وقائع عنف، لا بد وأن يتبين صحته عن طريق التجربة. ومن المهام الرئيسية الملقاة على عاتق إعلام السلام، السعي إلى تحجيم الجهود الرامية إلى توجيه التغطية الإعلامية والتحكم فيها، على غرار ما تم خلال عملية "التجميع" أو " الإلحاق" التي استخدمها البنتاغون، أثناء حرب الخليج وحرب العراق، أو ما تقوم به وكالات العلاقات العامة مثل شركة هيل و نولتن (Hill & Knowlton) ورودرفين (RuderFinn)، التي يرجح أن تكون مسؤولة عما يناهز 40% من مجموع ما يتم بثه في شتى وسائل الإعلام باعتباره أخبارا أجنبية، مع التذكير أن هذه الوكالة قد تميزت بنشاط حثيث إبان حربي الخليج ويوغسلافيا. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مهمة أخرى تتمثل في دعم الصحفيين وجعلهم يرفضون التعرض لمثل هذه الإهانات.

[4] ينبغي منح الوعي النقدي نفس القدر من الأهمية التي تكتسيها الدقة التجريبية أثناء تغطية الحرب والعنف. المبالغة في الحديث عن أعمال العنف يؤدي إلى إذكاء روح الانتقام على المدى القصير والمدى الطويل ويسرع في دوامة التصعيد. الصحفيون من ذوي المراتب الأخلاقية السامية وروح الابتكار، هم وحدهم من سيفلحون في الاهتداء إلى السبل الكفيلة بإخراجهم من المأزق القائم في الموازنة بين دقة الوقائع من جهة، والحاجة إلى كبح جماح العنف من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق، تنشأ الحاجة الماسة إلى وضع مدونة سلوك في مجال التغطية الإعلامية للحروب، ويحفزّ على ذلك اعتماد قواعد مماثلة تخص تغطية أعمال العنف الأسري وعلى المستوى المحلي، بما في ذلك العنف اللفظي الذي قد يتعارض مع قوانين القدح والذم. وثمة حاجة ماسة أيضا لعمليات مراجعة نقدية للطريقة التي تتعامل بها وسائل الإعلام مع موضوعي الحرب والعنف، أو بعبارة أخرى، إجراء عملية رصد، ورفع مستوى الوعي لدى المستهلكين بشأن ما ينبغي طلبه. وتباعا يمكن تغطية الحروب باعتبارها أوضاع مؤسفة يرثى لها، مثلها في ذلك مثل الوباء، بحيث يكون

"النصر"، أيا كان الطرف الذي يحرزه، بمثابة هزيمة للإنسانية جمعاء. المشكلة التي ينبغي استكشافها في المقام الأول، تتعلّق بما يمكننا أن نتعلمه، والوصول إلى تحديد مكمن الخطأ، والاهتداء إلى السبل التي كان بإمكانها أن تجنبنا هذه الحرب، وما الذي كان من الممكن فعله في مرحلة معيّنة (مثل إعادة النظر في معاهدة فرساي في عام 1924!) لتجنب دوامة التصعيد في العنف.

[5] وبقدر أهمية الوعي النقدي، تكون أهمية التغطية الإعلامية البناءة الموجهة نحو السلام. ينبغي على الصحفيين نقل حتى أصغر وأضعف الجهود المبذولة سعيا لإخماد العنف، وإقامة الحوارات وطرح الأفكار المقترحة لتسوية قضايا حقيقية وتحويل النزاع بصورة ايجابية. هناك فعلا أعمال بطولية في كل الحروب. ولكن هناك أيضا نسق من أعمال الحياة اليومية، غير البطولية، وغير المثير بالمرة، لكنها ذات قدرة ابتكارية، بحيث لو حظيت بالتغطية الإعلامية المناسبة، فهي قادرة على أن تشجع الآخرين على روح المبادرة وتؤدي إلى إحداث موجة تحفيز مضطردة في مجال التعاون وتحويل النزاعات. ومن المهم إلى حد كبير، القيام بتغطية، ومن ثمّ بتشجيع، الشبكات المنشأة لغرض إقامة الحوارات، وطرح مقترحات ملموسة حول كيفية تمكين الأشخاص والمنظمات الأهلية، من وضع حد للحروب.

[6] ثمة حاجة ماسة إلى إنشاء المعاهد الصيفية المهتمة بإعلام السلام، تديرها منظمات مثل الرابطة الدولية لبحوث السلام، ومنظمة الإنذار "ألرت" الدولية، والرابطة الدولية لبحوث الاتصال الجماهيري، والجامعة الأوروبية للسلام، *ومنظمة ترانسند*. من المرجّح أن تكون الصحفيات، دون إقصاء الصحفيين من الذكور بطبيعة الحال، أكثر استشعارا للـ"الإنذارات المبكرة" المنبعثة من جهود السلام، فهنّ في وضع أفضل للتواصل مع حاملي مبادرات السلام، التي تتشكّل في كثير من الأحيان من النساء، وخاصة أنهن أقل افتتانا بالعتاد الحربي، وأقل انجذابا نحو أعمال العنف وأقل اهتماما بأفراد النخبة، وفي المقابل تكون الصحفيات أكثر تأثرا بمعاناة الضحايا الجسيمة وبالدمار الهائل، الذي يلحق أيضا ضررا بالعقل البشري، في أعقاب الحروب وأعمال العنف. وفي الوقت الراهن، وحدها وسائل الإعلام عالية

الجودة فقط يمكنها الانفتاح على هذا النوع من التغطية، وخاصة بالتعامل مع صحفيين خواص. وفي حالة توفر العاملين في هذا المجال على كلية للسلام، إلى جانب عمال منخرطين في مجال النزاع، ومتخصصين في الاتصالات وصحفيين من ذوي الخبرة، يمكن عندئذ تسيير معاهد صيفية على شكل حلقات دراسية؛ ونذكر في هذا الباب، بعض النماذج عن المواضيع التي ستحظى بالاهتمام وتناقش في هذه الدورات:

— ما هو الشيء الذي سيبحث عنه صحافي السلام؟ كيف يقوم صحافي السلام برسم ملامح النزاع، وتحديد الأطراف، والقضايا والأهداف، دون الوقوع في فخ الخلط بين عملية التشكيل الواسعة وبين الاقتصار على مسرح الأحداث؟ ففي المجال الطبي على سبيل المثال، لن يرتكب أي طبيب حماقة النظر إلى انتفاخ الكاحل على أنه "مرض الكاحل"، بل سيبحث عن اضطرابات محتملة في نظام القلب والاوعية الدموية، ويوجه اهتمامه إلى القلب في المقام الأول. والشيء نفسه ينطبق على النزاع: قد توجد جذور المشاكل، ولو جزئيا، في مكان آخر.

— ما هو شكل التغطية الجيدة لإعلام السلام التي كان ينبغي توفرها أثناء حروب يوغوسلافيا والصومال، وحرب الخليج، وحروب الهند الصينية، والحربين العالميتين الأولى والثانية؟ لماذا كان هذا النوع من التغطية الإعلامية غائبا بصفة عامة؟

— ما هي ملامح مدونة سلوك خاصة بإعلام الحرب/السلام؟

— كيف يمكن الشروع في عملية الرصد؟

— وكيف يمكن إقناع وسائل الإعلام الرئيسية، والمحررين والصحفيين والمستهلكين لهذه الوسائل، بأنه ثمة حاجة ماسة إلى إعلام السلام؟

— كيف يمكن إقناع محرري الصحف (ومالكي الصحف!) أن هذا النوع من

الصحافة ليس ذي قيمة عالية فحسب، بل إنه يكتسي أيضا أهمية كبيرة بالنسبة لأجيال مصابة بقدر أقلّ من التحمس للحرب وتجنح أكثر لحركة السلام؟

— وقبل ذلك كله، كيف يمكن القيام بتغطية إعلامية تشمل الأطوار المثيرة في مجال العمل من اجل السلام بحيث تصير أخبارا مثيرة؟ وكيف يمكن تجنب المبالغة في الوعظ الأخلاقي دون أن تغيب عن بالنا مسألة أساسية: العمل على تقليل المعاناة الإنسانية؟

2.3— مثال: التغطية الإعلامية لموضوع كوريا

ما هي الأبعاد الرئيسية الواجب أخذها في الاعتبار عند القيام بالتغطية الإعلامية للنزاع الدائر في كوريا والجهات المحيطة بها؛ ذلك البلد المحشور بين مخالب شبكة من التوترات، تتصارع فيها القوى العظمى الأربعة، الولايات المتحدة واليابان وروسيا والصين؟ قد تكون بعض المقترحات المطروحة موضع خلاف، لكنها مع ذلك ضرورية نظرا لجسامة الجريمة التي ارتكبتها القوى العظمى، تلك الجريمة المتمثلة في تقسيم الأمة الكورية إلى قسمين كالعدوين.

لنضع ابتداء نصب أعيننا حجم الويلات التي تجرعها الكوريون، من وحشية الاستعمار الياباني واستغلاله لهم، وتنظيم الكوريين مقاومتهم في شكل عصابات، وما تعرّضوا له من تعذيب وإرهاب، في الفترة بين 1910-1945، والتقسيم المتعجرف لعام 1945؛ وكذلك تحمل مشاق الديكتاتورية الاشتراكية في الشمال والديكتاتورية الرأسمالية في الجنوب؛ وحرب عام 1946 (تشيجو)، وحرب 1950-1953، وما نجم عنها من دمار طال كوريا الشمالية والجنوبية على حد سواء؛ وخاصة نتيجة ما قام به السلاح الجوي للولايات المتحدة من قصف رهيب، خلّف ملايين الضحايا. مع الإشارة إلى أنّ اثنتين من القوى الكبرى في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية والصين) قد خاضتا حربيهما على أرض كوريا، تحت غطاء شرعي في شكل صيغ أممية وتطوعية؛ إلى جانب ذلك، مشاجرات مزمنة، ساعد على استدامتها جو

من الشكوك الدائمة؛ وقمع وحشي في كوريا الشمالية؛ ومذبحة كوانغجو في كوريا الجنوبية في عام 1980. ثم برزت بعد ذلك قدرة المعارضة التي تمكنت من الخروج تدريجيا إلى العلن بفضل توفر ظروف أكثر ديمقراطية في كوريا الجنوبية، إلى جانب تراكم تعاطف جماهري مع كوريا الشمالية، وما تسبب ذلك من إحراج للحكومات في كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان. أما في الجهة المقابلة، فقد برزت ظاهرة اللاجئين من كوريا الشمالية، بمواصفات معاكسة، وهم يشتكون من انعدام فرص الحوار والنقاش في بلدهم، في ظل انتشار جو من الشمولية السياسية العامة. فضلا عن عمليات اختطاف اليابانيين.

ثم تلا ذلك تغيّر تدريجي في المواقف، وقد حدث هذا التغيّر بشكل مستقلّ عن الأحداث الأوروبية لخريف عام 1989، على نحو ملحوظ، غير أنّ الدول العظمى الأربعة ما تزال متواجدة في المنطقة، ولا زلنا نترقب لنرى كيف ستدير هذه القوى خيوط اللعبة. وسيتم استخدام كيفية الربط بين هذه القوى العظمى، كأحد الأبعاد العشرة في عملية التغطية الإعلامية لقضية كوريا. وإذا كانت هناك رغبة حقا في انتهاج إعلام السلام، فينبغي أخذ هذه النقاط في الاعتبار.

[1] شمل كوريا بالتغطية، وليس فقط القوى العظمى. افتتان الصحافة العالمية بالقوى العظمى أمر منطقي ومفهوم: فهذه القوى هي مسؤولة عن جزء كبير مما يحدث في العالم، لا سيما السلبي منه (يمكن أن نتساءل بالمناسبة، كيف أصبحت هذه القوى العظمى بهذا الحجم المذهل؟). اثنتان من هذه القوى العظمى قسّمتا كوريا واستخدمتاها مع عملائهما، الصين واليابان، كبيادق في حرب كبرى. لقد اختفى مثلث "الاتحاد السوفياتي-الصين-كوريا الشمالية" مع انتهاء الحرب الباردة؛ لكن المحور الآخر استمر في الوجود في ظل المعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة و اليابان. وتتصرف الولايات المتحدة كما لو أنها عضو في مجموعة دول شرق آسيا في حين تتصرف اليابان كما لو أنها ليست جزءًا منه.

ومن شأن هذا الوضع أن يشكل توازنا غير مستقر. وقد يكون الهيكل، الذي ينتظر

ولادته بشوق، عبارة عن مجتمع شرق آسيوي ضخم، يشمل سوقا مشتركا، يضم في صفوفه البلدان الأربعة المنتمية إلى الحضارة البوذية الماهايانوية[د]، وهي الصين واليابان وكوريا وفيتنام، وبعض النظم الأخرى مثل منظمة الأمن والتعاون في آسيا/المحيط الهادئ، *أوسباك*، التي تشمل روسيا. ولا بد من التغلب على الانقسامات الداخلية في كل من الصين واليابان وكوريا حتى لا تقف معضلة جزر كوريل/الأقاليم الشمالية حجر عثرة في طريق التقارب بين اليابان وروسيا، ومن هذا المنطلق، سينتقل مركز ثقل الاقتصاد العالمي إلى شرق آسيا.

ولكن ما تمّ ذكره أعلاه يندرج ضمن البعد الجيو اقتصادي والجيو سياسي، ورغم ما يكتسيه هذان البعدان من أهمية، بل وما لهما من آثر جذّاب، إلا أنهما لا يتماثلان مع المسألة الكورية، التي تبقى في الأساس قضية الأمة الكورية وقضية شبه الجزيرة الكورية، فنحن نتحدث هنا عن ستين مليون من البشر ممن عانوا على أيدي نفس تلك القوى العظمى، وقد حُرموا من حقهم في لمّ الشمل والتمتع بالسلام الذي يشكل حق من حقوقهم المشروعة. وقد حُرموا من التحدث بلهجاتهم وحُرموا من تاريخهم الخاص كأمة واحدة، وأصبحوا تقريبا جزءًا من تاريخ الغير، إنهم يستحقون الاهتمام بصفتهم هذه، وبما يعود لهم من حق مشروع.

[2] أن تشمل التغطية الشعب الكوري برمته، وليس النخبة فقط. افتتان الصحافة العالمية بالأشخاص ذوي المراتب العالية أمر منطقي: فهذه الطبقة من الأشخاص مسؤولة عن الجزء الرئيسي مما يحدث في العالم، ولا سيما الجزء الخطأ منه (ومرة أخرى، يحق التساؤل، كيف أصبحوا بهذا الحجم الكبير؟). كيم ايل سونغ وابنه شكلا أهدافا للصحافة، على مر لأجيال، وحتى الآن، كما لو أن البلد ليس فيه سوى اثنان فقط من السكان؛ كما عمدت هذه الصحافة على انتقاء علامات التملق والعبودية التي كانت سائدة وسط الكوريين، لأسباب وجيهة، لكنها تناست أو تجاهلت في المقابل الدور الذي قام به هذا الرجل إزاء مكافحة الإمبريالية اليابانية، والغزو

[د] أحد الفرعين الرئيسين في العقيدة البوذية، مهد تأسيسه الهند.

الذي قادته الولايات المتحدة، وإعادة بناء بلاده مرتين، لكن بما أن القاعدة الأساسية لتوحيد البلد تستند على مبدأ التماثل، لم يتمكن كيم ايل سونغ أبدا من أن يصبح أول رئيس لكوريا الموحدة؛ فهذه المهمة ينبغي أن يشترك فيها الطرفان. قد تكون كوريا الشمالية هي حقا من شنت الحرب في حزيران/يونيو 1950، لكن لا ينبغي أن ننسى أن الأمة الكورية كانت تداس بالأقدام من قبل القوى الكبرى؛ ومن المنطقي جدا أن يتحرك الكوريون للخروج من هذا الوضع، كما أنّ الطرف الأكثر دينامية بين الكوريتين، الشمالية عادة، هو من عليه أن يتحرك أولا. فإلقاء اللوم فقط على الكوريتين، أو على قادتها، سواء بنسب 100-0، 50-50 أو 0-100 لا يعدو كونه تصرف قصير النظر في هذه الساحة التي تحتكرها القوى العظمى، بحيث أصبح الوضع العام لا يطاق؛ فكان لا بد وأن يتصدع في مكان ما.

ويجب الآن أن يتوجه التركيز أيضا نحو كيف ينظر الكوريون إلى ما يجري. فالخوف يملأهم، والآمال تغمرهم، ليس فقط بشأن جمع شمل الأسر، بل وأيضا ليتمكنوا من التمتع بالعيش في كنف كورية مجتمعة كاملة بما تزخر به من ثروات وثقافة رائعة وراقية إلى درجة لا تُصدّق وشعب مشهود له بالمثابرة في عمله.

ومن شأن تغطية أخبار الناس العاديين وتطلعاتهم، سواء كانت إيجابية أو سلبية، أن يضيف عمقا لهذه التغطية. ولكن ما يؤسف له أن الصحافة العالمية، تميل في العادة إلى أن تكون في غاية النخبوية، وهي بذلك تكشف عن عدم احترامها ليس فقط لعامة الناس ولكن تجاه الديمقراطية أيضا.

[3] لا ينبغي التركيز على الخلافات بين الكوريتين فحسب، بل لا بد من التركيز أيضا على ما يجمع بينهما. هناك أمر واضح لا جدال فيه: كانت هناك فيما مضى كورية موحدة لفترة أطول بكثير مقارنة مع تاريخ معظم البلدان التي يأتي منها الصحفيون المتهمّون بشؤون العالم. ويمكن أن ننظر إلى عملية التوحيد باعتبارها عملية لمّ شمل الأطراف التي قامت القوى الأجنبية بتقسيمها اعتبارا من عام 1945، مع ما صاحب ذلك من دمغ الأجزاء المقسمة بمواصفات معينة جعلت الطرفين يبدوان

مختلفين جدا، لاسيما أن هذه القوى العظمى قد وجدت بعض الجهات المحلية "المتلقية" مهيأة لعملية الدمغ.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أنّ التوحيد يمكن أيضا اعتباره سبيلا لرفع الستار والكشف، إن صحّ التعبير، عن الوضع الذي كان عليه الكوريون وما كان يجمع بينهم. ويمكننا تشبيه ذلك بساق مكسورة، يوجد بداخلها عظم مكسور يتعين التئامه ("توحيده")، حتى ولو كان الجزءان يبدوان مختلفين خارجيا. ويمكننا فهم ذلك بشكل أكثر وضوح، من خلال دراسة نخاع العظم، مقارنة بما تسمح به دراسة المواصفات وخصائص الضمادات الخارجية. وهكذا، فإن "الهان" (السخط باللغة الكورية) الذي يختلج صدور الكوريين قد يوجد في كليهما (الشمال والجنوب) ويشكل حجر عثرة في طريق التلاحم؛ ويمكنه أيضا أن يترك بصماته على ماركسيات الشمال ومسيحيات الجنوب، ويلونّها بلونه الخاص. ومن ثم تقتضي الحكمة فهم الطريقة التي تعمل بها أركان هذه العقيدة الغربية، لكن ينبغي أيضا فهم الحاضنة البوذية -الكونفوشيوسية التي انغرست فيها تلك العقائد الغربية حتى أصبحت جزءا لا يتجزأ منها. وإنّ كليهما سوف يزداد قوة نتيجة هذا التلاقح، علما أن التشكيلة الناتجة عن انصهارهما يجري استيعابها بسهولة اكبر في إطار الاصطفائية الآسيوية (نظام "سان فا" القائم على التعاليم الثلاثة) مما تستسيغه أذهان الصحفيين الغربيين. وبالتالي، فان كوريا الجديدة المقبلة قد تبدو مستعصية على الفهم وغريبة بالنسبة إلى أعين معتادة على رؤية إحدى الكوريتين أو كليهما، المنتمية إلى الجيل الماضي.

إنّ توحيد ألمانيا أعطى الأولوية لِما كان يجمع بين الألمانيتين ما قبل الحرب الباردة، أي إلى ثقافة وتاريخ ألمانيا، ولنفس الأسباب، فإن العناصر الرئيسية التي يقوم عليها مستقبل كوريا تكمن في الأمة الكورية نفسها، لكن مثل ألمانيا، ستستمر الاختلافات بين الدولتين لفترة طويلة.

[4] عدم الوقوع في فخ المعادلة بين المسار الكوري والمسار الألماني. كما أشرنا إليه سالفا، هناك طبعا أوجه تشابه. لكن فيما يتعلق بعنصر العقوبة المبررة، سواء

بمعناه المرتبط بالانتقام أو باعتباره إجراءًا وقائيًا للمستقبل، فإذا كان هذا العنصر ينطبق على حالة تقسيم ألمانيا، فإنه غير متوفّر بالنسبة لكوريا، التي تمّ تقسيمها نتيجة غطرسة وتصرفات القوى العظمى. وإذا كان إبقاء هذه القوى على ألمانيا مقسمة ومحتلة أمرًا مفهومًا، بالنظر إلى الفظائع النازية، فإنّ الأمر مختلف بالنسبة إلى كوريا التي كان يتعين تحريرها وإعادتها إلى أهلها؛ وهذا التوجه لو تم إتباعه لاستطاع أن يغير مسار التاريخ في شرق آسيا. واليوم قد تساور كثير من الألمان الشكوك من توحيد شقّي ألمانيا، وذلك مرده أيضا لتخوفهم من أن تصير ألمانيا دولة عظمى. وقد يتوجس الكوريون هم أيضا من هذا المسار وكل طرف يساوره الخوف من أن يسيطر الطرف الآخر سيطرة أكثر من اللازم، أو دون المطلوب من وجهة نظر الطرف المقابل. ولكن من المستبعد جدا أن يشكل تحوّل كوريا إلى دولة عظمى مصدر خوف بالنسبة للطرفين، ولا حتى بالنسبة لجيرانهم من القوى العظمى.

المسألة الأخرى هي، بطبيعة الحال، الانجراف نحو طرح أوجه التشابه بين ألمانيا الشرقية وكوريا الشمالية، والنظر إليهما باعتبار كليهما دولة استبدادية واشتراكية في عصر يتجه فيه العالم قاطبة نحو الديمقراطية والرأسمالية (اقتصاد السوق). لقد انهارت ألمانيا، فنجم عن هذا الانهيار توحيد الجزأين؛ إذن فما علينا إلا انتظار انهيار كوريا الشمالية! ولكن حتى إذا حدث ذلك حقا، يجدر بنا الأخذ في الحسبان الثمن الواجب دفعه: توحيد يتمّ بتكلفة باهظة، ثمنها إذلال جزء كبير من السكان (الثلث في كوريا، والربع في الحالة الالمانية). وإنّ إدارة دولة ألمانيا الموحدة من قِبل ألمانيا غربية منتصرة، مستعلية بنزعة أبوية على الجزء الشرقي المهزوم، من شأنه أن يكون بمثابة إنذار، وأيضا لأنه بدا واضحا أن التوحيد لم يفلح في تحقيق مقاصده المتوقعة اقتصاديا وسياسيا. وإذا كان لا بد من طرح المقارنة، فمن الواجب إذن، على الأقل سرد القصة بأكملها، مع الإشارة إلى أنّ جزءًا من هذه القصة يتمثل في دور المجتمع الأوروبي الذي كان بمثابة مظلة تمت في إطارها هذه العملية.

[5] التركيز على عنصر بديهي للغاية: كوريا هي قبل كل شيء بلد آسيوي. وهذا يعني عمليا أن كوريا الموحدة سوف تتبوأ موقعها الطبيعي بين جيرانها على

المستوى الجغرافي والثقافي، أي إلى جانب الصين واليابان (وعلى مسافة أبعد إلى حد ما، رابع دولة مهايانية[ذ] بوذية كونفوشيوسية، فيتنام). أما الولايات المتحدة، فليست جارة لكورية، لا من حيث العمق الجغرافي ولا الثقافي، كما أن روسيا، هي جارة لكورية فقط من الناحية الجغرافية. فكليهما إذن سيتكبد لا محالة، نتيجة أي عملية توحيد، قدرا من الخسارة، بالنظر إلى ما يحظى كل منهما من "تأثير"؛ ولذلك، فمن المتوقع، أن يقاومان مثل هذه العملية.

ولكن هذا لا يعني أن الصين واليابان سيمارسان تأثيرا أكبر نتيجة اصطفاف كوريا موحدة إلى الجانب المشرقي من خط الانقسام الفاصل بين الشرق/الغرب، ومن يعتقد ذلك حقا يقلل في الواقع من شأن كوريا ويبخسها حقها؛ ليس واردا أن تقبل كوريا الموحّدة أن تبرز إلى الوجود متحررة من الذل والانقسام، لتصير من جديد بيدقا بين أيدي جهة أخرى. فكوريا تريد أن تكون كوريا لا أكثر ولا أقل، وتنتظر الاحترام الكامل من جيرانها الشرقيين الذين كان لها معهم أيضا علاقة متوترة، ولا سيما اليابان.

ولا يعني هذا بأيّ حال من الأحوال، أن كوريا سوف تحدث القطيعة مع الولايات المتحدة وأوروبا. بل على العكس من ذلك، من الأرجح أن يكون الكوريون الشماليون متعطشين لتلك العلاقة بعد أن أشبعوا إلى حد التخمة بالأوصاف السلبية عن تلك القوى؛ هذا في الوقت الذي تتمتع فيه كوريا الجنوبية فعلا بعلاقات وثيقة جدا مع هذه القوى الغربية، لكن هذه الصلة لن تتجاوز المستوى الفردي، ولن تتحوّل إلى علاقة تحالف أو سياسة الدولة الزبون التابع. غير أنّ هذا الوجه الأخير من العلاقات ما زال لم ير النور: هل ستطلب كوريا الموحدة الحماية من دولة عظمى غير آسيوية خشية أن تصبح إحدى الدول العظمى الإقليمية الآسيوية طموحة بشكل مفرط وخطير؟ كيف سيتحقق على أرض الواقع هذا النوع من النبوءة؟ ثمة تخمين: سوف تختار كوريا الموحدة توجها يسير نحو إقامة وضع محايد، وعلى المدى الطويل ستعمل على إقامة نوع من الصلة مع جيرانها الآسيويين؛

[ذ] Mahayana

ذلك كون تموقع كوريا الطبيعي يندرج ضمن فضاء شرق آسيا.

[6] قد يتخذ هذا "التوحيد" ثلاثة أشكال على أقل تقدير: الكنوفدرالية الكورية، وكورية اتحادية ودولة كورية الموحدة. إذا كان هناك شيء يمكن استخلاصه من الحالة الألمانية، ربما يكون التالي: لا بد من مراعاة عامل الزمن وأخذ ما يلزم من الوقت قبل البث في المسألة. يجب على وسائل الإعلام أن تدرك الفرق بين الأشكال الثلاثة. فالتغطية الإعلامية التي تتصرف وكأنه ليس هناك سوى احتمالين اثنين لا غير، كورية منقسمة وكوريا موحدة، فمن شأن مثل هذه التغطية أن تطيل من عمر هذا الانقسام: وقد تقف كلمة "المتحدة" حجر عثرة في طريق الاتحاد.

ستكون صيغة الكونفدرالية نمط التغيير الأقل دراماتيكية، بحيث تبقى الدولتان الكوريتان قائمتان لكنهما تبرمان عقد تعاون:

— اقتصاديًا، السماح بتدفق حر للسلع والخدمات، ولكن ربما ليس كعامل أساسي بحيث يوجه منحى الأسواق بشكل عام، على الأقل ليس في الوقت الحاضر، مما يعني وضع قيود على حرية تدفق رأس المال واليد العاملة؛
— سياسيًا، إنشاء لجان دائمة في جميع مجالات التعاون، وتتم عملية اتخاذ القرار النهائي على مستوى الجزأين من كورية؛
— عسكريًا، التزام وضع الحياد، ومراقبة عملية التسلح ونزع السلاح، ووضع تدابير لبناء الثقة وتبادل المراقبين وما إلى ذلك؛
— ثقافيًا، التدفق الحر للأشخاص والأفكار، وإزاحة الحدود، وترك الكوريين يعبرون عن أنفسهم بصفتهم كوريين ويعيشون بصفتهم هذه، وليس مجرد بصمات يصدرها آخرون.

وباختصار، فالأمر يخصّ توحيد الأمة الكورية، وليس الدولتين.

الدولة الاتحادية (الفيدرالية) هي دولة واحدة، يكون لها مركز للسياسات الخارجية

والأمنية والمالية، فيما تدار بقية الشؤون من قِبل الكوريتين.

أما في الدولة الموحّدة، فيتولّى المركز جميع وظائف الدولة، وشيئًا فشيئًا تتلاشى الاختلافات بين الجانبين.

وعادة ما تتجه الكونفيدراليات إلى أن تصير اتحادات والاتحادات تنقلب دولا موحدة، وقد يكون ذلك السبيل الذي ستسلكه الكوريتان مستقبلا. وتكتسي هذه المناقشة أهمية بالغة وهناك حجج وجيهة تسند جميع هذه المواقف، وأخرى تتعارض معها. وفي ضوء ذلك، يمكننا القول أن ألمانيا كانت ستبدو في وضع أفضل اليوم لو انتهجت نمط الكونفيدرالية.

[7] هناك أكثر من نظامين اقتصاديين اثنين في العالم، مع ضرورة الإشارة أن الاقتصاد الموجه لم يمت عكس ما يشاع عنه. لقد تضرر النقاش الدائر حول النظم الاقتصادية، بسبب الافتراض الذي يدعي بأنه لا يوجد سوى نظامين اقتصاديين اثنين، الرأسمالي والاشتراكي، وان هذا الأخير قد اندحر. وبطبيعة الحال فأي مناقشة تفترض أنّ هناك موقف صحيح واحد فحسب، هي مناقشة ميتة في حد ذاتها. لقد جمع الاقتصاد الياباني على سبيل المثال بين التخطيط ونظام السوق على نحو يثير الإعجاب؛ وقد تجلى الكثير من هذا النموذج بوضوح في اقتصاد كوريا الجنوبيه؛ كما أن الديمقراطيات الاجتماعية جربت لفترات طويلة اقتصاديات مختلطة؛ هذا بالإضافة إلى أنّ الاقتصاديات التقليدية لا تستند إلى الأسواق القومية ولا إلى الخطط الوطنية، فهي قبل كل شيء اقتصادات محلية، ومعظم الاقتصادات هي عبارة عن مزيج من هذه الأنماط. ومثلما يمكن لكوريا الشمالية أن تستفيد إلى حد كبير من قطاع أعمال خاص كبير، بوسع كوريا الجنوبية أن تستفيد هي الأخرى من التخطيط الذي باستطاعته أن يضفي على هذا النظام قدرا من الحصانة ويجعله اقل عرضة للتقلبات العميقة التي تهز العالم.

وبناء عليه، فالمشكلة التي ينبغي التركيز عليها ليست تلك المتعلقة بـ "من يفوز"

ولكن كيف يمكن للكوريتين أن تتعلما من بعضهما البعض مع محاولة بناء نظام يدمج الميزات الجيدة من الطرفين. مرة أخرى، هناك بعض التعلم السلبي يمكن استخلاصه من التجربة الألمانية: إن التفكيك الكامل للنظام الاشتراكي في ألمانيا الشرقية لم يكن فقط على غرار ما فعله المستعمرون في المستعمرات، بل كان أيضا غير عقلاني اقتصاديا. ومما لا شك فيه، فلا وجود على أرض الواقع لنظام اقتصادي متكامل؛ ولا سبيل آخر أمام العالم سوى الاستفادة من مجموعة متنوعة من النظم الاقتصادية، في جو من التناغم والتعاضد.

وإذا تمكنت الكوريتان من الانسجام مع بعضهما البعض وتعلمتا كيفية التعاون فيما بينهما اقتصاديا، قد يقدّم ذلك إسهاما كبيرا لصالح الاقتصاد العالمي. وفي حالة "فوز" احد الأطراف حصرا، قد يتعرّض وضع التنوع الاقتصادي العالمي لمزيد من الانكماش، مما يجعل إجمالي الاقتصاد العالمي أكثر هشاشة.

وذلك يقودنا إلى نموذج الكونفدرالي، أو ربما الاتحادي- على الأقل كصيغ انتقالية. *فاستينا لنتي*[ر].

[8] من الحكمة عدم التحدث بشكل سيء جدا عن ماضي كوريا؛ للكوريين، الشماليين والجنوبيين أسبابهم التي يبررون بها أنظمتهم. يمكننا القول، على نحو ما، أن الكوريتين قد أجريتا حوارا مستمرا في شكل مونولوغين متوازيين؛ نيابة عن الجنس البشري. فبوسع كوريا الجنوبية أن تفتخر وهي تستعرض نموها الاقتصادي وصادراتها المثيرة للإعجاب؛ أما كوريا الشمالية، فيمكنها، في فترة ما، استعراض سياستها التي مكنتها من ضمان توفير بعض الاحتياجات الأساسية لمواطنيها والاعتماد على الذات، مع تقليل الاعتماد على التجارة الخارجية. ثم حلت الكارثة، وحل الكساد والانهيارات، بعضه من صنع الإنسان، والبعض الأخر ليس من فعل يده.

ولكلا النظامين مواطن القوة والضعف. وفي الوقت الذي يتميز فيه النظام الرأسمالي

[ر] Fastina lente

في الجنوب بدينامية أكبر، يتسبب هذا الوضع في قدر كبير من عدم المساواة، وبينما يوفر النظام الاشتراكي في الشمال المزيد من المساواة، ينجم عنه أيضا حالة من الندرة. وقد تكون الزيارات إلى سيول وبيونغ يانغ مفيدة ومليئة بالعبر والدروس: الأخيرة تتميز بجمال أكبر، أما الأولى فبديناميكية أكثر.

ولكن مع الديناميكية تأتي الجريمة والدعارة؛ أما بيونغ يانغ الساكنة فتشكل مكانا أكثر أمنا، مناسبا للعيش فيه. وما يميز النظامين من ايجابيات وسلبيات قوية من شأنه أن يجعلنا نتريث عن إصدار أحكام لصالح هذا الطرف أو ذاك. وبدلا من ذلك، قد يكون من الجدير الإشارة إلى أن اشتراكية كوريا الشمالية تبدو أكثر نجاحا في إنجاز أهدافها مقارنة بما حققته اشتراكية أوروبا الشرقية، كما أن رأسمالية كوريا الجنوبية بلغت مبلغا بحيث أضحت تنافس جنوب أوروبا. ومن هذا المنطلق، يمكننا أن نستنتج بأن الكوريين وكوريا كدولة، قد يتمتعون ببعض نقط القوة التي تجعلهم قادرين على النجاح في تشغيل دواليب أي نوع من النظم؟ الكثير من هذه العوامل يمكن إرجاعها إلى الانضباط الكونفوشيوسي، بالإضافة إلى عنصر العمل الجماعي، الذي تكرسه التعاليم البوذية، وهو عنصر مشترك بين الكوريتين.

وكلاهما تحركه نزعة عسكرية، يعود سببها إلى توجس كل طرف من الآخر، والارتياب من القوى العظمى المصطفة وراءه. وبدلا من توجيه اللوم لهما، من الأجدر فهم أنّ الكوريتين ليستا غبيتان ولا مصابتان بالهَوَس. ولا يمكن إحراز أيّ نوع من التقدم الحقيقي ما لم تتحسن العلاقات مع القوى الأربعة الكبرى، وهذا يعني انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، وعقد مصالحة مع اليابان.

[9]_يتعين على وسائل الإعلام التركيز على الفوائد التي يمكن جنيها من عملية التوحيد، وليس فقط على المشاكل الناجمة عنها. من ضمن هذه المشاكل العديدة، نذكر: حدوث اضطراب في "التوازنات" الجيوسياسية والجيواقتصادية التي لم تكن في الواقع متوازنة على الإطلاق، الأخطار التي تهدد الأنظمة القائمة في مقابل المصالح الثابتة لشعب حقيقي، وخشية خروج العملية برمتها عن السيطرة، بل وقد

تؤدي إلى أعمال العنف، أو قد لا ترى هذه العملية النور على الإطلاق. فجميع هذه المشاكل حقيقية جدا ولا ينبغي إخفاؤها تحت البساط.

لكن في المقابل، فإنّ فوائد التوحيد لا تعد ولا تحصى؛ المشكلة الوحيدة هي أنّ وسائل الإعلام تميل في الغالب إلى توجيه عيونها وآذانها إلى كل ما هو سلبي، ومحل إشكال وما ينجم عنه من تكاليف. ومن ضمن هذه الفوائد تضميد جراح العديد من الأفراد الكوريين، ولمّ شمل الأمة، واستمرارية التاريخ الكوري والثقافة الكورية، بالإضافة إلى المنافع الاقتصادية المتبادلة، أما بالنسبة لباقي دول العالم، فهناك فائدة تتمثل في إزاحة إحدى المخاطر الرئيسية التي تعرّض السلام للخطر، فضلا عن إمكانية تجريب العالم شيئا جديدا واصطفائيا، هو في أمس الحاجة إليه. ستكون هناك العديد من الإشارات التي تدل على مثل هذه الآمال، ويجب على وسائل الإعلام أن تنقلها أثناء تغطيتها حتى لو كان الأمر يبدو بلاغيا: وهو أمر جد مهم بالنسبة للكوريين حتى إذا كان من الممكن سماع في خضم ذلك الصخب بعض الأصوات التي ترغب في انتصار هذا النظام أو ذاك.

ومع ذلك لا ينبغي ان نغفل عن مشكلة كبيرة، تفوق سلبية وسائل الإعلام: ينبغي عدم الاكتفاء بنقل الوقائع في الميدان، بل لا بد من تجاوزها، لنقل ما يدخل ضمن القدرات المحتملة، وتباعا فمن حق ألمانيا اليوم أن تتوقع من وسائل الإعلام ألا تنقل فقط أهوال جرائم معاداة السامية والعنصرية، ولكن أن تنقل أيضا الجهود المبذولة للتصدي لهاتين الآفتين وتغطية الرؤى المختلفة لمجتمع خال من هذه الأمراض. ونأمل أيضا أن يكون هناك مجال لتغطية القدرات الكامنة، فيما يخص مسألة كوريا، وليس التركيز فقط على الانظمة الدكتاتورية والقمعية، جنوبا أو شمالا.

[10] جعل عملية التوحيد شفافة! مهمة السياسيين هي أن يتأكدوا من أن الأمر يحدث فعلا؛ أما مهمة وسائل الإعلام فتكمن في جعل ما يحدث يبدو شفافا حتى عندما يحاول السياسيون إخفاءه أو التستر عليه. مهمة وسائل الإعلام ليست فقط

أن تعكس ما يجري، وأن تكون بمثابة مرآة له، مهمتها أبعد من ذلك، إذ تقضي بأن ترفع الستار عن العراقيل الخفية وتظهر العوامل الايجابية لكي تجعل العالم شفافا بما يكفي حتى يتسنى فهمه.

ولعل أكثر المؤتمرات تحقيقا للنجاح، التي انعقدت خلال هذا الجيل، هو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في هلسنكي في الفترة بين 1972-75 الذي جمع (تقريبا) كافة الأطراف حول طاولة واحدة وطرحت جميع (أو معظم) المسائل على طاولة المفاوضات. وكانت الأطراف بالفعل منظمة ضمن تكتلات، والقضايا المطروحة مشكلة في مجموعة من السلات؛ وبذلك انطلقت عملية المتاجرة بين التكتلات والسلات. وتم منح الأطراف ما يكفي من الوقت، وبحلول عام 1975 تم التوصل إلى إعلان ختامي؛ باعتباره شرطا ضروريا، إن لم يكن كافيا لإنهاء الحرب الباردة، بعد مرور 14 عاما على اندلاعها. لقد تميز المؤتمر بدرجة عالية جدا من الشفافية.

ويمكن لوسائل الإعلام أن تطلب تحقيق نفس الشيء لتوحيد الكوريتين. وسيكون من المفيد جدا عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على أن يجري ذلك، ومرة أخرى، مع كل الأطراف حول الطاولة وطرح جميع المسائل على طاولة المفاوضات. وعندما يتم عقد مثل هذه المؤتمرات، وجعلها تستمر لبعض الوقت، عندئذ يكتسب الصحفيون كفاءة، تجعلهم يرتقون إلى مستوى أعلى من المهنية، بحيث لا يقتصرون على القيام بنمط عملهم الاعتيادي المتمثل في نقل وقائع الجلسات الافتتاحية والختامية، والاكتفاء بالتركيز على دول الصفوة والأشخاص من النخبة، ولا سيما على النخب من بلدان الصفوة. وإن مثل هذه الكفاءة المكتسبة بفضل المؤتمرات تصبح إسهاما رئيسيا وايجابيا في هذه العملية، وهي تشكل شرطا غير كاف لكنه ضروري لتحقيق نتيجة إيجابية، تسهل من عملية تغطية الوقائع، التي تأخذ في الاعتبار الهدف الأساسي، المتمثل في التركيز ليس فقط على الجهات الفاعلة ولكن تركز أيضا على الهيكل والعملية برمتها وعلى عامة الناس.

3.3– مثال: تغطية قضية يوغوسلافيا

بماذا تعارضت تغطية الوسائل الإعلامية الرئيسية، أثناء حرب منظمة حلف شمال الأطلسي/صربيا، مع بنود الدليل المصغر لإعلام السلام، في الفصل 5.1؟ الجواب: لقد كانت على نحو سيء للغاية:

[1] انصبّ التركيز على تحقيق نتيجة سلمية عن طريق الحرب، باعتباره النهج الوحيد، بدلا من التركيز على السلام من خلال عملية سلمية، من قبيل:

— رفع مستوى بعثة التحقق في كوسوفو، عن طريق القيام، على سبيل المثال، بمضاعفة حجمها بعشرة أضعاف؛
— الحرص على أن تكون البعثة منصفة في أداء مهامها، ومراقبة جيش تحرير كوسوفو أيضا؛
— استئصال كل من يضمر بداخله دوافع أخرى، مثل تحديد الأهداف لتدميرها؛
— إغلاق الحدود بين ألبانيا وكوسوفو، تمت المحاولة لكن جرى تخريبها؛
— التعاون بين بيوجراد - تيرانا، تم إجهاض المحاولة؛
— عودة جميع اللاجئين إلى كوسوفو، وأيضا اللاجئين الصرب إلى كرواتيا - البوسنة والهرسك، كرايينا وشرق سلافونيا؛
— النظر إلى كوسوفو باعتبارها جمهورية داخل يوغوسلافيا، وليس فقط إقليم يتمتع بحكم ذاتي؛
— عقد مؤتمر على شكل مؤتمر هلسنكي للمنطقة ككل؛
— على أن يتم كل ما سبق ذكره، تحت رعاية الأمم المتحدة/الفصل 6، على غرار ما جرى بالنسبة لكمبوديا.

لم تقم وسائل الإعلام أبدا باستقصاء التدابير البديلة. لقد كانت الرهانات جد عالية: إن البديل لعملية سلمية، وهو ما جسدته ميدانيا حرب منظمة حلف شمال الأطلسي، قام في واقع الأمر بإحباط دور الأمم المتحدة وميثاقها، وبتهميش دور

روسيا والصين، وما يضمر ذلك من عواقب وخيمة في المستقبل.

[2] لقد شملت عملية الانتقاء هذه كبت مبادرات السلام مثل تلك المذكورة أعلاه (بالإضافة إلى إقبار مبادرة الأمم المتحدة/بيريز دي كويبار في كانون الأول/ديسمبر 1991) وجرى غض الطرف عن وقائع محتملة، كان من المفترض التحقق منها من خلال البحث فيما إذا كانت هذه البدائل تحظى بالعناية والمتابعة. ولم يفسح سوى حيز ضيق يسمح بإقامة علاقات سلمية، حتى فيما بين الصرب والألبان.

[3] كانت هناك نصوص مضادة، بمعنى أن موقف بلغراد تم الإشارة إليه في كثير من الأحيان. غير أنّ هذه النصوص عادة ما كانت محل تعليق وتفسير بحثا عن نصوص تحتية، لكن هذا النهج لم يتبع في التعامل مع النصوص الرسمية، رغم أنه كان يدور في ثنايا هذه النصوص أيضا الحديث عن حاجة حلف شمال الأطلسي إلى نشوب حرب للبقاء على قيد الحياة (وتوسيع نطاق مهامها) مثلما كان هناك حديث عن حاجة ميلوسيفيتش إلى حرب للبقاء في السلطة أو لترك السلطة في مواجهة عدو ساحق.

أما الدوافع الخفية للولايات المتحدة (من قبيل إنشاء قاعدة في كوسوفو، وخط أنابيب 8 في بحر قزوين - الادريتكي، والاستيلاء على مناجم تريبكا[ز]) إلى جانب الدوافع الألمانية (في المناطق الخلفية النائية في البلقان) لم تحظى هذه الدوافع أبدا باستكشاف من قبل وسائل الإعلام الرئيسية. في المقابل خصصت مساحة كبيرة لعملية "حدوة الحصان" المزعومة، التي مفادها وجود خطة صربية لتطهير كوسوفو من الألبان، الخطة التي كشفت عنها الأجهزة السرية البلغارية الألمانية باعتبارها مؤامرة، فضلا عن أكذوبة راتشاك[س]، مثلها مثل الصورة الشهيرة عن معسكرات

[ز] مناجم تريبكا توجد في سريبرينيتسا.

[س] تقرير عن مذبحة مزعومة للمدنيين الألبان على يد القوات الصربية في كوسوفو في قرية راتشاك.

الاعتقال المزعومة التي تظهر الأسلاك الشائكة حول الكاميرات وليس حول الناس. ولنا أن نتساءل، هل العاملون في وسائل الإعلام سذّج، أم يستخدمون لأغراض خفية، أم أنهم "وطنيون" حقا؟

[4] لا يوجد على ما يبدو سوى قلة قليلة من الناس لهم معرفة بالهدف الصربي الأساسي، الذي سعى الشعب الصربي، طيلة عقد من الزمن، إلى تحقيقه، وهو: رفضهم أن يحكمهم أولئك الذين حاربوهم وأمعنوا في تقتيلهم خلال الحرب العالمية الثانية، في كرواتيا، والبوسنة والهرسك وكوسوفو. وقد قام الغرب هو نفسه بتسليمهم إلى هذه الجهات، ثلاث مرات، لكن يظل هذا الهدف مجهولا، بسبب نجاعة وفاعلية عامل الـ"دي أم أي".

[5] تمّ دائما استخدام تغيير في الخطاب عند تناول حزب ميلوسيفيتش.

[6] بالنسبة لكوسوفو، يجري حاليا بهذا الشأن الكثير من التغطية الإعلامية التي تقوم بهذا النوع من التمييز، وتربطه بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ويُعَد ذلك خطابا من شأنه أن يساعد على تحقيق سلام أعمق وايجابي، لكن عندما كانت الحرب مشتعلة، كان التركيز منصبا حول تحقيق الانتصار = وقف إطلاق النار/ الاستسلام= سلام.

[7] استخدم الصرب تعبير "الإرهابيين" في نعتهم جيش تحرير كوسوفو و" إرهاب دولة" بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي/الولايات المتحدة الأمريكية، في حين استخدم العالم "الإرهابيين" لنعت الصرب. يمكن استخدام هذه العبارات، بالنسبة للطرفين، للإشارة إلى الهجمات الموجه ضد المدنيين على حين غرة.

[8،9،10] يمكن لمؤسسة **ترانسند** على سبيل المثال، أن تنقل الطلبات المتعلقة بضرورة طرح مقترحات السلام، ولكن بعد اندلاع الحرب (وفشلها)، وليس قبل ذلك.

إنه سجل مفزع بحق. ولكن، نظرا لموقع تواجد جميع وسائل الإعلام تقريبا، داخل عمق الدولة القومية، على الصعيدين الوطني أو المحلي، وهي من منطلقها هذا تعكس التفكير الدائر حول ما يحدث من داخل هذا الأفق وداخل حدود منطقة الحلفاء، وبصفتها هذه، عادة ما تصير وسائل الإعلام ضيقة الأفق. ولا يمكننا بالتالي سوى أن نتوقع منها تسخير خدماتها لهذا الجانب من الأفق الاجتماعي، من خلال عملية انتقاء جسيمة، يتم خلالها تشويه الجانب الآخر وقمعه وتجريده من الصفات الإنسانية. ويكون التركيز على كيفية رد فعل "جانبنا"، وليس التركيز على "جانبهم"، لا بل وتركيز أقل على جميع الأطراف في ظل واقع بشري عالمي متشابك.

باختصار، كل شيء قد يكون مقبولا من وجهة النظر هذه، إلا إعلام السلام، ولنا أن نتساءل، كيف كان يمكن للوضع أن يكون أفضل، بوسائل بسيطة؟ ربما كان ينبغي أولا محاولة فهم الصرب على نحو أفضل. لا شك أن البعض منهم تصرف بوحشية، وكذلك فعلت بعض الأطراف الأخرى. ولكن مثلما لا يمكن لأي صحافي أن يتجاهل تماما معاناة اليهود والصدمات النفسية التي تكبدوها، عند محاولته صبر أغوار المعضلة الإسرائيلية الفلسطينية، ولا تجاهل أيضا معاناة الفلسطينيين وصدماتهم النفسية، فإنّ الطريق إلى إعلام السلام يمر أيضا عبر الاهتمام بالصدمات الصربية والألبانية على حد سواء. التركيز على طرف واحد منهم فقط هو مجرد دعاية.

ولكن يقتضي ذلك الإلمام بحد أدنى من العمق التاريخي، الذي لا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال مجرد ترف يمكن الاستغناء عنه. فـ"الحاضرية"[ش] لا تقتصر على "نقل الصحافي فقط ما يراه"، فالاقتصار على ذلك يشكل تعبيرا آخرا لمعنى الإصابة بالعمى، فمن الضروري شمل الماضي والمستقبل.

[ش] أو البريزنتسم Presentism (باللاتينية) مصطلح يعبر عن أسلوب في التحليل التاريخي الذي يقدم الأفكار ووجهات النظر اليوم بشكل متناقض من حيث البعد التاريخي، من أجل تصوير أو تفسير أحداث جرت في الماضي، ومن ثم يقوم ببترها من سياقها الأصلي.

ومن هذا المنطلق أفلحت براعة عمليات التلاعب والتضليل في تأليب العالم ضد الصرب، ساعدها في ذلك توفر أسباب وجيهة للغاية، لكن هذه الأسباب تتصل بشكل أوثق بثقافة تجمع بين جنون العظمة والذعر، أكثر من اتصالها بشخص مثل سلوبودان ميلوسيفيتش، وثقافتهم هذه ليست الثقافة الوحيدة من هذا النوع. ولكن هذا المشهد ينبغي أن يدفع الصحفيين إلى التركيز أكثر على السياق، في بعده التاريخي والثقافي على حد سواء، والنظر إلى السياسيين باعتبارهم منقادين خلف تلك المخطوطات، واستخدامها، وجعل حرب عام 1999 تؤكد صحتها. وإذا كان ثمة جنون العظمة ابتدءا، ثم يتصرف المرء بمقتضاه ويقوم بنقله من أجل تأكيده، فعليه عندئذ ألا يتفاجأ إن هو جنى مزيدا من هذا النوع من الجنون.

4.3– مثال: تغطية حرب الخليج

لقد تصرّفت وسائل الإعلام هي الأخرى، خلال حرب الخليج في 1990-91، بطريقة غير مهنية إلى حد كبير، خاصة التلفزيون، وبدرجة أقل، الإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة بما في ذلك بعض المجلات. فإذا أخذنا على سبيل المثال، مهنتي الطب والقانون، فمن شأن الانحرافات الجسيمة عن المعايير المهنية المتبعة في إطار هذه المهن، أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى المتابعة القضائية بحق المسؤولين عن سوء التصرف. لكن، حتى يتم تطبيق ذلك على إعلام حرب الخليج، يجب أولا أن تتوفر أسس معيارية، أي بعض المقاييس التي يمكن بناء عليها الحكم على تصرف وسائل الإعلام. وهو ما يجعلنا نحاول في إطار هذا الكتاب، صياغة مثل هذه المعايير باستمرار، ونبذل في هذا الصدد جهودا إضافية، تسير في هذا الاتجاه.

إنّ المعايير العشرة التالية هي من وضع غالتونغ وفنسين، تم صياغتها في إطار دراسة لهما أجرياها تحت عنوان "غلوبل غلاسنوست"[30] (الشفافية العالمية)، وهي مستوحاة من تلك الحالة بالذات؛ وإذا كانت هذه المعايير غير كافية، فهي ليست صارمة على نحو مفرط.

[1] ضرورة نقل القصة من وجهة نظر جميع الأطراف

المفردة الأساسية المستخدمة هنا هي "جميع" وليس فقط "كِلا". ولن نفي هذه المسالة حقها بالكامل، حتى عندما نؤكد أن العالم الحقيقي، على عكس ما تنقله الكتب المدرسية عن النزاعات، يحتوي في الواقع على العديد من الأطراف، والكثير من القضايا؛ وكل محاولة لاختصار التعقيد وحصره في تلك الصيغة المبسطة الكلاسيكية المتمثلة في مواجهة بين طرفين وقضية واحدة فقط، قد لا تختلف هذه المحاولة بشكل كبير، أو ربما إلا بشكل هامشي، عن الاقتصار على عرض وجهة نظر جانب واحد فقط. وتباعا، ففي حرب الخليج لم يكن هناك فقط معسكر التحالف بقيادة جورج بوش/الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل معسكر صدام حسين/العراق. بل إنّ كثيرا من الناس، وربما معظم الناس في العالم، كانوا ينتمون إلى المعسكر الثالث، الذي يقف ضد كل منهما، أي بمعنى، وقوف السواد الأعظم ضد كل من الحرب التي بدأت في 2 آب/أغسطس 1990 والحرب الثانية التي بدأت في 17 كانون الثاني/يناير 1991. وكان من الممكن أن يكون الموقف المتميز الوحيد، هو الموقف المؤيد لكلا الطرفين المتحاربين، وهو وضع قد يحظى فقط بدعم وغبطة شركات تصنيع الأسلحة، لكن على مستوى الواقع، تفضل ثقافة وسائل الإعلام الاصطفاف مع هذا الجانب أو ذاك.

وفي أحيان كثيرة جدا، تصاغ المسائل كما لو أنه لا وجود قط لمعسكر ثالث، بحيث يتم استبعاده من خلال منطق "من هو ليس إلى جانبي فهو عدو لي"، وبطبيعة الحال، كان إبراز الفكرة القائلة بأن معارضي السياسة الأمريكية، هم بالضرورة من أنصار العراق، وسيلة لجلب الدعم للسياسة الأمريكية، من قبيل تصوير معارضي السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب كأنهم مساندين للإرهاب (في حين، من الممكن جدا معارضة في الوقت ذاته كل من الإرهاب ومكافحة الإرهاب التي ليست سوى وجها آخرا لإرهاب الدولة). وكان هذا الأسلوب المعمول به معروفا جدا، وذلك منذ الحرب الباردة، وهو يرفض مثل تلك الرسائل البسيطة من قبيل "نحن ضد الأسلحة النووية، سواء كان مصدرها الشرق أو الغرب". فإن وسائل الإعلام متى

انخرطت في عملية التقسيم الثنائي والمانوية والتبسيط المفرط، تكون في واقع الأمر قد انحازت إلى أحد الأطراف، وهي بذلك تؤجج النيران، وهو ما أدى بالفعل إلى اندلاع حرب الخليج الفانية (*ارمجدون*).

ومن الناحية التقنية، فـ"تشجيع" واشنطن، وإصدارها الأوامر إلى الصحفيين لمغادرة بغداد (باستثناء صحافيي شبكة سي.ان.ان) جعلت من شبه المستحيل إمكانية نقل قصة الأحداث من جانب طرفي النزاع.

إنّ التذرع، الذي يحاجج أصحابه بالقول أنّ أيّ صحافي يتواجد في بغداد لا محالة سيعمل في ظل رقابة عراقية صارمة، بقدر ما هو صحيح، يكون في نفس الوقت غير ذي صلة (خارج السياق)، إذ لا يخفى هذا الأمر على أحد، فهو تحصيل حاصل، حيث سيعرف المشاهدون والمستمعون والقراء هم أيضا ذلك ويقومون بتصحيحه من تلقاء أنفسهم. لكن بالمقابل، ينطبق ذلك أيضا على 1600 من الصحفيين المتواجدين في المملكة العربية السعودية والخاضعين مباشرة للبنتاغون.

لا يقبل الصحفيون المحترفون الخضوع للرقابة، وقد ابتكر البعض منهم طرقا خاصة بهم للإفلات من سيف رقابة النظام، للوصول والبقاء خلف الخطوط. إن الاحتراف يعني التزام المعايير المهنية، مهما كلف صاحبه ذلك، وليحدث ما يحدث. إن قبول ظروف عمل غير مهنية دليل على انخفاض مستوى الكفاءة المهنية. وفي ظل مثل هذه الظروف، من شأن القدرة على إنتاج تفكير أكثر عمقا أن يتضرر حتميا بشكل كبير، إلى درجة، يصبح فيها الصحفيون بمثابة "الأغبياء الذين يستفيد النظام من خدماتهم".

[2] الحصول على وقائع الأحداث، والوصول إلى مكان تواجد الناس، وقضاياهم

ويعني ذلك بشكل ملموس، الوصول إلى مكان وقوع الحدث، وليس المكان الذي منه تنطلق عملية تغطية الحدث، وتشويه حقيقته، أثناء مؤتمر صحفي. ويبدو أنّ

بعض أهم المقالات التي تحتوي على معلومات عن الحرب لا يزال مصدرها رامزي كلارك وفريقه، وكذلك الصحفي روبرت فسك، من جريدة *الاندبيندنت*_البريطانية، وليس من الوارد بكل تأكيد أن تصدر مثل هذه المقالات الموضوعية من بيتر أرنت من شبكة السي أن أن، المقيد داخل مساحة ضيقة للغاية وسط بغداد. وإنه لدليل اتهام قوي ومعبّر، ضد هيئة الصحافة الدولية برمتها وضد الظروف التي قبلت أن تعمل في ظلها، أن يكون مدعي عام سابق، ينتمي إلى احد الأطراف المحاربة الرئيسية، هو من يحصل على المعلومات الضرورية لكسر أسطورة الحرب الجراحية النظيفة وكشف حقائقها. وبطبيعة الحال، لا مجال لإنكار أنه تم إلقاء قنابل "ذكيه" عالية الدقة خلال العديد من الطلعات الجوية؛ لكن ما ننكره هو فقط أن تكون تلك القنابل في معظمها ذكية، وان تكون جميع القنابل الذكية الملقاة فوق رؤوس العراقيين ذكيه بطريقة "إنسانية".

ثمّ هناك تقارير فيسك التي تحدثت عن قيام الطيارين بمشاهدة أفلام إباحية قبل قفزهم إلى قمرات القيادة، وهو بذلك يسلط الضوء على جوانب مختلفة من الحرب ككل، ويغطي وقائعها من زاوية مغايرة.

وقد أشاد الرئيس بوش ببطولة الطيارين، الذين جاؤوا لإنقاذ بلد بالكاد يعرفون موقعه على الخريطة بالنظر إلى ما هو معروف عن المستوى المتدني للمعارف الجغرافية في الولايات المتحدة الأمريكية. والحالة هذه، ربما كان من الضروري معرفة بعض الدوافع الأخرى لهؤلاء الطيارين، غير المعلن عنها من قبيل إنقاذ العراق، وهم يلقون قنابلهم الذكية الموجهة بالليزر، والمصممة في شكل رمز فحولتهم بحثا عن ثقب في الظلام، حيث يكون وقت الحسم الحقيقي عندما تتمكن قنبلتان اثنتان من ولوج نفس الثقبة، وزرع بذورها القاتلة، أو ما يمكن أن نطلق عليه، بعبارة أخرى، اسم الاغتصاب الجماعي. ويمكننا التخمين دون أن نجانب الصواب كثيرا حول ما حدّث الطيارون بعضهم البعض بشأن "الإنتركوم" ("لقد فعلنا بهم... أليس كذلك!"). وفي ضوء ذلك، يمكننا القول أن الاغتصاب لا يمثل الشكل الوحيد لأصناف العنف الجنسي.

[3] عدم الإفراط في اتخاذ النخب كمصادر أخبار

لكن عمليا، هذا ما فعلته وسائل الإعلام بالتأكيد، بل وإلى حد بعيد. ولا زلنا نتذكر ذلك الاستعراض المستمر والمحموم لقوافل الخطباء، معظمهم يرتدي الزي العسكري، وهم يحللون الصور والخرائط التي تبثها أجهزة عرض على الجدران، في مظهر هادئ ومدروس بعناية وعالي الإتقان، لقد كان ذلك بمثابة فضيحة بكل المقاييس. وقد انتهج ذلك الاستعراض، نمط الاجتماع الوزاري للإحاطة بالمستجدات، مستفيدا في ذلك من التقنيات المستخدمة في دورات التسيير وفنون الترويج وتسويق المنتوجات الجديدة. وبالإضافة إلى المصالح الخاصة الواضحة لهؤلاء الخطباء المفوهين على نحو خاص، فقد كسر هذا الاستعراض أيضا قاعدة أخرى من قواعد الصحافة: كون ما يدلي به الساسة يمكن التنبؤ به سلفا إلى حد بعيد، حتى أصبح أمرهم مملا. ومع ذلك، فإن ما جزموا به في خطاباتهم تلك، تمّ نقله في كثير من الأحيان باعتباره حقائق ثابتة، حتى في الحالات التي تبيّن بكل وضوح انه شكل من أشكال الدفاع عن النفس.

[4] الحذر من الإفراط في تمجيد التكنولوجيا

أصبح تمجيد التكنولوجيا أمرا شائعا ونهجا متبعا، وهو يذكرنا بلعب الأطفال، وبنزعة الافتتان بالفحولة، كما أن بعض إعلاناته التجارية تذكر أيضا بالحيل التي يلجأ إليها التجار؛ حيث تتميز بروح فاشية صريحة وسمجة من حيث عدم اكتراثها المطلق بضحايا هذه الأسلحة كلها. وبطبيعة الحال لقد جرى سلفا تجريد الضحايا من كل مقومات الإنسانية، طيلة الوقت، وذلك منذ العدوان على الكويت في 2 آب/أغسطس 1990، أما العراق فتم اختصاره في بلد يقطنه ساكن واحد فقط: صدام حسين. هذا وتجري عملية اختزال كل شيء في جانبه التقني (الافتتان بالتقنية)، جنبا إلى جنب، مع عملية تجريد الأشخاص من إنسانيتهم، مثلما يتم الإشارة إلى الجيش العراقي، بضمير "ه" (الخاص بالشيء) عند الحديث عن القضاء

عليه.

لو كانت مادة زيكلون ب[ص]، أكثر براعة ومجدا من الناحية الفنية أثناء الحرب العالمية الثانية، ربما كان النازيون قد كسروا طوق الصمت الذي كان مفروضا عليهم حينذاك ونقلوا لنا كيف يعمل هذا السلاح الكيماوي دون الإشارة إلى ضحاياه. ولكن عاجلا أو آجلا، لا محالة ستنكشف قصة الأيام الأخيرة، على "طريق الموت إلى البصرة"، وتنكشف أسرارها، بما تحتويه من إبادة جماعية رهيبة، ومحاريث الرمل، والقتل غير الذكي على الإطلاق الذي راح ضحيته كل من حاول الفرار[31].

إن التقارير الصحفية التي تمكنت من أن تنقل لنا يوم ذاك كيفية عمل تلك التكنولوجيا غير الذكية، كانت قليلة جدا، وسبب ذلك لا يخفى على أحد.

[5] الحصول أيضا على القصص التي " تظهر أعمال العنف والصراعات"

لقد برز ضحايا حقيقيون في تقارير صحفية واردة من مكانين اثنين آخرين: الكويت وإسرائيل، لكننا علمنا لاحقا أن الكثير من قصص الرعب التي تم تسريبها وتسليط الأضواء عليها بكثافة، ابتداء من آب / أغسطس 1990، كانت مجرد أكاذيب وافتراءات من اختلاق شركات العلاقات العامة، ولم تكن في واقع الأمر ضرورية بالمطلق، ذلك لأن الحقيقة كانت صارخة بما فيه الكفاية، وتتحدث عن نفسها.

وعلمنا أيضا أن ضحايا هجمات صواريخ السكود في إسرائيل كانوا قلائل جدا في واقع الأمر، ولا يشكلون سوى جزءا تافها مقارنة بما أتخم به العالم من إنذارات تنبئ بكوارث من جراء استخدام مزعوم للأسلحة البيولوجية والكيميائية، وربما حتى الرؤوس النووية.

[ص] زيكلون باء هو اسم منتوج من الشركة الألمانية داغيش، وهو من المبيدات الحشرية مكون من حامض السيانيد، استخدم خلال الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك كان من الصواب تماما تغطية ما يشعر به الإسرائيليون من رعب، وكيف كانوا ينظرون إلى ذلك الخطر، وهم ينتظرون أن تنهال عليهم صواريخ السكود ليلا. أجل ينبغي معرفة أهوال الحرب. وينطبق الشيء نفسه على فظائع احتلال الكويت، لكن مع ضرورة التزام نقل الوقائع كما هي باعتبارها المعيار الرئيسي الذي يتصدر هرم الأولويات.

لكن وسائل الإعلام الجيدة كانت لا محالة ستنقل أيضا الآثار العميقة "لمظاهر العنف والدماء" للحرب من الجانب العراقي. فعدم القيام بذلك دليل إضافي يبرهن على تبعية وخضوع وسائل الإعلام، المسخرة في خدمة البلد الذي يزاولون عملهم انطلاقا منه. ونحن لا نستبعد مثل هذا النوع من السلوك من جانب وسائل الإعلام في بلد دكتاتوري، مثل العراق، لكن هل من الضروري التذكير بأن معظم الدول، العضوة في التحالف هي من البلدان الديمقراطية.

أما التذرع بالحجة المضادة القائلة بأنه من شأن تغطية مظاهر الدم والعنف على الجانب العراقي أن يؤدي إلى حشد الكثير من التعاطف مع العدو، فقد يكون ذلك التذرع صحيحا إذا افترض المرء أن مهمة وسائل الإعلام تكمن في الترويج والدعاية لدعم جهود الحرب، غير أن الأمر ليس كذلك، فمهمة وسائل الإعلام تنحصر في تغطية وقائع الحقيقة، وهذا ما لم يحصل في هذه الحالة: الضحايا البشرية كانوا فقط من جانب"نا" (نحن). ومن هذا المنطلق، قد يكون من المهم اقتفاء الآثار، بشيء من التفاصيل، لمعرفة ما هي وسائل الإعلام التي قامت بترويج القصة الشائنة المتعلقة بمسألة الحاضنات التي اصطنعها بيل وناولتون، لنتمكن عندئذ من معرفة المزيد من التفاصيل عن نمط وآليات نشر الأكاذيب. هل التزمت أي من وسائل الإعلام في ذلك الوقت بمعايير التحقق المستقلة؟

[6] الحصول أيضا على قصص "الناس العاديين"

ومن الأمثلة الجيدة الدالة على ذلك، تلك المقابلة الصحفية التي أجرتها شبكة السي.ان.ان. مع صاحبة فندق الرشيد الشهير في بانكوك، وهي بالمناسبة امرأة جذابة تتكلم الإنجليزية بطلاقة. وفي حديثها عن الحرب، تحدثت عما يشعر به المرء وهو ينتظر أن يقصف بالقنابل، باختصار كانت هذه المستجوبة مجرد إنسانة عادية. فلم تتأخر الاحتجاجات، فتهاطلت على الفور، ربما لأن تلك المقابلة الصحفية ابتعدت وخرجت عن القواعد المعمول بها لتجريد الضحايا من إنسانيتهم. لكن في المقابل، لم يكن هناك ندرة عندما تعلق الأمر بإظهار " الناس العاديين" في الجانبين الكويتي والإسرائيلي، ذلك لأنه في هاتين الحالتين، اتخذت اللعبة اسما آخرا وطابعا مغايرا، يتمثل في إضفاء الطابع الإنساني على الضحايا، وتحقيقا لهذا الغرض، فقد استضافت شاشات التلفزيون هذه المرة الناس العاديين، وليس رجال النخبة. المسألة إذن واضحة بما فيه الكفاية: إن الحصول على قصص هؤلاء الناس العاديين، يحقق التقارب والتلاحم بين إنسانيتهم وأهدافهم المعقولة، ومن ثم تنهار عملية الاستقطاب التي تجعل من السهل قتلهم.

[7] عرض المعلومات الأساسية التي تشكل خلفيات القصص

وبطبيعة الحال مثل هذه القصص كثيرا ما تكتسي أهمية أكبر من الحقائق ذاتها، أو بالأحرى، فإن هذه الحقائق تتخذ لونا مختلفا تماما في ضوء خلفية القصة. وهكذا، فإنّ الهجمات الفظيعة التي استخدمت فيها العراق مادة الغاز ضد القوات الايرانية (1984) وضد الأكراد، مما أدى إلى هلاك 5000 شخص في حلبجة عام 1986، تبدو مختلفة في ضوء المجزرة التي حصدت 9000 ضحية من الأكراد العراقيين على أيدي القوات الاستعمارية البريطانية في عام 1920. وقد استمرت الهجمات بعد 1922 مع استخدام غاز الخردل؛ مع العلم أن وزير القوات الاستعمارية لم يكن يوم ذاك سوى السير ونستون تشرشل.

وكانت النتيجة الحتمية لذلك، ليس فقط ذلك القدر الهائل من الكراهية، التي استمرت فترة طويلة تجاه البريطانيين، بل كان حتما سيضفي ذلك قدرا من الشرعية على استخدام العراق مادة الغاز في حروبها، بما أن هذه المادة سبق وأن استخدمها قبل ذلك بلد، ما فتئ يزعم أنه ربما يُعد أكثر البلدان تحضّرا، على وجه الأرض.

وكانت صحيفة، مثل *الغرديان* البريطانية، هي من كشفت هذا الأمر. لكن مما يؤسف له بوجه عام، أن الآفاق التاريخية، والقدرة على رؤية ما يحدث اليوم في ضوء أحداث جرت خلال السنوات والقرون السابقة، مثل مذبحه بغداد في 1258، أو غزوات المسلمين، كانت مفقودة إلى حد كبير.

ومن هذا المنطلق، فمعرفة القيم الأساسية التي يفتخر بها البدو مثل الكرم والضيافة، وأيضا الشجاعة والكرامة والشرف، من شأنها أن تجعل الناس بالضرورة يرتابون إلى حد كبير من الفكرة التي تم ترسيخها، والتي توحي بأنّ صدام حسين، أو العراقيين بشكل عام، سوف يستسلمون تحت تهديد القوة، بل على العكس من ذلك تماما، من المرجح جدا أنهم، وفقا لهذه القيم، سيصمدون في وجه مثل هذه الضغوط، لإظهار شجاعتهم وكرامتهم وحفظ شرفهم، بل ولما لا، كسب الحرب من هذه الزاوية. إنّ تحليل معادلة نسبة الفوائد إلى التكاليف، التي تقتصر على موضوع الحفاظ على الكويت أم لا، كان دليلا غير صائب إلى حد كبير لاستقصاء السلوك العراقي، بل كان من الضروري التوفر على حد أدنى من المعرفة التاريخية والثقافية حول هذا البلد وشعبه، علما أن وسائل الإعلام تشكل الرافعات الرئيسية المؤهلة لتعليم وتثقيف الكبار في مجتمعاتنا.

[8] حذار من تلاعب صانعي الأخبار

إن نظام تجميع الصحفيين "الموثوق بهم" المتواجدين في مسرح وقوع الحدث، أو قريبا منه، على نحو معقول، حيث يقومون بإمداد الصحفيين الآخرين بالأخبار، ليقوموا بدورهم بنقلها إلى وسائل الإعلام التي يعملون لها، يشكل بكل تأكيد،

صورة زائفة عن حقيقة حرية الصحافة. كان من الأفضل بكثير لو لم تتم مثل هذه التغطية الإعلامية أصلا، وألا يتم خداع الكثير من الناس في الكثير من الوقت عن طريق التظاهر بأن المهمة قد أنجزت. وكان على الصحفيين المحترفين أن يقاطعوا نظام التجميع؛ وكان يفترض في وسائل الإعلام المحترفة أن تخصص بعض المساحات الفارغة على الصفحات الأولى من جرائدها، واستقطاع بعض الوقت للتوقف عن البث بالنسبة لمحطات الإذاعة والتلفزيون، تعبيرا وتكريسا لحرية وسائل الإعلام.

لكن ذلك لم يحدث بشكل عام. ثم، حتى وإن أعربت بعض وسائل الإعلام عن قدر من الاحتجاج، فقد جرى ذلك بطريقة روتينيه، وبدت وسائل الإعلام العالمية، بصورة عامة، وكأنها كانت تعمل بشكل طبيعي أو على الأقل في ظروف مقبولة، وهي لم تفعل إلا القليل بل وأحيانا لا شيء أصلا من أجل إبلاغ جمهور المستهلكين عن رداءة مستوى المنتوج الإعلامي الذي تقدمه لهم. ونأمل أن يطفو إلى السطح الشعور بالعار، بل والشعور بالذنب، حتى وإن تطلب ذلك مرور بعض الوقت.

[9] حذار من تلاعب وسائل الإعلام

الذي يحدث في مثل هذه الظروف، هو بطبيعة الحال، أن وسائل الإعلام الرئيسية ستشرع في عمليتها للدفاع عن النفس، بل وما زالت إحدى هذه الوسائل الإعلامية، التي تذهب إلى حد تقديم نفسها على أنها تعدّ "رائدة الأخبار في العالم"، وهي تُستَخدم بكل وضوح كقناة رئيسية لبث الصور والرؤى التي يريدها زعيم التحالف العالمي ضد العراق، حيث تستمر هذه الوسيلة الإعلامية في الحديث والتعليق عن الحرب بنفس الطريقة ونفس الخطاب الذي كان سائدا عندما كان الوضع ملتهبا، متسائلة: "هل كان ينبغي أن يواصل التحالف مسيرته نحو بغداد"، ولم تتساءل أبدا "هل كان ينبغي السعي إلى إجراء مفاوضات قبل أو بعد 2 آب/أغسطس 1990". إن مثل هذه النزعة التي تتشبث بخطاب سبق استخدامه وأثبت عدم جدواه، لا تقتصر فقط على وسائل الإعلام؛ بل يجري اعتمادها أيضا وبشكل متكرر من قبل

الحكومات التي تعمل لها هذه الوسائل الإعلامية.

[10] البحث عن مبادرات السلام وتغطيها إعلاميا

أبانت إحدى العمليات التحليلية، شملت الأشخاص الذين استدعتهم إحدى وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية للتعليق على الحرب، عن نتيجة جد معبرة: لقد تم استدعاء صوت واحد لصالح السلام مقابل 878 لصالح الحرب. وبطبيعة الحال، لسنا بصدد القول أن وسائل الإعلام ينبغي عليها أن تتحول إلى أدوات للتثقيف في مجال السلام، أو حتى للدعاية من أجل السلام. لكنها إلى جانب ذلك ينبغي أن تتناغم أيضا وباستمرار مع زاوية السلام من القصة. وكون أن هذا التوجه الأخير، أي الاهتمام بزاوية السلام، يثير غضب بعض الأوساط بعينها، فتلك قضية مفروغ منها ولا يمكن تفاديها. وإذا افترضنا أن الحرب ليست جيدة في حد ذاتها، فلا بد إذن من البحث عن بدائل للحروب، وأيضا للحروب التي تدور رحاها في الوقت الراهن.

ومن ثمّ كان ينبغي على وسائل الإعلام أن تفسح مزيدا من المجال لتسليط الضوء على مثل هذه البدائل، على غرار مبادرات السلام الهامة التي ترأستها مارغريتا باباندريو، مع مجموعة من النساء الشجاعات اللواتي رافقنها إلى بغداد عشية الحرب، إلى جانب رابطة الأطباء الدولية لمنع نشوب حرب نووية، ومنظمة جائزة نوبل للسلام للأطباء، التي تربطها صلات ممتازة بالأطباء في جميع أنحاء العالم، والتي كانت تبحث عن سبل سلمية للخروج من الأزمة، لكن للأسف الشديد، لم تحظ هذه المبادرات بتغطية إعلامية، فهجرت.

إنّ جميع القواعد المذكورة أعلاه، تم انتهاكها وتجاوزها، وقد أخفقت وسائل الإعلام عموما في اجتياز الامتحان، فيما عدا بعض الاستثناءات الصغيرة والمتناثرة. وبعد مرور بعض الوقت، غالبا ما تأتي فترة تتميز بقدر من محاسبة النفس، وكلما مر الوقت أزداد هذا الشعور عمقا وتوسعا، بحيث تطفو إلى السطح المزيد من الحقائق عن الحرب، وحول ما جرى قبل اندلاعها وما تلاها من آثار. وفي نهاية المطاف، نصل

على الأرجح إلى وضع أقرب إلى إدانة وسائل الإعلام باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من جهاز الدولة الحديثة، وليس فقط إحدى أدواتها. وستدبج المقالات التي تتسم بالحكمة المتأخرة عن وقتها، وسيكون هناك أيضا كالعادة قدر من تهنئة الذات والرضا عن النفس، التي ستلقن لنا الدروس حول كيف أن الديمقراطيات تعمل دائما لقول الحقيقة عن نفسها، بما في ذلك قدرتها على قول الحقيقة بشأن قدرتها على قول الحقيقة.

لكن المشكلة هي أن كل هذه الأحداث كانت معروفة وقت حدوثها، كل ما في الأمر هو أنها لم تتمكن من اختراق حواجز كثيرة وضعت في طريقها، لتصيرا أخبارا.

والملفت للنظر أنه لم ترفع أية دعاوى لمتابعة حالات سوء الممارسة المهنية، تنفيذا للحد الأدنى من المعايير الواجب التقيّد بها. ولم تعقد مطلقا مؤتمرات كبيرة مع وسائل الإعلام للتدقيق في مصداقيتها وتمحيصها دون مجاملة، من خلال طرح الأسئلة الصعبة، بمساعدة جهات "خارجية"، لتقوم هذه الوسائل عقب ذلك بإحاطة العالم أجمع بكل وضوح عما توصلت إليه من نتائج. وكان من المفيد لو تمّت إقامة محكمة عالمية، وشعارها في ذلك "نحن الشعوب"، لتقف ضد وسائل الإعلام وتحاكمها على تملصها من تحمل مسؤوليتها، استنادا إلى حق هذه الشعوب في الحصول على المعلومات.

وبناء عليه، فعلى الرغم من كل عمليات المراجعة التي شملت التغطية الإعلامية بعد ذلك، فنفس الأخطاء الخطيرة سوف ترتكب في المرة القادمة، ذلك لأن هذا أقصى ما تستطيعه ديمقراطيتنا، وهو أمر غير مثير للإعجاب، وغير ضروري في نفس الوقت. وحريّ بوسائل الإعلام والصحفيين أن ينتظموا بصورة جيدة بما يكفي لدعم الديمقراطية ومناهضة الرقابة المفروضة عليهم، مع سعيهم، رغم هذه الرقابة، إلى الحصول على حقيقة القصة وتبليغها. وينبغي أن يتوفّر لهم الحد الأدنى من المعلومات الأساسية التي تشكل خلفية النزاع وفهمه على نحو أفضل. ولا بد من تغطية الحقائق والمعاناة من كل الجوانب، بما في ذلك الانفتاح على زاوية السلام من

القصة.

5.3– مثال: تغطية الحرب على العراق

كان مسرح التدخل "التالي" في المنطقة، الحرب على العراق، التي اندلعت في 19 آذار/مارس 2003، دون أن يتوقف القصف البريطاني الأمريكي المكثف، بين التدخلين. فمعظم محتوى التغطية كان كالعادة قد دبج سلفا، مثلما هو الحال في كل تغطية إعلامية غربية، يكون محورها أيّ شيء له صلة بما هو عربي وإسلامي. وكما هو الوضع بالنسبة لقضية صربيا الواردة أعلاه، كان من المتوقع أن يكون لعامل الثقافة العميقة دورا رئيسيا، حتى وإن تمّ ذلك بصورة لا شعورية إلى حد كبير، نظرا لما تحتفظ به الذاكرة من عداوة تعود إلى القرن الحادي عشر (الشقاق المرتبط بقضية الأرثودوكس، والحروب الصليبية بالنسبة إلى المسلمين). وكونها قضايا رئيسية في التاريخ الغربي، كان من المتوقع اللجوء إلى عملية تنشيط متلازمة الدي أم أي[ض] في شكل معادلة مبسطة: إما نحن أو هم، إنهم يمثلون الشر، هذا إلى جانب انبعاث رائحة الحرب/ العنف، في الأجواء. وبينما تمّ في تلك الأثناء ربط العقيدة "اليهودية" بالمسيحية، عن طريق ضمها بإشارة الوصلة كتابة، شهدنا استبعاد العقيدة الإبراهيمية الثالثة، الإسلام، هذا بالإضافة إلى تعرّض مصطلح "الجهاد" باستمرار إلى سوء الفهم والتفسير الخاطئ. وفي إطار عملية تبرير هذا الترابط بين اليهودية والمسيحية، يتم اللجوء إلى جملة عناصر منها عقدة الشعور بالذنب، وواجب استقامة الذات التي تستوجب دعم إسرائيل، للتكفير عما لحق بها من ضرر في الماضي.

أما فيما يخص المزاعم عن قدرات العراق في مجال أسلحه الدمار الشامل، وسبل نشر هذه الأسلحة والحافز الذي يبرر استخدامها المحتمل ضد إسرائيل وربما حتى ضد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، فكل ذلك يتم تقبّله والتسليم به بقدر ضئيل جدا من التحقق أو من دون إثبات على الإطلاق. وينطبق نفس

[ض] DMA

الشيء على العلاقة المزعومة بين العراق والقاعدة. لكن في المقابل، فعملية النفي (لهذه المزاعم)، كونها تتناقض مع مركب ال"دي أم أي"، تتطلّب تقديم إثبات يتجاوز طاقة أيّ وسيلة من وسائل الإعلام، أو حتى قدرة الأمم المتحدة في هذا الشأن.

وبنفس القدر من الأهمية، نشير إلى غياب الفهم التام من الجانب الآخر لما هو عليه العالم المسيحي، فالعالم الإسلامي لم يتعرّف على عالم المسيحية إلا من خلال الحروب الصليبية، وباعتبارها تجسّد الاستعمار الغربي منذ الهجوم البرتغالي في القرن الخامس عشر حتى الآن، وصولا إلى التواجد الأمريكي البريطاني في العراق اليوم.

ولكن هناك أيضا ما اقترفه الآخر: لا ينبغي أن ننسى أيضا عدوان المسلمين في أسبانيا والهند وما وراءهما، بحيث لا بد من توافر نبذة تاريخية، التي من شأنها أن تساعد كثيرا على القيام بالتغطية الإعلامية.

وقد تمّت الإشارة هذه المرة، إلى سبل تحكّم البنتاغون، في وسائل الإعلام بـ"التفارش". ولكن عندما يرتدى صحفي ما زيًّا عسكريا أمريكيا، ويحصل على رتبة "ميْجر" مؤقتة ويقوم بالتغطية الإعلامية باسمنا نحن، فعندئذ لا يكون هذا الصحفي "ضمن" الجيش الأمريكي، بل هو جزء لا يتجزأ منه، يفعل شيئا لن يفعله أبدا أيّ صحفي له ذرة من الإحساس بالكرامة واستقلالية الرأي.

وتجدر الإشارة أنّ البدائل للنمط السائد، المتمثلة في الصحفيين "من جانب واحد" كانت أفضل حالا، ولكنها لم تصل إلى حد الكمال، وقد تضمّن برنامج هيئة الإذاعة البريطانية العالمي مجموعة واسعة من وجهات النظر حول النزاع والحرب، تستحق بكل تأكيد قدرا كبيرا من الإعجاب.

كما قامت قناة الجزيرة الفضائية بعمل ممتاز في تغطيتها لما يحدث على ارض الواقع، أين كانت تسقط الصواريخ وتعيث القنابل فسادا، في مقابل التقارير الغربية

"المعيارية" التي تنقل أخبار الطائرات وهي تقلع من حاملات الطائرات في طريقها لأداء "مهامها"، أي زرع الموت والدمار. فبينما كانت الـ"سي أن أن" تنقل عمليات "الإرسال"، كانت الجزيرة تلقي الضوء على عمليات "الاستقبال"، التي تخلف وراءها المعاناة الجماعية.

وكانت هناك صحافة استقصائية جيدة، قامت بكشف كيفية وقوع الولايات المتحدة الأمريكية/المملكة المتحدة، في شراك دعايتهما الخاصة، التي كانت تدّعي تهافت السكان العراقيين لاستقبال المحررين بالزهور، وعن التزام معظم وحدات وأفراد الجيش العراقي التعليمات المكتوبة على الملايين من المنشورات التي أمطرتهم بها طائراتهم في سماء بغداد، تحثهم فيها على عدم المقاومة، والاستسلام، والهروب من صفوف الجيش وتنظيم انتفاضات جماعية ضد النظام البعثي، أي ما يعرف باسم مسيرة الستة أيام، ثم يكون كل شيء في حكم المنتهي.

أجل لقد حصل فعلا، بين الفينة والأخرى، بعض الترحيب، وهروب بعض الأفراد من الجيش، لكن في المقابل حدثت أيضا عمليات دفاعية مكثفة للغاية. وأظهرت القوات العراقية روحا "قتالية" كما يتبيّن من خلال شكاوى القيادات الأمريكية.

وضمن الازدواجية التي تمّت صياغتها، تلك التي تفصل بين الخير/والشر، لم يُترك فيها مجال لفئة ثالثة من العراقيين، التي ربما تشكل الأغلبية، ممن يكرهون نظام صدام حسين ويبغضون في نفس الوقت أيّ شكل من أشكال التدخّل الأجنبي ولا سيما من جانب بريطانيا المستعمر القديم، والمستعمر الجديد الرامي إلى إرساء دعائم نظام احتلال. بل وكانت هناك عدة أخطاء بدائية مثل التوسع في الانتشار على نحو مفرط، مع توفير حماية سيئة وغير كافية لخطوط الإمداد. ثم هل يُعقل وهل من الحكمة توقع انتفاضة الشيعة ضد نظام صدام، مع قيام الجيش الأمريكي في الوقت نفسه بالهجوم على أراضيهم المقدسة وقدس أقداسهم كربلاء؟

ومع وجود مثل هذه الفجوات الصارخة بين الأسطورة والواقع، انهارت مصداقية

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى ما دون الصفر، ومع ذلك كله، فالعمل على كشف هذا التضليل الجسيم، مهما كان يستحق من المدح، ليس هو مقصد إعلام السلام ولا هو ما يصبو إلى تحقيقه.

إنّ المقالات النقدية التي تتناول وسائل الإعلام[32] لا تشمل حتى الآن الجانب البنّاء من إعلام السلام؛ مع العلم أنّ إعلام السلام يبدأ عمله بطرح سؤالين: ما هو الأساس الذي قام عليه النزاع؟ وهل هناك حلولا سلمية لهذا النزاع؟ دعونا نلقي نظرة على بعض المسائل وما كان يمكن القيام به على نحو أفضل بكثير.

[1] مسألة أسلحة الدمار الشامل. كان الخلاف قائما بين مزاعم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللتين كانتا تجزمان بأن العراق يخبئ هذه الأسلحة، وبين ما كان يؤكده غالبية أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة بأنّ عمليات التفتيش تجري مجراها وتحقق أغراضها. وفي هذه الأثناء انصب تركيز الصحفيين كثيرا حول صراع الطرفين، مع اهتمام ضئيل جدا بالكيفية التي كان يمكن لنظام التفتيش أن يصير أكثر فعالية. وكانت هناك العديد من الأفكار المثيرة للاهتمام ضمن المقترح الفرنسي الألماني القاضي بالعمل بنظام ممتد زمنيا، وأكثر عمقا، لكنه للأسف، لم يلق هذا المقترح الاهتمام الحاسم الكافي. وكان ينبغي أن يحظى الاقتراح القاضي بزيادة عدد المفتشين، وتسليح أفراد القبعات الزرق التابعين للأمم المتحدة تسليحا خفيفا، وتوفير نظم لحماية حقوق الإنسان، باستكشاف فوري، عن طريق محاصرة العاصمتين، باريس وبرلين للحصول على مزيد من التفاصيل، والضغط على واشنطن/لندن وبغداد لمعرفة آرائهم في الموضوع. فثمّة فرضية مفادها أنه لو قام الصحفيون بذلك، لشعرت الولايات المتحدة الأمريكية/المملكة المتحدة بعزلة أكبر.

وعلاوة على ذلك، لم يتم ضحد الأسس التي قامت عليها عمليات الاستخبارات للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، من خلال استقصاء واعتراض كبيرين، خاصة فيما يتعلق بالسبب الذي تذرعت به هذه الأجهزة الاستخبارية لتبرير حذفها

لـ 8000 صفحة من أصل 12000 صفحة يحتوي عليها التقرير الخاص بالعراق، ولم يتم الاستفسار عن كيف جرى ذلك، ولا البحث في مسألة الضغوط التي مورست على أعضاء مجلس الأمن. ولكن مع الإقرار بما يكتسيه هذا الجانب من الأهمية، فإنّ الأهم من ذلك يكمن في إتّباع النهج البناء. نضيف نقطة واحدة فقط: ماذا عن استراتيجيات الدمار الشامل،حتى لو كان هذا الدمار ينفذ بشكل غير معتاد، أي ليس عن طريق قطعة سلاح واحدة، مثل قنبلة أو عبوة ناسفة؟ فماذا على سبيل المثال، عن القنبلة ذات التفجير الجوي الهائل، والقنبلة الإلكترونية والقنبلة الحرارية الموجودة ضمن ترسانة الولايات المتحدة المخصصة للتدمير عن طريق "الصدمة والرعب" المكثف والشامل؟ هل كان يوجد شيء ما ضمن صيغة أسلحه الدمار الشامل، من شانه أن ينقذ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لكي يُركّز الاهتمام على العراق؟

[2] مسألة النفط. بعض هذه الحرب كان من أجل النفط، لا شك في ذلك. ربما كان ينبغي على العراق أن يعيد النظر في إمكانية السماح للولايات المتحدة والمملكة المتحدة للوصول إلى احتياطياتها من النفط، بالنظر إلى طلباتها وقدراتها على التوزيع. فأي عرض يكون شبيه بـ 0٪ ، قد يستفز الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ويدفعهما نحو السيطرة 100٪ على هذه الاحتياطات عن طريق شن حرب احتلال البلد. ثم ماذا عن حظوظ إجراء مفاوضات مفتوحة بهذا الشأن؟

[3] مسألة مستقبل العراق. هناك بديل لدولة موحّدة تُدار من بغداد، تحت حكم سني يسيطر على الأكراد والشيعة. يكون البديل على الشكل التالي: عراق اتحادي يتألّف من ثلاثة أجزاء، وعاصمة اتحادية لا يكون موقعها في بغداد، على غرار سويسرا المؤلفة من أربعة أجزاء وعاصمة خارج زيورخ.

ولكن ماذا عن الكويت؟ كان الكويت فيما مضى جزءا من الإمبراطورية العثمانية، وفُصل عنها في عام 1899 من قِبل إمبراطورية المملكة المتحدة لتصير إحدى محمياتها، مع ما تمخض عن ذلك من مشاكل ذات الصلة بالحدود والمرفأ والأنهار

والموارد الطبيعية على طول الحدود. وهذا يمكن تسويته بسهولة في إطار نظام مشترك، مع الإبقاء بطبيعة الحال على استقلال الكويت. هل يمكن أن تشكل العلاقة بين ليشتنشتاين وسويسرا نموذجا يُقتدى به لحل هذه المعضلة؟

[4] مسألة الأكراد. هل يمكن أن يتجسّد الحل في إقامة دولة كردستان، على أساس كونفدرالية تتألف من كيانات تتمتع بحكم ذاتي في كل من العراق وإيران وسوريا وتركيا؟ يتمتع فيها الأكراد بازدواجية الجنسية وجوازات السفر؟

[5] مسألة الشرق الأوسط. ماذا عن منظمة التعاون الاقتصادي المكونة من عشرة أمم، من تركيا إلى أفغانستان، تبلغ مساحتها 12 مليون كيلومتر مربع، يقطنها ربما 400 مليون نسمة؟

وماذا عن النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني؟ ربما يكون الحل في شكل مجموعة شرق أوسطية تتألف من الدول الستة، لبنان – سوريا – فلسطين – إسرائيل – الأردن – مصر، مع حدود مفتوحة من أجل السلام والأمن من خلال إقامة علاقات للتعاونز ولما لا تأسيس مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، للاستكشاف والتفاوض بشأن جميع المجالات المتعلقة بهذه المسائل؟

[6] مسألة مقترحات صدام حسين بشأن السلام. كانت الفكرة الفرنسية الألمانية التي فحواها مواصلة عملية التفتيش عن الأسلحة بشكل أعمق وضمن أجل أطول، مع إمكانية اقترانها بعمليات رصد في مجال حقوق الإنسان، قد حظيت بقدر من التغطية لكنها لم تستكشف فعلا من جانب وسائل الإعلام. وقد نشرت صحيفة *النيويورك تايمز* في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، أي بعد مرور أكثر من نصف سنة على اندلاع الحرب، تقريرا حول اقتراح تقدّم به صدام حسين، أحد أطراف النزاع الرئيسيين، جاء فيه:

"في شباط/فبراير 2003 التقى حسن العبيدي، رئيس العمليات الخارجية لجهاز

استخبارات العراق، بعماد حاج، رجل الأعمال اللبناني-الأمريكي في مكتبه في بيروت. وأبلغ السيد العبيدي السيد حاج أنّ العراق مستعد لعقد صفقة لتجنّب الحرب، بما في ذلك تقديمه المساعدة في عملية السلام في الشرق الأوسط. وقال: 'إذا كان الأمر يتعلق بالنفط، سوف ننظر في الامتيازات النفطية الممنوحة للولايات المتحدة... وإذا كان الأمر يخص موضوع أسلحة الدمار الشامل، فلا مانع من أن يرسل الأميركيون خبراءهم للتحقق بأنفسهم في عين المكان...' وقال السيد العبيدي 'إنّ العراق يمكن أن يوافق على إجراء انتخابات في غضون العامين القادمين'."

وبالتالي، لقد تمّ أثناء هذا اللقاء طرح أربع قضايا رئيسية، وجرى ذلك، على ما يبدو، بموافقة صدام حسين نفسه، لكن واشنطن لم ترد على هذا الاقتراح، كما أن وسائل الإعلام لم تتابع موضوع قناة الاتصال الخلفية (عكس ما فعلته في تتبعها مناقشات مجلس الأمن) في ذلك الوقت.

وكانت هذه المسائل جديرة بالبحث والاستكشاف، ولسنا بأيّ حال من الأحوال بصدد إنكار أهمية تغطية ونقل أعمال العنف وأهمية الصحافة الاستقصائية. ولكن كان يتعين أن يتجهز الصحفيون بجميع أنواع أجهزة الكشف من أجل ترقّب كل فكرة تنبعث منها رائحة السلام، حتى الباهتة منها. لكنهم لم يفعلوا ذلك.

هل كان بالإمكان لمثل هذه الأفكار، لو قامت وسائل الإعلام بالترويج لها على الوجه الصحيح، أن تحقق نتيجة مختلفة عما حدث؟ دعونا نحاول تقديم جواب على ذلك: إذا كانت "الأفكار المتحكمة هي أفكار الطبقة الحاكمة" (وفق تعبير ماركس)، وإذا كانت الطبقة الحاكمة هي نخبة انجلو أمريكية ذات سياسة خارجية مصرّة على ضرب العراق لأسباب شتى، فمن غير الوارد توقع أن يحدث اختراق من قِبل وسائل الإعلام، الموزعة على الصعيد الوطني والعالمي، والخاضعة لسيطرة هذه النخبة المتحكمة.

وبناء عليه، فالآفاق البديلة يجب أن تأتي عبر قنوات بديلة، إلى جانب ذلك، لكي

يكون لبذور هذه البدائل جذورا عميقة ولكي تزهر بسرعة، فلا بد من أن تغرس في تربة الرأي العام المخصبة فعلا بثقافة السلام. إن المشكلة الحقيقية تكمن في ثقافة الحرب وليس في نزعة الروح الوطنية: يمكن إقناع كثير من الناس بأن السلام من شأنه أن يخدم مصالحهم الوطنية أكثر مما تحققه لهم الحرب، بشرط أن يكون لهم تصور عمّا هو عليه السلام. ثم إن حالة "غياب الحرب" لا تشكل أرضية مناسبة وجوابا جيدا بما فيه الكفاية، ومن هذا المنطلق، تنضاف مهمة أخرى تلقى على عاتق إعلام السلام.

الفصل الرابع
تغطية هجمات 11 أيلول/سبتمبر
و 7 تشرين الأول/أكتوبر 2001[33]

1.4– إرهاب الدولة، العقلانية والإرهاب

يبدو ان هناك ثلاثة أنواع من الخطابات تتنافس فيما بينها لجذب انتباه الحضور، في تعاملها مع الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر 2001 في نيويورك-واشنطن والتي تسببت في مقتل حوالى 3000[34] شخص وكذلك حول إرهاب الدولة، في 7 تشرين الاول/أكتوبر 2001 والأيام التي تبعته، ضد أفغانستان مما أودى بحياة نحو 5000 شخص.[35،36]

النوع الأول يجسده خطاب إرهاب الدولة الذي يستند إلى معادلة تفاضل بين الخير الامريكى من جهة وأصولية الشر من الجهة الاخرى، وهو الخطاب المتحمس الذي انطلق منذ اليوم الثاني من هجمات 11 سبتمبر، على نمط ما خطّه قلم و. ج. بينيت بالنيابة عن "الأميركيين من أجل الانتصار على الارهاب"، إذ كتب يقول:

"إننا نشكل هدفا ليس بسبب اي شيء فعلناه[37]، ولكن فقط بسبب من نحن، وما نؤمن به ونعيش من أجله، وعلى ما نعتقده، وعلى المبادء التي تأسست عليها أمتنا: المبدأن التوأمان المتمثلان في الحرية والمساواة".

أو ما كتبه تشارل كروثامر من صحيفة *الواشنطن بوست* حيث قال:

"انتصرت اميركا في الحرب الباردة، فضمت إليها بولندا وهنغاريا والجمهورية

التشيكيه كجوائز يناصيب، ودمرت صربيا وافغانستان و - وكشفت عدم أهلية اوروبا وعجزها في مواجهة هذه الأخطار، مع استعراض للتفوق العسكري الأمريكي الواسع".

وفي ظل هذا المناخ المفعم بالجيو- فاشية، يمكننا اعتبار ما كتبه زبيغنيو برجنسكي في لعبة الشطرنج الكبرى: أسبقية أمريكا ومتطلباتها الجيوستراتيجية، مناسبا جدا.

وأساس ذلك كله، يقوم على فكرة الشعب المختار، "أمة يرعاها الرب"، وعقيدة طهرانية المهاجر إلى ربه باعتبارها الديانة المدنية المعتمدة فى الولايات المتحدة الامريكية.

إنّ التعرّف على هذه الأطر العقلية للثقافة الأصولية العميقة والعتيقة أمر لا غنى عنه، هذا إذا أردنا فهم قدرات التعبئة العالية التي تنبثق من داخلها الدوافع والقدرات، وفي ضوء ذلك صدر البيان التحذيري الموقّع من قِبل ما يربو على 120 مثقفا أمريكيا، والذي جاء فيه:

"تكمن المغالطة المركزية التي يسرّبها المهللون المؤيدون للحرب، في طرحهم المعادلة القائمة بين "القيم الاميركية" كما هي مفهومة محليًا من جهة، وممارسة الولايات المتحدة للهيمة لاقتصادية، وخاصة العسكرية في الخارج من جهة ثانية."

كما تذهب هذه الفئة من أنصار الحرب إلى أنّ الولايات المتحدة الامريكية هي أيضا قد يكون لها توجّه ثقافي عميق، ولا يقتصر ذلك فقط على الطرف الآخر. وسرعان ما أصبح ذلك هو الانطباع العام الذي يُرَوّج له والسائد في شتى أنحاء العالم، إذ انقلب التركيز من مشكلة الحرب الباردة بين الدولتين العظميين إلى مسألة أصوليتين اثنتين.

ثم هناك خطاب ثاني، خطاب التحليل العقلاني، الداعم للعمل من أجل السلام وإعلام السلام، مع تشخيص الأسباب التي تظهر كيف أنّ أحداث 11 أيلول/سبتمبر وكذا أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، تحوّلت إلى أجزاء من دوامة الانتقام ونزاعات عالقة، لا تجد لها حلا، وهو خطاب يستشرف ما سيحدث عندما تتصادم الأصوليات وتغذّي دوامة الانتقام، بحيث تنتقل نتائجها فتصل إلى أجيال المستقبل.

ويقدّم هذا الخطاب مقترحات العلاج، مثل القيام، على المستوى الاقتصادي، بتدابير عن طريق ترويض ثالوث "البنك الدولي-صندوق النقد الدولي-منظمة التجارة العالمية"[38]، وسياسيا عن طريق تسوية النزاعات فى الشرق الأوسط/غرب آسيا، وعسكريا عن طريق انسحاب القواعد العسكرية الأمريكية وتحقيق الأمن القومي، وثقافيا بتحدّي الأصوليات من خلال إجراء الحوارات بين المعتدلين، وبينهم وبين الأصوليين في أوساطهم. فالعقلانية تقتضي إزالة الاسباب.

يعاني كل من واشنطن والإسلاميون الأصولوين اليوم من تزايد المعارضة ضدهم، الحكومية منها وغير الحكوميه، سواء في دول الغرب أو في العالم الاسلامي. وعندما تجد هذه القوى الأربعة نفسها متكتّلة ضمن معارضة موحّدة في وجه الأصولية، قد تتغيّر الأمور.

لقد تسبّبت هجمات 11 أيلول/سبتمبر و 7 تشرين الأول/أكتوبر في إحداث شرخ فجعلت العالم مكشوفا. فالتناقضات الكبرى، التي تظهر الفجوات القائمة بين الطبقات، أو التباين الصارخ على مستوى القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافيه، داخل الدول وفيما بينها، كل ذلك ماثل أمام أعيننا. ويُعتبر تضييق هذه الفجوات، بمثابة العلاج الذي لا غنى عنه على المدى الطويل. أما على المدى القصير، فالعلاج يكمن في توحيد المعتدلين في مواجهة الاصولية.

أما الخطاب الثالث فهو خطاب الارهاب المستوحى من الإسلام الأصولي، الذي

يستند إلى صيغة النطق بـ الشهادة (أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنّ محمدا رسول الله)، إلى جانب السيف كما هو بارز في علم المملكه العربية السعودية الوهابية. وإنّ تحقيق عدالة الله، والاقتصاص من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق القضاء على البرجين أمام الأشهاد، يحقق أحد المقاصد فحسب. وثمة مقصد آخر، يتمثّل في الانتقام والعدالة، عمّا لحق بالمسلمين من ذلّ وهوان طوال قرون، وهو ما عبّر عنه بن لادن، بقوله:

"إن ما تتجرّعه أمريكا الآن هو شيء هيّن بالمقارنة إلى ما كابدناه لعشرات السنين. لقد ذاقت أمتنا هذا الذلّ والهوان وهذا التدهور لأكثر من 80 عاما"[39].

وسوف نحاول من خلال الجدول الوارد في الصفحات التالية، تلخيص ما سلف ذكره:

أحداث 11 أيلول/سبتمبر و 7 تشرين الأول/أكتوبر 2001 ومخلّفاتهما: ثلاثة خطابات

	أصولية الولايات المتحدة ذات الجذور الطهرانية	التحليل العقلاني للعمل من أجل السلام وإعلام السلام	الأصولية الإسلامية ذات الجذور الوهابية
تشخيص ظاهرة الإرهاب	الإرهاب "الأشرار" "محور الشر" الغير هو الشر	دوامة الانتقام منطق العنف يولد العنف كلا الطرفين هما من الضحايا	تحقيق العدل بالاقتصاص من أمريكا؛ ذرهم يعانون مثلما نعاني؛ الغير يجسّد الشر
استشراف حول مآل الإرهاب	سوف يستمر ما لم يُسحق عسكريا	سوف يستمر ما لم تسوى النزاعات. ضرورة العثور على مخرج من هذه الدوامة	يجب أن يستمر إلى غاية احترام الإسلام/ العرب.
سبل علاج الإرهاب وإرهاب الدولة	عن طريق شن الحرب ضد القاعده وطالبان، والبلدان التي تؤويهم. تكريم أمواتنا. الهدف: الإبادة	بتقديمهم أمام المحاكم الدولية، التعبئة ضد الأصولية، تغيير السياسات، ونبذ العنف؛ الهدف: تحقيق المصالحة	عن طريق أعمال العنف إلى أن تنسحب الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا، تكريم شهدائنا. الهدف: إقامة دار الاسلام
التركيز الرئيسي **عملية التحليل** استشارة الخبراء مطلوبة	الفاعل الآخر العرب والمسلمون، الثقافة الأصولية	العلاقة بين الفاعلين على المستوى الاقتصادي والعسكري والسياسي والثقافي.	الفاعل الآخر الولايات المتحدة والمسيحيون الأصولية الاقتصادية والعسكرية،

	النصوص الحاضرية (نسبة لزمن الحاضر)[ط] (تجاوزتها الحداثة)	نصوص فوقية/تحتية/عميقة الماضي والمستقبل - علاقة الولايات المتحدة بالمملكه العربية السعودية، - علاقة الولايات المتحدة بالمسلمين، - بالفلسطنيون، - بالعراق وإيران، (غياب الحوار)	النصوص: الماضي و الحاضر؛ "اكثر من 80 سنة" (التعرّض للتغريب)
الفكرة الرئيسية	يمكن القضاء على الإرهاب مثلما تمّ القضاء على النازية والشيوعية	الإرهاب يغذي بعضه بعضا جذور النزاع: الصراع الطبقي	استفزاز الولايات المتحدة الأمريكية فتقوم هي بعمليات استفزاز عن طريق قمع الثورة العارمة
أفغانستان	الحرب ناجحة: تم إخراج القاعدة؛ التنظيم عموديا، إسقاط الطالبان عدم تكبّد أمريكا أدنى خسائر	الحرب فاشلة: نجت القاعدة إنشاء شبكة أفقية الطالبان على الهامش لقيَ 5000 أفغاني حتفهم	الحرب واجب مقدس: الجهاد متواصل؛ إقامة معسكرات افغانية من أجل دعم الجهاد في الشيشان وفي كشمير
الخطاب العام	النص: هذا الكفاح هو من أجل البقاء على قيد الحياة؛ إما أنك معنا او ضدنا	النص التحتي: النصان يستخدمان لتقييد حقوق الانسان؛ ويتخذان كذريعه، في المجال الاقتصادي: للحصول على النفط؛ عسكريا: إنشاء قواعد؛ من الناحية الجيو سياسية: السيطرة على أوراسيا	النص: هذا الكفاح هو من أجل البقاء على قيد الحياة؛ كفاح المسلمين ضد الكفار

[ط] هو طريقة في التحليل التاريخي يتم فيها إدخال الأفكار ووجهات النظر اليوم لتصوير أو تفسيرات من الماضي، على نحو متابين زمنيا،لا ينسجم مع عامل الزمان (Presentism)

ما أطلق عليه اسم "التحليل العقلاني" نجده يتخلّل عمودي الأصوليتين، رافضا كليهما، كما أنه هو أيضا مرفوض بدون شك، من طرف كلا الطرفين. هذا التحليل يقوم على أساس فكرتين بسيطتين، وهما: حيثما يوجد عنف، فثمة نزاع عالق، من دون حل، وبما أنّ العنف يفتح الباب أمام نشوب نزاع جديد، بين الجاني والضحيه، فمعنى ذلك أنّ العنف يولّد المزيد من العنف، ضمن دوامة انتقام لا نهاية لها. ولسان حال ذلك يقول: سوف تعاني، على الأقلّ، بقدر معاناتي!

ومن هذا المنطلق، تتبلور سبل العلاج: ضرورة عقد المصالحة لكسر دوامة الانتقام هذه، ووضع سياسات جديدة وملموسة من أجل حلّ النزاعات. ويقف خلف ذلك، مبدأ نبذ العنف الذي ينبغي أن يكون له أيضا تجسيد قانوني عن طريق إلقاء القبض على الجناة وتقديمهم إلى العدالة، للمثول أمام محكمة دولية مشكّلة على نحو مناسب.

تتابع كلا الاصوليتان مسارها سعيا وراء تنفيذ جدول أعمالها. ونجد لدى كل منهما أنّ تظافر عنصري الازدواجية + المانوية ("معنا أو ضدنا" + "الخير ضد الشر") يتّجه نحو نهايته المنطقيه المتمثلة في: الحرب الفانية (*ارماجدون*)، المعركه النهائية من أجل تسوية هذه المسألة إلى الأبد (الكتاب المقدّس، الوحي 16: 16 وما بعدها).

بينما ينصبّ تركيز التحليل العقلاني، على العلاقة بين الأصوليتين الاثنتين، وكيف يمكن تحسين هذه العلاقة، نجد أنّ تركيز كل من الأصوليتين يُوَجّه صوب الطرف الآخر؛ تركيز الولايات المتحدة الأمريكية ينصبّ على الإسلام والعرب (مع الإشارة إلى أنّ الأمر يستدعي منها الكثير من الوقت لتصل إلى مرحلة التركيز على ما هو أبعد وأعمق للفهم، أي الوهابية)، بينما يركّز العالم العربي والإسلامي على السياسات الإقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة، مع بعض الغوص في رواق الأصولية الثقافية (وهي بدورها في حاجة إلى الكثير من الوقت والتدقيق لتتمكّن من التركيز على الطهرانية الأمريكية).

وتمثّل الفكرة الأصولية الرئيسية لكل منهما، في اعتقادها بإمكانية القضاء على الأصولية الأخرى عن طريق العنف، وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك عبر إعادة تسمية استراتيجية "التعقّب والتدمير" التي جرى استخدامها في حالة فيتنام، إلى "تحديد الهدف وسحقه" (كولن باول).

وفيما يتعلق بهجمات 10/07 على أفغانستان تختلف وجهات النظر الثلاثة: في وقت اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية "نجاحا"، عدّها التحليل العقلاني فشلا للطرفين، أما بالنسبة للإسلاميين فكان ذلك بمثابة فاصل قصير في كفاحهم ضد جميع الكفّار من الغزاة.

2.4– كيف تفاعل الرأي العام العالمي؟

قبل أن نلقي نظرة على وسائل الاعلام، يحقّ لنا التساؤل، ما رأي الشعوب عموما فيما يخص هذه المسألة؟ ولحسن الحظ كان هناك ذلك الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة غالوب الدولية في 33 بلدا مباشرة بعد 11 أيلول/سبتمبر، في الفترة بين 14 و 18 أيلول/سبتمبر، وعلى عكس ما جرى العمل به في استطلاعات الرأي التي أجرتها الولايات المتحدة، فقد مُنِح المستطلَعون في هذه الحالة الخيار في الرد على السؤال، الذي جاء نصه على النحو التالي:

"في رأيك، بمجرد أن تتبيّن هوية الإرهابيين وتصبح معروفة، هل يتعيّن على حكومة الولايات المتحدة شنّ هجوم عسكرى على البلد أو البلدان التي يتمركز فيها الإرهابيون أو ينبغي أن تقوم حكومة الولايات المتحدة بالعمل على طلب تسليم الإرهابيين لتقديمهم للمحاكمة؟"؛ هذا الخيار الأخير حاز على أغلبية واضحة، بمعدّل عام يقدّر بحوالى 80٪ (المملكة المتحدة 75٪، 67٪ في فرنسا، النسبة فى أمريكا اللاتينية تفوق 80٪). ثلاثة بلدان فقط هي من صوّتت لصالح "الهجوم": إسرائيل بنسبة 77٪، الهند 72٪ والولايات المتحدة الأمريكية 54٪ (مع التذكير أنّ هذه

البلدان الثلاثة تحديدا هي أيضا تشكّل "محور الشر" بالنسبة لبن لادن). وجاءت فرنسا مباشرة، في الصف الرابع لصالح "الهجوم" بنسبة 29٪.

وقد أكدّت نتائج هذا الاستطلاع للرأي، تجسيد اثنتين من القيم الغربية الرئيسية، ألا وهي "الديمقراطيه" و "العولمة"، مع عدم دعم فكرة قيادة الولايات المتحدة للعالم الغربي، بما يتناقض مع مسيرة شعوب العالم.

ويكتسي هذا الاستطلاع أهمية بالغة من حيث أنه يمكن استخدامه نبراسا تسترشد به الديمقراطية في العالم. ولنتخيّل وجود جمعية الأمم المتحدة للشعوب، تتشكّل على النحو التالي: ممثل واحد عن كل مليون نسمة، يتم انتخابهم في اقتراع حر وسري من قِبل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة.

ولنتصوّر جمعية عامة للأمم المتحدة، تخضع للمساءلة بصورة متزايدة أمام جمعية الأمم المتحدة للشعوب. فالنتيجة لا محالة ستختلف عن الفكره القائلة بأنّ الديمقراطية في العالم = مجموع الديمقراطيات، وفي مثل هذا البناء تكون الأيديولوجية الحاكمة هي أيديولوجية الديموقرطيات الحاكمة، أي الولايات المتحدة الأمريكية/المملكه المتحدة.

أما في ديمقراطية عالمية حقيقية تكون الأيديولوجيا الحاكمة هي أيديولوجية الأغلبية الحاكمة، التي تؤيّد الخطاب العقلاني أكثر من تأييدها خطاب الولايات المتحدة، أو خطاب الأصولية الإسلامية بهذا الخصوص. وفي هذا الصدد، نجد المملكة المتحدة محشورة بين هذين النموذجين، وقد عُلّقت في الوسط، كما هو مبيّن في حالة العراق.

3.4– كيف تفاعلت وسائل الاعلام الاميركية؟

المتوقّع هو أن تتّخذ وسائل الإعلام موقعا بين المتشددين الأمريكيين، والرأي العام: وذلك باعتبارها شركات وسائل إعلام تسعى إلى عكس موقف طبقة مالكي هذه

الصحف، وكمؤسسات مملوكة للدولة تعبّر عن موقف الحكومات، وكمنتوجات تتوخّى توسيع إطار بيعها، فتنسجم مع تطلّعات المشترين.

وبشكل عام، من السابق لأوانه الحكم بهذا الشأن[40]، ولكن ثمّة مقتطفات من استعراض أقوال صحف العالم (وارلد برس رفيو)[ظ] بعد 11/9، تقدّم لنا نبذة إرشادية بهذا الشأن، كما تقضي الفرضية أن يكون خطاب الإسلام الإرهابي غائبا في وسائل الإعلام العامة، وأن يكون خطاب إرهاب الدولة للولايات المتحدة هو المهيمن، وأن ينحسر التحليل العقلاني في البداية ثم يكتسب زخما بمجرد أن تبدأ في التجلّي بوضوح عبثية معالجة هذه المشاكل عن طريق عمليات القتل الفظيعة، وإرهاب الدولة.

قد يكون حجم التعليقات على ما قامت به الصحافة الأميركية الرئيسية جد مختصرا، وذلك لسبب بسيط، وهو أنّ مثل هذه الصحافة لم تكن موجودة أساسا. ويمكننا أن نأخذ نموذجا على النقيض من ذلك، في شخص الصحفي روبرت فيسك، من صحيفة *الإندبندنت*، الذي يُعتبر على الأرجح، أفضل صحفي في العالم اليوم، وبالمقابل غياب تام لأيّ صحفى أمريكي فى المحيط القريب منه. في واقع الأمر، سيكون من الصعب أن يتذكّر المرء إسم أيّ صحفي من الولايات المتحدة، في مرحلة ما بعد 11/9.

تتمثّل الخصائص الرئيسية لصحافه روبرت فيسك في التالي:

[1] العمل الاستقصائي الذي يتعقّب كل المسالك، ولا توقفه أيّ سلطة في مساره هذا؛

[2] إرجاع الأحداث إلى سياقها استنادا إلى معرفة عميقة من حيث الزمان والمكان، وفهم الأشياء عن طريق كشف السلاسل السببيه الخفية وأوجه الشبه بينها.

[ظ] World Press Review (WPR)

الخاصية الأولى [1] لها وحدها البعد "الاستقصائي"، وتتوجّه نحو الأشخاص، وهي تجسّد نوع الصحافة التي تبحث عن الدليل الطازج المدين لصاحبه، أما الخاصية الثانية [2] فهي كل ما يقوم به عادة الأكاديميون. والتعاضد بين هاتين الخاصيتين يضع فيسك، في مواجهة ثقافة الولايات المتحدة العميقة = اللاوعي الجماعي، ذلك الوكر الذي تعشش في داخله وتنمو الأصولية.

الفرضيه هي أنّ اللاوعي الجماعي يبرز إلى العلن عند تضافر الشروط الثلاثة: وجود أزمة، بالإضافة إلى التعقيد الكامن، والحاجة الى توافق في الاراء.

كما أنّ وجود الأزمة لا يساعد على إجراء تحليل عقلاني، وينطبق الشيء ذاته على تعقيد الأوضاع. ومن ثمّ يكون التحليل العقلاني معقّدا، بل وقد يتسبّب في مشاكل جمة.

لقد أتت وصفة الأصولية، القادرة على حشد توافق في الآراء، وعبرت المحيطات على متن بعض السفن في كبسولة زمنية تعود إلى عشرينات القرن السابع عشر واستقرت منذ ذلك الحين: إنّ الأصولية الطهرانية البروتستانتية، تشبه إلى حد كبير أصولية الوهبية السنية بحيث يجمع بينهما فهم ثقافي عميق لخيارات بعضهما البعض، كما يشتركان في فهمهما لثنائية الخير/الشر.

أما البقية، فتلخّصها قصة صحافة الولايات المتحدة البائسة، باعتبارها أداة مسخرة لتنقل إلى الشعب الامريكي وتطعمه بأيديولوجية الإدارة الاميركية – الأصولية اليهودية – المسيحية، بالإضافة إلى المصالح الجيو اقتصادية للشركات الأمريكية + الجيو فاشية للمحافظين الجدد، المتأهبين لغزو أيّ مكان يريدونه[41]، مع ما تبذله هذه الصحافة من جهود لكي لا تبرز الحقيقة شفّافة كما هي، بل ولا تقوم حتى بعكس ما يجري على أرض الواقع.

وهي بذلك تعزّز هذا الخطاب ليستقرّ بين أجزاء رئيسية من الشعب الأميركي، ولا

سيما في أوساط سكان الجنوب من البيض الأنغلوساكسونيين الأصوليين البروتستانتيين، المسلّحين تسليحا كثيفا[42]، مع ترك شمال البلد وغربه مهمَّشَين بدون خطاب بديل.

وثمّة أطروحة تفيد بأنّ الصحافة الأميركية الرئيسية هي نفسها منساقة وراء خطاب الأصولية الأمريكية، كما أنّ عدم قدرتها على إرجاع الأحداث ضمن سياقاتها، يجعلها لا ترى ما يجري من حولها على أرض الواقع. فهي ليست بمثابة كلاب النظام الطيّعة المدلّلة فحسب، إنها النظام نفسه، بل و"جزءٌ لا يتجزّأ من" الترسانة العسكرية لهذا النظام، ومثلها مثل هذا النظام، لا تكترث بأهوال الحرب بقدر انشغالها وفزعها من احتمال خسارة هذه الحرب.

إنّ ما يزعمه بينيت عند قوله "ليس بسبب أيّ شيء قمنا به" (يقصد كراهية الغير لأمريكا)، تجاهل في الواقع لسياق التدخلات العسكرية الأمريكية الـ 67 بعد الحرب العالمية الثانية (بالإضافة إلى أفغانستان 68، العراق 69، وهايتي 70)، وما تسبّبت فيه من خسائر بشرية جسيمة تقدر ما بين 12-16 مليون قتيل. لا يعرف الأميركيون (أو لا يرغبون معرفة) ذلك[43]. كما أنّ موضوع الأصولية الأمريكية، وجذورها لم يتمّ حتى الآن استكشافهما. ولم يستفد حتى من الدلائل المشار إليها في أفضل كتاب لصاحبه أحمد نفيز "الحرب على الحرية"[44]، الذي يجمع بين عمل المخبر، وإرجاع الأحداث ضمن سياقها[45]. ويمكننا القول أنّ ما تقوم به هذه الصحافة يعدّ أسوأ من العمل الدعائي الذي يقوم، هو على الأقلّ، بمجهود واع يرمي إلى تشويه الأمر خدمة لمصالحه الذاتية.

4.4— كيف تفاعلت وسائل الإعلام في العالم؟

فيما يلي بعض المقتطفات من صحف العالم *(وارلد برس رفيو)*.

— تشرين الثاني/نوفمبر 2001

لومند، باريس، 9/12: في هذه اللحظة المفجعة، عندما تبدو الكلمات عاجزة عن التعبير عما يشعر به الناس من أثر الصدمة، فإنّ أول ما يتبادر الى الذهن هو: 'نحن جميعا أمريكيون' – ولا يمكن للجنون أبدا، حتى بذريعة اليأس، أن يشكّل القوة التي يمكنها تجديد العالم. وهذا هو السبب الذي يجعلنا جميعنا اليوم أميركيين".

الغاردين، لندن، 9/14: "يدا البنتاجون ملطختان بالدماء. أجل كان مركز التجارة العالمي أحد أعمدة *مامون*، إله الجشع، ولكن مع ذلك، لا أحد يستحقّ أن يموت على هذا النحو".

غرانما، هافانا، 9/12: "القنوات التلفزيونية هي أيضا عرضت صور فيدال وهو يعرض مساعدة كوبا إلى الشعب الأمريكي في هذه اللحظات من الحزن والحداد".

إديل، ليما، 9/13: "ما فائدة كون الولايات المتحدة القوة العسكرية الأقوى في العالم، إذا لم تستطع إحباط أعمال من هذا القبيل؟ فائدة زهيدة بدون شك".

رزيكزبوسبوليتا، وارسو، 9/14: "إنّ أوّل رد فعل على عمل شرير مثل هذا هو الغضب الهائل والطلب بضرورة الرد عليه عن طريق القيام بعمل مذهل، لكنني اعتقد أنّ هناك الكثير من الناس العقلاء في أميركا ممن يعتقدون، أنه من سداد الرأي بل ومن الضروري ضبط النفس، وعدم استسلام البلد لنزوات النفس". (تشيسلاو ميلوتز)

ذي *أيلاند*، كولومبو، 9/13: "تشير الهجمات المروّعة التي استهدفت نيويورك وواشنطن الآن وبوضوح أنّ العالم لم يعد بإمكانه أن يتسامح مع مثل هذه الجماعات الإرهابية، حتى وإن وجب التذكير أنّ جماعة إرهابية مثل جبهة نمور تحرير تاميل تدين بوجودها لسخاء وتسامح الحكومات الأوروبية".

لبراسيون، باريس، 9/13: "إنّ الكراهية تامة، ومطلقة – ′هيروشيما′ إرهابية أصبحت ممكنة اليوم. وهذه هي الرسالة التي تحملها هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001: أمريكا لا تتمتّع بحصن منيع، وليس ثمّة أدنى قيود وكل شيء مباح. الأسوأ لم يحدث بعد، وهو في الطريق".

صنداي ستار تايمز، اوكلاند، 9/16: "أموال الولايات المتحدة ساعدت خلايا الإرهاب، بما في ذلك بن لادن، على الازدهار والنمو في أفغانستان بعد الغزو السوفياتي".

غازيتا وبورزكا، وارسو، 9/11: "كان الهجوم عمل مجانين – الذين قتلوا أشخاصا أبرياء براءة تامة، وذلك من أجل تحقيق غايات، من الواضح، أنه لا يمكن تتحقيقها على هذا النحو".(آدم مشنيك)

ميل أند غاردين، جوهنزبورغ، 9/14: "على افتراض أنّ القتلة هم من النشطاء الإسلاميين – وأنّ طابع الهجوم الانتحاري يشير في هذا الاتجاه – فمن المهم بمكان أنّ نفهم أنّ ذلك يشكّل منهجا متبعا من قِبل أقلية فقط من بين المسلمين – فغالبية المسلمين مَقت مثل هذه الأساليب. وقد اقترح السياسيون الأمركيون فور ذلك، ضرورة استهداف حركة طالبان الأفغانية. وهذا يمثّل تركيز مهوس موجّه نحو العقل الإرهابي المدبر المزعوم، أسامة بن لادن. وباعتمادها رؤية مانوية فجّة حول العالم في صورة ساحة معركة تدور فيها رحى حرب بين قوى النور وقوى الظلام، فإنّ النزعة الأمريكية المحتومة في هذه الحالات، تسير نحو توجيه اللوم إلى البلدان ′المارقة′ وأفرادها ذوي النزعة الشيطانية. إنّ أصل المشكلة في الواقع يكمن في كون أمريكا ممقوتة في جميع أرجاء العالم العربي وفي عدد كبير من البلدان النامية الأخرى، وذلك يعود لسبب غطرسة قوتها".

نين، بلغراد، 9/13: "يوجّه الأمركيون سياستهم الخارجية بحيث يمارسون العنف ضد دول أجنبية وضد شعوبها، بشكل واضح جدا، وتحقيقا لمصالحهم الخاصة حصرا،

وليس دائما باسم القيم العليا، وبذلك تكون أمريكا قد جنت ثمار عاصفة ما زرعته غطرستها".

ذي غلوب أند ميل، تورنتو، 9/14: "هذا البلد قد أصبح يؤمن بتحقيق الناقضين في آخر مطاف: حرب مأمونة العواقب؛ حرب تستند إلى القدرة التكنولوجية في شن هجومها من الجو حصريا، لكنها تعتمد أيضا على الاعتقاد العميق بأنه لن يجرؤ أحد على التورط في إيذاء الولايات المتحدة - القوة العظمى الوحيدة المتبقية – على أرضها".

ديلي نايشن، نيروبي، 9/19: "ليس المال، ولا التفوّق العسكري، ولا البنتاغون بميزانيته الخيالية أو وكالة الاستخبارات الأمريكية (السي أي ايه) هم من سينقذ أمريكا، بل سداد التفكير واحترام البشرية هو من سينقذها. ينبغي لهذه القوة العظمى أن تنزل من عليائها وتتحدّث إلينا جميعا، نحن الدول الفقيرة والغنية على حد سواء، وفي حالة تمكننا من تضييق الفجوة من أجل تحقيق المساواة، سيكون بوسعنا عندئذ التوصل إلى عالم أكثر أمنا".

أفتنبوستن، أسلو، 9/13: "مانهتن تغطّ في الصمت – كل شيء بدا عبثيا اليوم في نيو يورك – جلس الناس وانهمرت اعينهم بالدموع، في صمت – حدّق رجل في الأرض، نظرتُ إليه، فإذا به يجهش بالبكاء".

الرأي، عمان، 9/13: "نحن العرب والمسلمون، نعرب عن تعاطفنا البالغ مع ضحايا وأُسر جميع الذين قُتلوا أو جُرحوا، ونشعر بحزن وأسى من منطلق إنساني، لكنه من الضروري التمييز بين الشعب الأمريكي وقيادته السياسية وتصريحاتهم المشحونة بالنزعة العسكرية – وبغطرسة لا مثيل لها، في سعيهم إلى السيطرة على العالم– الإسلام ليس "بالشيطان الأكبر"، ولا العرب. بل إنّ الكراهية والتعصّب، هما اثنان من أخطر الأمراض العقلية منذ فجر التاريخ، وهما من وجّه إلينا هذه الضربات الموجعة".

يابان تايمز، طوكيو، 9/14: "كان ذلك أسوأ من بيرل هاربور".

ليدوف نوفيني، براغ، 9/19: "إنّ جاذبية البلد كمجتمع مفتوح ومزدهر يقدّم مجموعة واسعة من الفرص للشعوب الوافدة من جميع انحاء العالم، ليست سمة إيجابية فقط، لها عواقبها".

الباييس، مدريد، 9/14: "أعربت إسبانيا عن تضامنها الكامل. وهي أيضا تعاني من ويلات الإرهاب، إرهاب له اسم عندنا، إنه 'إيتا' منظمة الباسك الانفصالية".

فرنكفورتر راندشو، فرانكفورت، 9/13: "لا يجب أن تقع أوروبا رهينة عقلية ثنائية الأبيض والأسود، التي تميل إليها الولايات المتحدة، بحيث راحت تلقّب بعض البلدان بـ'الدول المارقة' إقرارا منها بأنه لم يعد ممكنا الاستمرار في انتهاج السياسات اللينة تجاه بعض البلدان، بعد 11 أيلول/سبتمبر. وفي الوقت نفسه، إنّ أوروبا في حاجة الى إستراتيجية لمكافحة الإرهاب، إستراتيجية لن تدفع العالم نحو التصعيد والسقوط في دوامة العنف الجامح".

أوتلوك، نيو دلهي، 9/17: "لقد وضع الرجل المطلوب الأوّل على مستوى العالم، قائمة بأسماء أعدائه حسب الأولوية: رقم 1 الولايات المتحدة، رقم 2 إسرائيل، ورقم 3 الهند. الدافع ضد الولايات المتحدة هو تحالفها مع المملكة العربية السعودية خلال حرب الخليج وموقفها المعادي لفلسطين، فيما توجد إسرائيل على قائمة الأهداف بسبب ايديولوجيتها الصهيونية، أما الهند، فبسبب احتلالها كشمير".

ذي ستريتس تايمز، سنغافورة، 9/14: "لا بد من مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي".

— كانون الأول/ ديسمبر 2001

نين، بلغراد، 10/11: "وبصفتنا دولة واجهت الارهاب في الداخل، كان من الطبيعي انضمامنا الصادق... إلى التحالف المناهض للارهاب... ومن ناحية أخرى، بوصفنا البلد الذي تعرّض لقصف وحشي من طرف الأميركيين قبل عامين... فلا يمكننا بطبيعة الحال أن نكون جزءا ضمن أولئك الذي يهللون بحماس جامح... لنفس الأمركيين،... لأنهم الآن يقصفون بالقنابل شعبا متعصّبا فقيرا، يعاني الجوع والحرمان، تحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب العالمى".

المركيريو، سنتياغو، 10/8: "إننا نقف ضد الإرهاب... ونقف إلى جانب الولايات المتحدة.. من أجل تشكيل تحالف واسع النطاق... ضمن مناخ جديد من التعاون والوحدة في عالم يهتز من جراء أعمال العنف".

تشاينا ديلي، يكين 10/9: "إنّ الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية جمعاء. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام فى إطار الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب الدولي".

غرانما، هافانا، 10/14: "نحن الآن أمام حرب، ومن شأن العمليات العسكرية أن تزيد من تعقيد وضع الإرهاب وجعل القضاء عليه أكثر صعوبة. إنّ هذه العمليات العسكرية تعدّ علاجا أسوأ من المرض نفسه".

الأهرام، القاهرة، 10/9: "أملنا هو أن تكسب الولايات المتحدة المعركه ضد الإرهاب، إلا أننا لا نريد أن تتسبب هذه الحرب في بروز أجيال جديدة من الإرهابيين، يكونون أكثر قسوه وبشاعة من أسلافهم".

ذي سترايتس تايمز، وسنغافورة 10/9: "وينبغى للحكومات القضاء على الشبكات الموجودة في وسطها، والتعاون في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية، ومراقبة المعاملات المالية، من أجل تجفيف منابع الإرهابيين المالية".

هاتزوفيه، القدس، 10/8: "يؤمن الأمريكيون، كقوة عظمى وحيدة، بالفكرة البدائية القائلة بأنّ القتل هو الانتقام. كما أنهم لم يعيروا، على ما يبدو، أيّ اهتمام إلى من يقول بأنّ ʹالمرء يبرم السلام مع أعدائهʹ... من وجهة نظرهم، من غير الوارد التحدّث إلى الإرهابيين، بدل ذلك، يتعيّن قصفهم بالقنابل. وفي ذلك، يتّسم رد الأميركيين بكثير من الصواب، وعلى نحو ملائم، إنه ردّ فعل جيّد وعلى المقاس... وهو المسلك الذي ينبغي لنا نحن اتباعه مع ما لدينا محليًا من أشباه بن لادن".

الغارديان، لندن، 10/8: "إنّ المترصّد هنا أيضا هو... الأصوليه الغربية. وهي تعتقد جازمة في التطور التاريخي، معتبرة أنّ الغرب يجسّد صورة هذا التطور التاريخي، اللأكثر تطورا. والسبيل الوحيد للبلدان الأخرى الراغبة في تحقيق هذه الإنجازات يمر حتما عبر اعتماد قيمها السياسية والاقتصادية والثقافية. وتعود جذور هذه الأصولية الغربية إلى إدعاء المسيحية بأنها تجسّد الايمان الحقيقي الوحيد. إنّ الوصفة المؤسسة للطهرانية والتنوير في الولايات المتحدة تركت لنا انطباعا عميقا يوحي لنا بأنها جيدة من الناحية الاخلاقية. وهذا التفوّق الآن هو من يعزز أنشطة الشركات الدولية وبرامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي". (مادلين بانتنغ)

الرأي، عمان، 10/5: "حركة طالبان وتنظيم القاعدة هما نتيجة مباشرة لـ[دعم الولايات المتحدة] لعمليات قمع الجماعات الإسلامية في البلدان العربية... يكمن حل هذه المشاكل كلها في التالي: لا يمكن أن تكون 'الحرب الباردة' الجديدة ضد الإرهاب، حرب قنابل وقذائف بل يمرّ الحل عبر الطريق الدبلوماسي، والدعم الاقتصادي وتنشيط الاستثمار، والقضاء على مصادر الارهاب (مثل الفقر والقمع)".

الخليج تايمز، دبي، 10/9: "تكمن المأساة في كون الولايات المتحدة يقودها رجل يعتقد أنّ واجباته تفرض عليه أن يأخذ في اعتباره مصالح الأمريكيين واهتماماتهم فحسب. في حين قد يتعيّن عليه أن يكون أكثر اهتماما بمصالح جميع أعضاء المنظومة العالمية". (س. نيهال سنيغ)

دي تسايت، هامبورغ، 9/27: "وعد المستشار الألماني شرودر الولايات المتحدة بتضامن غير محدود. وقد تكون ألمانيا راغبة بتحمّل بعض المخاطر العسكرية. ويمكنها نشر سفنها الحربية في المحيط الهندي للمساهمة في ممارسة الضغط على أفغانستان، كما يمكنها إرسال كاسحات الألغام إلى جيبوتي لتأمين الطرق البحرية إلى أوروبا". (ثيو سومر)

ماليزياكيني، كوالا لامبور، 10/10: "في خضم هذه الهستيريا، قد ينجرّ المسلمون وغير المسلمين في العالم نحو صراع تسبّب فيه قادة لا يمثلون مصالح شعوبهم ولم تمّ حتى انتخابهم من قِبل هذه الشعوب". (مسلم، لا هو مع بوش ولا بن لادن، فريش. أ. النور)

— كانون الثاني/يناير 2002.

تشاينا ديلي، بكين، 11/2: "مساهمة اليابان في الحرب ضد الإرهاب أمر إيجابي بما أنّ الإرهاب يشكّل خطرا على كل البشر. ولكن على الرغم من التعهّد بالإسهام في مكافحة الإرهاب، من الضروري عدم تجاهل الدوافع 'خلف الكواليس' لتمرير هذا المشروع".

غرانما، هافانا، 11/9: "انفجارات قوية بما يكفي لقتل كل من يتواجد داخل مساحة كيلومترات مربعة بأكملها، وهي تشبه الأسلحة النووية التكتيكية من حيث قدرتها التدميرية، وبالتالي فهذه الانفجارات يمكن اعتبارها انتصارا من شأنه أن يلبي توقعات الرأي العام الأمريكى".

الفجر، كراتشي، 11/6: "قصف المدن الأفغانية على مدار الساعة من قِبل الطائرات الحربية الانجلو أمريكية، والإقرار بأنه يكاد يكون من المستحيل اعتقال أسامة بن لادن أو احتلال قندهار، كان من المفروض أن يشكلا إشارات لتدرك

واشنطن أنه لا يوجد حل عسكي فوري للمشاكل السياسية في افغانستان".

ستيتسمان، أكرا، 10/30: "العمل العسكرى التقليدي ليس هو الإجابة على هذا الخطر الذي يتهدّد الحضارة في القرن الحادي والعشرين. إنّ القتلة الذين كانوا على متن هذه الطائرات، ذات 11 أيلول/سبتمبر لم يأتوا من أفغانستان مطلقا. وينبغي تحويل الظروف التي تولد عنها الارهاب".

داجنس نيهيتر، ستوكهولم، 10/25: "بسام الطيبي يتصدّى مباشرة للب الموضوع، فيقول: 'إنّ هدف الأصوليين الإسلاميين هو القضاء على العالم الغربي العلماني، ليحل محله نظام إسلامي إلهي جديد. إنّ هدف الإسلاميين هو إرساء دعائم قوة عالمية أمبريالية شمولية جديدة".

لوموند، باريس، 10/4: "كون أنّ 15 من بين الإرهابيين الـ 19 هم من جنسية سعودية قد يفسّر سبب عدم تنبؤ، لا وكالة المخابرات المركزية ولا مكتب التحقيقات الفيديرالي، بوقوع الهجوم، ذلك أنّ المملكة العربية السعودية كانت تعتبر واحدة من أوثق حلفاء الولايات المتحدة في العالم العربي. بالإضافة إلى قلة دراية وخبرة مصالح الاستخبارات الأمريكية بالحالة السياسية الداخلية السائدة في المملكة العربية السعودية وبدوافع المعارضة الاسلامية".

الشرق الأوسط (المملوك للدولة)، لندن، 10/30: "قال لي بروفيسور بريطاني متخصص في الدراسات الإسلامية: ′إن هؤلاء البلهاء، يكتبون عن الوهابية (المذهب الوهابي) في حين يجهلون كل شيء عنها′. كما قال بروفيسور أميركي، ′اذا كان لي أن أوجّه إلى هؤلاء الكتّاب سوى سؤلين أساسيين اثنين فقط، عن الوهابية، فلن يكون باستطاعتهم الجواب عنهما′. إنّ المملكة تفخر بوفائها القوى للشيخ محمد بن عبد الوهاب".

بوسعنا ملء صفحات كاملة من التعليقات حول كيفية ترابط مضمون المقالات

بتاريخ إصدارها وأحداثيات مميزة، خاصة بزمان ومكان كتابتها. ونكتفي في هذا الصدد بتعليق واحد، يخص المقتطف الأخير (عن صحيفة الشرق الأوسط): أجل، لقد كان بكل تأكيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب (1691-1787) صلة بالموضوع، ولكن الأمر ينطبق أيضا على جون ونثروب الاول (1588-1649)، أول حاكم مستعمرة خليج ماساتشوسيتس (1629-33) قبل قرن من الزمان، والأب الروحي لما أصبح يسمى لاحقا بالولايات المتحدة الامريكية.

وأخذا في الاعتبار تنظيم وسائل الإعلام نفسها في إطار شركات، وحجم دور الولايات المتحدة باعتبارها منتجة للأخبار وصانعة للخطابات، من خلال شبكة ال"سي.أن.أن"، بصفتها القناة الرئيسية لتمرير تلك الأخبار والخطابات[46]، نجد مع ذلك على أرض الواقع اختلافا كبيرا على الساحة، وعددا قليلا جدا ممّن يتبع الخط الأمريكي. فلنلقي نظرة، على أمل أن نجد وسائل الإعلام المطبوعة على صواب، إلى حد ما، رغم ما يعتري هذه المنهجية المتّبعة من نقصان، كونها تقوم على اقتباس أجزاء من مقتطفات واردة ضمن وسائل الإعلام الرئيسية عموما. ومع ذلك، فثمة اختلافات كبيرة.

وقبل عرض بعض النتائج التي توصّلنا اليها، لا بد من قول بعض الكلمات عما كنا نبحث عنه. لقد كانت حاضرة في أذهاننا طوال الوقت الطريقتان المتبعتان في تقديم التغطية الإعلامية للنزاع، إعلام العنف وإعلام السلام. ثم أردنا أن نعرف أين تتموقع صحافة العالم بالنسبة إلى ذلك الطيف الإخباري أو ما يمكننا أن نطلق عليه اسم خريطه الطريق، وهل سلكت هذه الصحافة العالمية بصور رئيسية الطريق السفلي لإعلام العنف؟ وهل عمدت إلى هجران الطريق العلوي الخاص بإعلام السلام؟

يمكننا القول، بشكل عام، لا هذا ولا ذلك. ولم يكن هناك الكثير من التعليق حول العنف، وقليلون هم من ساروا على درب النموذج القاضي بنقل أطوار المعركة إلى آخرها، تدور رحاها بين قوى غير قابلة للمصالحة. لكن في المقابل لم يكن لهذه

الصحافة قصص بديلة تنقلها، كما أنها لم تبذل جهودا كبيرة لإظهار الشبكة السببية للنزاع، وفي ظل هذه الحالة، كانت عملية التشخيص هزيلة، والاستشراف قاتما، والعلاج غائبا عموما. وتصرّفت الصحافة العالمية من خلال ردود الفعل، وافتقرت إلى روح المبادرة والاستباقية، وغلب عليها الطابع الوعظي الأخلاقي بدلا من تقديم تعليقات مستنيرة تقوم على معلومات ملموسة، وغابت أيضا المادة الضرورية التي يستند إليها إعلام السلام. إذن لم يكن هناك شيء يعتد به.

ودعونا الآن نحاول استخلاص بعض الانطباعات على نحو أكثر دقة:

[1] هناك الكثير من التعليق النقدي، ولكننا نلاحظ في المقابل غياب صارخ للتعليق البناء الذي يقدّم حلولا تتجاوز عتبة مقترحات "الحوار" ومطلب "ضرورة الحدّ من آفة الفقر"، الأمر الذي أضحى غير ذي صلة ومنتشر في كل مكان[47]. أما الحكومات التي تبحث عن المشورة، فكل ما ستجده معروضا أمامها يقتصر على إعلام الحرب، ولن تجد في المقابل إعلام السلام.

[2] إنّ الدعم غير المشروط المقدّم إلى الولايات المتحدة الأمريكية من فرنسا وألمانيا وسنغافورة، وفق ما أوردته *لوموند*، ودي *تسايت* ودي *سترايتس تايمز*، أمر نادر الحدوث؛ ولا يوجد مثل هذا الدعم سوى في بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي (اضافة إلى بولندا والجمهورية التشيكية)، كتعبير عن المادة 5 من ميثاق منظمة حلف شمال الاطلسي، وكتعبير عن التضامن الطبقي، وبدافع الاستشعار بأنّ الارهاب قد يضرب بعض البلدان الأخرى من نفس المنظومة السياسية-العسكرية-الاقتصادية العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ولا نجد أبدا أيّ شكل من أشكال الدعم غير المشروط لصالح هذا العمل الإرهابي في هذه الوسائل الإعلامية المطبوعه، قد يكون هذا الدعم فقط في أذهانهم، أو في الشوارع.

[3] وكلما كانت معاناة دولة ما أو خوفها من الإرهاب في المستقبل كبيرا كلما زاد تعاطفها ودعمها للولايات المتحدة (إسرائيل والهند)، وهو ما نجده يتّفق مع نتائج

عمليات سبر الآراء.

[4] وتستخدم البلدان تاريخها الخاص محاولة منها لفهم مجريات الحاضر (إسبانيا، سريلانكا، اليابان باستخدام بيرل هاربور، يوغوسلافيا باستخدام القصف الذي تعرّضت له مؤخرا من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية). وليس هناك أدنى إشارة تدل على قيام الصحافة بدراسة حقيقية.

[5] وبقدر ما تكون تبعية الصحف للحكومات بقدر ما يزيد تعبيرها عن مناهضة للإرهاب، وهو أمر واضح جدا، إذ أنّ الحكومات هي التي تشكل أهدافا للعمليات الإرهابية (الصين، كوبا).

[6] وتلقى ردود الفعل الأمريكية المتشددة تشكيكا واسعا وعميقا في الأوساط العامة، وقليلون جدا من يثقون في البيانات الأمريكية الرسمية[48].

[7] التغطية الاستقصائية نادرة جدا أو تكاد تكون منعدمة، ومعظم ما نعثر عليه هو المزيد من التعبير عن الصدمة، وكثير من ردود الفعل العاطفية الجياشة، مع تعليقات ذات عمق متفاوت (عمل مادلين بنتينغ جيد لكنه يقدّم وجهة نظر من جانب واحد، قد يتبيّن لاحقا أنّ ما ذهب إليه ميلوز كان صحيحا، وذلك عندما تصحو الولايات المتحدة من غفوتها وتصير واقعية.).

[8] وعموما، يبدو أنّ اتصال وسائل الاعلام بتنظيم القاعدة من جهة وبالقيادة الأمريكية من جهة ثانية ضئيل جدا، ومن ثمّ عملها هو أكثر تخمينا منه عمل استقصائي، باستثناء عمل شبكة تلفزيون الجزيرة.

[9] ومع مرور الوقت، سوف يواجه العمل العسكري للولايات المتحدة مزيدا من النقد، بالنظر إلى حجم الغموض الهائل الذي يكتنف كل ما يحيط بأفغانستان، ويتجلى ذلك النقد أيضا في شكل صور كارتونية[49].

[10] تعكس وسائل الاعلام، بشكل عام، الرأي العام السائد وبشكل جيد.

[11] لم نعثر على تعليق واحد ألقى نظرة متوازنة على طرفي النزاع من نفس الزاوية.

[12] وقد يصدم المرء أيضا أمام غياب أيّ توقعات أو استشرافات جيدة. "ولكن ماذا سيحدث بعد ذلك؟" سؤال طرحه الجميع، غير أنّ وسائل الإعلام لم تعر كثيرا من الاهتمام للمستقبل.

[13] باختصار، هذه صورة الوضع الماثل أمامنا: لا تشخيص، ولا استشراف ولا سبل للعلاج. نزل حدث جلل على رأس منظومة وسائل الإعلام، لكن في المقابل، شهدنا غياب وسائل الاعلام في تناولها لب قمة ذلك الحدث. أما الجمهور فقد كان ضحية خيانة جسيمة من قِبل وسائل الاعلام.

هناك استثناء واحد بخصوص النقاط الأخيرة الواردة أعلاه، وفحوى هذا الاستثناء لم يرد في وسائل الإعلام ولكنه جاء ضمن كلمة افتتاحية ألقاها رئيس حكومة ماليزيا سابقا مهاتير محمد، أمام الأعضاء الـ 57 لمنظمة المؤتمر الاسلامي في كوالا لمبور، وقد اقترح مهاتير بهذه المناسبة تعريف جد بسيط للإرهاب، باعتباره "أشخاص يهاجمون المدنيين[50]" وقال مهاتير "يتعيّن علينا استمالة قلوب وعقول الأشخاص الذين من المحتمل جدا أن يقدّموا الدعم للإرهاب" ثم أضاف أنّ للمسلمين مظالم "حقيقية، ناجمة عن أوضاع لا تطاق أبدا، وهي أعمق من أن تسوّى عن طريق مجرّد التفاهم والتسامح". إنّ المشكلة الحقيقية تكمن في المظالم الواقعة بالفعل، وليس في الفقر فحسب. والسؤال المطروح، ما هي تلك المظالم؟

أما الكتب التي تناولت أحداث 11/9 (وهي قليلة على نحو مدهش) فليست أفضل حالا.

ولا بد لي أن أقرّ أيضا بما يساورني من شكوك، بعد قراءتي آلاف الكلمات التي دبّجت بعد 11 أيلول/سبتمبر، ومن تأليف جميع ألوان الطيف السياسي، حول ما يقال عن تغيير كبير قد طرأ في رؤية الجميع في شتى أنحاء العالم. وما شدّ انتباهي بقوة هو كيف أنّ كل فرد تقريبا، صاحب رأي أو له توجّه ما، راح يصيغ أحداث 11/9 لتنسجم مع جدول عمله المعد سلفا (كارا لامارش[51]).

تكمن ميزة الديمقراطية الحقيقية في كون وسائل الإعلام والناس عموما ينظرون بكل تأكيد إلى الأحداث الكبرى، مثل أحداث 11 أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، من خلال زواياهم الخاصة، وهو ما يفعلونه دائما على أيّ حال، غير أنّ هذه الزوايا تكون في الغالب مختلفة ومتنوعة. وهكذا، فإنّ العالم عموما مؤهل لتبني الديمقراطية، أكثر مما هو الوضع بالنسبة لأمريكا التي بفعل الضغط الذي تعاني منه، تظهر افتقارها الرهيب إلى التنوع.

هناك عدد قليل جدا ممن لهم دراية بتفاصيل الأحداث مثلما هو الحال بالنسبة لروبرت فيسك وما يتمتّع به من معرفة عميقة وما يتميّز به من احترافية واسعة في مجال التحقيق الصحفي. وينبغي أن يضاف إلى ذلك قدرته النادرة التي تؤهّله لرؤية النزاع من أكثر من زاوية واحدة فقط وأن ينقل إلى القراء الأفعال والكلمات والافكار التي تشير إلى سبل الخروج من دوامة الأصولية والانتقام. ولكن حتى فيسك، المقيّد بمسرح الأحداث، بإمكانه أن يفعل المزيد لاستكشاف السياسات البديلة.

خلاصة القول أنه لا تتوفر هذه المعايير عموما في وسائل الإعلام المطبوعة في العالم. وقد ثبت أداؤها البائس للغاية، حتى إذا استبعدنا منها وسائل الإعلام الأميركية التي تعدّ مجرّد صحافة مهمتها "نقل الأخبار من جهة إلى أخرى"، وهي تترك الصحافة رهينة الثقافة العميقة في بلد يرفرف في أجوائه هذا الكم الهائل من الأعلام الوطنية، إلى درجة اضطر قادته إلى استيرادها من الصين لتلبية الطلبات الضخمة. ويقتضي الإنصاف، ضرورة الإشارة إلى وجود بعض الاستثناءات الجديرة بالذكر.

حسبنا الآن ردود الفعل الصادرة خلال الأشهر التي تلت 11/9، حيث لم تكن ذات فائدة كبيرة لكن استعراض مضمون الصحافة العالمية (*وارد برس رفيو*)، اعتبارا من نيسان/أبريل 2002، قد أظهر على نحو لا يدع مجالا للشك، أنّ فحوي التغطية الإعلامية فيما يتعلق بالإرهاب/إرهاب الدولة، قد تغيّر بسرعة كبيرة وبشكل جذري. لكن مع ذلك لا يوجد حتى الآن تغطية صحفية بناءة، موجهة نحو السلام، كل ما هنالك، أننا نجد كمًّا من النقد الموجّه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغ ذروته بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لأحداث 2001/11/9، في "الإصدار الخاص بالذكرى" في مجلة الصحافة العالمية، العدد تشرين الثاني/نوفمبر 2002. وقبل ذلك، نجد عددا من المقالات في ذات الاتجاه من قبيل "معاملة السجناء تكشف حقيقة أمريكا" (*ذي ايست أفركن*، نيروبي، 02/1/27)؛ و"الرسالة دون أكاذيب" (*ذي أيرش تايمز*، دبلن، 3/2/ 02)، حول جهود البنتاغون الرامية إلى التلاعب بالصحافة العالمية؛ و"بين الولايات المتحدة وأوروبا: التصدّع القاري: منطق الامبراطورية" (صحيفة *الغارديان*، لندن).

وبعد مضيّ سنة واحدة على أحداث 11/9 لم يبق سوى قدر قليل من التعاطف مع الولايات المتحدة، باستثناء إسرائيل. وفي المقابل، فإنّ الأغلبية الساحقة من الصحافة العالمية تقف ضد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في آذار/نيسان 2003 على العراق. ونرد نماذج عن ذلك في المقتطفات التالية:

فلبين دايلي انكوايرر، مانيلا، 03/09/10: "هذا ويُطلب منا أن لا نرى إلا آلام أميركا. وليس آلام غيرها من ضحايا الإرهاب، ولا آلام ضحايا الحروب غير العادلة وضحايا الاحتلال، وهي في كثير من الأحيان من صنع أمريكا ذاتها. وفي الواقع، لا يريدون منا أن نرى الضيوف الأفغان من المدنيين في حفل زفاف، أولئك الذين سقطوا ضحايا قنابل جورج دبليو بوش الذكية — وغيرهم كثير— كما يطلبون منا أن ننسى أنّ الولايات المتحدة هي من صنعت منذ فترة ليست بعيدة نماذج مثل عيدي أمين دادا، وبوكاسا ودوفالييه ونورييغا، وفان ثيو، وبينوشيه، ماركوسنا ومجموعة من الشخصيات الأخرى المقرفة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، أولئك

الذين أطلقوا العنان لصنيعهم من القتلة السفاحين، من أجل إبقاء العالم آمنا من الديمقراطية.

ذي دايلي تلغراف، 02/09/11: "لقد أدّت إخفاقات القوات العسكرية الإمريكية إلى إفلات الآلاف من المقاتلين واختراقهم الشبكة التي نصبت لهم، وهو ما سمح لجماعات إرهابية أكثر خطورة وأشد سرية بالتسرب إلى كافة ربوع العالم "، "استمرار التوترات العرقية والقبلية في بلد دمرته 23 عاما من الحرب، وإخفاق المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار فى كابول وخمس مدن أخرى، وفي تقديم الأموال التي تمّ التعهّد بها من أجل إعادة الاعمار".

وبطبيعة الحال، فحتى ذالك الكاتب الشهير، أحمد رشيد، كان بإمكانه أن ينقل لنا دون كثير عناء، لماذا لا تزال الحرب في أفغانستان مستمرة، لو كتب حول "160 عاما من التدخّل الاجنبي" بدلا من الكتابات المعيارية من قبيل "23 عاما من الحرب الأهلية"، وذلك بدءا من التدخّل من جانب انكلترا.

وهكذا تتواصل عملية عرض شتى أنواع النقد الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ابتداء من قوانين الأسلحة ("جعل القتل أمر سهلا"، *الديلي ميل*، لندن، 02/10/27) إلى التحلي بالروح الوطنية ("الروح الوطنية الامريكية"، *تنبو*، جاكرتا، 02/10/14) حسب ما ورد في كتابي *أمريكتي، ما وحه العظمة في أمريكا*: تستعرض"أمثلة عن أشكال من النرجسية وهي تنصب مرآة ضخمة، وتبالغ في تمجيد الذات دون انقطاع. ويحق لنا أن نسأل، لماذا لم تنجب الولايات المتحدة ولا غاندي واحدا بعد إرهاب 11/9، كل ما قدّمته ينحصر في العشرات من قطع النثر الرديئة؟"

الرأي العام منقسم حول الحرب على أفغانستان. من جهتها تحتفل *سادوتش تسيتونغ* (ميونخ، 03/01/07) بتحرير "شعب بأكمله من براثن فئة بربرية من فئات الإسلام، في حين تلقي صحيفة *الحياة* (لندن، 02/12/20) باللوم على البنتاغون

بسبب "تمويله المدارس ورشوة الصحفيين وإرشاء المتظاهرين".

هل لفّ النسيان أحداث أيلول/سبتمبر؟ كلا، ولكن لا تزال الصحافة العالمية تطمع في العثور على طرق للكتابة عنها. وقد طرح باربي زليزر وستيوارت آلن، في كتابهما *الصحافة بعد 11 ايلول/سبتمبر* عدة أفكار مهمة جدا حول "كيف أنّ تلك الهجمات التي خلّفت صدمة مهولة في ذلك اليوم ما تزال إلى يومنا هذا تتسبّب في تحويل طبيعة الصحافة، خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا". إنّ هذا الكتاب يعتبر تحفة بحق، ومن الضروري اقتناؤه، لكنه مع ذلك يرى مؤلف هذا الكتاب، أنّ الكثير من المؤلفين والعديد من الصفحات المحررة بهذا الشأن، قد فاتهم جوهر الموضوع.

ينقل الصحفيون نصوصا حول الأحداث الرئيسية، يكون مصدرها صانعو السياسات، و يقومون أحيانا بتحقيقات بحثا عن نصوص تحتية، تكون ذات دوافع غير معلنة، وعن نصوص فوقية تستغّل كتفويض سماوي أو غير ذلك، ونصوص عميقة، عادة ما تكون لا شعورية من قبيل "من هو ليس معي فهو ضدي"، وبذلك فإنّ المجموع الكلي لهذه النصوص قد يجعل هذا النص يشبه الذريعة.

ولكن ماذا عن السياق في بعديه الزمني والمكاني؟ لقد سبق أحداث 11/9 تاريخ حافل بالنزاعات العالقة، التي لم تجد لها حلا، وكمّ هائل من العنف في جميع أنحاء العالم، مصدره الولايات المتحدة، ومن شأن ذلك أن يقدّم لنا تفسيرين اثنين لأحداث 11/9: الإحباط، والرغبة في الانتقام، وهو بذلك قادر على أن يوضّح لنا طبيعة المشكلة الرئيسية التي تواجهها الصحافه الأميركية: كلّ من حاول أن يقدّم تفسيرا لما وقع، اتُّهم بأنه يبرّر الهمجات. الأمر الذي يفسّر ما تبع ذلك من صمت مطبق.

5.4– تفسير الشيء لا يعني تبريره

الدفاع عن هذا الموقف ليس بالمهمة الصعبة. ومن هذا المنطلق، نحن بحاجة إلى نموذج مثل معاهدة النصر المجحفة التي أبرمت في فرساي لنتمكّن من تفسير سبب وصول هتلر إلى سدة الحكم. ولا بد من توضيح أنّ إجحاف هذه المعاهدة لا يبرّر بأيّ حال من الأحوال محرقة أوشفيتز، أو غيرها من جرائم هتلر ضد الإنسانية وضد عملية السلام. ويمكننا من نفس المنطلق تقديم نفسير لصعود الشيوعية السوفياتية دون تبرير ما اقترفته الستالينية. لكن من المهم في هذا الصدد مقارنة ذلك بأصولية رامسفيلد الجامحة واللاعقلانية المعبّر عنها في تصريحه: "لقد رأينا الشر وهو يكشف عن نفسه في وسطنا، ثم رأيناه يندحر على يد قوة الخير الطاهرة[52]".

يقوم رامسفيلد، في واقع الأمر، بابتكار نوع فريد من أنواع التاريخ السببي، أو بعبارة أخرى، حدثا يشكل في الوقت نفسه سبب وقوعه، من خلال الكشف عن نفسه "في وسطنا"، إنها سمة فريدة من نوعها حقا، وعادة ما تنسب إلى الله والشيطان حصرا. وعلى الجانب الآخر من هذه المعادلة نجد "الخير المحض"، وهو أيضا على ما يبدو يكشف عن نفسه "في وسطنا"، ويمكننا في ضوء ذلك اعتباره نوع من التفكير الذي تعود أصوله إلى ما قبل الحداثة.

فليس خفيّ على أحد أنّ عمل الإنسان، بما في ذلك عمل الإرهابيين، له أسبابه، ومن أجل تجنّب ما يخلّفه هذا العمل من آثار، من الضروري محاولة إزاحة هذه الأسباب، لكن يتعيّن قبل ذلك معرفتها.

لا يمكننا أن نفكّر في 11 أيلول/سبتمبر دون أن نأخذ في الاعتبار السجل الزاخر في مجال تدخّل إرهاب الدولة العنيف الذي سلكته الولايات المتحدة، علما أنه ما لا يقلّ عن 67 من هذه التدخلات جرت بعد الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من ضحايا، يقدر بين 12-16 مليون قتيل، مع انتقال مركز ثقلها من شرق آسيا الى غرب آسيا عن طريق أمريكا اللاتينية. وقد استُخدِم التدخّل العنيف وسيلة "الضمان

الحفاظ على عالم آمن يكفل ازدهار اقتصادنا وإبقاء أبوابه مشرّعة أمام هجوم قيمنا الثقافيه" حسب ما صرّح به يوما أحد مخططي البنتاغون، مضيفا أنه "سعيا إلى تحقيق هذه الأهداف، فإننا سنقوم بقدر لا بأس به من القتل". لكن رغم ذلك كله، فليس ثمّة ما يبرّر القتل المتعمد لـ 3000 شخص في ذلك اليوم.

كما لا يمكننا أن نفكّر في هجمات 21 تشرين الأول/أكتوبر 2002 في بالي دون أن نفكّر في تلك الملاهي الليلية، باعتبارها بؤر فساد، يرتكب فيها الكثير من الخطايا والآثام، والاستغلال الجنسي للفتيات المحليات من قِبل الرجل الأبيض، ولا ينبغي أيضا إغفال عنصرية شعار "للبيض فقط"، وأهداف أستراليا الخفيّة المتعلقة بالبترول. وإذا كان ثمّة من يدّعي أنّ هذه الأمور غير صحيحة، فليقم بدحضها. لكن نقولها مرة أخرى، مع ذلك كله، لا يجوز بأيّ حال من الأحوال، تبرير تلك الفظاعة التي خلّفتها هجمات بالي الإرهابية.

ولا يمكننا أن نفكّر في كوريا الشمالية باعتبارها قد "اقرّت/اعترفت" بتخصيب اليورانيوم، من دون الإتيان على ذكر موضوع المفاعلَين المدنيَين اللذين لم يتسلّمهما البلد، ولا التهديد النووى الذي يحوم فوق سماء كوريا الشمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا الأغراض الجيوسياسية الأميركية في المنطقة. ولكن ذلك كله لا يبرر مرة أخرى بأيّ حال من الأحوال البؤس والمعاناة الشاملة التي يقاسي منها شعب هذا البلد.

كما أننا لا نستطيع أن نفكّر في أسلحة الدمار الشامل في العراق، دون أن نشير إلى الأسلحة المصوّبة نحو هذا البلد من إسرائيل والدول الغربية، وذلك منذ مذبحة بغداد عام 1258، على يد هولاكو، حفيد جنكيس خان في تحالفه مع البابا والمسيحية الأرمنية (*إنهاء حضارة*) وما تلاها من أحداث، عن طريق استعمار بريطاني أناني، يستمر إلى يومنا هذا؟ ومن جديد نكرّرها ونقول، لا يشكّل ذلك بأيّ حال من الأحوال تبريرا للأعمال الوحشية التي اقترفها نظام صدام حسين.

لكننا نحاول مع ذلك، على نحو ما، التفكير/والحديث/والكتابة والعمل من دون أن نكلّف أنفسنا التفكير المشار إليه أعلاه، وهو ما يكشف عن ضحالة "حريتنا في التعبير"، حيث يخشى الكثير من الناس مجرّد ذكرهم أو الإشارة إلى أشياء واضحة وضوح الشمس. إذا كان الغرب يجيد عملية الانتقام والعقاب، فما الذي يجعلنا نعتقد أنّ الآخرين قد لا تكون لهم نفس هذه الميول؟ وإذا كان الغرب يريد امتلاك أسلحة هائلة لأغراض الردع، فما الذي يجعلنا نعتقد أنّ الآخرين قد لا يريدون هم أيضا امتلاك أسلحة الدمار الشامل هذه لنفس الغرض، أي الردع؟ هل من البديهي أنّ أسلحة الدمار الشامل التي نملكها نحن هي لأغراض دفاعية فقط، أمّا أسلحتهم فهي للهجوم فحسب؟

الأمثله المذكورة آنفا تشترك في نقطة واحدة: كلها نفسيرية، كما أنّ السلاسل السببية تشملنا أيضا، وتجعل منا جزءًا من المشكلة فقط وليس المشكلة برمتها. الغرب يخشى من أن يُستخدم هذا التفسير لعملية التبرير، وهو لا يجهل تماما ما تسبّب فيه، ولا يزال يتسبّب فيه حتى الآن، من موت وبؤس نتيجة الاستعمار، والرق، والامبريالية، وعمليات التدخّل العسكرية، والاستغلال. وإذا كان يوجد قدر من الوعي حتى لدى أكثر الأطفال المصابين بمرض التوحّد (الانغلاق على النفس) ألا يجدر بنا إمعان النظر بأنه: "ذات يوم، سيعودون ويعاملوننا بنفس الطريقة التي عاملناهم بها". وللحيلولة دون حدوث ذلك، فلا ينبغي أبدا العودة إلى الماضي الذي قد يتّخذ مطيّة لتفسير ما يحدث الآن. وبالفعل، لقد أخذ الصحفيون بهذه النصيحة.

ولنا نموذجا في ذلك في شخص الصحفي الفلسطيني رمزي بارود[53]: "معاناة الشيشان لا تبرّر ارتكاب تلك العملية العنيفية المتمثّلة في أخذ الرهائن في موسكو، لكنها تقدّم تفسيرا لما حدث". هذا أمر جيد، لكن متى تبنّى *الانترناشيونال هيرلد تريبيون* مثل هذا التفكير الممتاز بشأن أحداث 11/9؟

تفسير الشيء لا يعني تبريره، لكنه في المقابل يشير إلى الأسباب وراء حدوثه وإمكانية

إزالتها. هذا ينطبق على الدول الغربية طالما أنّ الغرب هو من زرع الكثير من بذور العنف.

عليك أن تقدّم الاعتذار وحاول أن تصلح ما نجم من دمار نتيجة تنفيذ السياسات السابقة. أدخل تغيرات على السياسات التدخّلية الحالية وتلك القائمة على أساس استغلال قدرات وثروات الآخرين، وحل النزعات من أجل مستقبل أفضل. ألمانيا قامت بذلك، الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا أيضا. اليابان لم تفعل، نظرا لعجزها عن تصفية صفحات الماضي.

ومن ثمّ ينبغي على الصحفيين أن يسألوا وزراء الخارجية، ورؤساء الحكومات وقادة الدول، ليس فقط "ما هو الحل؟" ("اسحقوهم" قد يكون ردا تلقائيا) لكن أن يسألوهم "ما هو أصل النزاع هنا؟" ومن شأن هذا النوع من الأسئلة أن يؤدي إلى إرغام السياسيين على التفكير مليًّا وعلنًا في الموضوع.

وهكذا، فإنّ توجيه السؤال إلى أطراف النزاع، ماذا تريدون، ثم القيام بغربلة أهداف هذه الأطراف، المشروعة منها وغير المشروعة، والسعي في نهاية المطاف إلى جسر الهوة التي تفصل بين الأهداف المشروعة، لا نجد لهذا المنهج أثرا في أيّ من المقالات التي أوردنا مقطفات منها. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد، لنقول على سبيل المثال "تحرير التجارة عبر كل الحدود"، في حين يريد الوهابيون وراء هجمات 11 أيلول/سبتمبر (مع الافتراض أنّ القصة صحيحة) أن "يُحترم الإسلام"، إذن إننا بالتأكيد أمام نزاع، يُبحث له عن إعلام مهتم بالسلام. لكن للأسف دون جدوى.

ذرونا نتابع هذا المسار. لو أنّ الولايات المتحدة حقّقت ما تريده، لبدا العالم مثل مجمّع أمريكي للتسوّق، ولو توصّل الوهابيون إلى ما يرمون إليه، لتحوّل العالم إلى تكتل واسع من الطوائف الطهرانية الزاهدة، يمكن القيام معها ببعض التجارة، لكن بقدر قليل جدا.

وثمّة أسباب وجيهة لمعارضة كلا وجهتي النظر؛ وتكون هذه المواجهة ذات شقين، أمّا جانبه السلبي، فيكون عن طريق اختيار دول علمانية، تعتمد على الذات بقدر معقول في تحقيق رفاهيتها، وفي جانبه الإيجابي، عن طريق تشجيع تجارة حرة، عابرة للحدود مع احترام الديانات الأصولية شريطة احترام هذه الأصوليات الاحتياجات الإنسانية الاساسية، مع احترام الحقوق. ثم ماذا عن وسائل الاعلام؟ صمت بليغ.

الانطباع العام في ذلك هو أنّ وسائل الإعلام العالمية تشعر بأنها لم تكن في المستوى اللائق للاضطلاع بمهمة تغطية أحداث 11/9. ثم كيف كان ردها على أيّ فكرة تتعلق بالتقصير في أداء المهمة؟ نقترح في هذا الباب فرضية تستند إلى نظرية التنافر المعرفي.

[1] السياسات الغربية، ولا سيما الأمريكية منها، تشكّل الأسباب العميقة وراء أحداث 11/9؛
[2] نحن في وسائل الإعلام لم نفلح في عكس ذلك بشكل مناسب.

والخلاصة أنّ هناك ميل إلى الاكتفاء بالتهجّم على الولايات المتحدة بدلا من انتقاد الذات والإقرار بما يعترينا من نقص في أداء عملنا.

فثمة أسباب وجيهة تفسّر لجوء وسائل الإعلام إلى التهجم على الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها مركز الإمبراطورية الأميركية، لكن نفس الطاقة هذه، كان يمكن أيضا توجيهها لكشف عدم فعالية وتقصير وسائل الاعلام في جعل العمليات وراء أحداث 11/9 شفافة، علما أنه عادة ما يفضّل الصحفيون الجلوس في المقعد المريح، لإصدار الأحكام على الغير، مع تجنّب، بطبيعة الحال، الحكم على الذات.

لنأخذ على سبيل المثال القضية الشهيرة المتعلّقة برئيس شبكة "اي بي سي نيوز"، ديفيد وستن، عندما سُئِل (في كلية الصحافة في كولومبيا) "فيما اذا كان البعض من المسلمين قد يعتبرون البنتاغون هدفا مشروعا[54]. كان جوابه: "مهمتنا تكمن في

تحديد ما هو كائن، وليس ما ينبغي أن يكون، وعندما نخوض في موضوع ما يجب أن يحدث، اعتقد أننا لا نقدّم خدمة للشعب الأمريكي. استطيع القول أنّ البنتاغون تعرّض لهجوم، واستطيع القول أنّ هذا هو موقفهم، ولكن أن أتخذ موقفا لأصدر حكما حول ما إذا كان ذلك عملا خطأ أو صائبا، فتلك مسألة شخصية، قد أفعل ذلك فيما يتعلّق بحياتي الخاصة، أو ربما في التعامل مع أعز الناس إليّ، أو ربما حتى مع الواعظ في الكنيسة. ولكن كصحفي أشعر بقوة، أنّ هذا شيء لا ينبغي لي أن اتّخذ موقفا إزاءه. فمن المفترض أن أبحث عما حدث وما لم يقع، وليس عما ينبغي أن يكون".

وفي الأسبوع التالي، اضطر ديفيد وستن إلى التراجع عن هذا التصريح: "لقد كنت على خطأ. فإنّ الهجوم على البنتاغون، مهما قُدّم له من تفاسير، كان جريمة وليس له مبرر بأيّ حال من الأحوال. أقدّم اعتذاري على ما قلته سابقا".

لكن، من وجهة نظري بصفتي مؤلف هذا الجزء من الكتاب، كان بوسع ديفيد وستن، بل ومن واجبه أن يقول التالي: "الهجوم على البنتاغون، مثله مثل الهجوم على مركز التجارة العالمي كان عملا إجراميا، تماما كما هو الأمر بالنسبة لأيّ عملية قتل تنتهك قوانين الحرب. وينبغي تقديم مقترفيها والمسؤولين عنها الى العدالة، ولكن بالإضافة إلى ذلك، من المهم فهم لماذا اقترفوا تلك الأعمال. ولهذا السبب لقد طلبت من مساعدي إجراء مقابلات معمّقة مع فئات من الشعب، ممن لهم علاقة قرابة بمقترفي الهجمات. وفقط عن طريق فهم دوافعهم، وغربلة ما هو مشروع منها وما هو ليس كذلك، واستعمال ذلك دليلا نسترشد به لإزالة الأسباب العميقة التي ينبغي إزالتها، يمكننا عندئذ أن نأمل تجنّب تكرار 11/9 آخر".

التقسيم الثنائي التقليدي الذي يستخدمه وستن في الفصل بين ما يقع وما ينبغي أن يقع، يتجاهل في واقع الأمر صنفا ثالثا[55]: ما هو واقع بخصوص ما ينبغي أن يكون، أي بعبارة أخرى، وصف أهداف وتفكير الطرف الآخر، دون أن يعني ذلك قبول الوسائل التي يلجأ إليها. إنه أمر لا مفر منه.

لكن دعونا نختم هذه النقطة بإشارة أكثر تفاؤل وإيجابية، تخص الصحافة والولايات المتحدة على حد سواء. إنّ ما كنا نريده هو الحصول على تقرير ينقل لنا شكلا من أشكال الحوار بين الطرفين، غير أنه تطلّب الأمر السفر إلى جاكرتا لنعثر على تقرير ينقل لنا فحوى اجتماع الرئيس الأميركى جورج بوش بقادة المسلمين والمسيحيين والهندوس (*جاكرتا بوست*)[56] "قام خمسة من الزعماء الدينيين من مختلف العقائد، بإبلاغ الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش يوم الأربعاء بأنّ السياسة الخارجية الأمريكية هي المسؤولة على التطرّف المتزايد وسط المجتمعات الاسلامية".

وقال هؤلاء الزعماء لبوش أنه إذا كان يريد أن تدعم الدول الإسلامية حربه على الإرهاب، يتعيّن عليه تغيير سياسته. وقال الزعيم المسلم سيافي معاريف لبوش، أنه ينبغي التوصّل إلى نموذج جديد لحل النزاعات الدولية لو أراد وقف تزايد انتشار الشعور المعادي لأمريكا في جميع انحاء العالم. "لقد قلنا له أنّ السياسة الخارجية للولايات المتحدة ينبغي لها أن تجد نموذجا جديدا إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تُحترم من قِبل المجتمع العالمي وأن تشعر بالأمان"، على حد قول سيافي، رئيس جماعة المحمدية، ثاني أكبر جمعية إسلامية في البلد، والتي تضم في صفوفها نحو 30 مليون عضوا.

وهذا الاجتماع، الذى كان من المفترض أن يستمر لمدة 30 دقيقة فقط، دام ما يقرب من ساعة كاملة، وخلال الاجتماع، قال الزعماء الدينيون لبوش أنّ السياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط هى إحدى الأسباب الرئيسية للهجمات الإرهابية.

"لا ينبغي مطلقا ربط الإرهاب بالإسلام، لأنه لن يؤدي ذلك إلا إلى فتح الباب أمام مزيد من التطرف. ليس الإسلام هو الذي ينتج التطرف؛ بل الظلم المنتشر في جميع أنحاء العالم هو سبب التطرف" كما أنّ "استخدام كلمة 'حرب صليبية' (كروزايد) من طرف بوش في خطاب ألقاه في الأيام الأولى بعد الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن في 11 أيلول/سبتمبر 2001، كان دليلا على أنّ واشنطن تربط الإرهاب

بالدين. وقال بوش، أنّ استتخدام ذلك المصطلح، كان خطأ منه، ولن يفعله مرة أخرى".

وخلال المؤتمر الصحفى، قال الرئيس بوش أنه مسرور جدا للفرصة التى أتيحت له لإجراء تلك المناقشة، قائلا أنّ الزعماء الدينيين "يحافظون على تقاليد أندونيسيا المتسمة بالتسامح والاعتدال". وأضاف أنّ "القتل لا مكان له في أيّ دين ولا ينبغي أن يجد له موطنا في أندونيسيا"، كما أعلن أنّ واشنطن ستخصص 157 مليون دولار، تسدّد على مدى ست سنوات، لدعم التعليم الابتدائى فى أندونيسيا، كجزء من الجهود الرامية إلى القضاء على التطرف.

وبذلك قد كشف القادة الدينيون عن عدد من العناصر التي شكّلت السلسلة السببية التي أدّت الى حدوث 11/9، بل وتحدّثوا حتى عن "نماذج"، وهم محقّون في ذلك، بما أنّ ثمّة الكثير مما يجب تغييره. وكان بوش، على الأقل، حاضرا وأصغى إلى محدثيه! لكن سياسة الولايات المتحدة المصابة بمرض الانطواء، من الصعب عليها أن تتّبع أيّ نموذج ينقلها من منظورها الأمني الخالص إلى منظور السلام، ولا هو من الوارد انتقال الصحافة الأميركية، من إعلام الحرب الى إعلام السلام. وهذا معناه أنّ التغيير لا بد وأن يأتي من الخارج.

الفصل الخامس

رصد وسائل الإعلام: أن يكون متأخرا، أفضل من أن لا يأتي أصلا

1.5– رصد وسائل الإعلام: لماذا؟

فيما يلي أطروحتان للردّ على هذا السؤال، تستند كل منهما إلى الواقع الاجتماعي الذي تقوم عليه المهن بصفة عامة.

الأطروحة الأولى: تتضمّن كل مهنة مجموعة من الخصائص، منها الرقابة الذاتية، على غرار ما كان يجري العمل به في مجال العمل النقابي في القرون الوسطى وأوائل العصر الحديث، علما أنّ هذه الرقابة تقوم على أساس عقد يُبرم بينها وبين المجتمع المحيط بها، مما يخوّل المهنة تحديد المعايير الخاصة بها، لرقابة أعضائها، وتنفيذ هذه المعايير عند الضروره، بما في ذلك استخدام نظام المكافأه والعقوبات.

الأطروحة الثانية: تفترض هذه الأطروحة أنّ آليات الأطروحة الأولى غير صالحة.

إنّ أسباب الطرح الأخير واضحة، فما تطلبه المهن، وتحصل عليه في معظم الأحيان، هو نفس ما تطلبه القوميات في كثير من الأحيان: السيادة والاستقلال الذاتي. ولكن هذه القوميات يمكنها في إطار دول متعددة القوميات أن تستقلّ عن باقي القوميات الأخرى، وترسم الحدود الاقليمية حول نفسها، وتزيد من اعتمادها على الذات، وربما حتى حصولها على اسقلالها التام. لكن في المقابل، لا تستطيع المهنة فعل ذلك، فهي تعتمد في معيشتها على الزبناء خارج حدود مهنتها، ولا يمكنها أن تحدو حدو بعض المحللين النفسانيين الذين يحللون نفسية بعضهم بعضا.

سيكون دائما للمعايير التي يفرضها المجتمع البشري المحيط ككل، وليس فقط

المعايير الخاصة بمجموعة الزبناء فحسب، دورا فعالا. ومن المعلوم أنّ أيّ مهنة، لن تُمنح أبدا السيادة لتكون مسؤولة فقط أمام نفسها، وينطبق ذلك في الواقع، حتى على الدول. إنّ المجتمع المؤلف من الدول المحيطة يفرض هو أيضا معاييره، ويطالب بالمساءلة. ونشهد حاليا تحوّلات عميقة في النماذج بحيث أصبحت النماذج الجديدة تعطي الأولوية للأمن البشري على حساب أمن الدولة، وهي بذلك تفتح الباب أمام "التدخل الإنساني". وتباعا، ستجري تحولات عميقة في النماذج بحيث تشمل هذه المرة مجموعة المهن، مما سيتسبّب في تأليب الأجيال الصاعدة التي تتّخذ لنفسها معايير جديدة تتناقض ومصالح الأجيال الأكبر سنّا. باختصار، نعيش عصرا تلفه أعين ساهرة لا تفوتها صغيرة ولا كبيرة. مناخ مهيء للتدخّل، والرقابة.

وقد أظهرت الصحافة الدولية عدم توفقها في تغطية بعض النزاعات التي وقعت مؤخرا، وكان إخفاقها ذلك مدويا لدرجة كان من المفترض أن يؤدي إلى اندلاع ثورات كبرى داخل هياكل هذه المهنة، وإلى إعادة نظر مؤلمة في أوساط هذه المهنة، لكن لم يحدث ذلك.

في حرب الخليج الثانية، بين 17 كانون الثاني/يناير إلى 27 شباط/فبراير 1991، لم تكن المشكلة الأساسية متمثلة في نظام البنتاغون القائم على تجميع الصحفيين الذين يثق بهم، ومن ثمّ قيامه بهندسة التقارير الإعلامية[57]. ومن هذا المنطلق، يُعَدّ إلقاء اللوم على آلة شُيّدت أصلا لأغراض حربية تُستخدم فيها "كافة الوسائل الضرورية" (وفق ما جاء في نص قرار مجلس الأمن 678)، ومعاتبة هذه الآلة على إدراجها أسلوب التلاعب في عملية صياغة الأخبار ضمن تلك الوسائل، يكون مثل هذا اللوم بمثابة معاتبة أسد على عدم اتباعه حمية نباتية. إذن تكمن المشكلة الحقيقة، في الواقع، في ذلك القدر الهائل من القبول بالأمر الواقع في أوساط الصحفيين، مقابل العدد القليل جدا لأولئك الذين حاولوا الوصول، من خلال تعرّضهم في كثير من الأحيان لمخاطر جسيمة، إلى مصادر مستقلة للأحداث التي وقعت بالفعل.

ويبدو أنّ هذا القبول الطوعي قد نفذ إلى سلسلة الأخبار بكاملها، عن طريق وكالات الأخبار والمحررين، ليصل إلى غاية نهاية السلسلة، أي المستهلكين. والملاحظ أننا لم نشهد رفضا واسع النطاق في أوساط الصحفيين لاستخدام نظام التجميع، كما لم نسجّل رفضا جماعيا واحدا لتلك المؤتمرات الصحفية المعدّة سلفا، ولم تنقل لنا وسائل الإعلام أخبارا عن تنظيم احتجاجات واسعة من جانب القراء/المشاهدين/المستمعين، في مجتمعات يفترض أنها حرة. وللتذكير، ففي البلدان التي احتلتها ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، كان هناك على الأقل تشكيك واسع النطاق في صدقية وسائل الإعلام الرسمية، تمّت مواجهته يوم ذاك من خلال بديل تمثّل في صحافة غير مشروعة، تمّ تجميعها وتوزيعها، في ظروف قاسية تحمّل أصحابها مخاطر جمة.

وشكّل ذلك حالة واضحة المعالم كشفت مدى تلاعب الدولة بالمادة الإعلامية التي ستصل إلى المجتمع المدني عن طريق وسائل الإعلام. ولقد قدّمت حرب يوغوسلافيا صورة مزعجة، قد تكون بنفس القدر أو أكثر من صور التلاعب الرأسمالي. أما التقنيات الكلاسيكية المتّبعة في هذه الحالة، فإنها جد واضحة: شراء المساحات (أو الفترات الزمنية) للدعاية، شراء مساحات لنشر المقالات، شراء صحافي ما، شراء محرر، شراء صحيفة/إذاعة/تلفزيون، شراء شبكة إخبارية برمتها، شراء تكتّل (كارتل) من شبكات للأخبار.

غير أنّ هذه المرة، قامت وكالات العلاقات العامة، التي أصبحت تضم الدول بين زبنائها، بافتعال واقع افتراضي بحيث زرعت "لا-أحداث" وجعلت منها أخبارا، أو حرّفت اتجاه التركيز وفحوى الخطابات لتستثمرها لصالح زبنائها. ويمكننا الاستفادة من هذا الشطر من الحوار الذي أُجري مع مرلينو- هارف، للوصول إلى حقيقة ما يحدث، ليس في الحلقات الأولى من سلسلة الأخبار ولكن في نهايتها[58].

سؤال: ما هو أعظم إنجاز يمكنك أن تفخر به؟
هارف: أنني وفقت في كسب الرأي العام اليهودي.

سؤال: ولكن عندما فعلت كل ذلك، لم يكن لديك أيّ دليل على أنّ ما قلته كان صحيحا. كل ما كان بحوزتك هو مقالة من صحيفة *نيوزداي* فحسب!
هارف: عملنا لا يطلب منا الاستقصاء والتحقق من صحة المعلومات، ولسنا مجهّزين بالأدواة اللازمة التي تكفل لنا أداء هذه المهمة. عملنا يتمثّل في تسريع تداول المعلومات التي تكون لصالحنا، ونصوّب أقلامنا نحو أهداف تُنتقى بحكمة. ونحن في ذلك، لم نؤكد وجود معسكرات الموت في البوسنة، كل ما قمنا به هو نشر خبر مفاده أنّ صحيفة *نيوزداي* قد أكدّت المعلومة.

سؤال: هل تدرك أنك تتحمّل مسؤولية جسيمة؟
هارف: نحن محترفون. كان لدينا عمل يتوجّب علينا القيام به، فقمنا به. ولا نتقاضى أجورا لنكون أخلاقيين.

مصالح الدولة (أو الدول) واضحة للغاية[59]. ولكن هناك عنصر جديد طارئ: دخول عملية التلاعب بالاخبار طور الخصخصة. وقد تصرّف البنتاغون في ذلك وكأنه آليه ثقيلة ضخمة، مثله مثل شركة البريد الأمريكية "يو أس ميل". فشركات العلاقات العامة تستخدم "برنامجا مرتّبا ومبوّبا، وكومبيوترا وجهاز فاكس" وتستخدم "في الوقت المناسب الشخص المناسب"، وهي تستهدف العناصر الفاعلة التي لا تكون من صانعي الأخبار فحسب، بل تكون هي نفسها صانعة الأحداث، مع ما يصاحب ذلك من كفاءة عالية في الأداء (والنفقات) يفترض توقعها من رأس المال بدلا من الدولة.

أما ضحايا هذا التلاعب فهم عادة من المجتمع المدني، حيث يُساقون نحو واقع افتراضي بعيد كل البعد عن الواقع التجريبي أو التقليدي الذي مازال البعض يفضله كأساس لتشكيل الرأي العام، الفردي منه والجماعي، ناهيك عن كونه يشكل قاعدة للعمل. ولكننا مع ذلك، لم نشهد قط تنظيم احتجاجات ضخمة ولا إجراء عمليات استقصاء. ويبدو أنّ هذا النظام لا يملك جهازا للتوجيه، ولا ردودا سلبية[60].

هل توجد وسائل الإعلام خارج نطاق الراقبة (الذاتية)؟ هل يشكّل ذلك قضية يتعيّن رقابتها؟ أجل.

2.5– رصد وسائل الإعلام: ماذا يعني ذلك؟

عملية الرصد تتجاوز مجرّد تسجيل الوقائع. الرصد معناه تحديد الخصائص وعملية التحليل وفقا لمعيار محدد. الرصد هو تقييم الشيء. ونحن في واقع الأمر نفعل ذلك كل حين: نقوم بتحليل الآخرين، أفرادا كانوا أم جماعات، ونقوم بذلك حتى فيما يخصنا. وفيما يتعلق بأحداث معينة، مثل نوعية وجبات الطعام والإطار الذي تسلّم فيه هذه الوجبات، المطاعم على سبيل المثال؛ يتم تقييم هذه المطاعم على مقياس ثنائي "جيد/سيئ" أو على مقاييس تستند إلى قِيم أكثر دقة.

وبكل ببساطة، يمكننا الجزم أننا لا نستطيع العيش من دون ذلك، مع ضرورة التنبه إلى أنّ التقييم يُعدّ بطبيعة الحال حكما قيميا. ومن الواضح أيضا، أنّ المعايير التي تمّ اختيارها لتحديد التقييم، أي الأبعاد القيمية، تكون غير موضوعية، كونها تُحدَّد انطلاقا من مواقف وافتراضات صادرة عن بعض الأفراد أو التجمعات.

ولكن بالنظر إلى طابع الأبعاد القيمية، قد تتم عملية التقييم على نحو توافقي.

ثم إذا تعيّن علينا رصد عملية الرصد ذاتها، هل يكون عند ذلك، مصطلح "موضوعي" مفيدا؟ وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون هذا المصطلح مفهوما على نحو سليم، باعتباره "قابل للنقل والاستنساخ" بين أكثر من جهة واحدة.

[1] يجب أن تكون الأبعاد القيمية المستخدمة في مجال التقييم صريحة وواضحة؛
[2] يجب أن تكون عملية تحليل الأبعاد القيمية صريحة وواضحة.

لا يمكن التواصل بين الأشخاص المعنيين، إلا إذا جعلنا عملية التحليل برمتها صريحة وواضحة، على أن تكون في شكل علني، بحيث يمكن الوصول إليها بسهولة، وفقط عند توافر هذا الشرط، يمكن للمعنيين وغيرهم من الأفراد الذين يستخدمون نفس التعاريف والإجراءات، التوصّل الى نفس النتائج، أي تحليل الأبعاد القيمية، وإجراء عمليات التقييم والرصد.

لكن من هم هؤلاء "المعنيون"؟ هل هم الباحثون في مجال وسائل الإعلام الذين يضطلعون هم أيضا بمهمة الرصد؟ أجل هذه الفئة هي بكل تأكيد ضمن المعنيين الذين ينقلون المعايير ويقيّمون وسائل الإعلام، ويفترض فيهم أن يكونوا مؤهّلين للقيام بذلك. لكن أهمية العملية كلها أكبر من أن تنحصر في حيّز الباحثين في مجال وسائل الإعلام، وينبغي أن يشارك في هذا العمل كل من صانعي الأحداث، ووصانعي الأخبار، والصحفيين والمحررين والقراء والمستمعين، والمشاهدين، جنبا إلى جنب.

وبناء على ما سبق، يمكننا إضافة معيار ثالث:

[3] ينبغي أن تكون الأبعاد القيمية ذات مغزى بالنسبة لسلسلة الأخبار.

بعبارة أخرى، من الضروري أن يفهم الباحثون، المهتمّون بمجال سلسلة الأخبار، بل ينبغي أن يفهم أيضا كافة المعنيين بهذا الشأن، على طول سلسلة الأخبار، من صانعي الأحداث، وصانعي الأخبار، والمستهلكين (القراء والمستمعين والمشاهدين)، أنّ الأبعاد ليست مفيدة فحسب، بل إنها هامة أيضا، ومن الأفضل لهم جميعا أن يوافقوا على ذلك. لكن تجدر الإشارة أنه ليس ثمّة ضمانة للتوصّل إلى أيّ نوع من التوافق في الآراء حول هذه الأبعاد، ذلك لأنّ الهدف المتوخى في نهاية المطاف ليس التوصّل إلى توافق في الآراء ولكن السعي إلى إجراء حوار مثمر بين جميع الأطراف المعنية.

[4] الهدف من وراء ذلك هو إجراء حوار جيّد، وليس التوصّل إلى توافق في الآراء، حول المعايير.

ومن الأمثله الجيّدة على ذلك، رصد "العملية التنموية" للدول. علما أنه ليس ثمّة أيّ توافق في الآراء بأنّ مؤشر "اجمالي الناتج القومي/دخل الفرد" هو البعد القيمي الأساسي الوحيد.

لكن بسعيهم إلى توضيح هذا البعد وجعله صريحا، قد أسدى خبراء الاقتصاد خدمة جليلة لإثراء النقاش: فأولئك الذين قرأوا هذا التعريف وفهموه إلى درجة أصبحوا بفضله قادرين على الإضطلاع بالعمليات، هم متفقون، على الأقل، بشأن ما يتحدّثون عنه.

لقد تمخّض عن هذا النقاش الذي استمرّت أطواره على مدار ستين عاما، مجموعة واسعة من الأبعاد القيمية الإضافية، والكثير من هذه الأبعاد تتجلى في تقرير التنمية البشرية الشيق للغاية، الذي يصدره سنويا برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

لكن، وقد ذكرنا هذا، لا بد من الإشارة أيضا إلى الوجه الآخر من المسألة. إنّ الحوار الجاري حول مؤشرات التنمية (وهو مصطلح آخر يتّسم بدقة أكبر، لتعريف "البعد القيمي") يفقد بسهولة من عمقه الفلسفي، بحيث يفقد الجوانب الأكثر عمقا فيما يخص المسألة التي تجري المناقشة بشأنها.

إنّ التعريف الممدّد، الذي يستند إلى قوائم طويلة من المعايير التي تحدد من هي "البلدان متقدمة النمو" أو ما طبيعة "وسائل الإعلام الجيّدة"، لا يمكن أبدا أن يغني بشكل تام عن التعريف المعمّق، الذي يحاول بدل ذلك الحصول على معنى أعمق. وقد بُذلت جهود في هذا الباب، في الفصل 5.2. أعلاه.

كيف يمكننا تحقيق هذه المعايير الأربعة عمليا؟

المهمة [1] تبدو سهلة لأوّل وهلة، ولكنها تكون أكثر صعوبة في المدى البعيد. فإعداد قوائم الأبعاد، يجعلها واضحة، ومن شأن هذا الوضوح أن يحفّز على إجراء حوار هام حول كيف ينبغي أن نفهم هذه المعايير، أو كيف ينبغي فهم الفكرة الشاملة عن وسائل الإعلام الجيّدة، كما أنّ طلب الوضوح الصريح هذا يؤدّي بدوره إلى طلب مستويات أعلى من الدقة.

تتم إحدى طرق التعريف من خلال التعريف العملياتي، أي بعباره أخرى، من خلال الاضطلاع بعملية التقييم، أي بمعنى القيام بالمهمة [2] الواردة أعلاه. وإذا كان الهدف هو تحقيق التواصل بين الأفراد وإمكانية تكرار العملية، فعندئذ، أيّ اختلاف في التفسير، بسبب الغموض على سبيل المثال، سيظهر بوضوح، سواء كانت التناقضات نتيجة اختلاف في التفسير، أو في التقييم، أو في كليهما. وهناك أيضا احتمال آخر يكتسي أهمية بالغة، يتمثّل في كون المعايير قد تُفهم على نحو مختلف ويتمّ فيها التقييم بشكل مغاير، والاختلافان الاثنان قد يلغي كل منهما الآخر[61].

لنأخذ على سبيل المثال أحد نماذج الرصد يحظى بشهرة جد واسعة، ونقصد بذلك دليل ميشلان للمطاعم. إنّ ما يجري رصده في هذا الدليل هو نوعية الطبخ، كما هو معروض في وجبات الطعام المقدّمة إلى الزبناء، وهناك سلّم تقييم يحتوي على خمس مستويات: ***، **، *، صفر نجمة، وأخيرا دون أيّ إشارة. ولكن هناك أيضا تقييم للإطار أي المطعم ذاته، وما فيه من ديكور، ومن أجواء تلفّ المكان، وهو الآخر يستند إلى مقياس مماثل من سبع نقاط، يحدد بدقة كبيرة إمكانيات تقديم وجبات طعام رائعة في مطاعم عادية، ووجبات طعام رديئة في محيط رائع، بالإضافة إلى اجتماع روعة الوجبات والمحيط معها، وانعدام كليهما.

غير أنه في هذه الحالة، لم يتمّ توضيح المعايير بشكل صريح، بحيث نجدها مدرجة ضمن مفهوم "الذوق" الذي يتّسم بالغموض، وغياب التحديد، بحيث يكون الأمر متروكا **في** هذه الحالة إلى ذوق المتذوّقين والمختبرين، الذين يسافرون، في جميع

الأنحاء، ويدخلون المطاعم متنكّرين، مستخدمين على ما يبدو جميع حواسهم من أجل قيامهم بعملية الرصد.

ومن ثمّ يمكن إنجاز المهمة [2] حتى لو لم تتمّ المهمة [1]، وذلك نتيجة جملة من الأسباب، منها على سبيل المثال، احتمال تشارك المتذوّقين/المختبرين ثقافة تسمح لمعايير كل من الطرفين، أن تنتقل بصورة ضمنية إلى بعضهم البعض. ويمكن أيضا إنجاز المهمة [1] حتى مع عدم إنجاز المهمة [2]: ينقل الباحثون فحوى ما يبحثون فيه بصورة جيدة إلى بعضهم البعض، لكنهم يعجزون عن ترجمته ميدانيا إلى عمليات من قبيل تحليل المحتوى بقدر عال من الموثوقية (الذاتية البينية).

وهذا ينقلنا بدوره إلى المهام [3] و [4]، فلا أحد يرضى بأن تقتصر أهمية مغزى أيّ تحليل، فقط على المتخصّصين في بحوث الاتصال. ولكي تكون عملية الرصد مفيدة ينبغي أن يجري تشاور واسع على طول سلسلة الأخبار، وذلك ليس فقط لضمان الفهم المشترك، ولكن أيضا لتقاسم المصالح. وينبغي أن يهتم الناس على طول سلسلة الأخبار بكيفية عملية التوصّل إلى النتائج، كما ينبغي أن يكون الفهم المشترك كافيا لإجراء حوار مثمر حول أهمية الأبعاد القيمية.

إذن، كيف نُعرّف عملية رصد وسائل الإعلام؟ يكون ذلك عن طريق المهام الأربعة المحددة آنفا: أبعاد قيمية صريحة، وعملية تقييم وسائل الإعلام واضحة، قائمة على أساس تلك الأبعاد، مع إمكانية إحصاء شيئ ما، من خلال التأكّد من أنّ هذه الأبعاد ذات مغزى عبر سلسلة الأخبار برمتها، وعن طريق إجراء حوار دائم حول هذه الأبعاد. وينجم عن ذلك اختلاف كبير بحيث يتراوح بين مزاج شخص غاضب يقوم بإلغاء الاشتراك أو تبديل القناة التي يشاهدها أو فورة غضب متكررة: فهو من خلال هذه السلوكيات، يقوم بتبليغ النتيجة وليس المعايير، وتتّسم ردود فعله بالذاتية، فسلوكه له طابع شخصي، بخلاف ما هو عام، ومشترك بين مختلف الأشخاص.فعملية الرصد هي عملية عامة.

والغرض من ذلك هو، بطبيعة الحال، تحسين أداء وسائل الإعلام: لتكون بمثابة واجهة يتمّ من خلالها التعبير عن ردود الفعل والملاحظات، على أن لا تكون بالضرورة سلبية، أما فيما إذا كانت صالحة، وإذا كان لها تأثير ما، فتلك مسألة أخرى.

3.5— عملية رصد وسائل الإعلام: صورة عن الكيفية

لنتصوّر في مكان ما في العالم وجود مصفوفة ضخمة يُسجّل فيها تقييم عيّنة من وسائل الإعلام (م) استنادا إلى مجموعة من الأبعاد القيمية (ن)، على أن يكون لكل من (م) و (ن) قيم مرتفعة جدا. ويمكن إصدار وسائل الإعلام هذه بتردّد كل ساعة، أو تعمل بالنظام اليومي أو الأسبوعي، أو الشهري، أو السنوي أو وفق تردّدات أخرى، بحيث تستوعب كل خلية من خلايا المصفوفة تقييما واحدا، يستند إلى بعد قيمي واحد بالنسبة إلى عامل الزمن. ومن ثمّ ستحتوي كل خلية من خلايا المصفوفة على منحنى، يشكل فيه عامل الزمن المحور الأفقي، فيما يحتلّ البعد القيمي المحور العمودي.

ومن هذا المنطلق يمكننا مبدئيا أن نحصل على جميع الأشكال الممكنة من المنحنيات: اتجاه تصاعدي متفائل، منحى منحدر، "التخلص من ثنائية الأفضل/الأسوأ"؛ غياب أيّ منحى على الإطلاق. ويمكننا في ضوء ذلك إجراء مقارنة مع رسوم بيانية لمعدل النمو الاقتصادي، والميزان التجاري، ومعدل البطالة، أو أيّ مؤشّر اقتصادي آخر، أو رصد حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان استنادا إلى كل ما يرِد من نصوص في إعلانات/اتفاقيات حقوق الإنسان.

هل نحن أمام كابوس؟ أما من حيث ضخامة حجم العمل، فالجواب، نعم. والأمر كذلك أيضا إذا كان الأخ الأكبر (الساهر الرقيب) هو وحده من يستطيع الوصول إلى تلك المصفوفة، بما يملك من سلطة تخوّله دفع جميع المنحنيات تصاعديا، باعتبار أنّ ما يعتمده من تعريف للحقائق والقيم، هو وحده المتاح. ويمكننا مقابلة ذلك

بتنظيمات الناخبين، التي تتابع عن كتب، في ظل نظام ديمقراطي، كيفية تصويت ممثليها في القضايا الرئيسية. ولهذه التنظيمات جميع الأسباب الوجيهة التي تجعلها تحرص على تأكيد علانية المعايير وعمليات التقييم، لكي تسيّر آليات التفاعل والردود التي تلتزم بها النظم الديمقراطية، انطلاقا من أسفل إلى أعلى.

إنّ وسائل الاعلام التي تسهّل من عملية التوصّل إلى هذه البيانات، تسدي خدمة جليلة لصالح الديمقراطية، ثم هل هناك مسألة أكثر أهمية بالنسبة للديمقراطية من رصد وسائل الإعلام للدولة، ورأس المال والمجتمع المدني من أجل تحقيق الشفافية؟

وفي إطار نظام ديمقراطي، ينبغي أن تكون عملية الرصد متبادلة. الأساتذة يراقبون طلابهم، والعكس بالعكس. الإدارة ترصد الطلبة والاساتذة، والعكس صحيح أيضا. ومن ثمّ يمكننا القول، إذا كانت وسائل الإعلام ترصدنا، فنحن أيضا نرصد عملها.

فيما يلي بضعة كلمات عن وسائل الإعلام "م"، عبارة عن قائمة قصيرة من المعايير:

— ينبغي رصد وسائل الإعلام الثلاثة، الصحافة المطبوعة/الإذاعة/التلفزيون؛
— ينبغي إدراج جميع وسائل الإعلام، ذات التداول العريض والضيق، سواء كان جمهور القراء، أو المستمعين، أو المشاهدين، واسعا أو محدودا؛
— ينبغي إدراج وسائل الإعلام الخاصة بالنخبة/عالية الجودة، والشعبية على حد سواء؛
— ينبغي كذلك شمل وسائل الإعلام التي تعتبر منافسة، وليكن ذلك أيضا من أجل زيادة الاهتمام بعملية الرصد؛
— ينبغي إدراج مختلف مجالات الحضارة؛
— وينبغي إدراج وسائل الإعلام المحلية، من جميع المناطق.

فحتى عند القيام برصد وسيلة واحدة من وسائل الإعلام، من قبيل "رائدة العالم في

مجال الأخبار"، أو بالأحرى تلك التي تزعم ذلك من تلقاء نفسها، قد يكون الرصد جديرا بالاهتمام.

وإذا أضفنا إلى ذلك محطة تلفزيون أخرى (مثل قناة الجزيرة الفضائية)، التي تنتمي إلى فضاء حضاري مختلف، من أجل فسح المجال لتقديم مقابلة الصورة السائدة عندنا بصورة مغايرة (مثل رصد كيفية قيام القنوات التلفزيونية الأمريكية واليابانية الرئيسية بتغطية كل منها نفس العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة واليابان)، فتصير ساعتئذ عملية الرصد القائمة على المقارنة أكثر من مجرّد مجموعة من البيانات. فثمّة حدث مثير يبرز إلى السطح، إذ يكشف عن تغيير إضافي آخر له صلة بالموضوع المزمن، الذي عرضه كوروزاوا في قضية راشومون[ع]، على قدر عال جدا من الإتقان، كما لم يسبقه أحد إلى ذلك. وكل ذلك أمام أعين الناظر [62].

وحتى نكون منصفين تجاه وسائل الإعلام والمستهلكين على حد سواء، ينبغي إبقاء تعريف وسائل الإعلام منفتحا. فمعظم الدراسات تركّز على التلفزيون على حساب وسائل الإعلام المطبوعة، وفي مجال المطبوعات يكون تركيزها على الصحف على حساب الدوريات والمجلات، كما تولي اهتمام أكبر لنشرات الأخبار على حساب التعليقات. وما يلفت الانتباه هو تجاهل مصدر المعلومات الرئيسي بالنسبة لمعظم الناس، نعني بذلك المصدر الذي يعتمد فيه المرء على غيره من الناس، وعلى الاجتماعات الرسمية والثرثرة غير الرسمية، وشبكة الانترنت (باستثناء التقليد الناجع للغاية، المتّبع في تدفق المعلومات على مرحلتين). ويتطابق ذلك تماما مع النهج المتّبع عادة في التركيز على البعد التصويري بدلا من التركيز على البعد الكتابي، والتركيز على البعد الكتابي على حساب البعد الشفوي. وينبغي أيضا إجراء دراسات لتمكين الناس من إسماع أصواتهم، فيما يخص مصادرهم في مجال المعلومات. من يدري، قد تتمخّض عن ذلك بعض المفاجآت.

[ع] فيلم من إخراج أكيرا كوروساوا. يروي فيه جريمة بشعة وما تلاها من أحداث، تمّ ذكرها انطلاقا من وجهات نظر مختلفة بل ومتباينة.

بضعة كلمات عن الأبعاد "ن". فيما يلي فهرس قصير:

1) الوسيلة الإعلامية بصفتها تنظيما

— نمط الملكية
— توزيع الموظفين بحسب الجيل، والانتماء إلى أحد الجنسين أو العرق أو البلد
— الحسابات: إقامة جرد منهجي يحصي مصدر الدخل المكتسب، أول بأول.

2) الوسيلة الإعلامية من حيث الشكل

— كم من المساحة/الوقت تُمنح للإشهار؟
— كم من المساحة/الوقت تُتاح للقراء/المشاهدين/المستمعين؟
— كم من المساحة/الوقت، تُسخّر للأخبار/التعليقات؟
— ما هو مقدار المحتوى، من حيث المساحة/الوقت، الذي يمكن بالفعل التنبؤ به، هذا في ضوء ما نعلمه عن التوجه العام السائد (من الصعب تقدير هذه النسبة)؟
— ما نسبة محتوى قصة إخبارية (مساحة النشر/وقت البث) من حيث استقلاليتها عما حدث/كان يمكن تحريره عند العودة من مسرح الحدث؟
— كم من المساحة/الوقت تُمنح للجهات الفاعلة التي تبحث عن وسائل الإعلام، مقابل ما تُمنح لوسائل الإعلام التي تبحث عن الجهات الفاعلة (من الصعب تحديد هذه النسبة)؟

3) الوسيلة الإعلامية كمحتوى[63]

— بالنسبة للنزاع: ما مدى القدرة على تغطية أخبار جميع الأطراف؟
— بالنسبة للنزاع: ما مدى التركيز على سبل التوصّل إلى حل، إلى تحويل النزاع؟

— فيما يتعلق بالانتماء إلى أحد الجنسين: ما هو الحيّز المتاح أمام المرأة لإسماع صوتها؟
— بالنسلة للنزاع العرقي: ما هو القدر المتاح أمام غير البيض لإسماع صوتهم؟
— النزاع القومي: ما مدى المساحة المتاحة أمام "الأقليات"؟
— بالنسبة للحرب/العنف: ما مدى التركيز على الآثار غير المرئية، على الوقاية، على صنع السلام، على المصالحة وما إلى ذلك؟
— بالنسبة لمجال التنمية: ما مدى التركيز على آليات التوزيع (ليس فقط النمو)، وعلى المشاركة الشعبية، وعلى البدائل المتاحة؟
— وبخصوص البيئة: ما مدى التركيز على هوية الملوث/المبدّد، وعلى المبادرات والبدائل الشعبية؟

وجب الإقرار ابتداءًا أنّ هذه الأبعاد هي بكل تأكيد ذات طابع عام للغاية، أما القضايا الخاصة فتقتضي معالجة أكثر خصوصية. ولكن حتى في هذه الحالة، قد يكون هذا الشكل العام من أشكال الرصد مفيدًا، فبعض عمليات الرصد، التي تتم بأثر رجعي، حول قضايا تعود إلى عقود سابقة، بل وقرون، قد تكون مهمة أيضا. ثم هل ما نشهده هو اتجاه يميل نحو مزيد من التركيز على الملكية الخاصة ومصادر الدخل؛ ونحو مزيد من الإعلانات التجارية وتفاعل أقلّ مع المستهلكين؛ ونحو وسائل إعلام أكثر تحزّبا، ومزيد من أوجه الإثارة بوجه عام، وتركيز أقلّ على الحلول الممكنة، ومزيد من التركيز على المشاكل، وتركيز أقلّ على التسويات، والمزيد على النزاعات؟ لن نستطيع أبدا معرفة مدى حجم التأثير النابع من خارج دائرة وسائل الإعلام، ولكن بالمقابل يمكننا أن نعرف شيئا ما فيما يتعلق بالنتيجة، أي عن الواجهة التي تُعرض أمام الجمهور، وعن عملية نشرها في الفضاء العام.

ينبغي أن تمكننا عملية الرصد من إجراء المقارنة، وأن لا يتم ذلك فقط عبر فضاء وسائل الإعلام في الوقت الراهن، ولكن عبر الزمان أيضا، أو بمعنى آخر، مقارنة آنية وأخرى تأخذ في الحسبان التطورات الناشئة بفعل المتغير الزمني.

وبهذه الطريقة فقط، يمكن كشف بعض الاتجاهات التي من شأنها أن تجعل عملية الرصد ليست فقط مفيدة ولكن ذات أهمية أكيدة من أجل وقف الاتجاهات الخطيرة في الوقت المناسب. وقد يحصل جدل حول مدى جودة أو سوء الوضع الحالي، لكننا نتفق في نهاية المطاف حول الضرورة الملحة للقيام بعمل ما في حالة استمرار مضيّ التوجهات السيئة في نفس الاتجاه، والشيء نفسه ينطبق بالنسبة إلى عنصر الفضاء: إذا اختلفت الأساليب من حضارة إلى أخرى، وحتى فيما بين البلدان المنتمية إلى نفس الحضارة، قد تكون عندئذ عملية الرصد بمثابة دعوة ليس للضبط الاجتماعي بقدر ما تكون دعوة للتعليم الاجتماعي.

هل ستعير وسائل الإعلام اهتماما بالموضوع؟ ربما ليس بقدر اهتمام كبار الطهاة الفرنسيين الذين دفع بهم وضعهم إلى الانتحار، حسب ما تناقلته الأخبار، نتيجة فقدان مطاعمهم نجمة واحدة عند عملية التقييم، لكن مع ذلك، فوسائل الإعلام مثلها مثل غيرها في معظم الحالات، تهتمّ بنفسها بالدرجة الأولى. وحتى في حالة عدم رغبتها نشر الأنباء السيئة عن نفسها، قد يقوم منافسوها بذلك.

وأخيرا، كلمة تحذير. إنّ غاية ما كان يتوخّاه هذا الفصل، هو توضيح بعض الأبعاد التي يجب أن تُؤخذ في الاعتبار عند بذل أيّ جهد لإرساء دعائم نظام يرمي إلى رصد وسائل الإعلام. وقد كُتِب بأسلوب يركّز على الجهة الفاعلة: فبينما يزاول المحررون والصحفيون مهامهم، يتولى الجمهور عملية الرصد ليسجّل سلوك وسائل الإعلام.

كما وجب التنبيه إلى أنّ الكتابة على هذا النحو لا تعني بأيّ حال من الأحوال ضرورة اعتماد توجه عام يركّز ضمنيا على الجهات الفاعلة أثناء عملية تحليل وسائل الإعلام على وجه الخصوص وعملية الاتصال عموما. وإذا كانت الجهات الفاعلة تتمتع بحرية التصرّف، فلا يتحقق ذلك بشكل مطلق، بحيث لا تتجاوز هذه الحرية حدًّا معينا، أمّا البقية فتحددها بصورة رئيسية البنية الهيكلية والثقافة المحيطة بها.

وليس صناعو الأحداث هم فقط من يتأثّرون بالبنية الهيكلية العميقة وبالثقافة العميقة، وبالمصالح المتضاربة، وبدوافع الربح، والخطابات المستمدة من الثقافة العامة، التي تضع الفقراء في مواجهة الأغنياء، وما إلى ذلك، ولكن منتجو الأخبار والمستهلكون لها هم أيضا يتأثّرون بها. أجل، هذه هي حالة من يقوم بعملية الرصد، و هي أيضا حالة كاتب هذه الأسطر، أي باختصار، لا أحد يملك حرية التحرّك بشكل تام، لا أحد يمكنه تجاوز هذه العوامل.

لكن الفكرة الكامنة وراء عملية الرصد لا تقوم على مهمة التنظير، وإنما ترمي إلى صياغة الترتيبات الهيكلية القائمة في إطار إشكالية، بما يوفّر قوة دفع إضافية للتغيير. ومتى توفّر لدى المحلل مواد أكثر، تمكّن من استخدام الطريقة الناجعة المتمثلة في التحليل التفاضلي: لماذا الوسيلة الإعلامية "أ" مختلفة عن الوسيلة الإعلامية "ب"، في البلدان "ج" و "د" ولكن ليس في البلدان "ت" و "ث"؛ ولماذا تزداد الفجوة عمقا مع مرور الوقت؟ كلما زادت المادة الإحصائية ثراء، كانت قاعدة التغيير أعمق.

إنّ عملية الرصد هي في واقع الأمر أكثر بكثير من مجرد ترقّب الاتجاه: الرصد معناه الفهم من أجل التصرّف بطريقة مستنيرة ومبنية على منطق سليم، كما أنّ الرصد يتجاوز مجرد عكس ما يحدث على مستوى فضاء الركن الرابع في المجتمع (بالإضافة إلى الدعائم الثلاثة الأخرى، المتمثلة في الدولة، ورأس المال والمجتمع المدني). ومن شأن رصد وسائل الإعلام أن يجعلها شفافة، وهو بمثابة شرط أساسي لتضطلع الديمقراطية بوظيفتها، وهو في ذات الوقت شرط أساسي لكي تسلّط وسائل الإعلام الضوء على جذور العنف، وتجعل الصراعات شفافة.

4.5— رصد إعلام الحرب مقابل إعلام السلام

كان الهدف من وراء تأليف هذا الكتاب، جعل مهمة الرصد سهلة. يُعتبر الجدول 1 الخاص بتغطية النزاع إعلاميا، أمرا أساسيا بطبيعة الحال. لنأخذ على سبيل المثال حالة نزاع من النزاعات، ولنأخذ المجالات الأساسية الأربعة ذات الصلة بالموضوع،

الواردة في الجدول 1، ثم لنلقي نظرة على الأبعاد الفرعية السبعة عشر المتضمنة فيه، ولنلاحظ كيف تتمّ معالجة نزاع ما في إطار موضوع إعلامي، ثم لنبدأ عملية حسابية. لنضع مؤشرا واحدا كلما تمّ تسجيل حضور إعلام الحرب، وآخر بالنسبة لإعلام السلام، مع الإشارة أنه ليس من الضروري أن يُقصي كلا منهما الآخر. وقد يكون المؤشر الخاص بموضوع معيّن مرتفعا بالنسبة لأحدهما، ومنخفضا بالنسبة للآخر، أو منخفضا بالنسبة لكليهما، أو مرتفعا لكليهما، علما أنّ هذه الحالة الأخيرة (مؤشّر مرتفع بالنسبة لتواجد النوعين من الإعلام) دليل على أنّ صحافة السلام قد وجدت طريقها لتخترق التغطية الإعلامية التقليدية المختصة في تغطية الحرب[64].

وعبر الفصول الأربعة الآتية، سيُعرض أمام القارئ كيف يعالج صحفيان محترفان أوضاعهما الميدانية، من خلال استخدامهما بعض معايير الرصد البسيطة لكي يتسنى لهما التوصّل إلى فهم أفضل لدورهما، هل هذا الدور هو أقرب للتدخل أم هو شكل من أشكال "التواطؤ":

– كيف يتمّ تفسير أعمال العنف؟
– كيف يتمّ وصف النزاع، مثلا عدد الأطراف المشاركة فيه؟
– هل ثمّة عرض لأخبار أو صور، تتعلّق بحل النزاع أو تحويله؟

لقد أشرنا أعلاه، في الفصل 3.5. إلى بعض الأبعاد المماثلة، كما يحتوي هذا الكتاب على مرّ صفحاته، على قائمة أفعال ضمن ما ينبغي فعله، وما يجب تركه، ويمكن ترجمة عناصر هذه القائمة كلها إلى معايير.

وتسعى "ترانساند"، وهي منظمة غير حكومية متخصصة في مجال تحويل النزاع، جاهدة إلى وضع مؤشر يهتدى به لقياس درجة تحويل النزاع، ويتضمّن هذا المؤشر نحو 25 بندا، كل بند من هذه البنود يشير إلى إحراز خطوة واحدة إلى الأمام. وسعيًا وراء الفعالية، يجري العمل على اختبار هذا المؤشر على نزاعات حقيقية، لمقارنة وضعية نزاع ما مع نزاعات أخرى، ومقارنة أطوار النزاع ذاته، بالقياس إلى عامل

الزمن، والجدير بالأهمية أنّ هذه المؤشرات يمكن أن تُستخدم أيضا في مجال تغطية النزاعات، للتأكّد ما إذا كانت هذه الأبعاد قد أُدرجت بالفعل في مواضيع النزاعات.

5.5– النزاع، الحرب والسلام: نظرة من الأعلى (الأمر الذي عادة ما يغيب، ليس على إدراك الصحفيين فحسب، بل وعلى غيرهم أيضا)

ثمّة تاريخ طبيعي موحّد، يضمّ في ثناياه العديد من الاختلافات والأنماط الفرعية من العنف، إلى جانب الحرب، باعتبارها نوعا من عنف المجموعات المنظمة، ويشكّل هذا التاريخ مؤشّرا على كيفية تجنّب العنف أو على الأقل التخفيف من حدته. ويشمل هذا النموذج مرحلتين، تسبقان نشوب العنف ذاته.

تتمثّل المرحلة الأولى في النزاع (أطراف النزاع وأهدافها المتناقضة)، وهي ظاهرة شاملة تتخلّل الواقع البشري والاجتماعي، وهي بمثابة قوة محركة رئيسية. أو بعبارة أصح: نزاع لم يجد طريقه إلى الحل، مما يؤدي إلى تكريس الشعور بالإحباط بسبب عدم تحقيق الأهداف المتوخاة، ومن ثمّ احتمال شنّ عدوان على الأطراف التي يُنظر إليها باعتبارها تشكّل عائقا يحول دون تحقيق ذلك.

وتتمثّل المرحلة الثانية في الاستقطاب (اختزال النزاع في مجموعتين اثنتين فقط، نحن والآخر، مع تفاعل إيجابي داخل المجموعة نفسها وتفاعل سلبي بين المجموعتين). وفي حالة استقطاب مفرط، يتم تجريد الآخر من إنسانيته، في حين تمجد الذات، باعتبارها وعاء ناقلا للقيم العليا المقدّسة أو القيم الدنيوية.

تشكّل هذه الصيغة الموحّدة، أو النموذج، جزءًا لا يتجزأ من واقعنا البشري، وعلى غرار ما يحدث في حالة المرض، يكون العنف هو الآخر نتيجة للمراحل السابقة من النموذج المذكور، ومثله مثل المرض، يمكن الوقاية منه عن طريق إزالة أسبابه. ومن هذا المنطلق، يتم إزالة النزاع باعتباره سببا، وذلك عن طريق عملية التحويل بحيث

يُمكن أن تتعامل الأطراف مع النزاع بشكل سلمي، وبشكل ابتكاري، في جو من التعاطف، كما تتمّ إزالة الاستقطاب باعتباره سببا من خلال تفكيك الاستقطاب، أي إعادة ربط إيجابية بين الأطراف، وتسطيح التباين الموجود بين الذات والآخر.

وفي إطار اللغة التقنية التي تستخدمها الأمم المتحدة، فهذان النشاطان يُعرّفان اصطلاحيا بصنع السلام وبناء السلام، وهما بذلك يشبهان المعالجة الاستشفائية والمعالجة الوقائية، أي إزالة مسبّبات الأمراض واستعادة قدرة الجسم على الشفاء الذاتي. ثم تأتي لاحقا مرحلة حفظ السلام، قصد منع اندلاع أعمال العنف، فالمصالحة، لتضع حدًّا لدوامة العنف، وتضميد الجراح.

مواطن الخطأ التي غالبا ما تقع فيها الصحافة عند تغطيتها أحداث العنف

[1] تجاهلها للنزاعات، وتركها دون حل، هذا إلى جانب حالات الاستقطاب، والتركيز فقط على أعمال العنف المجردة بحيث تبدو غير منطقية، وكأنّ القائمين بها يعانون حالة انطواء على الذات.

مثال: "الإرهاب"، راجع كتاب بلوباك "رد فعل سلبي" لصاحبه تشالمرز جونسون.

[2] الخلط بين مسرح النزاع، حيث تجري أعمال العنف/"الفعل"، وبين تشكّل النزاع، الذي يشمل الأطراف التي لها مصلحة في ما يتمخّض عن هذا النزاع.

مثال: التركيز في أولستر على الأطراف العنيفة (الجيش الجمهوري الايرلندي/قوى دفاع يلستر/شرطة إيرلندا الشمالية/الجيش البريطاني) على حساب 85٪ من الشعب.

[3] الثنائية، أي اختزال عدد أطراف النزاع في طرفين فقط، ممثّلة عادة في الأطراف المتجابهة في مسرح الأحداث، مع عدم البحث عن أطراف خفية، تقدّم نفسها في كثير من الأحيان كمقرّب بين الطرفين، كوسطاء، إلخ.

مثال: إغفال دور ألمانيا كطرف رئيسي في نزاع يوغوسلافيا، وأهدافها الخاصة، انظر كتاب "*الطريق إلى الحرب*" (دير فاك إن دن كريغ)، لصاحبه ماتياس كونتزل.

[4] المانوية، التي تعرض أحد الأطراف باعتباره يجسّد الشر، فيما تقدّم الطرف الآخر في صورة الخير المطلق، مع (إعادة) تعزيز حالة الاستقطاب، وحرمان "الشر" من فرصة إسماع صوته.

مثال: الصورة النمطية لصربيا، وإندونيسيا، وصدام حسين؛ مع اتخاذ موقف محدد، إلى جانب أحد الطرفين، وعادة ما يكون نفس الطرف الذي تدعمه حكومة الدولة القومية.

[5] هرمجدون (*المعركة الفاصلة*)، تعرض العنف على أنه شيء لا مفرّ منه، وتقوم بإهمال البدائل، وتلقي باللوم على انطواء معسكر الشر.

مثال: حرب منظمة حلف شمال الأطلسي ضد يوغوسلافيا (صربيا)، مع إسقاط العديد من الأسباب البديلة للعمل، وإنكار وجودها أصلا.

[6] إغفال البنية الهيكلية للنزاع/الاستقطاب/العنف، مثل أحياء الأقليات الفقيرة (الغيتوهات)، ومخيمات اللاجئين، والاقتصار على تغطية أعمال العنف المباشرة فحسب.

مثال: أكثر من 100 ألف شخص يموتون من جرّاء عدم توفّرهم على الغذاء والخدمات الطبية اليومية.

[7] تجاهل وضع الآهالي المفجوعين بفعل فقدانهم أحبّائهم، أي ما لا يقل عن 10 أفراد عن كل ضحية، وما يضمرونه من مشاعر انتقام وثأر، وما يتسبّب ذلك في

إذكاء دوامة العنف.

مثال: يحدث هذا التجاهل تقريبا في كل النزاعات، باستثناء مفجوعي"نا" البارزين، (الذين يحظون بكل عناية).

[8] عدم استكشاف الأسباب وراء إطالة أمد النزاع وعمليات تصعيد وتيرته وخاصة دور وسائل الإعلام في استمرار دوامة العنف.

مثال: تزويد أطراف النزاع بالأسلحة، في سري لانكا، على سبيل المثال،

[9] عدم استكشاف أهداف الأطراف المتدخّلة، وكيفية نزوع القوى الكبرى إلى التحرّك المحموم عندما يُصاب النظام بالوهن ويهتز من الداخل، نتيجة النزاع والعنف، واقتناص هذه الأطراف المتدخّلة حصصها من الغنائم، والحصول على موطأ قدم.

مثال: "المجتمع الدولي" في يوغوسلافيا، وتجاهله قصة معسكر بوندستيل[غ]، السياسة الألمانية الخاصة بالمحميات.

[10] عدم استكشاف مقترحات السلام، والصور الدامغة

مثال: تجاهل مقترح بيرز ذي كولار، الخاص بنزاع يوغوسلافيا، في ديسمبر/كانون الأوّل 1991، والتقليل من شأن مجموعات المواطنين.

[11] الخلط بين "وقف إطلاق النار" و "الاجتماع حول الطاولة" من جهة، وبين

[غ] معسكر بوندستيل هي القاعدة الرئيسية لجيش الولايات المتحدة تحت قيادة قوة كافور في كوسوفو[ا]. يقع بالقرب من أوروسيفاتش في الجزء الشرقي من كوسوفو، والقاعدة هي بمثابة المقر الرئيسي لحلف شمال الأطلسي متعددة الجنسيات في كوسوفو فرقة الشرق.

السلام من جهة ثانية، مع توقّعات مبالغ فيها عند اجتماع "أمراء الحرب" من أجل السلام، تطبيقا لجدول أعمال حكومي موحّد خاص بـ"وقف إطلاق النار-مفاوضات-سلام".

مثال: أفغانستان، مع صرف النظر عن صور السلام.

[12] إغفال مسألة المصالحة، وهي جزء أساسي من عملية وقف الاستقطاب.

مثال: في أيّ نزاع، إثيوبيا- إريتريا، على سبيل المثال.

الفصل السادس
الديموقراطية، الحرب على العراق، ووسائل الإعلام البريطانية

"أية حكومة شعبية، لا يحصل فيها الشعب على المعلومات الكافية والضرورية، أو الوسائل التي تمكنّه من الحصول على هذه المعلومات، لا يفضي الوضع فيها في واقع الأمر سوى إلى مهزلة أو مأساة، أو ربما كلتيهما. شيء مؤكد لا محالة، سوف تكون الغلبة على الدوام للمعرفة التي ستتحكم في مصير الجهل، ومن ثمّ فواجب الشعوب التي ترغب في حكم نفسها بنفسها، أن تتسلّح بالسلطة التي تمنحها إياها المعرفة"[65]

قائل هذه الكلمات، هو جيمس ماديسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، وهي بمثابة تصريح مدوّي يعبّر عن النظرية التي تعتمدها الليبرالية فيما يتعلّق بحرية الصحافة. ومن هذا المنطلق، تعدّ الصحافة إحدى الأدوات المدنية الأساسية بالنسبة للديمقراطية، كما أنّ الصحافة الحرة ليست مجرّد شيء جيد في حد ذاته، بل هي مفيدة أيضا، وتُسهم في زيادة رفاه ورقي أكبر عدد ممكن من الناس.

وهكذا، بعد ما يقرب من مائتي سنة على ذلك الإعلان، جاء خليفة ماديسون في البيت الأبيض (المكتب البيضاوي) ليترأّس ما يسمى بـ"الحرب على الإرهاب" التي قد تستمّر لعدة عقود، وفق تصريحات أنصارها في واشنطن، وهم بذلك يفرضون بالقوة "القرن الأميركي الجديد".

وقد دارت رحى واحدة من أولى ساحات القتال في "الخليج الفارسي" إلى جانب الحملة للإطاحة بنظام صدام حسين في العراق. وكان ذلك، وفق ما أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش، حربا لنشر الديمقراطية. لكن السؤال الذي يفرض نفسه: هل كانت الحرب نفسها ديموقراطية؟

وهل كانت الجماهير في البلدان التي يناصر ساستها الحرب – الولايات المتحدة وحلفاؤها – قادرة على اكتساب المعارف الضرورية لتكون فعلا سيدة قرارها للبث بشأن هذه المسألة؟

ينبغي وفقا لنظرية الليبرالية المتعلقة بحرية الصحافة، أن تقدّم وسائل الإعلام هنا بالتحديد يد العون. وثمّة نص ليبيرالي آخر، يفوق الأول شهرة، محوره الحرية، بقلم الفيلسوف الانجليزي جون ستيوارت ميل، الذي يعتقد أنّ "الفاعلية ميدانيا تشكّل أفضل وسيلة للإجابة على جميع المسائل الأخلاقية". ثم يواصل:

"تكمن غرابة العمل الذميم المتمثّل في كتم أنفاس الناس ومنعهم من التعبير عن آرائهم، في كونه يسلب حق الجنس البشري؛ الأجيال السالفة والجيل الحالي على حدّ سواء، الذين يعارضون هذا الرأي المكتوم أكثر من أولئك الذين يتبنّونه. فإذا كان هذا الرأي الذي لم يُسمح له بالتعبير عن نفسه صائبا، فهم بإخماده يحرمون أنفسهم من فرصة تصحيح خطأ بصواب. أما إذا كان الرأي خطأ، فهم يخسرون ما يكاد يكون بنفس القدر من الأهمية، أي رؤية أوضح، وانطباع أكثر حيوية بالنسبة للحقيقة، بفعل تصادمها بالخطأ"[66]

وتتّسم استعارة مفردة "الاصطدام" بقدر كبير من الدلالة، ففي الإطار الليبرالي، ينبغي أن تُستخدم حرية التعبير لإحداث تحرّك نشيط، والانتشار في المجال العام، وإحداث تصادم بين وجهات النظر والمقترحات البديلة، وذلك للوصول إلى أفضل طريقة لضمان تحقيق تقدّم بشأن القضايا اليومية الهامة. "لا يوجد رأي معصوم"، يضيف ميل – وكلّ رأي يستحقّ أن يوضع على نفس المحك.

تغطية الحرب على العراق

غير أنّ هناك نزعة تميل إلى طمس جوانب معينة من "الحقيقة" المتعلّقة بمثل هذه

الأحداث، إلى جانب كتم نمط معين من "التعبير عن الرأي"، وتنفّذ هذه الخطة بصورة روتينية، أو من خلال تجاهل هذه الحقائق لصالح تكريس "حقائق وأراء" أخرى. ويرمي الأثر المتراكم لهذه الأنماط من عمليات الإغفال إلى تشويه القضايا التي يدور حولها النقاش، ومن ثمّ إبقاء الجمهور في حالة جهل بما يجري، مما يقلّل من حيوية الديمقراطية ومن فعاليتها.

وفي ضوء ذلك نجد أنفسنا، بشكل خاص، منقادين – أو لنقل تدفعنا – هذه التغطية الإعلامية للنزاعات، نحو رؤية مضخّمة لحجم الردود العنيفة، والتقليل من شأن الحلول غير العنيفة. ويميل إعلام الحرب، وفق ما هو مبيّن في الفصل الأول من هذا الكتاب، إلى الهيمنة، في معظم وسائل الإعلام، وفي معظم الأحيان، حسبما أظهرته دراسات عديدة[67،68،69،70]. وبناء عليه، كيف يمكن لإعلام السلام أن يعالج هذه الحالة؟ هل من الأفضل أن يتم ذلك من خلال الوفاء بالوعود المتضمنة في النموذج الليبرالي؟ لنأخذ من باب التدليل، وبشيء من الإيجاز، أوّل بأوّل، العناصر المتضمنة في الجدول الخاص بإعلام الحرب:

[1] مقاربة موجهة نحو الحرب/العنف — عرَض غطاء مجلة نيوزويك، نحو ستة أشهر قبل الغزو، صورة مركّبة يتقابل فيها وجه الرئيس صدام حسين ووجه جورج بوش، يفصل بينهما سؤال تمّت صياغته بشكل مستفز: "من الذي سيفوز؟"[71] (مجلة نيوزويك، 2002). يُشكّل ذلك بامتياز مثالا نموذجيا على صيغة "طرفين اثنين، هدف واحد" التي تشكل السمة المميزة لإعلام الحرب، المهيمنة في وسائل إعلام المملكة المتحدة، أثناء قرع طبول الحرب والاستعداد لها.

قام لينش[72] باستطلاع أكثر من 1400 مقالة نشرتها الصحافة البريطانية، اعتبارا من الأسابيع الأولى من عام 2003، وتبيّن له أنّ أقليّة ضئيلة فقط منها نقلت وجهات نظر جيران العراق على سبيل المثال – إيران والمملكة العربية السعودية – التي أعربت عن شكوكها حول مدى حكمة أو لأسباب أخرى (كما أتضح لاحقا)، استخدام القوة لتنفيذ "تغيير النظام"، وحتى هذه الوسائل الإعلامية القليلة التي

نشرت مثل هذه الآراء، جزء ضئيل جدا منها فقط هو من أجرى فحصا دقيقا لهذه الزاوية. وبصفة عامة، فقد اصطفت الجهات المؤثرة الواردة في التقارير الإخبارية، في الدولة التي تقود التحالف، على هذا الجانب من الصراع العنيف، أو الآخر.

[2] مقاربة موجهة نحو الدعاية — تميّزت الفترة التي سبقت عملية شن الحرب على العراق بزيادة هائلة في الخطاب الرسمي، عن "الأكاذيب" الصادرة عن نظام صدام حسين، وحول سجله المتعلّق بـ"أسلحة الدمار الشامل"، لكن ما يلفت الانتباه هو أنّ وسائل الإعلام، في الولايات المتحدة ودول التحالف، تصرّفت إزاء ذلك بكل هدوء، "غير مبالية بالمرة، بشكل يثير الدهشة"، حسب تعبير لينش وماكغولدريك[73]. وفي "ملف" صادر عن حكومة المملكة المتحدة، تحت عنوان "أسلحة الدمار الشامل العراقية"، تمّ توزيعه على الصحافيين في لندن، في أيلول/سبتمبر 2002، قدّمت الحكومة تفاصيل عن عدد من المواقع الرئيسية التي قيل أنه يتمّ فيها تصنيع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية و"المواد التي تسبق إنتاجها". وجميع هذه المزاعم انهارت لاحقا نتيجة عملية التقصي التي أجرتها لجنة فريق التفتيش عن الأسلحة (أنموفيك)، التي دخلت العراق بعد شهرين، لكن مع ذلك لم تحظ هذه الحادثة سوى بتغطية عابرة ومقتضبة، أو مرّت دون تغطية بالمرة.

وفي 17 كانون الثاني/يناير 2003، نشر موقع هذه اللجنة على الانترنت أخبارا تفيد بأنّ مصنع الكلور في مدينة الفلوجة، الذي جاء ذكره في الملف الحكومي وتركّزت حوله الشكوك، كان في واقع الأمر "معطّلا". وفي اليوم التالي، قامت عيّنة واسعة من الصحافة البريطانية بإدراج إشارة خفيفة واحدة فقط حول كلمة "الكلور": وجاء ذلك في سياق مقالة وردت في صحيفة تايمز حول توصية بارتداء النظارات الواقية أثناء السباحة، موجهة إلى الأشخاص الذين يعانون من قصر نظر، الذين يحاولون الاستفادة من المياه المعالجة بالكلور في المسابح العامة المزدحمة[74].

[3] مقاربة موجهة نحو النخبة — لقد شكّلت المناقشات الدائرة حول احتمال وجود دوافع غير معلنة للحرب، وتوافر وسائل بديلة لتحقيق "تغيير النظام" في

العراق، واحتمال عدم مشروعية العمل العسكري، ثلاثة أمثلة بارزة على زاويا مهمة لنقل الأخبار، جرى طمسها من خلال إغراقها في سيل جارف من التغطية الشاملة لتحركات القادة، وهم يقومون بجولات مكوكية، يكررون فيها مطالبهم ومواقفهم المألوفة. وفي هذا الصدد قام الباحثان فريل وفالك بتوثيق "موقف [النيويورك تايمز] الرافض باستمرار النظر في حجج القانون الدولي التي تعارض اللجوء إلى الحرب وشنّها من قِبل القادة السياسيين الأمريكيين، وهي (النيويورك تايمز) من خلال رفضها ذلك، قد تسبّبت في حجب هذا البعد الأساسي من قرارات السياسة الخارجية المثيرة للجدل عن المواطنين"[75].

[4] مقاربة موجهة نحو إحراز النصر — وبعد أن اجتاحت القوات الأمريكية بغداد في نيسان/أبريل 2003، أوردت صحيفة لندن تايمز عنوانا بارزا جاء فيه: "والآن وقد تحقق النصر، حان وقت إحراز السلام". وبعد أسبوعين من ذلك، عندما وطأت قدما الرئيس بوش ظهر حاملة الطائرات "يو أس أس أبراهام لينكلن"، جرى عموما نقل تصريحه عن "انتهاء العمليات القتالية الرئيسية" وكأنه إيذان بانتهاء الحرب. وبطبيعة الحال، كان استمرار العنف في العراق حدثا لا يمكن تجاهله، ولكن مع ذلك تردّدت معظم وسائل الإعلام في المملكة المتحدة، طيلة فترة طويلة، في قبول حقيقة الحرب باعتبارها ظاهرة مستمرّة وتقاعست عن تغطية العمليات بصفتها تلك. ونزحت هذه الوسائل الإعلامية بدل ذلك إلى ربط عمليات القتل بعوامل منفصلة من قبيل "تبادل إطلاق النار وشيوع حالة الفوضى العارمة والتمرّد على القانون"، على حد تعبير مراسلة ال"بي بي سي" في بغداد، كارولين هولي[76]. وثمّة تقدير، أجراه فريق من جامعة جونز هوبكنز – نشر في دورية لانسيت – أفاد أنّ غزو العراق في عامه الأول تسبّب في وفاة 10 آلاف شخص، معظمهم بنيران قوات "التحالف" وظل هذا الرقم الذي نشرته دورية لانسيت، لفترة طويلة، الرقم الجادّ الوحيد المتمخض عن دراسة رصينة محترفة. ورغم ذلك، تمّ تجاهله على العموم، واعتماد بدله أرقام أدنى منه احترافية ومصداقية، جمعها بضعة الهواة المنتمين إلى المشروع العراقي لتعداد الضحايا[77].

سيركّز هذا التحليل على وسائل الإعلام في المملكة المتحدة، ويعود ذلك لسببين اثنين. أحدهما له علاقة بأنماط تدفّقات الاتصالات العالمية، التي تجعل من لندن واحدة من أكثر عواصم العالم تأثيرا في مجال وسائل الإعلام. وتتمتّع المؤسسات الإخبارية التي تتّخذ من لندن مقرا لها، مثل ال"بي بي سي"، ووكالة الأخبار "رويترز"، وصحيفة *فاينانشال تايمز*، و*الجارديان* و*الإيكونوميست*، دون أن ننسى أكبر مكتب لل"سي أن أن" خارج أتلانتا، بقدرة تواصل عالية عالميا. وقد اكتشف وو[78] أنّ معظم الأخبار الدولية في وسائل الإعلام العالمية مصدرها الأول هو الولايات المتحدة، وتأتي بريطانيا في الصف الثاني، أما عندما تُنشَر نفس القصة في كلا البلدين، فيكون الأثر المشترك هائلا للغاية.

أما السبب الآخر، هو أنّ بريطانيا شكّلت، من زاوية ما، مسرحا حاسما في مجال معركة كسب الرأي العام. وطوال الفترة التي سبقت الحرب، أشارت استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة أن تأييد الأمريكيين للعمل العسكري، من أجل الإطاحة بصدام حسين، يعتمد على مدى قدرة حشد الدعم لصالح هذه الخطة، في البلدان الأخرى، وأثبتت التقديرات، أنه في العادة، نصف عدد المستجيبين للاستطلاع فقط يفضلون "الذهاب للحرب منفردين"[79]، وهذا يتطابق مع الأدلة التي تتجلى في العديد من الحالات الأخرى. واكتشف كاي[80] أنّ مشاركة الحلفاء "لتقاسم المخاطر والتكاليف" يمثل واحدا من ستة "شروط" للحصول على موافقة الرأي العام الأمريكي على استخدام القوة.

وتُعدّ بريطانيا، بطبيعة الحال، الحليف العسكري التقليدي الأكثر وفاء بالنسبة لواشنطن. لكن عشية اندلاع الحرب، بدأت تظهر التصدّعات في العلاقة بينهما، وذلك عندما لمّح وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد إلى "حلول" متاحة لدى وزارة الدفاع (البنتاغون)، في حالة قرّرت بريطانيا في نهاية المطاف، عدم انضمام قواتها في شن الحرب على العراق[81].

فاغتنم معارضو رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، في بريطانيا، هذا التصريح، باعتباره

يقدّم الدليل على أنّ انخراط القوات البريطانية، من منظور واشنطن غير المعلن عنه، له أثر بسيط وهامشي. فترسانة الولايات المتحدة العسكرية – التي شُيّدت وفقا للمبدأ القائم على توفر القدرة على خوض حربين كبيرتين، في أنحاء مختلفة من العالم، وفي الوقت نفسه – كانت من دون شك تستطيع القيام بغزو العراق، حتى دون مشاركة من أيّ دولة أخرى.

من جهة أخرى، من الناحية السياسية، يُنظر إلى دعم بريطانيا كأمر حيوي، لا سيما أنّ العديد من البلدان الأخرى كانت تتطلّع إلى لندن وما ستقرّره هذه الأخيرة، قبل أن تتّخذ هذه الدول قرارها فيما إذا كان بوسعها أو لا، تحمّل تبعات معارضة إدارة الرئيس جورج بوش. وقبل عام كامل من اجتياح أولى الدبابات الأراضي العراقية، وفق ما أوردته إحدى المصادر، أبلغ بوش توني بلير، في اجتماع عقد بين الطرفين في مزرعة الرئيس في كراوفورد بولاية تكساس، قائلا "نحن لا نريد أن نقوم بهذا الأمر لوحدنا"[82].

وإذا كان يُنظر في البيت الأبيض، على أنّ أيّ عمل من جانب واحد سيعرّض الرئيس بوش لمخاطر سياسية، فإنّ الحسابات في لندن تركّزت أساسا على "تطويع" الرأي العام في المملكة المتحدة من خلال التأثير عليه، لتفادي تعريض رئيس الوزراء إلى تهمة الانصياع لرئيس أميركي غير شعبي، بصرف النظر عن المصالح البريطانية.

أما فيما إذا كان باستطاعة بلير تقديم الدعم الذي وعد به سرًّا، في اجتماع كراوفورد، قبل وقت طويل، فذلك يعتمد في الوقت الراهن على مدى قدرته على إقناع النواب وناخبيه بأنه كان محقًّا فيما قام به.

لكن بينما لم يعد يفصلنا سوى أسابيع قليلة على تاريخ الموعد المرتقب لشن عملية الغزو، ورغم كل ما يمتلكه بلير من قدرة على الإقناع، لم يفلح في الوفاء بما وعد به. وفي منتصف شباط/فبراير، شهدت شوارع لندن أكبر مظاهرة من نوعها، للتعبير عن مناهضة الحرب، وأظهرت استطلاعات الرأي أنّ الجماهير البريطانية لا تزال

تعارض الخطط[83]. وبهذا المعنى، فإنّ الطريقة التي عرضت بها وسائل الإعلام البريطانية هذه القضايا إلى الرأي العام البريطاني، في تلك الفترة، شكّلت حجر الزاوية بالنسبة لتلك الحملة برمّتها.

المبادئ التوجيهية المعتمدة لدى الـ"بي بي سي"

ومن هذا المنطلق، شكّل ذلك اختبارا حقيقيا بالنسبة للصحفيين. وكان على الأمة أن تتخذ قرارا بالغ الأهمية، وكذلك انتهاز الفرصة – بقدر تطلّعها إلى أن تحكم نفسها بنفسها – لاستخدام المعلومات التي قدّمتها الصحافة الحرّة، لتحسم أمرها بطريقة أو بأخرى.

وتبيّن الدراسات الاستقصائية بصورة ثابتة أنّ الشعب البريطاني يلتجئ إلى التلفزيون للتزوّد بالأخبار للإطّلاع على أيّ شكل من أشكال الشؤون العامة، ولا سيما الشؤون الدولية. وفي هذه الفترة، جاء استنادا إلى إحدى الدراسات الاستقصائية الموثوق بها، أنّ نسبة المستجوَبين الذين قالوا أنهم "يعتمدون" على التلفزيون، كانت في ازدياد، إذ قفزت من 66٪ في عام 2001 إلى 79٪ في 2002[84]، علما أنّ بثّ الأخبار، في المملكة المتحدة، يخضع لتشريع صارم، فيما يتعلّق بالمصلحة العامة، حيث يفرض إطارا تنظيميا، تمّت صياغته هو بدوره، بشكل كبير وفق نموذج النظرية الليبرالية.

وتعمل الـ"بي بي سي"، على سبيل المثال، بموجب ميثاق ملكي، تمّت ترجمة أحكامه بالنسبة للصحفيين في وثيقة أطلق عليها اسم "المبادئ التوجيهية للمنتج".

هذه المبادئ تنصّ على التالي:

— ينبغي إمداد المشاهدين والمستمعين "بتقرير ذكي ومعزّز بالمعلومات، عن القضايا التي تمكّنهم من تشكيل نظرتهم الخاصة".

— وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للصحفيين "ضمان فسح المجال أمام مجموعة كاملة من الآراء ووجهات النظر لكي تُسمع صوتها"، وخاصة في التعامل مع "المسائل الكبرى المثيرة للجدل".
— "هناك عموما أكثر من جانبين بالنسبة لأية قضية من القضايا" و "لا ينبغي إغفال أيّ نوع من أنواع التفكير الجدير بالعناية، أو تمثيله تمثيلا ناقصا".

وجاء في اقتباس من تكميلة "المبادئ التوجيهية للحرب"، الصادرة في كانون الثاني/يناير 2003:

"لا تزال مسألة ضرورة تمكين وتعزيز الحوار الوطني والدولي تشكّل مهمة حيوية".

"ينبغي عرض جميع وجهات النظر بالنسب التي تليق بها وفق الحجم الذي تمثله، لكي تعكس عمق هذا الرأي أو ذاك ومدى انتشاره، كما ينبغي لنا عكس حجم المعارضة الكبيرة في المملكة المتحدة (وغيرها في العالم) للنزاع العسكري وتمكين الحجج الكامنة من التعبير عن نفسها، واختبار مدى صحتها".

وإنّ الشبكات الإعلامية الموزعة للإعلانات التجارية، بما فيها شبكة "أي.تي.أن" و"سكاي نيوز" – اللتان شهدت صورتهما، بداية الألفيتين، تحسّن بشكل متزايد كوسائل إعلام دولية، وكذلك داخل المملكة المتحدة – هي أيضا تخضع لأحكام مماثلة. وهي تقوم بالبث بموجب ترخيص، تم إعداده للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في "قانون البرامج" الذي تُشرف عليه جهة منظِّمة قوية (مكتب الاتصالات، أو "أوفكوم"). واستنادا إلى هذه الجهة المنظِّمة "يجب على المرخّص لهم أن يضمنوا تحقيق العدالة، لصالح مجموعة كاملة من الآراء ووجهات النظر الهامة خلال الفترة التي تشهد فيها الساحة احتدام حول قضية مثيرة للجدل".

وفي ضوء ذلك، كيف يمكن تقييم أداء وسائل الإعلام في المملكة المتحدة، عملا بهذه المعايير، قبل وأثناء وبعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق؟

وما هي الحجج الرئيسية التي تمّ الاستناد إليها لتبرير شنّ الحرب، وإلى أيّ مدى أفلح الصحفيون في وضع هذه الحجج على المحك؟ لنلقي نظرة على خمسة اقتراحات رئيسية:

[1] تدور الأزمة – والحرب في وقت لاحق – حقا "حول" أسلحة الدمار الشامل في العراق؛
[2] يمثّل ذلك تهديدا حقيقيا وآنيا على الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء؛
[3] الطريقة الوحيدة لتخليص العالم من هذا التهديد هو تغيير النظام؛
[4] تغيير النظام هو أيضا الطريقة الوحيدة لتحسين الحالة الإنسانية في العراق؛
[5] الطريقة الوحيدة لإحداث تغيير في النظام هو الحرب.

لقد سبق وأشرت إلى أنّ اختبار الحجج المؤيّدة للحرب، كان يقتضي وضعها، بشكل من الأشكال، في "تصادم" – حسب تعبير ستيورت مل – مع مقترحات موازية بديلة. هل تمّ ذلك فعلا؟ لم يتمّ هذا الأمر في الحقيقة سوى بالنسبة للمقترح الثالث [3] المدرج أعلاه، الذي يشير إلى أن "تغيير النظام" يشكل الطريقة الوحيدة لتحييد أيّ تهديد تمثّله الأسلحة العراقية المفترضة. وقد تزّعمت الحكومات الفرنسية والألمانية والروسية "تحالف المعارضة" وحجّتهم في ذلك، أنه طالما يقوم مفتشو الأمم المتحدة للأسلحة بعملهم في العراق، يمكن اعتبار أيّ تهديد محتمل تحت السيطرة.

ويمكننا مقارنة ذلك مع ما ورد في النقطة الأولى [1]. وجّهت عمليتان لاستطلاع الرأي، في أواخر عام 2002 سؤالا بطرق مختلفة دُعي فيه الشعب البريطاني إلى الجواب على نفس الشيء: ما رأيك في الدوافع الحقيقية وراء الحرب على العراق؟ في الاستطلاع الأول، الذي أجرته القناة الرابعة بالتلفزيون البريطاني، تم اقتراح قائمة من البدائل على المستجوَبين. فتصدّر الدافع الأمني نتائج الاستطلاع، إذ حظي بنسبة 22٪، لكن جاء بفارق ضئيل فقط أمام وجهة النظر البديلة الأكثر شعبية، حيث عبّرت نسبة 21٪ كاملة من المستجوَبين على أنهم يعتقدون بأنّ النفط يشكّل

الدافع الرئيسي وراء هذه الحرب.

أما ثاني عملية استطلاع، التي أجراها مركز بيو للأبحاث، فقد تمّت صياغة السؤال بطريقة مختلفة، فكشف هذا الاستطلاع أنّ "نظرية النفط" تلقى تأييدا كاملا من قِبل 44٪ من البريطانيين، بالإضافة إلى الغالبية العظمى في العديد من البلدان الأخرى، وعِوض "تغطية هذه النتائج على النحو الذي يليق بها... لتعكس حقيقة عمق وانتشار وجهة النظر هذه"، تمّ تغييبها إلى حد كبير، كعامل تحليلي، من طرف وسائل الإعلام الرئيسية التي دأبت على حشد الدعم للحرب. أما التقارير التلفزيونية التي سلّطت شيئا من الضوء على هذا الجانب من الحرب، وهي نادرة على كل حال، فعادة ما تعرّضت هذه التقارير لحالة الحصار، بحيث ألقي بها إلى هوامش فترات البث التلفزيوني، على غرار ما تعرّض له تقريران من إعداد هيئة الإذاعة البريطانية، على سبيل المثال، تمّ بثهما على التوالي في برنامج "*بريكفست* (الإفطار)" في وقت مبكّر من الصباح، وبرنامج "*نيوز نايت* (أخبار المساء)" في وقت متأخّر من المساء.

ولعل المؤشر الأكثر وضوحا الدال على هذه الرؤية، التي تذهب إلى أنّ الحملة المنتظمة لشنّ الحرب قد نشأت أصلا من ذلك التصميم على تنصيب وتكريس حكومات مذعنة في بلدان العالم المنتجة الرئيسية للنفط في المنطقة، جاء هذا المؤشر في شكل لافتات وبانرات رفعت في المظاهرة المناهضة للحرب، التي جرت في لندن في 15 شباط/فبراير، وهي واحدة فقط من بين أكثر من 600 مظاهرة في جميع أنحاء العالم. "لا لإراقة الدماء من أجل النفط" كان شعارا متداولا مند تحضير حرب الخليج في 1991. والآن، ظلّ هذا الشعار بارزا طوال عام 2003، في الآلاف من الملصقات على صناديق البريد، ونقط وقوف الحافلات وأعمدة الإنارة، التي تمّ لصقها من طرف نشطاء من منظمي المظاهرة.

وقد حظيت موجة الاحتجاجات هذه بتغطية إعلامية واسعة النطاق، مما أرغم صحيفة *نيويورك تايمز* إلى الإشارة على صفحتها الأولى، بأنّ السياسة الدولية،

تتعرّض مرة أخرى، لهيمنة القوتين العظمتين، القوة العسكرية الأمريكية من جهة، والرأي العام العالمي من جهة أخرى. وقد فرض هذا الواقع على بعض وكالات الأنباء تعيين "مراسلين متخصّصين في تغطية أنشطة مناهضة الحرب"، واستطاع هؤلاء المراسلون لفت انتباه المشاهدين إلى حقيقة مفادها أنّ بعض الناس لا يزالون يعارضون خطط الغزو. وكانت الـ"سي.أن.أن"، في الولايات المتحدة، إحدى تلك الشبكات الإخبارية؛ أما الأخرى، فكانت قناة "فايف نيوز"، وهي خدمة تابعة لقناة التلفزيون البريطاني الأرضية الخامسة، التي توفرها شبكة :أي.تي.أن".

وهؤلاء المراسلون، العاملون لحساب هاتين الشبكتين الإخباريتين، قد تحتّم عليهم هم أيضا، العمل في ظل قيود واتفاقيات مختلفة، مما تسبّب في تقليص المدى الذي يمكنهم في إطاره اختبار الحجج المؤيدة للحرب. فسام ديلاني، على سبيل المثال، وهو صحفي شاب مستقل، ويقدّم موجز الأخبار المناهض للحرب، لحساب قناة "فايف نيوز"، أفلح في تسليط الضوء، حتى ولو كان ذلك بشكل موجز، على أطروحة الدم مقابل النفط، بالإضافة إلى الأطروحة التي ترى أنّ الولايات المتحدة تنساق وراء مشروع المحافظين الجدد، من دعاة القرن الأميركي الجديد، علما أنّ ذلك الطرح كان يشكّل زاوية أخرى، لم تحظ وقتئذ إلا بتغطية هامشية عموما. وجاءت ملاحظاته التي أبداها ردًّا على الدراسة الاستقصائية التي أجراها مركز أبحاث "*تغطية أخبار العالم*" لتؤكّد حقيقة القيود والعراقيل التي يصادفها كل من يعمل على هامش جدول الأعمال المعدّ من قِبل التيار المهيمن على مجال الأخبار، قال فيها: "فبينما تشعر بأنه يتعيّن عليك تقديم صورة أشمل عما يجري، تجد نفسك للأسف عاجزا على تحقيق ذلك، بسبب عدم توفّرك سوى على ساعتين لتغطية قصة من كافة جوانبها، تخص مسألة معقدة، في إطار هذا البرنامج المسائي"[85].

وقد كشفت الدراسة المشار إليها في وقت سابق من هذا الكتاب، والتي شملت 1400 من المقالات الواردة في وسائل الإعلام المطبوعة في المملكة المتحدة، أنه رغم ذكر عامل النفط باعتباره من دوافع حشد الدعم للحرب، وذكره كذلك في المناقشات الواسعة التي دارت حول الحرب، إلا أنّ ذلك جرى دائما بشكل عابر

تقريبا؛ وفي غالب الأحيان عن طريق رسائل القراء. وكشفت نتائج الدراسة أنّ المنشورات التي ساهمت من خلال جهود مضنية في إثراء هذا الجانب، وجعلت منه موضوعا إعلاميا جديرا بالتتبّع، كانت في الغالب، مثل لائحة لويدز (*لويدز ليست*) *وبزنس أي أم*، اللتان أنشأتا أصلا لتستخدم كمصادر معلومات موثوق بها، لخدمة كل من يرغب في اتخاذ قرارات تجارية واقعية". أما "المنشورات المهيمنة، فعند تطرقها إلى أجندة النفط، هذا إن تطرقت إليها أصلا، فلا تأتي على ذكرها إلا للتقليل من شأنها، باعتبارها ضربا من ضروب الخيال"[86].

وكان الرد البديل على ذلك، يقتضي أن تقوم الصحف والبرامج الإخبارية، بالبحث عن السبل والفرص الكفيلة باستكشاف جدول الأعمال هذا، أي التحقّق فيما إذا كانت الحرب فعلا "تدور حول النفط بشكل تام"، ومن أيّ زاوية كان يجري ذلك، وما هي الآثار المترتبة عنه؟ فالقيام بذلك كان من شأنه أن يُحدث اختراقا حاسما في صرح آلة إعلام الحرب، بما أنه كان سينطوي على الاعتراف باحتمال وجود أسباب النزاع خارج ساحة النزاع في حد ذاته، متمثّلة في هذه الحالة تحديدا، في المتطلبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الملحّة التي لخّصها التصريح سيء السمعة للرئيس بوش الأول، في قمة الأرض في ريو في عام 1992 عندما قال: "إنّ أسلوب الحياة الأميركي غير قابل للتفاوض"[87].

أما بالنسبة لمقترحات الحرب رقم أربعة وخمسة [4] و [5] الواردة أعلاه، فقد دارت بهذا الشأن مناقشات كثيرة حول توافر وسائل بديلة، غير العمل العسكري، من أجل إزاحة صدام حسين من سدّة الحكم وتحسين وضعية حقوق الإنسان في العراق، غير أنه نظرا لكون هذه البدائل لم تكن صادرة عن جهات رسمية، فقد تعرّضت هي الأخرى بشكل عام للتعتيم والمحاصرة من قِبل منظومة إعلام الحرب، المتمثلة في هذه الحالة بالتوجّه الصارم نحو تنفيذ جداول الأعمال المعدّة من قِبل النخبة.

مقترحات عملية

دار في المملكة المتحدة، حوار قام على أساس أفكار نابعة من إعلام السلام، جرت فعالياته تحت الاسم التجاري "تغطية الأخبار في العالم"، وهو عبارة عن مركز أبحاث يقوم على تحفيز وإثراء المناقشات وإصدار المنشورات، له موقع على شبكة الانترنت يحمل نفس الاسم. وقد عرض لينش[88] أبرز النقاط، مع شيء من التعليق والتوضيح، على ما ورد في اجتماع سُجّلت أعماله في تموز/يوليو 2003، شارك فيه رؤساء مؤسسات الأخبار من هيئة الإذاعة البريطانية وشبكة ال"سي.أن. أن." ورئيس تحرير صحيفة *الجارديان* وعدد من كبار الصحفيين، انعقد تحت عنوان "تغطية الأخبار في العراق: أين كان الصواب وأين تم الخطأ؟" وكان ذلك بمثابة "ذروة" محاولات فريق "تغطية الأخبار في العالم" الرامية إلى تعزيز ما وصفه هاكيت وكارول بأنه يمثل "الشروط اللازمة الكفيلة بتعبئة الصحفيين: هذا إذا قاموا بنسج صلات (أيديولوجية و/أو شخصية) مع الحركات الاجتماعية... [أو] إذا تعرّض مركزهم المهني و مُثُلهم العليا إلى انتهاك صارخ"[89].

يقتضي إعلام السلام "تطبيق رؤى متبصّرة مستمدّة من دراسات تشمل موضوعي السلام والنزاع – أي مجموع كل ما هو معروف وتمّت ملاحظته بشأن النزاع، وديناميات، وقدرته على التحوّل – وتطبيق هذه الرؤى على العمل اليومي في مجال تحرير الأخبار وإعداد التقارير"[90]. وتتمثّل إحدى المكوّنات الأساسية في دراسات السلام والنزاع – كمجال مقياسي صريح، ذي قيمة واضحة – في تبيان "التأكيدات على القدرات البشرية البديلة"[91]. ومن هذا المنطلق، تستند المناقشات الدائرة في إطار فريق "تغطية أخبار العالم"، إلى هذا التقليد المتّبع، لتعرض على الصحفيين المحترفين مقترحات في مجال التغطية الإعلامية البديلة[92].

وفي الوقت نفسه، "قد يتسبّب دعاة السلام، كما حذّر منه براش، في تهميش أنفسهم، بحيث يبدون في صورة الحالمين غير الواقعيين، المتمسّكين بحلول مثالية، سبق وتبيّن أنها غير قابلة للتطبيق"[93]. وقُدّمت مجموعة من الاقتراحات لإسناد

وتكملة عمل هيئة الإذاعة البريطانية وغيرها من التقارير الإخبارية، التي تغطّي فعاليات النقاشات الدائرة حول الحرب في العراق، وذلك في الفترة نفسها – لقد انعقد التجمع الأول الخاص بفعاليات "تغطية الأخبار في العالم" في شباط/فبراير، بعد أيام قليلة فقط على تنظيم مظاهرة لمناهضة الحرب، تمّت تحت عنوان "العراق: توسيع نطاق جدول الأعمال"[94] – واعتُبرت هذه الاقتراحات بمثابة مساهمات واقعية صالحة لبرنامج إخباري تلفزيوني مسائي موجّه إلى جمهور مختلط.

وإحدى التطورات التي كان من الممكن تغطيتها إعلاميا بشكل واضح – لكنها لم تنل في واقع الأمر ما تستحقه من التغطية، حدثت في تشرين الأول/أكتوبر 2002، عندما قال اللورد براون، رئيس بريتيش بتروليوم، عند عرضه نتائج شركته، أنه يأمل بأن تحصل شركات النفط في المملكة المتّحدة على "تكافؤ الفرص" في عراق ما بعد الحرب، معربًا بذلك عن مخاوفه من أن تكون الشركات الأمريكية الكبرى على أهبة الاستعداد للاستحواذ على كل شيء. وكان لصدى تصريحه أثرًا كبيرا، نظرا لسمعة اللورد براون، باعتباره واحد من أكبر المؤتمنين على أسرار رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في عالم الأعمال.

وفي إطار المتابعة لهذا الموضوع، كشف موقع "بزنس.أي.أم" (الأعمال التجارية الصباحية) على شبكة الإنترنت أنّ "المسؤولين التنفيذيين الاسكتلنديين في شركات النفط والغاز قد أفادوا بأنّ حكومة بلير لم تدعم موقع قطاع النفط في المملكة المتحدة بما يكفي، لاسيما في خضمّ ما تشهده الساحة الدولية من تنافس حول التطوّرات التي يعرفها قطاع النفط العراقي". وهذا الاتجاه رغم تأكيده من مصدرين منفصلين اثنين، لم ينل سوى تغطية عابرة، بل نُقِل باعتباره خبرًا من مصدر مجهول. وإذا استثنينا وسائل الإعلام المتخصّصة في مجال الأعمال التجارية، لم تتمكن هذه القصة من "شدّ انتباه" السواد الأعظم، علمًا أنّ تصريحات براون لم تحظ سوى بتغطية اثنين فقط من الصحف الوطنية، وفي كلا الحالتين، تم إلقائها بشكل ما في أسفل الصفحات الداخلية من هذه الصحف، لتختفي بعد ذلك، دون أن تترك أيّ أثر تقريبا، وذلك إلى غاية انتهاء الحرب.

وقد بيّن أحد التقارير، أعدّه مركز تحليل نضوب النفط، صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، الأفضلية التنافسية التي يمكن الحصول عليها عن طريق التحكم في الموارد العراقية، نظرا لاحتمال استنفاد الإمدادات من هذه الموارد في أماكن أخرى بسرعة، نتيجة الارتفاع الهائل في الطلب عليها في العقود المقبلة. وكان ذلك التوضيح جدير بالانتباه لأنه أشار إلى أنّ احتياطيات النفط العراقية قد تكون، لأسباب مختلفة، أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية مما جرى تقديره حتى الآن عموما.

وقد شكّل هذا التقرير المادة الأساسية التي اعتُمد عليها لتحرير مقالتين ذات طابع تعليقي وردتا في صحيفتين[96,95]، لكنه، مرة أخرى، لم يحظ هذا التقرير بقوة الجذب والأهمية التي كان سينالها لو تناوله عدد كبير من وسائل الإعلام، وتمّت تغطيته كقصة إخبارية.

ثم شهد شهر كانون الثاني/يناير 2003 تدشين مجموعة ديترويت، التي تعرّف بنفسها من خلال موقعها على شبكة الانترنت باعتبارها "حملة جماهيرية تعمل على حثّ شركات صناعة السيارات في ديترويت على تصميم نمط من السيارات، يضمن للأميركيين العمل في الصباح، دون الحاجة إلى إرسالهم إلى الحرب في فترة ما بعد الزوال، بمعنى، نوع من السيارات التي تضع حدا للاعتماد على النفط الأجنبي".

وأنتجت مجموعة دترويت سلسلة من ثلاثة إعلانات تليفزيونية جذّابة، بصوت الممثل التلفزيوني، دافيد دوسوفنى، في إطار حملة تقودها المحرّرة الصحفية والشخصية الشهيرة، إريانا هفنغتون. وكانت تلك الحملة عبارة عن مبادرة للسلام في جوهرها، حملة سياسية متماسكة، في حين أنّ كل ما سبقها لم يتعدّ كونه نقاشات غير منظمة على هامش الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي، هذا إلى جانب الحديث عن بضعة حوادث عنف نجم عنها تخريب أو تدمير بضعة سيارات فاخرة من نوع أس.يو. في. (رباعية الدفع).

وكان بوسع تغطية هذا الجانب من الموضوع أن يشكل وسيلة لنشر وتعميم بعض التوضيحات البديلة فيما يتعلق بالأهداف الحقيقية لأنصار شنّ الحرب، مع الإشارة ربما إلى بعض أهم الأحداث السياسية، التي تجسّدها عمليات دمج قضايا الأمن والموارد ضمن التفكير الاستراتيجي الأمريكي، وهي متنوعة، نذكر منها:

— البيان العسكري الصادر عام 1981 عن هيئة الأركان المشتركة – الأوّل في عهد ريغان – والذي حدّد مفهوم الأمن ما بعد فيتنام، كمسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع تبعية الولايات المتحدة للموارد الأجنبية، وعلى رأسها النفط.
— تقرير عام 2001، الذي رعاه مجلس الولايات المتحدة للعلاقات الخارجية ومعهد بيكر للسياسة العامة، الذي بيّن بعض الروابط القائمة بين السياسات الطاقوية والأمنية، جاء فيه: "ما يزال الشعب الأميركي يطلب قدرا كبيرا من الطاقة وبثمن رخيص دون استعداده لتقديم التضحية أو تحمل أيّ إزعاج... ويوجد العالم حاليا قاب قوسين أو أدنى، على نحو يثير المخاوف، من استخدام جميع ما يتوفّر لديه من قدرات لإنتاج النفط على المستوى العالمي، في وقت تضطلع العراق بدور المنتج المؤرجح، الذي يفتح الصنابير ثم يغلقها كلما شعر أنّ مثل هذا العمل يصب في مصلحته الاستراتيجية". وهذا يرقى إلى مستوى الأزمة، وفقا لما جاء في التقرير، الأمر الذي يتطلّب بدوره "إعادة تقييم دور الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية"[97].
— التصريح الذي أدلى به جورج بوش الأب في مؤتمر قمة الأرض في ريو في عام 1992 والذي جاء فيه "الأسلوب الأميركي في الحياة غير قابل للتفاوض".
— التصريحات التي أدلى بها جورج دبليو بوش، أثناء حملة الانتخابات الرئاسية وبعدها، بشأن "أزمة الطاقة" التي تواجهها الولايات المتحدة.

وماذا عن الحجة القائلة بأن الطريقة الوحيدة، أو أفضل سبيل لإسقاط نظام صدام حسين، وإحداث تغيير إيجابي، يمرّ حتما عبر استعمال القوة؟ الجواب: في الواقع، الأمر ليس كذلك وفق رؤية ماري كالدور، التي طرحت في مقالة لها على صفحات إحدى

المجلات، خطة تمّ رسمها بالتعاون مع الخبير العراقي في علم الاجتماع، المتواجد في المنفى[98].

وقد كتبا في ذلك المقال: "علينا وضع طرق قانونية لدعم أولئك الذين يقاومون الأنظمة القمعية، وقد ينطوي ذلك – في بعض الحالات المعيّنة – على استخدام الوسائل العسكرية لحماية الناس من الكوارث الإنسانية مثل الإبادة الجماعية، لكن لا بد من التمييز الواضح، على نحو لا لبس فيه، بين التدخّل الإنساني وبين شنّ الحرب".

مع الإشارة إلى أنّ كالدور تشغل منصب أستاذة السياسات العالمية في كلية لندن المرموقة للعلوم الاقتصادية، أين صاغت نظرية هامة حول "الحروب الجديدة" والتي يتحمّل المدنيون،على الأرجح، أعباءها الثقيلة والوخيمة أكثر مما يتحمّلها العسكريون أنفسهم، كما أنها كتبت بإسهاب عن إرساء الديمقراطية في شرق ووسط أوروبا.

ودعت كالدور في هذا الشأن إلى:
— إنشاء محكمة دولية مخصّصة لإصدار لوائح اتهام بحق 300 من كبار قادة النظام؛
— تأسيس نظام لرصد حقوق الإنسان في العراق، عن طريق استخدام مفتشي الأمم المتحدة، وربما لحماية أيضا مكاتب الأحزاب السياسية المعارضة؛
— إزالة مهمة المراقبة على برنامج النفط مقابل الغذاء من أيدي السلطات في بغداد، ونقلها إلى الأمم المتحدة؛
— إصدار نسخة مكرّرة من عملية هلسنكي في السبعينات – تخصّ هذه المرة الشرق الأوسط – التي شكّلت وثيقتها الختامية إطارًا قانونيا للاعتراف بالجماعات المنشقّة في أوروبا الشرقية، تكون له الأولوية على السيادة الوطنية.

وأوضحت كالدور كيف أنّ هذه الاقتراحات استندت جزئيا إلى الدروس المستفادة من المثال الأكثر نجاحا لتغيير النظام في العصر الحديث: سقوط الستار الحديدي. وبما أنّ وسيلة بثّ الصوت والصورة (التلفزيون) يشكل طريقة جيدة لنقل هذه

الاقتراحات – بمعنى أنه يُعتبر أفضل طريقة لاختبار الطرح المؤيد للحرب في مواجهة رؤية بديلة، رؤية موازنة – لماذا لا يتمّ نقل البروفسورة كالدور، وهي خطيبة مفوهة، ومتحدثة بطلاقة، وتتمتع بحضور مميّز وجاذبية عالية على الشاشة، إلى بودابست، إحدى أجمل المدن الأوروبية، للاجتماع مع منشقّين سابقين، يحتلون حاليان مواقع نفوذ، وهم الآن إما معارضين – أو مؤيدين – للحرب على العراق؟

ومما لا شك فيه، سيكون مثل هذا التقرير حافلا بأصداء وتناقضات هامة. وللإشارة فقد كان رئيس وزراء المجر بيتر ميدجيسى ضمن الموقّعين على رسالة صحيفة *وول ستريت جورنال*، الصادرة من "أوروبا الجديدة"، المؤيدة لسياسة جورج بوش في العراق، على الرغم من معارضة الغالبية العظمى من المواطنين المجريين للحرب. ثم ماذا يعني في الحقيقة الانتقال إلى الديمقراطية؟ إنه سؤال من المفيد طرحه مسبقا، حول ما يُروّج له من مزاعم مبالغ فيها من حيث النتائج، بشأن ما قد تحدثه الحرب من تأثير مفيد على المنطقة – الشرق الأوسط – التي تهيمن عليها أنظمة قمعية من هذا النوع أو ذاك، مع العلم أنّ العديد منها (مصر، المملكة العربية السعودية) تدين ببقائها بفضل تبعيتها لواشنطن.

العقبات

وباختصار فإنّ إطار إعلام الحرب/إعلام السلام يقدّم نموذجا تحليليا، يمكن من خلاله تحديد تراكم أنماط التشويه والإغفال، فيما يتعلّق بالأخبار عن الإعداد للحرب على العراق. ويمكننا إثبات أنّ إعلام الحرب يعرقل عمل الصحفيين في أدائهم خدمة عمومية، على النحو المنصوص عليه، على سبيل المثال، في *المبادئ التوجيهية للمنتج* من إعداد هيئة الإذاعة البريطانية (البي بي سي).

وتستند التطلعات والأحكام الواردة في مثل هذه الوثائق، إلى حد كبير، إلى النظرية الليبرالية الخاصة بحرية الصحافة، والتي تشكّل فيها الأخبار أداة مدنية أساسية بالنسبة لميكانزمات عمل الديمقراطية. ويترتّب على ذلك، أنّ انتهاج حمية سقيمة من

إعلام الحرب، أمر سيّئ بالنسبة للديمقراطية، لأنه يشوّه الأمور ويحدث اختلالات في المناقشات العامة الهامة الدائرة حول أفضل السبل لمواجهة النزاعات والأزمات التي تؤثّر على الأمن والرفاه العالميين.

ومن هذا المنطلق، يمكن تفسير إعلام السلام، باعتباره جزءا من حملة تهدف إلى تكريس وجود وسائل إعلام ديمقراطية، تنسج الروابط بين الصحفيين، والناشطين والمربّين والمدرّبين من ذوي التفكير الإصلاحي في جميع أنحاء العالم، ممّن أجروا عددا لا يحصى من المناقشات وخاضوا التجارب الخاصة بهم في مجال تغطية النزاعات، انطلاقا من أفكار ذات الصلة بإعلام السلام. وفي هذا الصدّد يمكننا اعتبار أنّ مبادرة "تغطية أخبار العالم"، في المملكة المتحدة، تشكّل واحدة ضمن مجموعة واسعة من النماذج المهتمة بهذا الشأن.

واستنادا إلى هذه المناقشات والتجارب، يمكننا التخمين بشأن ملامح النهج الذي سيسير عليه إعلام السلام، حيث يقوم من الناحية العملية، باقتراح نوعية القصص، التي يكلّف المحررون بكتابتها والطريقة التي سيقوم المراسلون بتغطيتها، من أجل القيام بإعلام السلام، في سياق معين، وتكون في هذه الحالة بالذات، ساحة وسائل الإعلام الحاسمة في المملكة المتحدة في الفترة التي تسبق الحرب. بالفعل، بينما غالبا ما يتم محاصرة مثل هذا النشاط، وحشره في الهوامش، فإننا نشهد استمرار بعض إعلام السلام طوال الوقت. فلماذا إذن لا نرى المزيد منه؟ وما هي العقبات التي تعترض طريقه؟

الموضوعية

إنّ إمعان النظر في الأسباب التي تجعل الارتقاء إلى مستوى المثل العليا، التي تتضمنها النظرية الليبرالية، يبدو صعبا للغاية تحقيقه – ولنا أن نسأل لماذا عادة ما تميل هذه المثل، عِوض ذلك، إلى الانحراف عن مسارها وتتعرّض للخطر بسبب أنماط الإغفال والتشويه التي أطلق عليها اسم إعلام الحرب، إمعان النظر هذا يقودنا

إلى البحث عن تناقضات عميقة تتّصل بقلب الأخبار، أي بقيمها، وممارساتها، وهياكلها، وتقاليدها.

في واقع الأمر، لقد عرّف العديد من الكتاب مفهوم الموضوعية، من المنظور الصحفي، باعتباره يقع في قلب هذه التناقضات. وفي المقابل يستخدم المجال العلمي تعريفا عمليا لمفهوم الموضوعية، على النحو المقترح في الفصل 2 من هذا الكتاب، استنادا إلى الملاحظات التي تكون "قابلة للنقل بين أكثر من جهة واحدة ويمكن استنساخها."، وهذا معناه أنّ أيّ مراقب مدرّب، في حالة مواجهته نفس الظاهرة، لا بد وأن يخلص إلى نفس الملاحظات.

ولكن هناك مزيد من الأبعاد التي تسترعي اهتمامنا في الحقيقة، هذا إذا أردنا أن نفهم أهميتها (الموضوعية من منظور الصحفيين) بوصفها عقبة تعترض طريق الخدمة العامة التي هي من اختصاص الصحفي. ويتعيّن علينا البحث في *الموضوعية الصحافية*، باختصار، بوصفها ظاهرة اجتماعية في حد ذاتها، بمعنى استجابة لتظافر جملة من الظروف الخاصة، لاسيما الظروف الاقتصادية، ومفعولها على أهم الأفكار التي تحتويها الليبرالية السياسية، فيما يتعلّق بالفرد والعالم من حوله (وقصد تمييز هذا المفهوم عن المفهوم العلمي للموضوعية، سوف يجري كتابته بأحرف مائلة).

إحدى الأوصاف المقنعة لهذه العملية تعرّف *الموضوعية* على النحو التالي: "نظام منطقي منتج للمعرفة، ويتضمن أربعة "أبعاد" رئيسية[99]:

— من حيث أنها هدفا أو أخلاقيات؛
— باعتبارها نظرية معرفية؛
— بصفتها مجموعات من الممارسات والأساليب؛
— كهياكل اجتماعية ملموسة في إطار مؤسسي.

إنّ هيمنة إعلام الحرب، وفق التقديرات التي تستند إلى الدراسات المتزايدة عددا في مجال تحليل المحتوى، تشكل ظاهرة عارضة بالنسبة لنظام *الموضوعية* متعدد

الجوانب. ويتوقف المجال المتاح أمام إعلام السلام على مدى قدرته على إبراز وتعزيز الحدود، والتصدّعات، والتحوّلات والانقسامات داخل هذا النظام، وعلى التناقضات على وجه الخصوص، بين الممارسات والأساليب من جهة، وبين الأهداف والأخلاقيات من جهة أخرى. وبعبارة أخرى، يطرح مفهوم إعلام السلام مسألة *الموضوعية* في صيغة إشكالية، من خلال تقديم تفسير واضح من اليسير الوصول إليه، عن كيفية تباين الممارسة الصحفية عن المبدأ وكيف يمكن التقريب بينهما.

هناك ثلاث خصائص تعرّف إعلام الحرب، يمكن إرجاعها بسهولة كبيرة إلى ضرورات نظام *الموضوعية*. وإحدى هذه الخصائص، والمتمثّلة في الميل إلى التوجّه نحو النخبة تحديدا، تشكّل الاتفاقية الأوسع انتشارا بمفردها في مجال الصحافة العالمية. فما عليك إلا زيارة أيّ عاصمة من عواصم العالم، وتصفّح صحفها المحلية الرئيسية، وستجد أنّ ثمّة احتمال كبير جدا في تصدّر صفحتها الأولى كلمات أو أفعال الزعماء السياسيين الرئيسيين لذلك البلد.

يقدّم رئيس تحرير صحيفة *الواشنطن بوست* السابق، بن باغدكيان، ربما أفضل تفسير موجز ودقيق في آن واحد على ذلك[100]. في أوائل القرن 20، أحدث تزايد تأثير الإعلانات التجارية، في المجتمع الاستهلاكي المتنامي، تغيّرا في اقتصاديات صناعة الصحافة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى من العالم، لفائدة المنتجات القادرة على التسويق وسط الجمهور العريض من القرّاء.

وكان هناك حافز في شكل إعلان تجاري يحثّ على ابتكار السبل الكفيلة بمعايرة محتوى الصحف – أو على الأقلّ جزءا منها، أعمدة الأخبار على وجه التحديد – كان نصه: "كل شيء لجميع الناس"، ليكون قابلا للبيع إلى المستهلكين المحتملين أيّا كان توجّههم السياسي، أو حتى ممّن ليس لهم أيّ توجّه على الإطلاق. ومن هذا المنطلق، نفسّر عادة استناد جدول الأعمال المتعلّق بالأخبار إلى تصريحات المسؤولين، التي يتمّ عرضها باعتبارها قاعدة متّفق عليها ولا تثير أيّ جدل، يمكن الاعتماد عليها

لاتخاذ أهم القرارات، أي كل ما يتوجّب إدراجه ضمن الأخبار وما ينبغي إهماله.

ويذكرنا كران وسيتون[101]، اللذان كتبا عن صحافة المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر – في عهد جون ستيوارت ميل تحديدا – بأنّ الرقابة ذات الدوافع السياسية دأبت على استباق قوى السوق، بحيث كانت تلجأ إلى فرض ضرائب عقابية للحدّ من تزايد الطابع التخريبي "للصحافة الرخيصة" (بيني برس)[ف] – وهي عبارة عن مجموعة متنوّعة من المنشورات ذات التوزيع الضيّق، المنتشرة وسط الطبقة المتوسّطة والعاملة ممّن تعلّموا القراءة حديثا – ومن ثمّ التقليل من فرص "الاصطدام" بين الأفكار ووجهات النظر.

وبالنسبة للقنوات التلفزيونية، التي عادة ما تحكمها اتفاقات الخدمة العامة، كان هناك ما يعادل الحافز السياسي. وقد صدر مؤخرا شعار تسويق يمجّد المزايا التي ينعم بها الجمهور في المملكة المتحدة، كونه يملك، حسب تعبير الشعار "بي بي سي واحدة". وهي عبارة فيها تلاعب بالكلمات – وللإشارة، فالقناة الأكثر شعبية ضمن هذه المهنة هي قناة "بي بي سي الأولى" – لكن بالإضافة إلى اللعب بالكلمات، فذلك يشكّل أيضا تصريحًا يعبّر عن واقع ملموس، وإذا كان لا بدّ أن يكون هناك قناة "بي بي سي" "أولى" فقط، تموّل عن طريق مكس إلزامي من الضرائب، في شكل رسوم على رخصة امتلاك جهاز تلفزيون، فعندئذ لا بدّ، وأنه بوسع هذه القناة أن تقدّم نفسها على أنها "كل شيء لجميع الناس".

وفي هذه الظروف، حسب تعليقات باغدكيان، فإنّ "أسلم طريقة لتقديم التقارير الإخبارية تمرّ عبر استنساخ أقوال رموز السلطة"[102]. وكما أشرت إليه، في سياق تقديم التقارير حول الاستعداد لشنّ الحرب على العراق، في وسائل الإعلام في المملكة المتحدة، فإنّ هذا الطرح تعتريه مشكلة واضحة إلى حد ما – إذ أنّ القضايا التي لا تكترث بها السلطات الرسمية ولا تحبّذ مناقشتها، تميل تلقائيا إلى التهميش خارج جدول أعمال الأخبار، وذلك حتى عندما يتعارض هذا التوجّه مع دور الخدمة

[ف] Penny press

العامة الذي يفترض أن تضطلع به وسائل الإعلام.

ويضع باغدكيان إصبعه على مشكلة أخرى: "من طبيعة العلاقات العامة، فإنّ معظم رموز السلطة يصدر عنها نسبة عالية من التصريحات التي تتّصف بقلة الدقة والتي تخدم مصالحها الذاتية"[103].

كما أنّ ذلك يشوّه الفهم الذي يُنقَل إلى القرّاء والمستمعين، عن كيفية تغيير الأمور. ومن المسلّم به أنّ الأخبار تتمحور، في إحدى أهم معانيها، حول التغيير، ونحن لما نلتقط صحيفة اليوم، فإننا نتصفحها لنرى ما الذي تغيّر منذ قراءتنا العدد الصادر الأمس، كما أنه عندما يُعدّ مراسل قصة ما، يريد رئيس التحرير معرفة ما الجديد الذي تضمنته هذه القصة، ماذا تغيّر منذ آخر قراءته لهذا الموضوع.

وثمّة أمر ضمني في هذه الاتفاقية، مفاده أنّ جدول الأعمال المتعلق بالأخبار يُصاغ، إلى حد كبير، بناء على أفعال وشواغل المصادر الرسمية، وهو ما يشكّل نوعا من أنواع الواقعية التي لم تخضع للتدقيق – أي الاقتراح الذي يوحي بأنّ عناصر التغيير الحقيقية والمشروعة تتمثّل حصرا في قادة الدول القومية. وبما أنه تمّ في ظل *تسوية ويستفاليا السياسية*[ق]، تميز الدول القومية باعتبارها صاحبة الحق لوحدها في احتكار الوسائل الكفيلة لاستخدام القوة، فذلك يقودنا إلى الإفراط في تقدير قيمة العمل العسكري باعتباره الرد المناسب لحل النزاعات والأزمات – هذا حتى إذا ثبت إمكانية، كما هو الأمر بالنسبة لـ "تغيير النظام"، تحقيق النتيجة المنشودة في أماكن أخرى من العالم، دون اللجوء إلى القوة.

ومن ثمّ فإنّ هذه الميول اللا إرادية التي تفضّل أطروحات النخبة، هي في الواقع غير مفيدة، عندما يتعلّق الأمر بمهمة تزويد القرّاء والجماهير بما يناسبهم من مواد إعلامية لاستخلاص وجهات النظر الخاصة بهم إزاء بعض أهم القضايا التي تواجه البشرية،

[ق] ويستفاليا: في عام 1648 جرت تسوية أوروبية، وضعت حدا لحرب دامت ثلاثين عاما، وجرت أطوار التفاوض في مدنتي مونستر وأوسنابروك، الوقعتان في منطقة ويستفاليا.

وبناء عليه يمكننا القول أنّ هذا النهج يستحقّ أن يُطلق عليه وصف إعلام الحرب، وذلك لأنه يقلّل، على وجه التحديد، من حظوظ الردود غير العنيفة، في الحصول على فرص عادلة لإسماع صوتها، بما أنّ تحقيق ذلك يقتضي أن يكون جهاز التحكّم الرئيسي بين أيدي جهات فاعلة من غير الدول، سواء كانت في المجتمع المدني أو في هياكل حكم ذات مستوى فوق وطني، الأمم المتحدة على قمة هذه الهياكل.

وإنّ المعنى الكامن في ثنايا إعلام الحرب هو أنّ صحة وشرعية مثل هذه العمليات (الصادر عن غير القادة) يستلزمان التثبّت منها، بداهة، وفي كل مرة، وفي كل وقت تكون ضمن جدول الأعمال، الأمر الذي لا تخضع له مبادرات قادة الدول القومية.

الحدث والعملية

بالنسبة لأيّ يوم من الأيام، يمكننا أن نطلق اسم العملية على أهم واقعة تحدث فيه، ولنأخذ النزاع الإسرائيلي/الفلسطيني على سبيل المثال – من قبيل استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي، طيلة 41 عاما (حتى وقت كتابة هذا الموضوع) للأراضي الفلسطينية، أو قد يتعلّق الأمر بحملة دولية مستمرّة من جانب الإرهاب الإسلامي، ترمي إلى تدمير الديمقراطية الليبرالية ذات النمط الغربي واستهداف إسرائيل، باعتبارها دولة المواجهة – يمكن هنا أيضا اعتبار هذه الحملة عملية أخرى.

وبطبيعة الحال، يتبنّى وجهة النظر الأولى أغلبية الرأي العام العالمي، بما يتطابق مع القانون الدولي، أما وجه النظر الأخيرة، فهي المفضلة لدى يمين الطيف السياسي، في كل من واشنطن وتل أبيب. جوهر المسألة إذن هو أنّ كليهما سيشكل مدخلا مثيرا للجدل، عند القيام بتغطية النزاع إعلاميا. في المقابل، يكون التركيز على الأحداث، على نحو شبه مؤكّد، أقلّ مدعاة للاعتراض، من قبيل تفجير انتحاري اليوم، وتوغّل الجيش الإسرائيلي في اليوم التالي.

المشكلة هي أنّ حصر نطاق التغطية في نقل الأحداث – "الوقائع فحسب" – يقدّم الرواية من وجهة نظر ذاتية، أي عبارة عن سرد، يكون في هذه الحالة، منحازا بطبيعته لصالح إسرائيل. الأهمّ من ذلك كله، أنّ وجهة النظر هذه تؤيد الزعم القائل بأنّ الغارات العسكرية الإسرائيلية هي عمليات دفاعية محضة – جاءت على شكل "رد" دفاعي من أجل ضمان "الأمن" ضد الإرهاب – وفي المقابل هذا النمط من التغطية الإعلامية لا يؤيد الطرح الذي يرى في ما يجري على أنه احتلال أراضي الغير على نحو عدواني، بما يضفي الطابع المؤسسي على هذا الاحتلال.

ونتيجة ذلك، يقع القراء والمستمعون في هذه الحالة ضحية تضليل خطير. وفي موضوع ذي صلة، تمّ تنظيم عملية استطلاع شملت مشاهدي التلفزيون في المملكة المتحدة في الأشهر الأولى من عام 2002، عندما كانت تجري تغطية تطورات النزاع بشكل يومي تقريبا، طيلة أكثر من عام.

وبلغت نسبة المجيبين الذين تمكّنوا من التعرّف بشكل صحيح على كل من "المستوطنين" باعتبارهم إسرائيليين، و"الأراضي المتنازع عليها" بصفتها فلسطينية، 9٪ فقط. أما نسبة المجيبين الذين اعتقدوا خطأ بأنّ "المستوطنين" هم من الفلسطينيين وبأنّ "الأراضي المتنازع عليها" إسرائيلية، بلغت 11٪، أما الأغلبية، فكان جوابها بكل بساطة، لا أعرف[104].

ارتقاء مستوى الحدث على مكانة العملية كان ملحوظا، خاصة بعد هجمات "11/9"، وتمّ تقديم ذلك، على حدّ قول مايكل وولف، الذي عمل حينئذ، معلّقا إعلاميا لحساب *نيويورك مغازين* (وفي وقت لاحق لحساب *فانيتي فير*)، باعتباره "قدرا من التشنج المحض من مظاهر للاعقلانية المروعة"[105].

ونجد هذا التوجّه مدرجا في إطار سرد كامن، حيث يشكّل أحد الأوجه الأكثر شيوعا فيما يتعلّق بالأنباء العالمية، ومفاده أنّ المشاكل التي تعتبر خطيرة بما يكفي بحيث تجد طريقها إلى العناوين، تتطلّب حلولا من القادة السياسيين، ويأتي ذلك نتيجة

هيمنة التوجّه نحو تفضيل أطروحات النخبة والعمل بالواقعية التي لم تخضع للاختبار.

وفي عالم اليوم، يتزايد بطبيعة الحال، اهتمام الكثير من هؤلاء القادة، بشأن استراتيجية وسائل الإعلام، ليس فقط عند الإعلان عن سياساتهم، ولكن أيضا عند صياغتها، منذ المرحلة الأولى: "كيف سيجري تغطية هذه السياسات إعلاميا"، هو سؤال، يواجه كل من يعمل في إطار حكومة حديثة، وهو مطالب بالإجابة عنه.

ويترتّب على ذلك أنّ الطريقة التي يتمّ بها تشخيص المشكلة في تقارير وسائل الإعلام ستؤثّر على ما يمكن اعتباره حلا ملائما، في إطار حلقة التجاوب التي تربط بين السبب والنتيجة وتربط الصحافيين بمصادر مادتهم الإعلامية، وبين الصحفيين وما ينقلونه من أحداث. فما عليك إلا أن تجرّد أعمال العنف من السياق الذي وقعت فيه هذه الأعمال – أي حدث دون عملية – لتبدو النتيجة، وكأنّ هذه الأحداث مجرّد أعمال لا عقلانية وعبثية، بل تشكل دليلا على إصابة أصحابها بمرض الانطواء[106]، مما يبرّر اللجوء إلى مزيد من العنف كوسيلة للتعامل معها.

ومن هذا المنطلق، ربما يمكن تقييم "الحرب على الإرهاب" كاستراتيجية إعلامية معقولة، في سياق تغطية محدّدة، خاصة تلك التي وفّرتها وسائل الإعلام الأمريكية، بعد هجمات "11/9".

أما في المقابل، إذا تمّ لفت الانتباه إلى العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهيئ الظروف المناسبة للعنف، فمن شأن ذلك أن يفتح المجال إلى ضرورة الحثّ، كما أسماه مفوض الاتحاد الأوروبي وقتئذ، كريس باتن، على توفير "المساعدة الإنمائية الذكية، بدلا من الأسلحة الذكية"، كردّ على العنف السياسي[107].

"التثنية"

أحد أطر التغطية الصحفية الأكثر رواجا، لا سيما في الصحافة الغربية، يأتي في شكل صيغة ثنائية من قبيل: "هذا من جهة، أما من جهة أخرى"، أحيانا وفقا لصور نمطية تؤدّي إلى استنتاجات من قبيل "الزمن وحده كفيل بإثبات ذلك"، وهو أمر صحيح بالمناسبة.

وهذا الأسلوب يعطي الانطباع بأنّ هناك توازن – أحد العناصر ضمن الأدوات الرئيسية التي تسمح للصحفيين، على حدّ تعبير هاكيت وتشاو "بالبقاء خارج الصورة واعتماد بدل ذلك موقف الملاحظ النزيه والمحايد سياسيا، الذي يرصد بعين الناقد كافة جوانب القضية، وينأى بنفسه عن النزاعات والأحداث التي ينقلها"[108].

بالإضافة إلى ذلك، يماثل هذا الإطار، الطريقة التي تصاغ بها العديد من المسائل الأخرى، هذا على الأقلّ في الخطابات الثقافية والدينية والسياسية الغربية. اليمين واليسار في المجال السياسي، الانقسام إلى مجموعتين فيما يتعلق بتنظيم أوقات الحياة اليومية بين العمل واللعب، الطريقة السطحية المتبعة في تقديم الذات، في مقابل دوامة التقلبات النفسية التحتية الباطنية؛ جميع هذه النماذج تعدّ ثنائيات مألوفة بالنسبة للوعي الغربي الحديث. وثمّة "ثنائية" عميقة، ومعنى ذلك أنّ أيّ سرد يستند إلى الازدواجية قد يدفع القراء والمستمعين إلى اعتباره "أمرا معقولا، مسلّما به"، لا يتطلّب مزيدا من التفسير أو التبرير[109].

ولكن هناك أمر آخر يوضّح السبب الذي يجعل إعلام الحرب يستحقّ هذه التسمية. وتوضيحا لذلك، من الجدير التفكير في الأمر من زاوية هندسية. فمن خلال نقطتين اثنتين لا يمكن تمرير سوى شكلا واحدا، وهو الخط المستقيم تحديدا. وهذا يعني أنّ أيّ تغيير – أيّ حركة – يجب أن تتمّ على طول هذا المحور فقط. وذلك يشبه إلى حد كبير لعبة شدّ وجذب عملاقة، حيث أنّ أيّ مسافة يكتسبها طرف من الطرفين،

إلا ويكون ذلك على حساب الطرف الآخر. إنها لعبة الربح والخسارة الكلاسيكية، ذات الحصيلة الصفرية.

إنّ طرح النزاع بهذه الطريقة معناه اقتراح بديلين اثنين فقط على الجانبين: الفوز أو الهزيمة. وفي طبعة مجلة *نيوزويك* المذكورة سابقا، نجد أنّ السؤال المطروح في الغطاء الأمامي للمجلة، "من الذي سيفوز؟"، قد انبثق عن القرار المتّخذ بتصوير النزاع في شكل وجهي الرئيسين، بوش وصدام حسين، يواجه كل منهما الآخر. بالطبع كان بالإمكان طرح السؤال بطريقة مغايرة: "من الذي سيخسر"؟

وبما أنّ الهزيمة غير واردة بالنسبة للطرفين، فكل جانب يبذل مزيدا من الجهود لتحقيق النصر، وتبريرا لذلك، تحتدم عمليات الدعاية والتشهير، إلى أن يتوصّل كل منهما إلى إظهار "الآخر" وكأنه يجسّد الشر المطلق، الذي يتعيّن الإطاحة به في معركة أخيرة. وهذا ما ناقشناه في الفصل الأول تحت اسم "متلازمة دي.أم.أي"، الحروف اللاتينية الثلاثة الأولى الممثلة للثنائية والمانوية والحرب الفانية (أرماجدون). وفي هذا الباب، يشكّل نموذج النزاع ثنائي القطب، القائم على الحصيلة الصفرية (معادلة الربح والخسارة)، الوصفة المناسبة لمزيد من التصعيد والعنف.

وعند القيام باستنساخها في تقارير وسائل الإعلام، تعني حلقة التجاوب أنّ وسائل الإعلام تنشئ جمهورا يوفر للقادة السياسيين إمكانية التعامل بصيغ ثنائية أكثر ومزيد من عمليات التصعيد. وقد هندس المكلّفون بكتابة خطب الرئيس بوش، بمناسبة خطاب حالة الاتحاد في كانون الثاني/يناير 2002 عبارة "محور الشر"، كواقع تمّ اصطناعه لكي تقوم وسائل الإعلام بنشره. وقد صُمّمت هذه العبارة على نحو يمكنها أن تأخذ مكانها بسلاسة داخل الإطار المألوف لتغطية هذا النزاع، في صورة لعبة شد الحبل بين طرف شرير ممثلا بصدام حسين، وطرف ثان، مجسّدا بالغرب، وهو الخطاب السائد، المهيمن على الأخبار الرئيسية في الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها، على مدار سنين عدة.

"مرحلة ما بعد الحرب"

بعض هذه المسائل اتضحت ملامحها بشكل أكبر، بعد سقوط نظام صدام حسين، في نيسان/أبريل 2003. وقد أثبت الصحفيون في كثير من البلدان – ولا سيما المؤيدون للحرب الرئيسيين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا – أنهم أسرع بكثير لإجراء عملية تفكير ذاتي نقدية، مقارنة مع ما أبدَوه من مواقف مباشرة عقب غيرها من النزاعات الأخرى التي اندلعت في الآونة الأخيرة.

وخلال الدورة الدراسية، التي نظّمها فريق "تغطية أخبار الحرب"، تحت عنوان "تغطية الحرب على العراق: أين كان الصواب وأين مكمن الخطأ؟" لاحظ محرر *الغارديان* آلان راسبريدجر أنّ عملية شيطنة "الآخر" – وهو عنصر أساسي من عناصر الدعاية لحشد التأييد للحرب، للأسباب المبيّنة أعلاه – قد أصبحت هذه العملية أكثر صعوبة بكثير نظرا للنمط غير المسبوق من حيث "العيار والتركيبة"، الذي باتت تنتهجه التغطية الإعلامية، بأقلام مراسلين يعملون لحساب وسائل الإعلام البريطانية، في بغداد، مثل الصحيفة التي تملكها سوزان غولدنبرغ[110]. وفي عدة مناسبات خلال الحرب، جمّدت *الجارديان*، من بين صحف أخرى، بشكل مؤقّت العمل بإحدى الاتفاقيات الهامة من نظام *الموضوعية*، عن طريق حذف بعض الأخبار من صفحتها الأولى، بصفتها مقالات كانت تشكّل في جوهرها مواضيع مميزة تنقل آمال ومخاوف العراقيين العاديين، وترصد واقع الحياة اليومية.

لكن الانشغال الرئيسي كان يتعلق بـ" التصريحات التي تراعي المصلحة الذاتية حصرا"، الصادرة عن الجهات الرسمية في لندن وواشنطن، بشأن "أسلحة الدمار الشامل" المزعومة في العراق. وكان الشعور العام أنّ الحكومة قامت، قبل اندلاع الحرب، بتضليل الرأي العام، وأنّ الصحفيين سمحوا لها بذلك، بما يتناقض مع الواجب الذي يفرضه عليهم عملهم.

وحظيت هذه المسألة بالطبع ببالغ الاهتمام طيلة مراحل التحقيق، الذي ترأّسه

في لندن، القاضي اللورد برايان هوتون، من أجل البحث في ملابسات وفاة خبير الأسلحة الحكومي، الدكتور ديفيد كيلي. وكان كيلي قد انتحر بعد أن كُشِف أنه هو المصدر الذي لم يُذكر اسمه والذي شكّل المادة الأساسية في إعداد ذلك التقرير الملتهب الذي بثّته هيئة الإذاعة البريطانية، وأشارت فيه إلى أنّ أوساط الاستخبارات البريطانية لم تكن راضية عن الطريقة التي تمّ بها عرض "منتوجها" على الجمهور.

وجاء الادّعاء على وجه التحديد، أنّ اليستر كامبل، مدير الاتصالات في الحكومة، قد تدخّل في عملية تجميع وتشكيل الملف الخاص بأسلحة العراق، المذكورة أعلاه، وذلك لجعله " أكثر إغراء، وجاذبية" قبل نشره، في أيلول/سبتمبر 2002.

وبصفة خاصة، وفقا للتقرير، الذي أعدّه المراسل في مجال شؤون الدفاع أندرو جيليجان، فقد تضمّن الملف زعما مفاده بأنّ العراق قادر على استخدام أسلحة كيماوية أو بيولوجية في غضون "45 دقيقة" على الرغم من أنّ الحكومة "كانت تعلم" أنّ ذلك غير صحيح". وحتى قبل التحقيق، ثبت أنّ هذه المزاعم كانت في الواقع، دقيقة على نحو مفرط للغاية، مما أجبر جيليجان نفسه إلى التخفيف من حدة موقفه الأوّلي خلال حصص البث اللاحقة، مدّعيا ببساطة أنّ الحكومة كانت على علم أنّ هذا الزعم "موضع شك". ومع أنّ قرار القاضي هوتون قد برّأ الحكومة ووجّه انتقادا شديد اللهجة باتجاه الـ"بي بي سي"، إلا أنّ هذا القرار تمّ اعتباره، على نطاق واسع، "تبيضا" لصفحة الحكومة، وتجاهلا متعمّدا لرزمة واسعة من الأدلة.

ويمكن القول، من نواحي عدة، أنّ الأدلة المقدّمة أثناء التحقيق، قد برّأت بالفعل جيليجان، على الأقل بشكل عام. وتبيّن أنّ ادعاء الـ 45 دقيقة جهوزية، لم يشر سوى إلى الأسلحة التي تُستخدم في ساحة المعركة – من قبيل قذائف الدبابات وقذائف الهاون – ولا يشمل ذلك الصواريخ، بحيث لو كانت مثل هذه الأسلحة موجودة حقا، لشكّلت تهديدا محتملا للجيوش الغازية، وليس لأيّ بلد آخر. وللإشارة، فقد كان عدد كبير من العناصر داخل أجهزة الاستخبارات في الواقع غير راضين على هذا

الملف؛ وكانت اللغة المستخدَمة فيه شديدة اللهجة، كما تمّ حذف جميع التحذيرات والشروط التي كان يتضمّنها في الأصل، إلى درجة أصبح الملف مضلّلا على نحو صريح، وذلك نزولا عند طلب كامبل. (وقد أظهرت عمليات الكشف التي جرت في وقت لاحق، بموجب قانون حرية المعلومات في المملكة المتحدة، أنّ المشروع النهائي، الذي قُدّم على أنه نتاج "خالص" صادر عن التقييمات الاستخبارية، يحمل في الواقع تشابه لافت مع مشروع آخر كُتِب في وقت سابق من قِبل جون وليامز، أحد الخبراء في فريق كامبل من المختصين في الترويض والتأثير في مجال الاتصال (*سبِن دوكتورز*).

وقد تمّ توظيف جيليجان، من طرف البرنامج الإذاعي ذائع الصيت الذي تبثه ال"بي بي سي" صباحا، تحت اسم "توداي"، وذلك عندما بدأت طرق ال"بي بي سي" التقليدية للحصول على قصص – مقابلات صحفية صريحة مع السياسيين – تشهد انحصارا مع تناقص في العائدات، ويعود ذلك بالتحديد إلى طبيعة الخطاب السياسي الذي أصبحت تهيمن عليه بشكل واضح "التصريحات التي لا تراعي سوى المصالح الذاتية".

ومن خلال هذه القصة، تمكّن جيليجان فعلا من إنجاز موضوع يدخل في إطار إعلام السلام، حيث قام بعرض وكشف الحملة الدعائية التي نجريها "نحن" وليس فقط حملة الطرف "الآخر". وجاء ذلك وسط حملة خفيّة تقوم بها مصادر رسمية لتحويل الاهتمام وصرف النظر عن الموضوع، بعد الإخفاق المدوي في العثور على الأدلة التي تشير إلى أسلحة العراق.

وعمل رئيس الوزراء البريطاني توني بلير على الاستحضار إلى الأذهان، والإبراز إلى الواجهة صور الصواريخ وهي تهدّد العالم الخارجي؛ محاولة منه الإيحاء بأنّ ثمّة مشكلة ملحّة، ماثلة الآن وتتطلّب حلا عاجلا. ثم ما لبث أن غيّر حدة خطابه مستخدما بشيء من البراعة لهجة ألطف، لينتقل بدل ذلك إلى الحديث عن سلسلة من التنبؤات، مفادها أنّ دليل وجود "برنامج الأسلحة" سوف يتجسّد في نهاية المطاف،

ومن ثمّ ففي حالة الظهور إلى السطح لبضعة حزم من الوثائق تحمل في طيّاتها أدلة الجريمة، فمن شأن ذلك أن يشكّل إثباتا.

ومن جهة أخرى، عمد وزراء آخرون، في ردّهم على ذلك إلى توجيه الانتباه، في المقابل، إلى النجاح الذي تمّ تحقيقه في تخليص العالم من "ديكتاتور شرير"، أو محاولتهم التقليل من شأن التوقّعات، عن طريق تبرير التأخّر في العثور عليها للصعوبات التي تعترض الطريق في عمليات البحث، في بلد كبير ("ضعف حجم فرنسا")، على شيء صغير نسبيا ("على كل حال، يمكن وضع 10 آلاف ليتر من الجمرة الخبيثة، داخل نصف سيارة صهريج لنقل البنزين").

وكان العمل على إبقاء جوّ الدعاية الذي ساد ما قبل الحرب، حيّا في عيون الجمهور، يشكّل مساهمة هامة لدور الخدمة العامة التي تضطلع بها الصحافة في نظام ديمقراطي، ممّا يساعدنا على توضيح قضية في غاية الأهمية، من أجل تشكيل تصوّر أوضح وانطباع أكثر حيوية حول ما إذا كانت السياسة العامة، من خلال إلقاء نظرة إلى الخلف، سياسة جيدة؛ أي سياسة قادرة على أن تشكّل خطّة مستقبلية للتعامل مع النزاعات والأزمات في المرات القادمة. وقد تطلّب ذلك وضع استراتيجية مدروسة وابتكارية، لاستكمال اتفاقيات *الموضوعية* والالتفاف عليها.

الدعاية الأخيرة للحرب

لقد أشار الصحفي المحقّق المخضرم، فيليب نايتلي، صاحب التاريخ الكلاسيكي لتغطية الحرب[111] إلى أنه بينما تشهد الاستراتيجية العسكرية الدعائية تطوّرا مع مرور الوقت عن طريق الاستفادة والاتعاظ المتأنّي من دروس الماضي، يدخل الصحفيون كل حرب جديدة بروح ليبرالية "تقيّم كل حالة على حدة، باعتبارها قضية فريدة من نوعها" – وبذلك تقع هذه الصحافة حتما ضحية نفس الخدع مرارا وتكرارا.

تسجّل دراسة أخرى وعودا قطعتها بعض الصحف على نفسها، بعد حرب الخليج عام

1991، بعدم "الوقوع فريسة الخداع" خلال النزاعات مستقبلا، لكن، بينما يتوفّر العسكريون "على القدرة والصبر اللازمين للتخطيط، فليس بوسع أحد في مجال العمل الصحفي المحموم، ضمان في واقع الأمر، الوفاء بالوعود الجيّدة التي قطعتها هذه الصحافة على نفسها"[112].

مع ذلك، هناك بعض المواضيع الثابتة، حول ما أطلق عليه كامبل اسم "معركة استمالة القلوب والعقول" التي ترمي إلى كسب قبول الجمهور وتأييده للردّ بالوسائل العنيفة على النزاعات المندلعة[113].

كما أنّ نتائج الاستطلاع، المشار إليها سابقا، والتي تظهر الأهمية السياسية في أن تبدو الولايات المتحدة في مظهر من يعمل بالتنسيق مع حلفائها، تضاعف من الشعور بحالة لاستعجال، وهي مشكلة لا تتحمّل الانتظار. ومن هنا تبرز أهمية تقديم الإثبات في عام 2003، بأنّ العراق كان يشكّل تهديدا "وشيكا". وبيّنت استطلاعات للرأي ذات مصداقية عالية، منها على وجه الخصوص، معهد زغبي ومعهد غالوب للاستطلاع، زيادة ملحوظة في نسبة دعم قرار توجيه ضربة استباقية، مباشرة بعد العرض المصوّر عن نظام أسلحة العراق الذي قدّمه وزير الخارجية كولن باول، أمام مجلس الأمن للأمم المتحدة.

ويتطابق ذلك مع العبارة المجازية التي ترى أنه يتعيّن على الصحفيين ممّن يملكون نظرة ثاقبة بخصوص تاريخ الدعاية، أن يحترسوا. ويقول في هذا الصدد أوتوسن ولووستارنن، أننا نجد دائما "أنباء كبرى" تركزّ على حرب الخليج عام 1991، كلّما برزت أنباء في واشنطن، توحي بأنّ الأمر "لا يحتمل أيّ تأخير" في إخراج قوات صدام حسين من الكويت.

وكان ضمن تلك الأنباء الكبرى، ما جاء في الشهادة سيئة السمعة الصادرة عن ابنة السفير الكويتي في واشنطن، التي زعمت أنها فرّت من المستشفى في مدينة الكويت حيث كانت القوات الغازية، وفق روايتها، تُلقي الرضّع من الحاضنات ليلقَوا حتفهم

على أرضية المستشفى.

وثمّة نبأ آخر من ذلك القبيل، تمثّل في "صور البنتاغون"، تُظهر حشدا مزعوما من القوات العراقية على الحدود مع المملكة العربية السعودية، استعدادا لغزو أراضيها. وقد أتّضح لاحقا أنّ كلا النبأين كانا محض افتراء، وتمّ تسليط الضوء عليه من قبل الصحفيين، في وقت متأخر، لكن لم يكن لعملية الكشف هذه سوى أثرا ضئيلا نسبيا، ويعود سببه جزئيا، كما في حالة رواية "الرضع القتلى"، أنّ عملية الكشف جاءت بعد فترة طويلة من وقوع الحدث نفسه.

كوسوفو

ثمّ هناك "اختبار" آخر ينبغي اجتيازه قبل الحصول على موافقة الجمهور للدخول في الحرب، يتمثّل في ضرورة أن يظهر العمل العسكري وكأنه اتّخذ على مضض، وفقط بعد استنفاد جميع الوسائل الدبلوماسية "لحل الأزمة"[114].

وبعد صدام حسين، جاء ميلوسيفيتش على قائمة واشنطن، ضمن استراتيجية شيطنة الخصوم. وفي هذه الحالة ما عليك سوى تغيير بغداد، وتضع محلها بيوغراد، التي يترأسها جزّار البلقان. وقد تذكّرت مراسلة شبكة ال"سي أن أن" في أوروبا، شيلا ماك فيكار في حديثها خلال اجتماع جرى في لندن، تلك الفترة من عام 1998 عندما كان المجتمع الدولي، على حدّ تعبيرها، "يدور في حلقة مفرغة، وهو يتساءل، بحق السماء ما الذي يمكن عمله حيال كوسوفو"[115].

في الواقع، كانت أطراف من المجتمع الدولي تعرف بالضبط ما تريد فعله. وفي ذلك الوقت بالذات، كانت بعثة التحقّق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في كوسوفو متواجدة في الإقليم، لتشرف على عملية وقف لإطلاق النار. ومع اقتراب دخول فصل الشتاء، عمدت السفارات الأوروبية وكذلك تقارير وسائل الإعلام، بشكل روتيني، على تصوير سلسلة الهجمات التي كانت تحدث حينذاك على أنها

أفعال فظيعة تنفّذ من طرف واحد، يقترفها "ميلوسيفيتش"، حيث بلغت هذه الفظاعة ذروتها باقتراف أعمال القتل في راتشاك، في كانون الثاني/يناير 1999، التي وُصفت حينذاك بأنها "مجزرة".

وتميّزت بعثة التحقق في كوسوفو بفعالية عالية في أداء مهمتها المتمثّلة في الإشراف على انسحاب وحدات الجيش اليوغوسلافي من كوسوفو. ولكن في المقابل لم تقم هذه البعثة التي كانت تحت قيادة وليام ووكر، وهو مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية، بأيّ عمل لوقف جيش تحرير كوسوفو، الذي احتل مواقع الجيش اليوغوسلافي المحصنة، والتي انطلاقا منها، كثفت هذه العصابات حملاتها الاستفزازية. وفي مقرّ حلف شمال الأطلسي في بروكسيل، تمّ إبلاغ سفراء مجلس الحلف، بأنّ جيش تحرير كوسوفو هو المسؤول عن معظم انتهاكات وقف إطلاق النار، لكن أحيطت هذه المسألة بسياج من التكتّم، في وقت قدّم القادة السياسيون إلى الصحافيين والجمهور انطباعا معاكسا تماما لِما كان يحدث في الواقع[116].

ثم جاءت قمة رامبوييه، ومشروع "الاتفاق" الذي ينصّ على حقّ الوصول غير المقيّد لقوات حلف شمال الأطلسي، إلى كامل الأراضي اليوغوسلافية، أما بالنسبة لكوسوفو، فقد نصّ المشروع على منحها اقتصاد "السوق الحرة". كما يتضمّن مشروع الاتفاق ملحقا، أُضيف في آخر لحظة بناء على طلب من وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، لضمان موافقة جيش تحرير كوسوفو، ينصّ على أنّ كوسوفو، ستحصل عمليا على استقلالها في وقت قصير. وبذلك تمّ بشكل متعمّد رفع مستوى الطلب عاليا جدا بحيث كان من الصعب للغاية على الوفد اليوغوسلافي قبوله، وهو انطباع أكّده في وقت لاحق اللورد جيلبرت وزير الدفاع في الحكومة البريطانية آنذاك، الذي قال للجنة النواب: "اعتقد أنّ بعض الناس، داخل أروقة حلف شمال الأطلسي كانوا يسعون إلى استمرار القتال في ذلك الوقت. واعتقد أنّ الشروط التي فُرِضت على ميلوسيفيتش في رامبوييه كانت غير مقبولة تماما. كيف يمكنه قبولها؟ كان الأمر متعمّدا بكل تأكيد"[117].

ومرة أخرى، كشف الصحفيون هذه العناصر التي تدلّ على عملية الإعداد للدخول في الحرب، لكن بعد وقوع الحدث بفترة طويلة. كما أنّ شريط ال"بي بي سي"، "الكفاح المعنوي"، الذي قدّم بعض أهمّ التحقيقات الصحفية عن النزاع، لم يتمّ بثه على الشاشة إلا بعد مضيّ عام كامل من بدء عمليات القصف.

إخفاق ديمقراطي

انطلاقا من هذه الأمثلة، يمكننا القول أنّ هناك "عجز ديمقراطي" خطير في مجال التغطية الإعلامية للنزاعات. وفي الفترة التي سبقت تحضير الحرب على العراق، نجح توني بلير في "تضليل" كل من الرأي العام والأوساط السياسية. وأشارت استطلاعات الرأي أنّ العمل العسكري – الذي كان يعارضه نسبة 60% مقابل 40% في الفترة التي تزامنت مع تنظيم مظاهرة شباط/فبراير – انقلبت هذه النسبة، إلى حوالي 60% مقابل 40% لصالح الحرب، وذلك مع إطلاق الزخات الأولى من صواريخ الغزو. وقد نجا رئيس الوزراء من السقوط بهامش ضيّق للغاية من الأصوات، خلال عمليتين للتصويت على الثقة في البرلمان، كما أحسّ النواب المتردّدون، أنّ مشاعر الناخبين في دوائرهم الانتخابية، تتأرجح من تحت مقاعدهم.

غير أنّ هذه الفترة الدقيقة تميّزت بأنماط إغفال وتشويه هامة، من حيث الطريقة التي انتشرت من خلالها المعلومات الشعبية، التي ذكرتها هنا. ولو تمّ كشف الأعمال الدعائية لصالح الحرب، في الوقت المناسب، ولو حُدّدت الأطراف التي تقدّم نفسها بوصفها وسطاء نزهاء، وتمّ كشف وجهها الحقيقي، مع إظهار أهدافها الخفية، ولو جرت مقابلة خيار استخدام القوة بغيرها من البدائل، لكان من الممكن عندئذ بالنسبة للجميع، الخروج بفكرة أوضح وانطباع أكثر حيوية بخصوص طبيعة الرهان على المحك، ومن ثمّ نكون أكثر اقتدارا على حكم أنفسنا بأنفسنا في هذا المجال.

وبالنسبة للحالات التي بحثناها آنفا بشكل من الاختصار، فإنّ الدعوة إلى الحرب كانت لا محالة ستنهار عند اجتيازها واحدة أو أكثر من "الاختبارات" الثابتة التي يتعيّن اجتيازها للحصول على دعم الجمهور، كما أنّ "معركة استمالة القلوب والعقول" كانت من شبه المؤكد ستتكبّد خسارة فادحة، ويتلاشى معها ما يصحبها من دعم سياسي يبيح استخدام القوة. وبوسعنا أن نستنتج الأثر المحتمل، اعتبارا من نهاية الحرب على كوسوفو، عندما أُرغِم حلف شمال الأطلسي على التفاوض حول عقد اتفاق وقف إطلاق النار، يتضمّن عددا من التنازلات الهامة، بفعل انهيار نتائج استطلاعات الرأي حول الموقف من استمرار غارات القصف، وخاصة بالنسبة لتولّي الرئيس كلينتون توجيه السياسة الخارجية.

إنّ الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه في البداية بفضل وساطة رئيس الوزراء الروسي السابق فيكتور تشيرنوميردين والرئيس الفنلندي السابق ماهتي أهتيساري، والذي حصل لاحقا على موافقة الدول الثمانية الصناعية الكبرى والاتحاد الأوروبي قبل أن يصبح جزءًا لا يتجزّأ من قرار مجلس الأمن 1244، ينصّ على أنّ اتفاق رامبوييه، مع بنده المتعلّق باستقلال كوسوفو، ينبغي أخذه "في الاعتبار الكامل"، أي بمعنى دبلوماسي، ينبغي وضعه جانبا أملا في أن يلفه النسيان".

وخلافا لإصرار حلف شمال الأطلسي خلال تلك الحملة، على أن يكون "الناتو هو وحده" المسؤول عن متابعة تطبيق الاتفاق، ينصّ الاتفاق المذكور أعلاه أيضا على إيفاد مفرزة منفصلة مشكّلة من قوات تحت القيادة الروسية، كجزء من الثمن الواجب دفعه لقاء قبول موسكو، إلى جانب مبالغ نقدية كبيرة يقدّمها صندوق النقد الدولي، تُدفع فورا بعد انتهاء القصف.

ولإقفال موضوع العجز الديمقراطي، وإفساح المزيد من الفضاء أمام الصحفيين لتمكينهم من عرض تغطية إعلامية أكثر توازنا، واستعادة أجزاء من الحقيقة المفقودة أو المهمشة في الوقت الراهن، فمن الضروري أن تبدو وسائل الإعلام كمسرح للنزاع ومقارعة الآراء، قائمة بذاتها. وبوسع النشطاء الذين يسعون إلى إبراز البدائل غير

العنيفة كسبل للرد على للنزاع، ويعملون من أجل تحويل النزاع، أن يعترفوا – من خلال الإطار التحليلي لإعلام السلام، ونظيره إعلام الحرب، الذي طُرِح في هذا الكتاب – أنّ الخطاب السائد فيما يخصّ التغطية الإعلامية للنزاع، يهيمن عليه العنف في حد ذاته. وبناء على ما سلف ذكره، يتبيّن أنه لا يكفي القيام بالحملات عبر وسائل الإعلام، كما يفعل الكثير، بل من الضروري القيام بحملات حول وسائل الإعلام أيضا.

وفي هذا الباب، لا تزال النظرية الليبرالية المتّعبة والقديمة الخاصة بحرية الصحافة، تشكّل رصيدا، على الرغم من المخطوط المستهلك *للموضوعية* الصحافية الذي يغطي النظرية الأصلية، بل وقد بات واضحا بشكل متزايد، بأنه يعرقل مسارها ويضعفها.

حشد الدعم لصالح إعلام السلام: دليل يقدّمه لنا السيد مردوخ

ليس من الضروري، تبنّي الخطاب الوضعي الوارد في *المبادئ التوجيهية للمنتج الخاصة* بال"بي بي سي"، مع ما يتضمّنه، على سبيل المثال، من إشارات إلى ضرورة "عكس" و"تمثيل" الرأي العام، لكي يتسنى لنا الاستفادة من هذه المبادئ.

ونظرا لسعة انتشار الأخبار التي تصدر في بريطانيا، لتعمّ فور ذلك جميع أنحاء العالم، قد يشكّل الإطار التنظيمي البريطاني أبرز تدخّل منفرد ذي صلة بالصالح العام في أسواق وسائل الإعلام العالمية.

وربما لم يبلغ الدليل في أيّ مكان آخر من العالم مثل هذا المبلغ من القوة والإقناع مثل ما هو مجسد في ذلك الإعجاب والأوسمة التي ينالها روبرت مردوخ، المساهم الرئيسي في "سكاي نيوز"، قناة الأخبار "بي سكاي بي" التي تبث على مدار الساعة. وقد لاحظ المعلّقون على الفور، كيف أنه ما أن بدأت ملامح الحرب على العراق تلوح في الأفق، حتى انطلقت جميع صحف مردوخ – وعددها 175 موزّعة في جميع أنحاء

العالم – وبشكل مفاجئ، كما لو كان الأمر مجرّد صدفة، تنشر في وقت واحد، افتتاحيات عدوانية، محرّضة على القتال[118].

ورغم ذلك، احتفظت "سكاي نيوز" بسمعتها وهويتها في كل مكان. وقد خلصت إحدى الدراسات ترأسها الأستاذ جوستين لويس من مدرسة الصحافة المرموقة التابعة لجامعة كارديف، إلى أنّ منتوج سكاي قام طوال الحرب ببثّ، خلال تغطيته للأحداث، مجموعة من التعليقات على الشاشة، في أوقات محدّدة، تتضمّن مزيجا أوسع نطاقا وأكثر تنوّعا من الأصوات، مقارنة بنظيراتها على قنوات الـ"بي بي سي" و "أي تي أن"، التي تُعتبر القنوات الرئيسية في مجال الخدمة الإخبارية التجارية، وتبثّ عن طريق التلفزيون الأرضي[119].

كما أنّ "سكاي نيوز" تقف على النقيض من نظيرتها الأمريكية "فوكس نيوز"، التي شكّلت القوة الصاعدة خلال فترة ما سمي بـ"الحرب على الإرهاب". وكثيرا ما تعرض "أثر فوكس" لسوء التفسير، ولا سيما من جانب الكتّاب في بريطانيا، باعتباره بداية عهد الأخبار التلفزيونية المتحزّبة بشكل سافر. ثمّ شهد عام 2003 معركة "فوكس نيوز" القضائية مع الصحفي الساخر، آل فرانكن، عندما، سخر هذا الأخير من شعار المحطة "عادل ومتوازن"، المسجّل، وهو زعم، تبيّن أنّ فوكس لا تقبل بشأنه أيّ نوع من أنواع الدعاية.

يمكن القول بعبارة أخرى، أنّ فوكس تسعى إلى جني الأرباح من المصداقية المترتّبة على التقاليد المرعية في مجال الأخبار التلفزيونية والتي يجسّدها أمثال والتر كرونكايت، الذي أصبح الرجل الأكثر موثوقية في أمريكا بفضل ما قدّمه على قناة "سي بي أس"، طيلة عشر سنوات، أثناء العرض الإخباري المسائي وحصة الـ"ساين أوف" الليلية[ك] تحت عنوان "الأمر يجري على هذا النحو"، أو ما يمكن اعتباره صيغة بسيطة ومحلية لنظرية الموضوعية.

[ك] Sign-off broadcast

ولدينا تقدير أكثر حنكة وتطوّرا، صادر عن المعلّق والنشط الأمريكي داني ششتر، الذي يتمتع بنفوذ كبير، يقول فيه:

"ونحن أيضا لدينا ′مفعول فوكس′ خاص بنا، وهو مفعول جد معتبر، خاصة وأنه يصدر عن قناة إخبارية تبنّت موقفا سياسيا محدّدا ثم قامت بتسويقه في صورة عمل صحافي نزيه ومتوازن، بل وباعتباره عملا إعلاميا واقعيا حتى، ثم راحت تلاحق كل من لم يرق لها من الصحفيين، من أولئك الذين أبانوا عن نظرة انتقادية إزاءها بشكل أو بآخر، أو حتى بمجرّد أنها اعتبرتهم كذلك. وهكذا استهدفت "فوكس نيوز" في حملتها تلك بيتر آرنت على سبيل المثال، وهو ما شكّل أحد الأسباب التي دفعت "أم أس أن بي سي" إلى الرد على ذلك.

ومن هنا بدأت قناة "أم أس أن بي سي" تحويل جدول برنامجها، لسحب البساط من تحت فوكس، من خلال دحرها في عقر اختصاصها، حسب ما جاء في تصريح القائمين على القناة، وقال رئيس القناة أنهم يعارضون عمل 'الشرطة المكلفة بالتحقق في روح وطنية' الناس، في إشارة إلى الأشخاص الذين كانوا في الواقع يرصدون التغطية الإعلامية التي تجريها "أم أس أن بي سي"، مما دفعها إلى اعتماد استراتيجية تقوم على بثّ إعلانات على الهواء، من قبيل: 'ليبارك الله أميركا'، 'اتركوا الحرية تحكم' وما إلى ذلك"[120].

وكتب ششتر في مكان آخر، إنّ "الثرثرة المتكرّرة، التي لا تنتهي" على أمواج المحطات الإخبارية على مدار الساعة، أدّت بـ"عدد كبير جدا من المشاهدين [إلى الاعتقاد] بأنهم على اطلاع، وعلى دراية تامة بما يجري وأنهم يحصلون، بفضل تلك التغطية على "القصة الحقيقية". "تبدو الأخبار التلفزيونية موثوق منها وشاملة إلى حدّ كبير. ويتمّ تسويقها على نحو، بحيث تظهر وكأنها "ذات مصداقية"... لكن كيف يتسنّى لمعظم المشاهدين الإطلاع على الشطر من الأخبار الذي تمّ التغاضي عنه؟ أو معرفة أنّ المصادر المعتمدة غالبا ما تكون محدودة ومنحرفة؟ أو كيف أنّ السياسات المتحزّبة تتدفّق بسلاسة في نمط يعرف بـ"عين الصواب من وجهة نظر وطنية" لكنه

ينطلق من منظور أحادي الجانب، الهدف منه استغلال العواطف والتلاعب بها والتشجيع على مزيد من المشاهدة لهذه البرامج من خلال إعلانات مستمرّة تروّج لما هو قادم"[121].

وبناء عليه، يتّضح أنّ هناك قدر كبير من التميز القائم على النموذج الليبرالي والإطار التنظيمي البريطاني الذي بُني عليه. وهذه الفروق كان بالإمكان أن تكون أكثر وضوحا وأشدّ بروزا، لو تمّ التنفيذ الكامل للأحكام والشروط المتضمّنة في المبادئ التوجيهية والمدونات. وقد أشرتُ كيف أنّ إعلام السلام يمكنه أن يساعد على القيام بذلك، عندما يتعلّق الأمر بالتغطية الإعلامية للنزاعات. فتلك مسألة ذات صلة بالمصلحة العامة بالدرجة الأولى، وينبغي أن تكون في صميم الحملات التي تهدف إلى الرفع من مكانة الردود غير العنيفة على النزاعات، وإبراز صورتها، مثل تلك التي جذبت أعدادا قياسية من الناس إلى شوارع لندن.

تكمن الأهمية الأساسية بالنسبة لإعلام السلام في توفير أرضية تنطلق منها تلك الحملات، أرضية يمكنها أن تحفّز وتربط بين جداول الأعمال الإصلاحية، بحيث تشمل مجموعة واسعة من النشاطات التي تعمل من أجل التغيير الديمقراطي. ومن خلال تقديمها نقدا للممارسة الصحافية الغربية، وأيضا طرح جدول أعمال إصلاحي مناسب، مع بعض التعديلات، تخصّ وسائل الإعلام في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على حد سواء، يمكن لمثل هذه الأنشطة أن تجري على أساس التبادلية والتضامن العالميين.

الفصل السابع
تحويل الممارسة إلى نظرية

بدأ إعلام السلام كحملة ترمي إلى إحداث التغيير، ثم "قفز من طور النظرية إلى الممارسة دون الاستفادة من حصيلة البحوث بهذا الشأن"، وفق ما ذهب إليه لي وماسلوغ[122]. ومنذ ذلك الحين، جرى "تفعيله" من أجل رسم خطط عملية وخيارات لفائدة المحررين والصحفيين، وطرحت – بالاستفادة من أعمال الباحثين بمن فيهم لي وماسلوغ أنفسهم – مجموعات من المعايير التقييمية من أجل الاضطلاع بمهام التحليل النقدي للتغطية الإعلامية. الأمر الأساسي فيما يتعلّق بإعلام السلام بالنسبة للصحفيين هو امتلاكهم شيئا خاصا بهم وحدهم (يمكنهم أن ينسبوه لأنفسهم)، من قبيل وجهة نظر، أو مجموعة من المبادئ الأولية، أو قاعدة انطلاق للعمل، لا تملكها أية مجموعة مصالح خاصة بقطاع معين، وبإمكانها الصمود أمام عملية التدقيق، وتصدر تقارير مفيدة وموثوقا بها عن النزاع. بالنسبة للباحثين، تكمن النقطة الأساسية في استخلاص مجموعة من الفروق الدائمة، تظل صالحة عبر مجموعة واسعة ومختلفة من وسائل الإعلام، في أيّ مكان وفي أيّ وقت، فروق يمكن البحث عنها وقياسها، بقدر معيّن من الثقة، بحيث تؤكّد لنا أنها ستطلعنا عن أمر ما يكون ذا معنى حول الإعلام وتأثيره على المجتمع والثقافة.

يكون لإعلام السلام موقع قدم حيثما "يقوم المحررون والصحفيون بخيارات محددة – تتعلّق بنوعية القصص التي يتعيّن عليهم تغطيتها وكيفية نقلها – وهو ما يتيح فرصا أمام المجتمع ككل، لينظر فيها ويقيّم الردود غير العنيفة على النزاع"[123]. لاحظ استعمال عبارة "الفرص السانحة". ويفسّر بوتر[124] هذا الطرح باعتباره محاولة ترمي إلى "تغيير المجتمع، والدفع به نحو السلام"؛ غير أنّ هذا التفسير يبدو وكأنه لا يستوعب الفارق البسيط الكامن في ثناياه. ففي حالة عدم انتهاز المجتمع، ككلّ،

الفرص التي تُتاح أمامه، أو إذا قرّر، بعد النظر في الخيارات غير العنيفة المطروحة أمامه، أنه في الواقع، يفضّل الخيارات العنيفة، فعندئذ ليس هناك شيء يكون بوسع الإعلام فعله.

ليس صحيحا أنّ إعلام السلام يحاول تحويل الصحافة إلى شيء آخر، كل ما هنالك هو أنه يسعى إلى "منح بعض الجوانب المكبوتة من الواقع، صورة يمكن رؤيتها وصوتا يمكن سماعه"[125]، والارتقاء بها إلى مصاف الوقائع القابلة للتغطية.

وبناء عليه، فإعلام السلام لا يشكّل في حدّ ذاته نظرية محدّدة، لكنه مع ذلك، يتضمّن في طياته بعض الأفكار النظرية، فهو من جهة يطرح مقترحات حول السلام والنزاع والعنف، أما من جهة ثانية، فهو يقدّم أفكارا عن طبيعة الاتصالات وآثارها. وفي هذا الفصل، ساستكشف ما أعتبره يشكّل أهمّ تلك المقترحات، وسأشير إلى كيفية تطابقها. وسأذكر، بالمناسبة، بعض أهمّ الآثار المترتّبة عن البحث والممارسة على حدّ سواء.

انطلاقا من مجال الاتصال

الهيكل ومجال النشاط

تعرّض إعلام السلام لانتقادات بسبب اعتماده على "منظور فردي قائم على الإرادة، على نحو مبالغ فيه"[126]. والكثير من العمل الذي قمتُ به شخصيا في مجال إعلام السلام، قد اتّخذ شكل تدريب وتعليم الصحفيين، في الوقت الحاضر والمستقبل: "الخطوط الأمامية التي هي، في نهاية المطاف، كامنة بداخل كل فرد"[127]. إذا أريد لهذه الأنشطة أن تكون جديرة بالاهتمام، لا بدّ أنّ هناك مجالات غير مستكشفة متاحة أمام المشاركين، تمكّنهم من تغيير طريقة عملهم في التحرير والتغطية، هذا شريطة أن يُقبِلوا على تنفيذ هذه المهام مسلّحين بأفكار ووجهات النظر جديدة.

أمّا فيليبس[128] فتنتقد هذا الطرح وتعتبره بمثابة تجاهل للتأثيرات الهيكلية الممارسة على الطريقة التي ينتهجها الصحفيون عند اضطلاعهم بعملهم. في حين، يخبرنا تهرانيان[129] لدى مناقشته إعلام السلام، الذي يعتبره بمثابة مسودّة لنظام جديد يخص أخلاقيات وسائل الإعلام العالمية، بأنّ "التعددية الهيكلية" تشكّل شرطا لا غنى عنه لتعددية المضمون"، وهو قول مأثور، قام هاكيت بتلميعه، بشكل مفيد[130]، حيث صاغه على نحو أكثر بلاغة: "الهيكل هو الرسالة".

والمقترح النظري الكامن في ثنايا إعلام السلام هو أنّ العوامل الهيكلية المألوفة – مثل مسألة ملكية وسائل الإعلام، تقييم مجالس الإدارة لأحوال السوق، الرتابة التي يسير عليها عمل الصحافة والنظم المعمول بها في مجال المخاطر والمكافأة المهنية – ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها تحكم مضمون الأخبار، بدلا من تحديد مساره. "هناك قدر معيّن من إعلام السلام، ومن ثمّ بالإمكان أن يكون المزيد منه"[131]، وبناء عليه، يمكن القول أنّ إعلام السلام "يعيد شعور الدفء والترحاب، الذي يتميّز به النشاط الصحافي وما يزخر به من روح المسؤولية، إلى المناقشات الدائرة [حول وسائل الإعلام والديمقراطية]" [132].

ربما يذهب حنيتش أبعد بالنسبة "للانتقادات البنيوية" وحجته في ذلك أنّ "ثقافة السلام تمثّل شرطا مسبقا لتحقيق صحافة السلام، بدلا من أن تكون نتيجة لها"[133]. ولكن هذا التحليل يعتمد بشكل مبالغ فيه على النظريات الاجتماعية الهيكلية الوظيفية، وهذه النظريات تركّز بذلك، على مسائل تتعلق بانضباط المجتمع وتماسكه، وتميل إلى إسقاط أو تجاهل الاعتبارات المتعلّقة بكيفية ممارسة السلطة داخل المجتمعات، أو كيف أنّ هذه السلطة تتعرّض لمقاومة بشكل حاسم داخل هذه المجتمعات. وبعبارة أخرى، تحجب هذه النظريات المفهوم الأساسي، الكامن في الكثير من التعاريف المؤثرة، عن الثقافة باعتبارها موقع للنضال والنقاش، وميدان لممارسة السلطة. وفيما يلي مثال بالغ الأهمية:

"الثقافة هي عبارة عن تجميع التصوّرات والمعاني التي يمكن أن تكون متطابقة، أو

منفصلة عن بعضها البعض، أو متداخلة، أو موضع جدل، سواء كانت متواصلة أو متقطعة... وتزداد قوة هذه التجارب في مجال التخيّل وصناعة المعاني عن طريق انتشار الصور والمعلومات التي تبثها وسائل الإعلام"[134].

وكان مارك بيدلتي، وهو أخصائي أمريكي في علم الانثروبولوجيا، أحد أهم المشاركين في المناقشات حول إعلام السلام، وقد نُشرت له دراسة إثنوغرافية غاية في الإبداع، تتعلّق بمراسلي الحرب، في الميدان، وذلك في السلفادور في أواخر ثمانينات القرن المنصرم[135]. إذ قدّم حجة مقنعة – بالنسبة إليّ على أيّ حال، لأنها تتطابق مع جوانب كثيرة من تجربتي المهنية الشخصية – تفيد هذه الحجة بأنّ السلطة، بما أنها تؤثّر على الصحافة، يمكن الاستفادة من صياغتها في إطار مفاهيم وفق تصور فوكو:

"السلطة ليست مؤسسة، ولا هي هيكل، كما أنها ليست قوة معينة وُهبنا إياها، إنما هي تسمية يطلقها أحدنا على وضعية استراتيجية معقّدة، تسود مجتمع بعينه"[136].

وما لويس وبيدلتي سوى اثنان من بين عدد كبير من الكتّاب الذين رأوا في مفهوم فوكو للسلطة باعتبارها "شبكة منتجة"، تتمتّع بتماسك عن طريق الانضباط – منها المكافآت والحوافز فضلا عن العقوبات المحتملة – أمرًا أساسيا لفهم الضغوط والتأثيرات التي تُمارس على الصحفيين وعملهم. وبعبارة أخرى، تعمل السلطة باستمرار، لغرس المقاييس داخل جميع أشكال الإنتاج الثقافي، بما في ذلك، الصحافة، بل وتملأ جميع الأفعال والتجارب في مجال التصوّر وصناعة المعنى، من أجل الحفاظ على أنماط معينة من السيطرة، أو الهيمنة.

ومن ثمّ يصحّ النظر إلى السلطة – والاعتراض عليها – في سياق أيّ جزء من أجزاء الثقافة، كما يصحّ في أيّ جزء آخر منها. وعلاوة على ذلك، تفتقر السلطة إلى القدرة على الجذب، ما لم تكن قائمة على نسج شبكة من العلاقات. السلطة، لتكون سلطة فعلا، تستدعي وجود مقاومة تواجهها، أو من زاوية صحفية، ربما تتطلّب دراسة

نقدية تبحث في أوجه التكرار المهيمن للمعاني، عن طريق مجابهتها بالبدائل المتاحة، مما يفسح المجال أمام فرص الاعتراض. أو كما عبّر عنه جيف لويس: "غاية قوّة السلطة المؤسسية تهيئ في الواقع، الظروف المواتية للانزلاق والانفصال"[137].

فهذه معركة من النوع الذي يشعر فيه العديد من الصحفيين بأنهم معنيّون بها ويشاركون فيها بكل نشاط. وهناك دراسة استقصائية جرت على مستوى العالم، قام بها مركز الأبحاث المعروف باسم "تغطية الأخبار في العالم"، اتصل القائمون عليها بـ 128 من المحررين والصحفيين، ينتمون إلى 66 من مختلف وكالات الأنباء في 27 بلدا، خلال مدة ستة أشهر غطّت فترة غزو العراق، في عام 2003. وقدّم المستجوَبون في إطار الدراسة الاستقصائية، تعليقات مفصّلة عن تلك "الشبكة المعقّدة من التأثيرات التي تُمارس على الأخبار [التي] يتعامل معها العديد من الصحفيين، في إطار عملهم اليومي "في واجهة الأخبار"، هذه الشبكة من التأثيرات التي تحول دون أداء عملهم على النحو الذي يشعرون أنه يتعيّن عليهم القيام به"[138].

هل تملك المؤسسات الإعلامية ما يكفي من الاستقلالية تجاه المؤسسات الأخرى، أو الصحفيين تجاه المؤسسات الإعلامية، لكي تتمّ ترجمة إعلام السلام إلى أرض الواقع؟ يتساءل هاكيت[139]. "أم أنّ الإصلاح الهيكلي يعدّ شرطا مسبقا لنجاح تحقيق إعلام السلام؟" من جهته، يرفض هاكيت "المفاهيم التجريبية ذات الصلة بالسببية الخطية" (التي تنحو منحى هندسيا خطيا)، بحيث ينحصر غاية ما هو مطروح على المحكّ في "الاتجاه الذي يسير فيه السهم السببي"، انطلاقا من القوة الاقتصادية والسياسية باتجاه وسائل الإعلام، أو العكس بالعكس". في المقابل، يميل إعلام السلام بدلا من ذلك، إلى تقديم تفسيرات" تتجاوز الحيز الضيق لاتجاه الخطي المحض"[140] من قبيل "حلقة التجاوب القائمة بين السبب والنتيجة" التي تربط الصحفيين بمصادرهم.

هاكيت نفسه يثني على النموذج الذي طرحه بورديو، عن وسائل الإعلام باعتبارها "فضاء مؤسسي، يحظى باستقلالية نسبية، فضاء ينسج العلاقات مع السلطة،

والمعرفة والإنتاج على نطاق أوسع، لكنه يتضمّن أيضا منطق معيّن خاص به"[141]. ويذهب بورديو إلى أنّ المجالات ضمن منظومة معيّنة تكون "متماثلة هيكليا" بحيث يُحدّد الهيكل "في أية لحظة من اللحظات... من خلال العلاقات القائمة بين المواقع التي يحتلها العناصر في الميدان"[142].

وهذا يعني أنّ هناك مجالا لعمل مستقلّ من جانب الصحفيين، داخل الميدان الخاص بهم، لكن في الوقت نفسه، يتعرّضون لزيادة الضغوط من حولهم، للدفع بهم إلى تغيير العلاقات، تكون هذه التغيرات في اتجاه الالتزام بالمثل العليا المنصوص عليها في النموذج الليبرالي لحرية الصحافة، والمبادئ التوجيهية لهيئة الإذاعة البريطانية، ربما، كما هو مبيّن في الفصل 6.

الإنتاج والاستقبال

هناك مسألة ضمنية في أية مناقشة تدور حول إعلام السلام، وهي أنّ المعاني في مجال الاتصالات تنبثق، جزئيا على الأقل، عن نقطة الإنتاج، بدلا من إنشائها كليا عند نقطة الاستقبال. وليس هناك من جدوى في إطالة الحديث عن الفروق القائمة في مجال تمثيل النزاع من خلال الأخبار، إلا إذا كانت هناك فروق مقابلة، إما في الفهم الذي يتشكّل لدى القرّاء والجماهير، أو فيما تفترضه هذه الأطراف في النزاع بشأن هذه الفروق، أو كلاهما.

وقد شرع بعض الباحثين في مجال إعلام السلام بوضع معايير لقياس هذه الفروق، وعثر كيمف[143] على تباين كبير بين الإجابات المعرفية وسط نفس الأشخاص، في تفاعلهم مع المقالات الصادرة في صحف ألمانية تحتوي على عناصر من محتويات جري تصنيفها في دائرة "التصعيد"، إلى جانب ثلاثة صيغ أخرى أعيدت صياغتها: "(أ) صيغة تمّ فيها تكثيف التوجّه التصعيدي، (ب) صيغة شهدت تخفيض معتدل في عملية التصعيد، و(ج) وصيغة للأحداث ذات توجّه أكثر تصميما نحو وقف التصعيد".

وبحث بيليغ والعليمي[144] في "هيكلة الفهم وتفسيرات الواقع السياسي في سياق النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، مع التركيز بشكل خاص على وجه واحد فقط من الموضوع: مدى إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة". وقام هذا البحث على العرض أمام الأشخاص المعنيين بالدراسة، لنفس المقالات، لا تختلف سوى من حيث إدراج مجموعات مختلفة من العناوين الفرعية بين كتل النصوص، ثم قام بمعاينة الآثار المترتبة على ما تمّ إدخاله من تغييرات طفيفة فقط في التسمية التي أُطلقت على الزعيم الفلسطيني، على سبيل المثال، بصفته "أبو مازن" أو "الرئيس الفلسطيني محمود عباس". وقد لوحظت اختلافات كبيرة، في الآراء التي عبّر عنها الأشخاص موضع الدراسة بشأن مدى احتمال والرغبة في إقامة دولة للفلسطينيين.

وفي إطار دراسة في مجال العلاج النفسي، عرضت ماكغولدريك[145] مواضيع مقابلتين اثنتين مقتبستين عن تقارير تلفزيونية، كل منهما تقدّم رواية مختلفة عن نفس القصة: تفجير في القدس[146]. الرواية الأولى تنطلق من زاوية إعلام الحرب، فيما ترتكز الثانية على إعلام السلام، ثمّ قامت بتجميع النتائج التي تمّ التوصل إليها خلال عدد من الدراسات السابقة، التي تشير إلى أنّ تعرّض الأشخاص للأخبار قد يترتّب عنه أثار ضارة على راحتهم النفسية، بحيث عادة ما تزرع هذه الأخبار في نفوس القراء والمستمعين بذور "الفزع، والقلق والاكتئاب". وقد ينجم عن التقارير المتعلّقة بالنزاع والتي تهيمن عليها خصائص إعلام الحرب، تفاقم هذا الأثر:

"تبدأ الأخبار بفرضية مفادها أننا نهتم بالأوضاع، أو على الأقل ينبغي أن نهتم حقا – وهو السبب الذي يجعلنا نسمع عن الأوضاع ونتابع تطوراتها في المقام الأول – ولكن بعد ذلك تجعلنا هذه الأخبار في مواجهة قائمة طويلة من المشاكل، دون أيّ فرصة لتجسيد ميدانيا اهتمامنا بالموضوع، فمعظم الأخبار تقدّم تفسيرات سطحية في أحسن الأحوال، عن سبب وقوع هذه الأحدث، ولذا ليس بوسعنا أن نلمح في الأفق تشكل أيّ حل دائم، ناهيك عن كيف يمكننا أن نسهم في تحقيق ذلك، مما يجعل إطلاعنا بأنفسنا عما يحدث وإدراك العالم ككل أمرا أبعد منالا.

كيف يمكن أن يتطابق هذا مع وجهات النظر المؤثرة المرتبطة بالدراسات الثقافية، ولاسيما وجهات نظر ستيوارت هول؟ المعنى ليس ملكية للعالم، هذا ما يقول به هول، ولكنه ملكية للكيفية التي عن طريقها يُمَثل لنا العالم؛ تمثيل الشيء يشكّل إحد شروط وجوده، ولذلك، لا يكون التمثيل خارج الحدث، وليس بعد وقوع الحدث، ولكن ضمن الحدث نفسه، بل إنه جزء لا يتجزأ منه"[147].

وإلى جانب ذلك – وهنا تكمن نقطة الضعف – فغاية فعل التمثيل يقتضي انخراط القراء والمستمعين والمشاهدين، لأنّ هذا التمثيل لا يمكن أن يحصل إلا من خلال تخيّل صورة معينة في سياقها ضمن إطار يطبقونه هم أنفسهم على هذه الصورة:

"المعنى الذي تختاره بصفتك مشاهدا، يعتمد على مدى ذلك الانخراط – من الناحية النفسية والتصورية – من خلال النظرة المعمقة إلى تلك الصورة، أو الانخراط في ما تقوله هذه الصورة أو تفعله.

وبينما تتكون لدينا فكرة، عن الطريقة التي نتحدّث بها عن الصور، فهذه الصور تغمرنا، بحيث ينهمر علينا وابل من المعاني، كما لو أنه يمكننا أن نقف خارجها ونسمح لها بالدخول إلى حيث هي... نحن لا يزعجنا كوننا نتعرّض لوابل من المعاني التي لا تعني شيئا بالنسبة لنا، إنما الذي يزعجنا بالتحديد هو أننا وقعنا أسرى هذه المعاني. لدينا حقا مشاركة في ذلك المعني، وهي مشاركة يجري سحبها من المعنى"[148].

في مكان آخر، يقترح هول[149] نموذجا للترميز وفك الشفرة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المشاركة من جانب قرّاء مختلفين، ومختلف عمليات فكّ الشفرات، التي يقومون بها في العادة، سواء بتوافق الآراء، أو عن طريق التفاوض أو قراءات مضادة لسرد القصص المهيمنة، التي تكون على الأرجح وفقا لمواقعهم وخلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية.

من السهل أن نرى كيف يتمّ ذلك عندما نستطيع القيام دون عناء بقياس مضمون القصص، مقارنة بالتجارب الشخصية أو الاجتماعية، كما أشرت، الحالة الكلاسيكية في هذا الصدد، تتمثّل في نفس المقالة عن نزاع يكون قد نشب في أحد المصانع، وكيف يقرأها العمال البسطاء من جهة ورؤساء مجالس الإدارة من جهة ثانية، كل وفق موقعه[150]. غير أنه مع "ظهور التهديدات الدولية الغامضة مثل "الإرهاب" أو "أسلحة الدمار الشامل "(ص.*xvi*)، فإنّ هذه المسائل تكون بحكم تعريفها، حِكرا على جهات محدّدة من ذوي المعرفة المتخصصة، لذلك فإنّ مضمون الرسائل الإعلامية المشفّرة، التي تحوي في ثناياها سلفا القراءات المهيمنة، يمكن توقّع اكتسابها قدرا أكبر من القوة النسبية في تشكيل آراء الناس. (وإن كان من المحتمل أن يكون الوضع في الأوساط المعنية بالتغطية الإعلامية للنزاع منذ غزو العراق، في عام 2003، قد تغيّر منذ ذلك الحين، انظر الفصل 8).

ويقدّم لنا هول نموذجا لعملية التمثيل في صورة عملية إنتاج، مع ضرورة تطابق علاقات الإنتاج، ولكن لا يزال هناك مفهوم المحتوى، مفهوم المواد الخام، مفهوم "ما تقوله الصورة [نفسها]، أو ما تفعله"، مع ضرورة أخذ في الحسبان دائما، بطبيعة الحال، قضية مفادها أنّ ذلك يكاد يكون دائما مدرجا "بين النصوص"[151]، وهو نتيجة عملية فكّ التشفير، وأيضا عملية ترميز، عندما يقوم صحفي على سبيل المثال بتحرير تقرير يستند إلى بيان صحفي.

في الآونة الأخيرة، ركّزت مناقشة عامة دارت حول الرهانات المطروحة، في إطار هذه العملية البسيطة، والمخادعة في واقع الأمر، على تأثير ذلك الأسلوب المخادع في تشكيل آراء الناس – تركيبة الفهم، وفقا لتعبير بيليغ وعليمي – وذلك فيما يتعلّق بقضايا مثل "أسلحة الدمار الشامل"، ومحاولات تحديد، عن طريق عمليات دعائية، المعنى: "جعل عملية التمثيل تبدو طبيعية"، على حدّ تعبير هول "لدرجة لا يستطيع أحد أن يلمح أنها من صنع صانع"[152]

ويدخل إعلام السلام ساحة هذا النقاش من خلال طرح إشكالية تخصّ شكل من

أشكال التمثيل – الأخبار تحديدا – التي تكمن غاية بضاعتها التسويقية في السعي إلى إضفاء صفة الطبيعية، على نفسها، وهي (الأخبار) لا تزال تحمل، ضمنيا على الأقل، رسالة والتر كرونكايت التي تقول "ببساطة، الأمر يجري على هذا النحو". ومن هذه الزاوية، يمكن أن نرى في إعلام السلام، على حد تعبير هول، محاولة لفك المعنى الذي تم صياغته سابقا.

وضع الإطار

عند تقييمها المضمون المشفّر للأخبار المتعلّقة بالنزاع، عادة ما تركّز التحليلات التي تستند إلى إعلام السلام على عملية الصياغة. وبذلك يقاس مؤشّر إعلام السلام في التغطية الصحيفة الواردة في وسائل الإعلام في المملكة المتحدة، فيما يتعلّق بملف "أزمة إيران النووية" في الفترة الأخيرة من عام 2005[153]، من خلال تسجيل عدد المرات التي ذكرت فيها، في بعض المنشورات على وجه الخصوص، معاهدة وقف انتشار الأسلحة النووية عام 1968 على سبيل المثال، وأيضا الطريقة التي وردت فيها هذه المعاهدة، بما أنه حتى نفي ذكر الإطار، في حد ذاته، يستحضر في الأذهان صورة الإطار، كما أنّ استحضار الإطار في الأذهان يسهم في تعزيزه.[154].

ويدمج ماك كومبس[155]، مفهومي عملية الصياغة ووضع جدول الأعمال، بحيث يصيغ مصطلحا جديدا أطلق عليه اسم "المستوى الثاني من جدول الأعمال" ليصف به بروز خصائص التغطية الإعلامية لتمكين الجماهير من تفسير القصص الإخبارية. يُشكّل التأطير العامل التحليلي الرئيسي، لتفعيل إعلام السلام في مجال تقييم التغطية الصحفية للنزاع، وذلك راجع إلى الصفة الوظيفية المتضمنة في مفهوم إعلام السلام، وهي بذلك تمنح الفرص للمجتمع ككل، للنظر في الردود غير العنيفة على النزاع، وتثمينها. فإنّ مضمون جدول الأعمال، بشأن ما تسميه هيئة الإذاعة البريطانية "الحوار الوطني والدولي" هو الذي يكون تخيّلي إلى أبعد حد من الوضوح، من هذه الزاوية، حسبما يخبرنا أنتمان:

"القيام بوضع الإطار معناه اختيار بعض الجوانب من واقع ملموس وجعلها أكثر بروزا داخل نص تواصلي، على نحو من شأنه أن يعزز تعريفا معينا لمشكلة ما، أو تفسيرا سببيا، أو تقييما أخلاقيا، و/أو توصية بحل... تحليل الأطر يضيء، بدقة كبيرة الطريقة التي يمارس بها التأثير على وعي الإنسان عن طريق نقل (أو توصيل) المعلومات من موقع ما، سواء كان ذلك خطابا، أو تصريحا، أو تقريرا إخباريا، أو رواية، إلى ذلك الوعي"[156].

هل ثمّة حاجة إلى تقديم مثال يستند إلى "عالم الواقع"؟ فلنتذكر إذن النصيحة التي تُنسب إلى كارل روف، كبير الاستراتيجيين، في البيت الأبيض آنذاك، والتي مفادها أنه بوسع الرئيس بوش تحويل اتجاه التصويت، أثناء انتخابات تجديد نصف الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، لصالح الجمهوريين، وذلك عن طريق استخدام سلسلة من الخطب التي تضع موضوع الحرب ضد العراق على جدول الأعمال الوطني. وكانت استطلاعات الرأي أشارت أنّ الامريكيين منقسمون، وينتابهم شعور متناقض على نحو واضح، بشأن هذه المغامرة، في تلك المرحلة بالذات، ولكن، حسب روف، فمجرّد فتح النقاش بهذا الشأن، سوف يهيئ "بيئة إيجابية للقضية" لصالح الحزب[157]. أو حسبما عبّر عنه كوهين، "قد لا تفلح وسائل الإعلام في تحديد كيفية تفكير الناس، لكنها قادرة بشكل مثير للغاية على أن تحدّد لهم حول ماذا يفكرون"[158] ولنتذكر أيضا أنّ روف كان محقا في ما ذهب إليه.

في الدراسة المذكورة أعلاه، الخاصة بتغطية موضوع إيران في وسائل إعلام المملكة المتحدة "فإنّ عمليات التميز المقدّمة ضمن خطة إعلام السلام، تتضمّن حجة قوية يمكن اعتبارها الأهم، عند القيام بالتغطية الإعلامية للنزاع"، وحجتي في ذلك "أنها تبرز إلى الواجهة، قضايا الصياغة الرئيسية التي تحتويها الدعاية الحربية. وهي بذلك ترسم لنا بفعالية كبيرة، المنطقة المتنازع عليها"[159].

"الرثاء"

"لم يكن العالم يوما مرحا..."، هذه عبارة تظهر في ما لا يقلّ عن أربع مسرحيات لشكسبير ويعتقد أنّ أصلها يعود إلى الفكرة التي سادت في العهد الإليزابيثي والقائلة "بالاضمحلال الكوني"[160]. إنّ العالم هو من صنع الله – وبحكم تعريف الكائن المثالي – فلا بدّ وأن تتحقّق في العالم صفة الكمال بحكم الواقع، ومن هذا المنطلق، فمن شأن هذا الكمّ الهائل من الأدلة على ما يعتري عالمنا من أوجه القصور في يومنا هذا، أن يبرهن أنه آخذ في التدهور تدريجيا، وهو مستمرّ لا محالة في هذا الاتجاه.

يشخّص لنا ماكنير ظرفا مماثلا في إطار الدراسات النقدية لوسائل الإعلام "الرثاء"[161]. ومن ضمن الانتقادات الأكاديمية ذات الصلة بالعلاقة بين الصحافة والأخبار والسلطة – ولا سيما انتقادات نعوم تشومسكي وزملاؤه – نجد إشارة ضمنية، تفيد بأنه كان يوجد لا محالة، في مكان ما، وفي مرحلة من المراحل، شكل من أشكال التغطية الإعلامية القادرة على التحدّي الجذري لعملية التشكيل الاجتماعي، وما نشهده الآن هو شكل من الخروج عن هذه المعايير. وفي هذا الصدد يستخفّ ماكنير بملاحظة أحد أتباع شومسكي المعاصرين (ديفيد ميلر)، الذي يسلّم بأنّ "هناك مجال لبعض الاختلاف في وسائل الإعلام الرئيسية، حتى وإن كان هذا المجال بدون شك محدودا. وإنّ الإيحاء بأنّ الاختلاف 'غير المحدود' أمر ممكن في أيّ نظام من نظم وسائل الإعلام، وأنّ ذلك وُجِد فيما مضى أو أنه يمكن حدوثه في المستقبل، هو بطبيعة الحال ادعاء لا معنى له"[162].

ثمّ يتساءل ماكنير كيف يمكننا أن نفسر، إذا كانت الأخبار هي حقا الدعاية، أنّ الرأي العام في المملكة المتحدة لم ينقلب لصالح غزو العراق – أو أن يترجم الرأي العام في الولايات المتحدة، بإعادة انتخاب إدارة بوش – إلا بذلك الهامش الضيّق؟ ثم من أين يحصل الأشخاص غير المقتنعين، على المعلومات، التي على أساسها يشكّلون آرائهم المخالفة؟

ماكنير نفسه يؤكّد على تنوّع وسائل الإعلام كما أنّ شادسن يذكّرنا بأنّ الصحافة لا تستطيع تحمّل أن تنفصل تمثيلاتها (للأخبار) تماما عن تصورات المستهلكين: "وتنفصل وسائل الإعلام شكلا عن غيرها من الوكالات الحاكمة، ذلك لأنها يجب أن تركّز على شرعيتها بالقدر نفسه الذي تركّز فيه على شرعية النظام الرأسمالي ككلّ"[163].

يرتكز خلافي أساسا مع صحفية أخرى تحوّلت إلى أكاديمية، وأعني بذلك أنجيلا فيليبس، على هذه النقطة بالذات. في استعراض خاص بإعلام السلام[164] تمّ لحساب الصحيفة الأكاديمية، *وسائل الإعلام والاتصالات العالمية*، تشير فيليبس إلى أنّ التغطية الإعلامية في وسائل الإعلام في المملكة المتحدة، الدائرة حول الحجة التي تذرّعت بها الحكومة للانضمام إلى غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة، كانت متنوعة إلى حد كبير لدرجة يتعذّر تعميمها بشكل معقول[165]. ومن الملفت للنظر أنّ الطرح الذي قدّمته في الكتاب، ومؤداه أنّ التغطية الإعلامية أخفقت عموما في التصدّي للجوانب الرئيسية من الدعاية، يمكن أن تقابله حجّة متماسكة بالقدر نفسه، مفادها أنّ تلك التغطية تعتبر عموما معاكسة لسياسة الحكومة. وعلاوة على ذلك، تذهب فيليبس، إلى أنه لا يوجد أيّ دليل يثبت بأنّ الرأي العام كان يتأثّر بفعل التغطية، ومن رأيها أنّ الدعم للحرب، جاء فقط لحظة دخول "أولادنا" مسرح القتال، وبدء الحملة العسكرية، وليس نتيجة حملة علاقات عامة.

وفي ما يلي جزء من ردّي علي ذلك، الردّ الذي تمّ نشره في طبعة الصحيفة لليوم التالي ولمرة واحدة فقط:

"إنّ تواريخ العمل الميداني من إنجاز "للأي سي أم"، التي تعقّبت هذه القضية لحساب *الجارديان*، قد توزّعت على طرفي فترة اندلاع الأعمال العدائية، حيث تمّ تسجيل تصويت أغلبية بهامش ضيّق لصالح الطرف المناهض للحرب بنسبة 44 إلى 38، قبل بضعة أيام من بدء هذه الأعمال ثمّ أغلبية مؤيّدة للحرب (52-30) بعد

ذلك بأيام قليلة. إذا وضعنا هذه المعطيات في سياقها، يتبيّن لنا أنّ نسبة التصويت الأولى تمثّل تحوّلا هائلا عن ذلك الموقف المنهزم لحجة مؤيدي الحرب، التي بلغت أقلّ من شهر قبل ذلك، نسبة 29-53، وهو ما جعل العديد من المعلّقين يرى في ذلك تحوّلا حاسما لفائدة الحكومة. وكان أقرب استطلاع للرأي أُجري قبل إطلاق الطلقات الأولى، ذلك الذي قامت به مؤسسة يوجوف[ل]، لحساب *التلغراف*، والذي أظهر 'معسكر الحرب' في الصدارة، لأوّل مرة، عشية الحرب بنسبة 52-40."

إذن الدليل يشير إلى أنّ العمل الدعائي حقّق نتائج، وهو ما يطرح، مرة أخرى، السؤال: كيف حدث ذلك؟ كيف نجح وحقّق تلك النتائج عندما نعلم أنّ هناك مؤشّرات وفيرة، تمّت مناقشتها في الفصل 6، تبيّن أنّ هذه الدعاية بُنيت على الرمال؟ والجواب، هو أنّ ذلك تحقّق جزئيا لأنه تمكّن من توجيه الدافع النفسي لعملية الإسقاط، الذي كنت أشرت أنه: "يستخدم من قبل الفرد لينسب أفكاره، ودوافعه أو ميزاته غير المقبولة، إلى شخص ما 'هناك'، في محاولة للتخلّص منه"[166] على أن يجري ذلك جزئيا عن طريق عملية "الربط والتكرار... بنفس الأسلوب المستخدم في إطار الإعلانات، مع اللجوء إلى نفس التقنيات"[167].

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة قد وسّعت بشكل أسّي من نطاق حجم المعلومات المتاحة نظريا للمواطنين العاديين، (على الأقل) في البلدان الغنية؛ بما يسمح بتقدير طبيعة القضايا في وقت حدوث النزاع على نحو أعمق وأكثر اتساعا، وذلك لكل شخص يتوفّر على ما يكفي من الوقت والرغبة للقيام بذلك. ولكن، كما عبّر عنه أحد العاملين في هيئة الإذاعة البريطانية ال"بي بي سي"، (خلال انعقاد أحد اللقاءات التي نظمتها مؤسسة "تغطية أخبار العالم" في شباط/فبراير 2003 تحت عنوان "العراق: توسيع نطاق جدول الأعمال") حيث قال "أعتقد أنّ التغطية الإعلامية المحلية تتميّز بالكثير من الذكاء، في بعض الأحيان، وللوقوف على ذلك ما

[ل] Yougovمنظمة دولية للبحث والتشاور، رائدة في مجال استخدام شبكة الإنترنت لجمع البيانات عالية الجودة.

عليك سوى التحلّي بقدر من الذكاء ... وإذا تفحصّت الـ"بي بي سي نيوز أون لاين" (موقع الـ"بي بي سي" على الانترنت)، الخاص بالجمهور المحلي، تجده يعجّ بالنقاش، والقضايا المتنوعة، وتحليل السياقات والخلفيات. هذا نجده في الـ"بي بي سي"، لكن لن تجده في كل برامج الـ"بي بي سي" وفي كل وقت، وبكل بساطة من غير الممكن أن تجده في كل وقت، ذلك لأنه يتعذّر من الناحية الواقعية"[168].

وفي الممارسة العملية، في إطار "اقتصاد الاهتمام"[م،169]، تكون الفرص المتاحة لتصفح مواقع الإنترنت – حتى تلك التي يمكن الوصول إليها بسهولة وجيدة التصميم مثل الـ"بي بي سي اون لاين" – لا تزال عرضة للتشويش عليها عن طريق قرع مستمرّ للطبول، ترويجا لأجندة الأخبار "الرسمية"، ليلة بعد ليلة على شاشة التلفزيون بعد العشاء، وصباحا بعد صباح على الصفحة الأولى من الجرائد، التي يتناولها الموظفون عند تنقّلهم في طريقهم إلى العمل.

تثير هذه التأملات أسئلة أكبر، حول كيف يتعيّن علينا أن ننظر إلى مساهمة الصحافة في المجال العام. وعندما أوردت على سبيل التدليل "التوقعات العامة التي تحظى بالاحترام"، والتي ترى أنّ الصحافة ينبغي أن تكون بمثابة أداة من أدوات الديمقراطية، قد أكون ارتكبت خطرا مؤداه يوحي بأنّ حصيلة الرأي العام المتمخض عن المناقشات الوطنية والدولية قد يُنظر إليها باعتبارها أحكاما أخلاقية رشيدة، ناجمة عن عملية تفسير قائمة على التعاون عن طريق تبادل حرّ في مقهى افتراضي. أشير هنا، بطبيعة الحال، إلى مفهوم *عالم الحياة* الذي صاغه يورغن هابرماس، حيث أنّ "العقلانية الكامنة في عمل التواصل"[170]، المدعّمة بالدليل في صالونات التنوير، تمكّننا من بناء إطار أخلاقي عالمي والحفاظ عليه.

[م] هو نهج يتوخى إدارة وترشيد المعلومات التي تسعى إلى جذب اهتمام الإنسان بصفته بضاعة نادرة، ويطبّق في ذلك النظرية الاقتصادية لحل المشاكل المختلفة المتعلّقة بغزارة المعلومات.

ومن ناحية أخرى، عند مناقشة تأثير الدعاية على تمثيل الأخبار الخاصة بالنزاع، وتشبيهه بعمليات الإعلان – عن طريق التركيز على جانب "اللا وعي" للتلاعب باندفاعنا النفسي – فإنني أشير إلى أنّ الصحافة تشكّل جزءًا من عملية صناعة المعنى، التي استولت عليها الهياكل السياسية والإعلامية، البعيدة بشكل متزايد من المواطنين كأفراد والمشبّعة بالعقلانية "المعرفية الذرائعية"[171]، والقائمة على أساس "حسابات أنانية تستند إلى المصلحة"[172]، *جانب النظام* من معادلة هابرماس.

المفارقات كثيرة – وكما أشار إلى ذلك فان كلافرن، فإنّ البرامج الإخبارية الليلية التي يبثها التلفزيون، وهي مقيّدة ضمن إطار ضيق ومشبعة بتقاليد كرونكايت، التي تعتمد منحى يتجه من أعلى إلى الأسفل، تكون هذه البرامج أقلّ قدرة على عرض تغطية إعلامية "ذكية"، هذا إن تمّ أصلا، من حيث المعنى المتوخّى في إطار مناقشة "تغطية أخبار العالم" – ولكن الظاهرة المشار إليها في الفصل 6، ومؤداها أنه حتى في عصر المعلومات الحديث، لا تزال الأغلبية الساحقة من الجمهور في كثير من أنحاء العالم تعتمد على تلك البرامج التلفزيونية الليلية، وقد عزّز هذا التوجه، دراسة استقصائية ضخمة، جرت بتكليف من عدة منظمات إخبارية دولية، جمعت الأدلة، واستخلصتها مما يربو على عشرة آلاف مقالة صادرة في عشرة بلدان، طلبت فيها من المستجوَبين المقارنة بصراحة بين النموذجين الاثنين. اعتبرت نسبة 82% التلفزيون الوطني مصدرها للأخبار الذي يحظى بثقتها الكاملة، في حين أعربت فقط 25% عن استعدادها لوضع بعض الثقة، على سبيل المثال، في المدوّنات على الإنترنت[173].

إنّ فرع الصحافة الذي من المرجّح جدا أن يقدّم نفسه، من حيث الشكل، كأساس لحكم عقلاني قائم على التعاون – استنادا إلى ما أسماه أحد دعاته بـ"اللغة والافتراضات [المشتركة]"[174] – يضطلع في آن واحد، من حيث المضمون، بأهمّ دور في مجال تعزيز العقلانية، بناء على حسابات الفائدة، أو لأغراض دعائية. وبالفعل، فإنّ السرد الواقعي، والسرد الذاتي للأخبار التلفزيونية، قد يجعله عرضة للضرر بوجه خاص، وفقا لما يشير إليه ضمنيا هويجر وآخرون:

"تتعرّض وسائل الإعلام لدعاية شاملة مهولة تقوم بها الأطراف المعنية، وكثيرا ما تجهل هذه الوسائل الإعلامية أنها تمثّل في الواقع الرابط الضروري بين أجهزة الدعاية والجمهور. وإذا كانت هي نفسها لا تدرك هذا الدور المحتمل، سيكون خطر قيامها بدور المحفّز للدعاية أكبر بكثير"[175].

والمؤكّد، على الرغم من جميع النوايا الحسنة التي يبديها فان كلافرن، فإنّ نشرات الـ"بي بي سي" التلفزيونية – وهي ربما الأكثر واقعية من بين النشرات الواقعية – كانت هي أيضا الأكثر إخفاقا، ضمن وسائل الإعلام في المملكة المتحدة، عندما تعلّق الأمر بالمحتوى الاستفهامي:

"وبدلا من أن تساهم النتائج التي توصّلنا إليها في تعزيز الصورة التي كانت متوقّعة بإظهار الـ"بي بي سي"، كمحطة مناهضة للحرب، شهدنا على عكس ذلك، أنّ هذه النتائج تميل إلى إضفاء مصداقية على موقف أولئك الذين انتقدوا الـ"بي بي سي" كونها متعاطفة بشكل مفرط مع الحكومة في تغطيتها الإعلامية للحرب. وفي كلتا الحالتين، فمن الواضح أنّ هذا الاتهام بتحيّز هيئة الإذاعة البريطانية للموقف المناهض للحرب لا يصمد أمام أيّ تحليل جدي ومتواصل"[176].

تكمن أهمية إعلام السلام، سواء عبر التلفزيون أو في أيّ وسيلة إعلامية أخرى، في اقتراحها قاعدة للتبادل والتداول عن طريق التعاون، لا تقوم على مزاعم الامتثال لأحكام أخلاقية عالمية، أو حتى التقيد بلغة وافتراضات مشتركة، بل تستند إلى مفهوم "النزاهة (التي) تتضمن وجهات نظر متنوعة"[177]. هناك مفارقة أخرى، وفقا لهابرماس: كما سبق وأن أشرت، فإنّ إعلام السلام يشكّل هو في حدّ ذاته مفهوما ذرائعيا معلنا، يقوم بدوره على عملية حسابية للمصلحة، "منح السلام فرصة... من خلال ضمان حصول الردود غير العنيفة على النزاع، فرصة عادلة لإسماع صوتها"[178]، وهو (إعلام السلام) لا يسعى إلى أكثر من إنصاف هذه الردود في تمكينها من إسماع صوتها، كما أنه لا يقدّم إيّ التزام بضمان تمكين الردود العنيفة من فرصة

عادلة للاستماع إليها.

وفي مفارقة أخيرة، فإنّ توقعات الصحافة، كجز من *عالم الحياة*، نجدها معلّقة حول ال"بي بي سي نيوز"، وربما على النحو الأكثر وضوحا، وهي مسجّلة، بالتأكيد، في ذات الإطار المرجعي المعتمد في دراسة لويس. أما ماكنير فينتقد بشدة النتائج التي توصّل إليها لويس، إلى جانب النتائج المتمخّضة عن مشروع أبحاث كبير أجرته مجموعة وسائل الإعلام في جامعة غلاسكو – من خريجي نفس الكلية – والتي تفيد بأنّ مشاهيدي تلفزيون المملكة المتحدة ظلوا في حالة جهل مطبق فيما يتعلّق بحقائق أساسية عن قضية إسرائيل وفلسطين[179]. غير أنّ المسؤول الرئيسي عن المشروع المذكور أعلاه، جريج فيلو، قدّم الدليل الواضح إلى القائمين على عملية مراجعة مستقلة، بتكليف من مجلس إدارة ال"بي بي سي"، أيّد فيها، إلى جد كبير، النتائج التي توصّلت إليها المجموعة.

وكان هناك، ولا يزال يوجد حتى الآن، أنماط مميزة، وفروق في عمليات تمثيل النزاع في وسائل الإعلام، جديرة بالمناقشة، ذلك لأنها تؤثّر بدورها على هيكلة عمليات الفهم عن طريق عمليات صياغة المعاني، وهي مشبعة بعلاقات القوة، ولها آثار على الوضع الاستراتيجي المعقّد السائد في مجتمع بعينه. والفروق الهامة في تمثيل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني تتطابق تقريبا مع تلك الموجودة في خطة إعلام السلام:

"وجاء القرار الذي اتخذه المسؤولون الرسميون القاضي بتوكيل فريق لإجراء دراسة مستقلة خاصة بهم، ردّا على حملة متعدّدة الأبعاد، أطلقها على مدى عدة سنوات، عدد من النشطاء الإعلاميين من مختلف المشارب، بغية تحريك آليات تصحيحية، منصوص عليها، على الأقل نظريا، في إطار التعددية الهيكلية – نقصد على وجه التحديد، نظام التسيير الفريد المعتمد من قبل بي بي سي.

ويستند هذا النظام إلى الرؤى المتبصّرة المعتمدة من قِبل إعلام السلام، في رسم المضمون التصوري لتغطية إعلامية لموضوع حول النزاع، تجري أطواره حاليا وتكون

له أهمية حيوية... هذه المرحلة تُظهر ربما ما تملكه هذه الأفكار من قدرة على تعبئة الموارد الاجتماعية تعزيزا للتغييرات المدخلة على عمليات التمثيل الصحفية لتجعلها أكثر دقة وأكثر فائدة، مما يجعلها أكثر تمشيا مع توقّعات راسخة ترى بأنّ الصحافة ستقوم بدور مدني في إطار الديمقراطية.

وبصفتي، أحد الذين اشتغلوا بانتظام كمقدّم أخبار، وكصحفي مستقلّ، لحساب ال"بي بي سي" ومراسل حتى نهاية عام 2006، أستطيع أن أعزز الانطباع العام، الذي يُظهر بأنّ احتمال استماع ومشاهدة الجماهير للأخبار حول الحياة اليومية في فلسطين ومعاناة شعبها، وهم يكافحون للبقاء على قيد الحياة تحت الاحتلال العسكري، هو احتمال أكبر بكثير، وذلك خلال الفترة التي تمّت فيها المراجعة وبعدها. ويمكننا القول، بعبارة أخرى، أنّ المرحلة شهدت زيادة فيما يخص اتساع رقعة إعلام السلام"[180].

استنادا إلى دراسات السلام والنزاع

تستند الفروق التي يتضمّنها مخطّط إعلام السلام بدورها، على النتائج التي توصّل إليها الباحثون في مجال دراسات السلام والنزاع، وهو المجال الذي يشكّل، كما أشرت، حقلا للدراسة، يحتوي على تناقضاته الخاصة به، لا تقلّ عن أيّ مجال آخر، ولكن لديه "أشياء مفيدة يبلغها للصحافة، قبل وبعد موقع الإصابة[181]. فيما يلي النقط الرئيسية:

"— لم يشكّل العنف يوما هو ذاته سبب اندلاعه: يتشكّل النزاع من هيكل وثقافة ومسار، أي بمعنى السياق، الذي بدونه لن يكون أيّ سرد لحدث عنف كاملا، أو صحيحا.

— الردود غير العنيفة تكون دائما ممكنة: هناك دائما أكثر من طريقة واحدة للتعامل مع النزاع. كثير من الناس، في كثير من الأماكن، يرسمون، ويبتكرون ردودا غير

عنيفة، ويدعون للأخذ بها وتطبيقها.

— ثمّة أكثر من طرفين: هناك دائما أكثر من طرفين في أيّ نزاع كان، ومن الضروري كشف بعض الأطراف التي تعمل على التكتّم على تورّطها وإخفاء مصالحها الكامنة، بينما هناك أطراف أخرى تتظاهر وكأنها متضامنة فيما بينها، في إطار رؤية موحدة وصلبة، قد تحمل في داخلها انقسامات داخلية هامة، ومن الضروري تفكيك تجمعها.

— كل طرف له مصلحة: ينبغي أن ينظر إلى أطراف النزاع باعتبارها أصحاب مصلحة، وهي تسعى إلى تحقيق أهدافها واحتياجاتها والمصالح الخاصة بها، بعضها مصرّح به علنا، لكن بعضها الآخر، متستّر عليه، بشكل مستمر تقريبا" (المرجع نفسه).

لقد "أدمج" الصحفيون الذين يتّخذون من لندن مقرّا لهم أفكار إعلام السلام، كمصدر أساسي في مشروع تغطية أخبار العالم، الذي تمّت مناقشته في الفصل 6. كما أنّ المناقشة المشار إليها أعلاه، التي شارك فيها أدريان فان كلافرن من هيئة الإذاعة البريطانية، انطلقت، بعد أن تم نشر وثيقة النتائج، تحت اسم "تغطية أخبار العالم"، وهي عبارة عن قائمة مرجعية عملية، لتقديم تغطية إعلامية أخلاقية عن النزاعات في القرن 21. وقد تمّ تكييف المبادئ المبيّنة أعلاه في ضوء المناقشات والمصطلحات التي صيغت في إطارها القضايا الرئيسية. وفيما يلي القائمة المرجعية لـ"تغطية أخبار العالم"، المشكلة من أربع نقط.

1. كيف يجري تفسير العنف؟

— كيف ينشأ التفسير من خلال الطريقة التي تتّم بواسطتها تغطية أعمال العنف؟
— هل يعرض هذا التفسير وصفا مفصلا كلاسيكيا، "أوّل بأوّل"؟
— أم أنه يتستّر على طريقة نشوب العنف الهيكلي والثقافي المترتّب على حياة الأشخاص المعنيين؟

— هل يلقي الضوء على الشيء المفهوم، في حالة وقوع خلل في سير العمليات، مما قد يعيد استنساخ العنف؟
— ما هو ذلك الشيء الذي يراد لنا استنتاجه (أو ندفع نحوه) بشأن ما ينبغي، أو يحتمل أن يحدث بعد ذلك؟

2. ما هو شكل النزاع؟

— هل تمّت صياغة النزاع في شكل "عمليات شد وجذب"، أي شكل من أشكال لعبة ربح وخسارة ذات الحصيلة الصفرية، بين طرفين اثنين يتنازعان حول هدف واحد؟

— أو نمط معقّد تتداخل فيه العديد من الأطراف المترابطة، لها أهدافها، من المحتمل أن تتداخل مع بعضها البعض، أم أنه يقدّم مجالا لحلول متاكملة؟

3. هل ثمة من أخبار عن بذل جهود أو أفكار لحل النزاع؟

— هل يتضمّن التقرير الإعلامي أيّ شيء عن خطط السلام، أو أيّ صورة لحل ما؟
— هل يتمّ "تجميد" هذه الجوانب من القصة، إلى غاية توصّل القادة "إلى اتفاق"؟
— هل توفّر لنا التقارير المتعلّقة بـ"عملية إبرام اتفاق ما" ما نحتاجه لنتمكن من التقييم فيما إذا كان من المحتمل التصدّي لأسباب العنف؟
— هل تصلنا أيّ أخبار من أيّ شخص كان، يعمل لتسوية أو تحويل النزاع؟

4. ما دور بريطانيا، "الغرب" أو "المجتمع الدولي" في هذه القصة؟

— هل أهداف"نا" المعلنة للتدخّل هي الأهداف الحقيقية ذاتها؟ وهل نقوم بأيّ شكل من أشكال الاستقصاء حول ما يمكن أن تشكّله الأهداف غير المعلنة؟
— هل هناك أيّ شيء عن تدخّلات جارية بالفعل، حتى ولو كانت ربما غير معلنة؟

— هل هناك أيّ دراسة عن تأثير التدخّلات السابقة أو المرتقبة على سلوك الناس؟

— هل توفّر لنا المعلومات الكفيلة بتمكيننا من التقييم فيما إذا كان التدخل، بشكل أو بآخر، قد يمثّل حلا، أو يتيح لنا الفرصة للتمييز بين الأنواع المختلفة؟[182]

الاحتياجات والأهداف

وفي ضوء ذلك، نورد بعض الملاحظات، حول كيف أنّ هذه الصيغ تُمَوقِع إعلام السلام بالنسبة لخطوط فصل هامة، في إطار دراسات السلام والنزاع. تشكّل ذروة أهمية "الأهداف" بوصفها عنصرا أساسيا من أجل فهم قيمة وأهمية الرهانات بالنسبة لأطراف النزاع، بديلا عن الحديث عن "الاحتياجات". ويكمن الفرق الكبير في درجة القِيم التي تحتويها هذه الأخيرة (الاحتياجات). وبالفعل اقترح إبراهام ماسلو، "تسلسلا هرميا للاحتياجات"، وكثيرا ما يتمّ تصويرها في شكل هرمي، تشكّل قاعدته الاحتياجات الفسيولوجية" ويتصدّر قمّته، الحرص على تطوير وتحقيق كامل للطاقة الذاتية[183].

واقترح جون دبليو بيرتون نظرية لتسوية النزاع تقوم على أساس الوساطة والتفاوض لتحديد سبل تلبية الاحتياجات البشرية لجميع الأطراف:

"إذا أريد حقا أخذ مسألة تسوية النزاع على محمل الجد، وإذا أريد لها أن تكون أكثر من مجرد إدخال تغيير في التصورات والإعراب عن شيء من حسن النية في بعض الحالات المعينة، فذلك يفترض ضرورة تكييف المجتمعات وفق احتياجات الناس، وليس العكس"[184].

والمشكلة هي أنّ تصوّر النزاع باعتباره مسألة تتعلّق بالاحتياجات، قد يفضي ضمنيا إلى التخفيض من قيمة الأهداف، الواقعة أعلى هرم ماسلو. فالمضرب عن الطعام، على سبيل المثال، يمكنه الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاته،

ولكنه "على نحو متناقض" يرفض إراديا تناول الغذاء، لقد عُرِض على إيران مجموعة من الحوافز، بعد مفاوضات متعبة وعناء شديد، للتخلّي عن حقها السيادي في تخصيب اليورانيوم، الذي يُمكّن البلد من تلبية احتياجات شعبه على نحو أفضل، ولكن إيران تستمرّ في مسارها، بصرف النظر عن تلك العروض. ومن أجل تمكين القفزة المعرفية اللازمة لتغيير سلوك الأطراف، قد يتطلب الأمر *تحويل* النزاع بدلا من تسويته، وفقا لمفهمة برتون:

"النزاعات المعاصرة تتطلّب أكثر من إعادة صياغة المواقف وتحديد النتائج التي تكون في شكل معادلة الفوز/الفوز (بحيث يكون الفوز من نصيب الطرفين، وليس الواحد على الحساب الطرف الآخر). قد يكون جوهر الهيكل الذي تتميّز به الأطراف وتنسج وفقه العلاقات، جزءا لا يتجزأ من نمط العلاقات القائمة على النزاع، بحيث يتعدّى حدود موقع النزاع ذاته. وبالتالي يكون تحويل النزاع بمثابة مسار يرمي إلى نسج وتحويل العلاقات والمصالح، ونوع الخطابات، وإذا لزم الأمر، تحويل جوهر البنية التي يتكون منها المجتمع والتي تؤيد استمرار النزاعات العنيفة"[185].

و يُعَدّ ذلك تمييزا مهمّا في هذا السياق لأنّ الصحافة هي نفسها قد تكون جزءًا من النمط الموسّع للعلاقات النزاعية، التي تجد فيها الأطراف نفسها وكذا علاقاتها المشتركة جزءا لا يتجزأ منها، حتى ولو اقتصر ذلك فقط من حيث اجتذاب الجمهور إلى الصفوف الأمامية من مسرح الأحداث. ويعلّق تيليت بقوله: "وفي بعض الحالات، يفضل الأفراد (أو الجماعات) 'القتال حتى الموت' (وذلك حتى عندما يكون واضحا أنّ انخراطهم في هذا القتال يفقدهم كل ما يدّعون أنهم يسعون تحقيقه)، لتجنب أن ينظر إليهم وكأنهم 'يتراجعون' أو' أنهم "يفقدون ماء الوجه"[186]. ويتابع تيليت، وفي حالة نزاع: "عادة ما يزيد حضور الجمهور من تعقيد الأمر ويضاعف احتمال توجّه الطرفين نحو بذل ما في وسعيهما للظهور في صورة الفائز، المنتصر، وبذلك يكون الطرفان أقلّ استعدادا للتوصّل إلى حل، مما هم مستعدين للقتال". كما يذهب شاتسشنيدر إلى حد القول أنّ المتفرّجين يشكّلون "جزءًا لا يتجزّأ من هذه الوضعية، كما أنه من المحتمل أن يكون الجمهور هو من يحدّد نتائج المعركة"[187].

وكما أشرنا إليه في وقت سابق، لقد ناقشت التغطية الصحفية في المملكة المتحدة، في إطار موضوع "أزمة إيران النووية"، في الجزء الأخير من عام 2005، السمة المميّزة في صياغة المسألة، باعتبارها "لعبة شد الحبل" بين الطرفين: إيران من جهة، وبريطانيا وحلفاءها، الذين عُرفوا في تلك المرحلة، باسم مجموعة الاتحاد الأوروبي الثلاثية" (إلى جانب فرنسا وألمانيا)، من جهة أخرى:

"وسعيا وراء تصوير مبادرتهم في مظهر "تطور إيجابي"، يبدو أنّ مجموعة الاتحاد الأوروبي الثلاثية عملت على ترسيخ الاعتقاد في النفوس بأنها استطاعت تجنيد المزيد من البلدان، لتشكيل تكتّل ضد إيران. والبديل الوحيد، في لعبة شد الحبل في هذه الحالة بالذات، هو أن نرى تلك البلدان وقد اصطفّت وانظمّت إلى الجانب الآخر، مع ما ينطوي ذلك من مجازفة في صدور تقارير مفادها أنّ دبلوماسية بريطانيا وفرنسا وألمانيا تسير، في واقع الأمر، "إلى الانحدار"، أو"تليين الموقف"، أو الأدهى من ذلك كله، إلى تكرار الخطأ التاريخي المتمثّل في اعتماد "التهدئة" في مواجهة تهديد حقيقي"[188].

إنّ الوعي العميق بالتاريخ المشترك للبلدين في الآونة الأخيرة، يؤدي في آن واحد إلى الاستنتاج القائل، إذا كانت إيران تنظر إلى بريطانيا على أنها تدفعها باتجاه القيام بشيء ما – وقف تخصيب اليورانيوم، في هذه الحالة – فعندئذ، ستجعل الطبيعة المتميزة للعلاقة بينهما، تلقائيا هذه الأخيرة، أقلّ استعداد للامتثال:

"آخر ركيزة تقوم عليها المقاربة الجديدة للنظام الإيراني إزاء المسألة النووية، تتمثّل في شعوره بالمساس بسيادته وكرامته الوطنية. وإنّ المطالب الغربية بتخلّي إيران عن حقّه في دورة الوقود التي تكفلها معاهدة حظر الانتشار النووي، كإجراء من إجراءات بناء الثقة، قد أذكت شعورا قوميا عدائيا كبيرا لدى المواطنين الإيرانيين. وبصفته بلد تعرّض تاريخيا لعدة تدخلات أجنبية وخضع لمعاهدات استسلام مرهقة ومكلفة، فإنّ لإيران حساسية مفرطة فيما يتعلّق بصلاحياته وحقوقه السيادية."[189].

وحسب تعبير ماسلو، فبالنسبة لأمة ناشئة، مثل إيران، تخلّصت للتو من التبعية، فإنّ تحقيق إمكانياتها من خلال ممارسة الحقوق السيادية الوطنية والتمتّع بما يحقّ لها من امتيازات، يمكن تصنيفه كصيغة جماعية من صيغ "تطوير الذات" (تحقيق قدراته الكاملة)، التي تعرّف على أنها "ميل [الفرد] نحو تحقيق كامل لقدراته المحتملة"[190]. ويتصدّر هذا الشعور أعلى قمة الهرم، ويمكننا القول أنه يأتي حتى قبل السلامة البدنية أو الرفاه الاقتصادي: "وإنّ البروز الواضح لهذه الاحتياجات [الرفيعة] يقوم على إعطاءها الأولوية، بحيث تأتي حتى قبل تلبية الاحتياجات الفسيولوجية، وسلامة الذات، والحب والتقدير"[191].

وفي الصفقة التي اقترحتها مجموعة الاتحاد الأوروبي الثلاثية، اتخذت "الجزرة" شكلا من أشكال تحسين الشروط التجارية وتعزيز العلاقات الدبلوماسية، هذا في حالة قررت إيران قبول الصفقة، ويتبع ذلك ضمنيا، إزالة "العصا" التي كانت تهدّد البلد. غير أنّ طبيعة هذه العلاقات بلغت مبلغا من التوتر بحيث أنّ أي حسابات ذات صلة بالاحتياجات الأساسية، قد يشوّش عليها ما أطلق عليه ماسيلو مفهوم الاحتياجات السامية. ومن ثمّ يتعذّر حلّ النزاع على هذا النحو، وأيّ تقدم يكون مرهونا بضرورة التحوّل في العلاقات، غير أنّ تدخّل الصحافة في الساحة، كجمهور، مع صياغتها المميّزة للنزاع على شكل لعبة شدّ الحبل، قد عقّد من الوضع وجعل أيّ محاولة للتسوية أكثر صعوبة وأكثر تكلفة:

"فأيّ تحرّك – أي تغيير في العلاقات بين الطرفين – لا يمكن أن يتمّ إلا وفق هذا المحور الوحيد، ومن ثمّ فأيّ شيء لا يشكّل "فوزا" على نحو قاطع، لا لبس فيه، يبدو حتما في صورة "انهزام" ومن المحتمل جدًّا أن يفسّر، بل وتنشر أخباره، بصفته تلك [...] [فضلا] على أنّ أقوال وأفعال أطراف النزاع يجري معايرتها، جزئيا على الأقل، وفقا للتوقعات المتعلّقة بالكيفية التي من المرجّح أن تتمّ بها عملية التغطية، التوقّعات التي لا يمكن أن تنبني إلا على تقارير سابقة"[192].

العنف الهيكلي

ثم هناك طرح مفاده أنّ الردود العنيفة على النزاع يمكن تفسيرها باعتبارها نتيجة عما ينجم عن "آليات عمل العنف الهيكلي والثقافي، من آثار على حياة الأشخاص المعنيين". وهذه أيضا، مفاهيم قد صاغها يوهان غالتونغ:

"العنف الذي يقوم على علاقة جلية تربط الفاعل بالمستهدف، يكون واضحا لأنه عمل ظاهر للعيان. كما أنه عمل شخصي، حيث أنّ الذين يرتكبون أعمال العنف هم أشخاص، أما العنف الذي لا تتوفّر فيه علاقة بين الفاعل والمستهدف، فهو عنف هيكلي، كامن في صلب الهيكل ذاته"[193].

العنف الثقافي معناه تلك الجوانب من ثقافتنا، التي يجسّدها المجال الرمزي من وجودنا الذي قد يُستخدم لتبرير أو إضفاء الشرعية على العنف المباشر أو العنف الهيكلي.

الفكرة القائلة بأنّ أيّ من هذه الظواهر يمكن أن يشرح، أو بوسعنا اعتباره مساويا لشكل العنف، الذي يفهمه معظمنا بصفته هذه – مع ما يتضمّنه من علاقة واضحة بين الفاعل والمستهدف – تشكّل هذه الفكرة إحدى أصعب الأفكار التي يمكننا نقلها من دراسات السلام والنزاع لنستخدمها في نقاشتنا اليومية، ولكنها مع ذلك تحظى بقبول واسع النطاق ميدانيا. وثمّة صوت واحد يناقض هذا المنحى، لكنه مهمّ، وهو صوت الباحثة أندرسون، التي تشير إلى أنّ "الأسباب المحيطة بالنزاع هي أكثر أهمية من أسبابه الجذرية"، لا سيما عند النظر كيف أنّ تطورات الأحداث والتدخّلات قد تؤدّي بدون قصد إلى تفاقم النزاعات. وتدلّل على ذلك، بقولها أنّ العنف غالبا ما يرتكب لأسباب تتعلّق "بالتلاعب والجشع والسلطة الشخصية" ويتّخذ له مسارا خاصا به، بمعزل عن "قضايا العدالة" التي تشكّل التناقضات الأساسية الكامنة في النزاع[194].

غير أنّ الاعتراضات القائمة على الثنائية، الواردة في نص اندرسون تجعلها "ناضجة لعملية التفكيك... ذلك لأنه من السهولة بمكان إثبات أنّ المصطلح الأقل حظا، أي الأسباب الجذرية (من منظور أندرسون)، استنادا إلى أمثلة من الواقع الملموس، نجده يتخلّل سرّا الجزء الأكثر حظا (الأسباب المحيطة بالنزاع، دائما وفق أندرسون)... ويمكن أن يجادل المرء، قائلا أنّ الأفراد أو الجماعات يمكنهم دائما إثراء أنفسهم أو تضخيمها عن طريق العنف، لكن لا يخرج هذا الأمر عن السيطرة إلا عندما تغيّب آليات إنفاذ القانون التي تحظى بتوافق في الآراء، وهذا بدوره يمكن أن يكون نتيجة الأسباب الجذرية التي تعرّض للخطر، مسألة الولاء لجهاز إنفاذ القوانين"[195].

هناك مثال سبق وأن ناقشته باستفاضة، يتمثّل في أصل نشوب عدة جولات من العنف الطائفي المتبادل في بلدة بوسو الأندونيسية:

"في بلدة بوسو، وقع الحادث الذي أشعل فتيل أوّل جولة من أعمال الشغب عندما لجأ رجل مسلم، أصيب بجروح أثناء شجار مع شبان مسيحيين في أحد الشوارع، إلى أحد مساجد المنطقة يستنصر إخوانه المؤمنين، ويثير فيهم روح الانتقام. وهو ما يؤكد بجلاء أنّ أحد أشكال العنف الهيكلي المتفشي في اندونيسيا، يتجسّد في افتقار عمليات إنفاذ القانون إلى النزاهة والشفافة اللازمتين، وهو ما يدفع بالناس عموما إلى الشعور بعدم الثقة، أو الوثوق والاعتماد على عناصر الشرطة"[196].

وقد عمل السياسيون ما بوسعهم على تشجيع هذا التصعيد واستغلّوه لصالحهم، محاولة منهم للمناورة بغية السيطرة على مكتب رئاسة الحكومة المحلية، أو البوباتي، وما يرتبط بها من رشاوى تدريها عليهم مشاريع التنمية المربحة. ولكن هذا التسلسل للأحداث ظل غير مفهوما، نظرا لعدم اخذ في الاعتبار سياق الأحداث، سواء على المستوى العام – عملية التغيير الواسعة التي طرأت على السياسة الاندونيسية منذ سقوط نظام سوهارتو – وخاصة، التوترات التصاعدية في بوسو والمناطق المحيطة بها، حول تقاسم الموارد، أي باختصار، كل ما له علاقة بقضايا العدالة[197].

يُعدّ باراش كاتبا من ضمن عدة مؤلفين يعتبرون الروح المتحركة التي تنطلق منها دراسات السلام والنزاع، وجها للمقارنة مع أخلقيات وقيم ممارسة الطب، حيث: "يسعى الطب، دون خجل، إلى منع وقوع المرض... وعلى نفس المنوال، تشكّل دراسات السلام، علوما تطبيقية موجّهة نحو منع نشوب أعمال العنف أو التخفيض من حدتها والتضييق من رقعتها، ومن ثمّ علاج ظاهرة العنف سواء كان هذا العنف مباشرا أو هيكليا"[198]. ويكون الأخذ بإعلام السلام جديرا والسير وفق نهجه ملحا، من خلال التطبيق العملي للنظرية، ونشر النتائج المتمخضة عن البحوث لتعزيز الحجج والحملات من أجل التغيير. وقد سار على دربه الصحفيون، في إندونيسيا، وفي المملكة المتحدة وفي أماكن أخرى من العالم في السنوات الأخيرة، وحتى من طرف الباحثين الذين أضافوا ثراءا من حيث البيانات والتفسيرات إلى الخطة الأصلية لإعلام السلام، بالاستناد إلى البنى النظرية التي ناقشتها في هذا الباب، وكما سأشير إليه في الفصل 8، فإنّ هذه فكرة قد حان وقتها.

الفصل الثامن
المشهد الإعلامي ما بعد عهد الانحياز

"وفاة مواطن أمريكي واحد تعادل وفاة عشرة إسرائيليين، أو 100 روسي، أو 1000 إفريقي"[199]. لا شك أنّ كل ثقافة إعلامية قومية لديها صيغتها الخاصة بها، نظيرة هذه المقولة المأثور القديمة. وعادة ما ينحاز مسار الأخبار إلى جانب الخط المعتمد من قِبل الأمة التي ينتمي إليها، وينطبق ذلك من باب أولى على الأخبار المتعلّقة بالنزاع. ووفق رؤية إيريك هوبزباوم، فإنّ جوهر مفهوم الأمة قد ظهر أول مرة وتطوّر، في شكله الحديث، خلال أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وتعود جذور هذا المفهوم، الاستطرادية على نحو مميّز، إلى "الروابط السياسية والمفردات المتداولة وسط مجموعات مختارة... وهي قادرة في نهاية المطاف على التعميم والانتشار وسط الجماهير"[200].

وتشمل الفترة التي يخصها هوبزباوم في بحثه مرحلة اختراع المطبعة، التي تعتبر قفزة تكنولوجية كبرى في مجال صناعة الصحافة. ومثل هذه الابتكارات الفذة قد "حوّلت الروابط بين السلطة المركزية [الدولة] وقواعدها الأمامية البعيدة إلى عملية روتينية"[201]. ويذهب بنديكت أندرسون إلى أبعد من ذلك، إذ يقول: "اللغة المطبعية هي من اخترعت مفهوم القومية"[202]. فبعض اللغات، مثل البهاسا الإندونيسية، أصبحت القاعدة التي تقوم عليها الدول القومية الحديثة، وذلك بحكم ازدهار صناعة الأخبار تحديدا:

"عندما نزلت رأسمالية الطباعة[ن] إلى الساحة، بطريقة ملحوظة جدا، بعد [منتصف]

[ن] رأسمالية الطباعة شكّلت عاملا أساسيا في صعود عصر الدولة القومية، وتمّ ذلك عن طريق الاستنساخ الميكانيكي والتسويق لاحقا للغة المطبعية، وقد تغيّرت العلاقة بين

القرن [التاسع عشر]، انتقلت اللغة المتداولة إلى ساحات الأسواق ووسائل الإعلام. وبعد استخدامها في بادئ الأمر، أساسا من قبل رجال الصحافة والمطابع الصينية والأوروبية الآسيوية، التقطها لاحقا قاطني المناطق الداخلية، وكان ذلك على مقربة من انتهاء القرن"[203].

وكانت حروب أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين – التي صاغها "التقدم" التكنولوجي، مثلها في ذلك مثل صحافة ذلك العهد – تستدعي "مشاركة المواطن العادي إلى درجة لم يتصورها أحد من قبل" حسب قول هوبزباوم[204]، وهكذا فإنّ ولاء ذلك المواطن تجاه "كل ما يعتبره 'أمة' أو 'وطني'، قفز "إلى قمة جدول الأعمال السياسي"[205]. فالحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، كانت تُعرض من قبل حكومات الدول المحاربة، كوسيلة لتحقيق "التحول الاجتماعي في البلد لمصلحة مواطنيه الأكثر فقرا"[206].

وما يمكننا أن نطلق عليه بشكل عام اسم التفسير الليبرالي اليساري البريطاني للحرب العالمية الثانية مفاده أنّ التجربة الجماعية للتضحية والنضال قد أنتجت فعلا هذا التحوّل، أو، على الأقلّ، ساهمت في إحراز تقدّم في مجال خدمة مصالح المواطنين الأكثر فقرا، أكثر من أيّ تجربة أخرى خلت. وفي هذا الباب، يقدّم روي غرينسلايد تفسيرا حول كيف أنّ الصحافة الجماهيرية انتشرت، وشكّلت أرضية تعبّر عن المزاج من أجل التغيير، وضخّمت من حجمه.

"الصحف...لم تكتف بدور المتفرّج المحايد. ولم تقتصر مصلحتها فقط على كيفية تجسيد القضايا، بل كان لها أيضا رأي عن الكيفية التي يفضّلون أن يتحقّق بها ذلك"[207].

السكان واللغة بشكل جذري، كما فتحت رأسمالية الطباعة الأسواق أمام مجال الطباعة بحيث لم تعد حكرا على الحرف اللاتيني، ومن ثمّ ارتفاعت وتيرة انتشار اللهجات العامية المطبوعة، وانزلت مكانة اللاتينية كلغة مقدسة.

بطبيعة الحال، لم يتبنّ الجميع نفس وجهة النظر هذه. وفي هذا الباب، يقتبس غرنسلايد مقاطع من عدد من المقالات الافتتاحية، صدرت يوم الانتخابات في عام 1945 – اليوم الذي شهد فوزا ساحقا لصالح حزب العمال – تُبيّن كم كانت بعض الأطراف منقطعة تماما عن الواقع، على نحو فظيع، أما صحيفة *الديلي ميرور*، التي ترك فيها غنسلايد أقوى بصماته في السنوات اللاحقة، كصحفي مختص في مجال الأخبار وكمسؤول تنفيذي، فقد بذلت ما بوسعها من جهود لالتقاط روح العصر: "[لقد] كانت المفضلة لدى القوى العاملة في وقت كان العمال هم الأفضل عند الجميع"[208].

وفي مكان آخر، نقل غرنسلايد الأرقام التي تبيّن أنّ تغلغل الصحف في بريطانيا كان الأكثر انتشارا من أيّ مكان آخر: "العديد من الصحف وجدت في الحرب هبة نزلت عليهم من السماء، إذ ارتفع مستوى المبيعات والأرباح، أما المنافسة، حتى وإن لم تختف تماما، فقدت خفت صوتها وكادت تتلاشى". وهنا نشهد بروز شبكة العلاقات بين المصالح التجارية لوسائل الإعلام والمصالح السياسية للدول القومية المتحاربة التي كانت داخل حدودها تُشترى هذه الصحف وتُباع، بالإضافة بدون شك، إلى مصالح طبقة مستهلكي وسائل الإعلام من الجماهير، غير أنّ هذا الانحياز، على الأقل في شكله المجامل في زمن الحرب، أثبت أنه لن يعمر طويلا:

"تكاد جميع النازعات التي شاركت فيها الصحافة في نصف القرن اللاحق، قد سبق التنبؤ بها، على نحو مذهل، في خضم الأحداث التي جرت في الفترة ما بين 1945-50. الحكومة شنّت هجماتها على الصحافة، والصحافة هاجمت الحكومة، وفي هذا السياق كانت المزاعم المحمومة عن التحيّز السياسي والتدخّل المفترض لأصحاب الملكية في الشؤون التحريرية أمرا شائعا." [209]

الخبرات المشتركة في زمن الحرب، في مجال نسج الخيال وصناعة المعنى من خلال انتشار وسائل الإعلام، تمكنّت من إخفاء حالات الانفصال والانقطاع، التي سرعان ما

طفت من جديد إلى السطح، لكن يمكننا القول أنها في واقع الأمر لم تغب قط، وذلك منذ اللحظات المميزة الأولى من عهد التغطية الصحفية للحرب، قبل قرن من الزمن تقريبا.

ويرصد فيليب نايتلي[210] الرسوم البيانية التي تبرز ارتفاع مكانة "مراسلي الحرب باعتبارهم أبطالا، وخبراء دعاية، وصانعي أساطير" مستعينا في ذلك بوليام هوارد راسل في حرب القرم الذي وصف نفسه بـ"العضو البائس في القبيلة المشئومة". وقد تعرّض كل من راسل ومحرّره في الصحيفة لانتقادات شديدة، بلغت حد المضايقات، بسبب طريقته في تغطيته للأخبار، ذلك لأنه ابتعد عما يعتقده الكثير من المسؤولين باعتباره الانحياز السليم للأخبار، في إطار نشرية من طراز *التايمز*، أي الجهة التي يشتغل لحسابها.

إنّ ما كشف عنه راسل من أخبار مروّعة عن الأوضاع السائدة على جبهة الحرب، أدّى في نهاية المطاف إلى سقوط سلطة الدولة – الحكومة البريطانية – وهو الدرس الذي لم يغب عن بال الحكومات اللاحقة، وفق ما نقله نايتلي، مما دفع هذه الحكومات إلى سنّ نهج صارم في إدارة وسائل الإعلام محاولة منها لمنع أيّ تكرار لما سبق. وقد تمّ اجتذاب المشهد الإعلامي، ليدخل الصف، ويلتزم بالضوابط المتبعة، وذلك عن طريق إرساء نظم للرقابة والدعاية، تطورت عبر العصور – على النحو الذي نوقش في الفصل 6 – وأيضا من خلال فرض قواعد للانضباط، نظام تنضوي في داخله مجوعة من المكافآت والحوافز التي تصيغ الوظيفة الإعلامية.

وقد روى سي بي سكوت، محرر *مانشستر جارديان*، عددا من التعليقات التي أدلى بها رئيس الوزراء ديفيد لويد جورج، الذي احتفظ بها لنفسه في يوميته الشخصية، ولم ينشرها على صفحات جريدته، جاء فيها:

"لقد استمعت الليلة الماضية، خلال حفل عشاء أقامه فيليب جيبس لدى عودته من الجبهة، إلى ما اعتقد أنه بمثابة الوصف الأشد تأثيرا وفزعا، عن المعنى الحقيقي

للحرب (على الجبهة الغربية)، لم يسبق لي أن سمعته من قبل. وحتى بالنسبة لجمهور مشكّل من سياسيين وصحافيين متعوّدين على سماع المآسي، من ذوي القلوب القاسية، فقد تأثّروا هم أيضا بذلك أيّما تأثير. ولو علم الناس حقا ما يجري ميدانيا، لكانت الحرب قد توقّفت في اليوم التالي. ولكن بطبيعة الحال، لا يعرفون الحقيقة، والمراسلون لا يكتبون عن ذلك، والرقابة لن تترك الحقيقة تمرّ عبر آليتها، وكل ما يبعثه المراسلون لا يعدو كونه صورة جميلة عن الحرب، لا علاقة لها البتة بالحرب الحقيقية، حيث يقوم فيها الجميع بأفعال أنيقة وبطولية"[211].

وبعد انتهاء الحرب، وُشِح وريث رداء راسل في صحيفة *التايمز*، السير فيليب جيبس بوسام فارس، لقاء خدماته الفذّة. وقد شدّد جيبس قائلا: "إنّ الحقيقة [عن الحرب العالمية الأولى] تمّ نقلها بصرف النظر عن الواقعية المجرّدة القائمة على روع الأهوال والخسائر، وعن انتقاد الحقائق"[212].

وقد فقم الأثر التأديبي المفروض من طرف الانحياز من مفعول الأثر القمعي للرقابة، مما حاصر سكوت ودفعه إلى الانزواء للعمل في مجال الكتابة الشخصية وقذف من جهة ثانية جيبس في أحضان عالم عبثي، وقد نجد أبلغ تلخيص لهذه الوضعية ربما في مقولة فولتير: "إنّ الذي يمكنه إقناعنا بتصديق أشياء سخيفة، تتنافى مع العقل، يمكنه إقناعنا بارتكاب أعمال وحشية."[213].

ويمكننا أن نفهم من خلال ما ذهب إليه غرنسلايد، أنّ أوج هذه الآثار المتظافرة قد تحقّق خلال الحرب اللاحقة، على الأقلّ في المملكة المتّحدة. وبعد ذلك، في العقود التي تلت، تعرّضت عملية انتقاد الحقائق إلى كتم صوتها، في وسائل الإعلام في العديد من البلدان، عن طريق الإيحاء بأنّ بقاء الدولة، بل وبقاء الإنسان ذاته، مهدّد، بل وعرضة للزوال، إذا ما تحوّلت الحرب الباردة إلى حرب ساخنة، في عصر الأسلحة النووية. وفي مجال وسائل الإعلام الأمريكية، كان خامس المرشحات ضمن النموذج الدعائي المؤلف من خمسة مرشحات حسب تشومسكي وهيرمانت، متمثّلا في "مناهضة الشيوعية كمعتقد قومي وكآلية للمراقبة... وثمّة ميل إلى صياغة

القضايا... في صورة عالم منقسم إلى فصلين متباينين، قوى شيوعية وأخرى مناهضة للشيوعية، مع تخصيص مكاسب وخسائر للطرفين المتنافسين، واعتبار تشجيع ودعم "جانبنا" ممارسة إعلامية تحظى بشرعية كاملة[214].

وبالفعل، فإنّ مسألة الانحياز في كثير من ثقافات وسائل الإعلام الوطنية، وفي إطار قائمة "التسلسل الهرمي لقيمة الموت"، ترتبط بعملية انحياز جيو استراتيجي أوسع نطاقا، الصحف العربية المحلية، مثلا، تميل أكثر إلى إعطاء الأسبقية لنقل قصة عن حادث مؤسف صغير عابر يقع في الولايات المتحدة، بدلا من نقل كارثة كبرى تقع في شبه القارة الهندية، على الرغم من أنّ قراءها من الهنود والباكستانيين والسري لانكيين هم أكثر عددا من القراء الأمريكان[215].

وحتى بعد "بروز التطوّر التكنولوجي متسارع الوتيرة الذي شهدته تسعينات القرن الماضي" خلصت أبحاث هيليل نوسك إلى أنه "متى يُعرَف موضوع إخباري أجنبي بأنه ينتمي "إلينا"، تتحوّل الممارسات المهنية، فتصير خاضعة للولاء القومي"[216]. ويضيف ماكنير، "من الواضح، أنه على الرغم من عدم تزحزح الحدود السياسية عن مكانها، إلا أنّ هذه الحدود قد وهنت كثيرا نتيجة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة... [ومع ذلك] ما يزال، إلى يومنا هذا، معظم ما نستهلكه من وسائل الإعلام، متميّزا بطابعه الوطني من حيث الأصل والتوجه"[217].

واليوم، نتيجة لذلك، تبدو علامات الإجهاد بارزة، إذ أصبحت الصحافة، في العديد من السياقات، متحللة من انحيازها إلى جانب الدول القومية التي تصدر داخل حدودها، ويكون تحرّر هذه الصحافة على وجه الخصوص، بالنسبة لتبعيتها للحكومة والسلطة داخل تلك الدول، وكذلك تحرّرها من انحيازها، لحكومة الولايات المتحدة، في حالة الدول التي ينطبق عليها ذلك. "لقد بقيت الدول القومية قائمة على قدميها" يضيف ماكنير و"ذلك لأنّ تفكيك الحدود، تكنولوجي المنحى، لا يلغي الهوية الوطنية... [ولكنه] يجبرها على التعامل مع الآخرين، وربما حتى مع الهويات المتنازعة"[218].

أما ما يطلق عليه ماكنير اسم "رثاء" الدراسات النقدية لوسائل الإعلام (انظر الفصل 7) فقد استفاد من الزخم الناجم عن هذه الاضطرابات. وكتب غوينغ في هذا الصدد عن "استبداد أخبار البث الحي"[219] التي تؤدّي إلى "تناقص امتداد مجال الاهتمام" وإلى "دفعة لا هوادة فيها نحو الاهتمام بالأخبار المثيرة"[220]. ويقتبس غوينغ تصريحات من مسؤولين درجوا على الانتقاص من شأن هذا الاتجاه، ومن بين هؤلاء المسؤولين، وكيل وزارة الخارجية في إدارة كلينتون، نيكولاس بيرنز:

"من منظوره المتعلّق بتعزيز وشرح السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وصف بيرنز ما يعتبره الآن بمثابة 'الحد الأدنى' الذي يؤسف له، من التغطية الأجنبية التي تعكس المواقف العامة السائدة حاليا"[221].

في الواقع، فإنّ تحجيم مجال الاهتمام لدى وسائل الإعلام العالمية يشكّل ظاهرة، حاولت بعض الحكومات، لا سيما حكومة المملكة المتحدة، استثمارها لصالحها. وفي هذا الصدد يصف نايتلي القصف الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي ليوغوسلافيا، في عام 1999، على أنه أدّى في آن واحد إلى "إغراق الجمهور، بوابل من الصور، في موجات متتالية ومتلاطمة، لم تضف جديدا"[222] وفي نفس الوقت باعتباره "النصر النهائي" بالنسبة لمروجي الدعاية العسكرية.

وبعد حرب كوسوفو، تماما كما وقع بعد عملية عاصفة الصحراء، أي الحملة للإطاحة بنظام صدام حسين، وإخراجه من الكويت، في عام 1991، تمّت تعرية المزاعم الدعائية الرئيسية لتلك الحملة، ولكن لم يتحقّق ذلك إلا بعد انتهاء الحدث بفترة طويلة، هذا بالإضافة إلى أنّ كشف ذلك جاء عبر برامج ومقالات، انحصرت في هوامش جداول الأعمال الإخبارية والوعي العام. وكانت ردود سائل الإعلام على غزو العراق في عام 2003 - على الأقلّ في البلدان الحليفة الرئيسية مثل المملكة المتحدة (انظر الفصل 6) واستراليا والفلبين – من نوع مختلف، مما دفع ماكنير، إلى ختم فوله، على النحو التالي:

"وبينما تكون الرغبة في السيطرة على جدول أعمال الأخبار، وعلى سلطة تحديد التعريف في مجال البناء الصحفي للمعنى، جامحة وذات حضور دائم، ليس أقلها في وقت الحرب أو الحالات التي تبدو في شكل أزمات عالمية، تكون في المقابل قدرة جماعات النخبة على ممارسة هذه الرغبة بشكل فعال جد محدودة، مقارنة مع ما كانت عليه منذ ظهور أولى وسائل الإعلام في القرن السادس عشر"[223].

و"يمكن النظر إلى الحياة اليومية للصحفي باعتبارها تحكمها مجموعة من الفرص، والضوابط والقيود، التي تعتمد بدورها على توازن قائم بين ثلاثة عوامل: الدولة، ورأس المال والمجتمع المدني"[224]. ويتكيّف هذا التوازن باستمرار مع التغيرات التي تطرأ على الوضع الاستراتيجي المعقد للمجتمع ككل، والناجم عن التغيرات السريعة التي تجري داخل كل ميدان من هذه الميادين الثلاثة. وبالفعل، فإنّ خبرات الصحفيين في مجال صناعة المعنى، عند قيامهم بالتغطية الصحفية حول ما تمّ وصفه بال"حروب الجديدة"[225] قد حدثت في سياق تحولات رئيسية في النماذج في مجال الشؤون العالمية. وقد كتب دوفيلد نفسه عن "دمج مجالي التنمية والأمن". لقد عشنا إلى غاية نهاية الحرب الباردة، وعاصرنا "النظام العالمي الجديد" و"الحرب العالمية ضد الإرهاب"، ونشهد الآن صعود جديد لقضية حقوق الإنسان باعتبارها مسألة أمنية مشروعة ينبغي تحقيقها حتى إن اقتضى الأمر القيام بها، في بعض الظروف، عن طريق الرد العسكري.

هذه الانتفاضات – العقائدية، والسياسية، والاستطرادية – قد كشفت بنفسها عن تصدّعات كامنة في الولاءات القائمة بين الأطراف، وفي المواءمة بين المصالح، وفي النزاعات، انطلاقا من المستوى المحلي إلى العالمي. وقد تعود جذور هذه التصدّعات، على أقلّ تقدير، إلى ذلك الرعب الذي لم يسبق له مثيل، خلال الحرب العظمى°، بحيث يمكن القول أنّ هول ذلك الرعب كان الأول من نوعه في العصر

° الحرب العالمية الأولى.

الحديث (مقابل عصر ما بعد الحداثة)، ومن ثمّ كان الإبقاء على أخبار هذا الرعب بعيدا عن أنظار الرأي العام البريطاني، يُعدّ أمرا أساسيا، ولا مناص منه لحشد ولاء المواطنين العاديين إلى صفّ الأمة.

أما بالنسبة لأولئك الذين انتهزوا الفرصة للخوض في الموضوع، والبحث في آثاره، فقد أدّى الأمر بهم حتما إلى التعبير علنًا عن موقفهم من مفهوم القومية برمّته وإعادة النظر فيه وإلى أهميته فيما يتعلّق بالمبادئ والقِيم الأساسية للحياة البشرية. وقد أثار ذلك، باختصار، ردين معياريين هامين: من جهة أولى، بروز حركة السلام الدولية، ومن جهة أخرى، بذل الجهود في الساحة السياسية من أجل رسم نظام جديد يقوم على قواعد محدّدة، لتنظيم وضبط الأمن العالمي.

وكانت الفترة الممتدّة ما بين الهدنة في عام 1918 ومؤتمر باريس للسلام الذي انعقد في عامي 1919-20، والذي تمخّض عن تأسيس عصبة الأمم، بمثابة لحظة تداخل فيها هذان الشقان. غير أنهما سرعان ما انفصلا. وقد عادت إلى الوطن الروائية الإنكليزية، فيرا بريتين، التي عاشت زمن الحرب، وعملت أثناء ذلك كممرّضة متطوعة في مستشفى ميداني، لتنضمّ بعد انتهاء الحرب إلى اتحاد عصبة الأمم، لكنها غادرتها في وقت لاحق، بعد أن أصيبت بخيبة أمل، لتصبح بدل ذلك واحدة من الطلائع الراعين للاتحاد الجديد للتعهد بالسلام:

"طوال خمسة عشر عاما بعد الحرب العالمية الأولى، كان الانقسام الأخلاقي واسع النطاق بين أنصار الأمن الجماعي ودعاة السلام الثوري، موجودا على الدوام، لكن لم يتمّ التأكيد عليه. ومع بروز خطر نشوب الحرب العالمية الثانية، أصبحت الفجوة واضحة. فالأفراد الذين اعتقدوا بأنّ الحرب كانت خاطئة في جميع الأحوال، لم يعد بوسعهم الانضمام إلى أولئك الذين كانوا يتأهّبون للقتال كآخر ملاذ"[226].

وجاء توديع الروائية بريتين على صفحات مؤلفها (سيرة ذاتية) بعنوان "شهادة عن تجربة" وهو عبارة عن تتمّة لمؤلفها "شهادة الشباب" الذي كتبته في وقت سابق،

وحاز على شهرة أوسع بكثير. واتخذ هذا المؤلف الأخير شكل تقرير موسّع عن تطوّرها السياسي والعاطفي خلال سنوات الحرب، عندما قُتِل كل من خطيبها وشقيقها على الجبهة الغربية، ويتوّج هذا المؤلف بالإعلان المبكر، على نحو ملحوظ، لمبادئ المواطنة الدولية. وربما يمكن قراءة ذلك، بشكل أوضح، وبأثر رجعي، باعتباره نموذجا لإعلام عدم الانحياز، أو ما بعد الانحياز، حتى وإن جاء في شكل تعريف غير دقيق، فلا يجب أن يغيب عنا على كل، أنه لا يعدو عن كونه كتاب وحيد من كاتبة وحيدة. وتجدر الإشارة أنه في عصر يتميّز بتسليط أضواء الإعلام على نحو أكثر بكثير، يكون الفضاء المتاح أمام مثل هذه المشاريع الاستطرادية أوسع نطاقا بالمقارنة، حتى وإن لم يكن بالضرورة أكثر عمقا. ويندرج داخل هذا الفضاء تحديدا، إعلام السلام، كما تستفيد في إطاره الجهود المبذولة للقيام بذلك، وبشكل مماثل، على الخبرات المشتركة المكتسبة في مجال صناعة المعنى في النزاعات التي تسبّبت فيما يمكن أن نطلق عليه اسم "الانزلاق والانفصال"، اقتباسا لمصطلح جيف لويس[227].

وبالفعل، فإنّ "لحظة إعلام السلام" جاءت في أعقاب سلسلة من الأحداث العالمية، التي عرضت تكرارا مدهشا لمراحل متتالية من فترات التداخل والتباعد – التي حددتها بريتين – والمشكلة من الردين المعياريين الاثنين على الحرب الشاملة: "الأمن الجماعي" من جهة و"السلامية" (نهج اللاعنف ورفض اللجوء إليه لحل النزاعات) من جهة ثانية، أو ما يمكن أن نسميهما على التوالي، الدولانية (النزعة الدولية) ونهج تجاوز الحدود القومية. ويمكن القول، على كل حال، أنّ سقوط الدولة الشيوعية هو أيضا قد بعث بعض بذور أمل عابر في أوساط حركة السلام.

وقد وقع تغيير إيجابي كبير، لم تتسبّب فيه هذه المرة أحداث عنف على نطاق واسع، ولكن وقع نتيجة أحداث من نوع مختلف، بما فيها، نماذج بارزة من اللاعنف، من قبيل المظاهرات التي نظمت في براغ ولايبزيغ[228]. ودار حديث ساخن عن عائدات السلام وعن لملمة أوروبا لجراحها، غير أنّ ذلك سرعان ما تراجع ليفسح المجال أمام نظام عالمي جديد، يمكن في ظله توفير الأمن الجماعي عن طريق توافق الآراء، وهو ما تجسّد في تحالف واسع النطاق، تشكّل تحت إدارة الرئيس جورج بوش،

وبمباركة من مجلس الأمن الدولي، قصد التخلّص من القوات العراقية وإخراجها من الكويت، في عام 1991.

وفي ظل حالة شبه التلاشي التي تواجهها حاليا الانحيازات التي تعود لعهد الحرب الباردة، واندثارها في أعماق التاريخ، وجد دعاة تأسيس تحالفات جديدة لتحلّ محلّ الأولى، سوقا مهيأة لترويج بضاعتهم. وقد أصدر غاريث إيفانز، وزير الخارجية الاسترالي حينذاك بيانا شخصيا يرشّح نفسه من خلاله لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة (وقد خسر المنصب لصالح كوفي عنان)، جاء في شكل كتاب "التعاون من أجل السلام"، يستهلّه، بتحديد طبيعة الساحة، التي تواجه "المجتمع الدولي" بعد سقوط جدار برلين، ونجاح عملية عاصفة الصحراء وبداية تفتيت يوغوسلافيا:

"ومع انتهاء الحرب الباردة، فثمة الآن مجال أوسع نطاق من ذي قبل، للتعاون في مجال منع النزاعات وتسويتها. ولكن المفارقة الماثلة أمامنا، هي أنه يوجد الآن عدد أكثر بكثير من النزاعات والصراعات والأزمات، التي تتطلّب مثل هذا الاهتمام. وإن كان خطر تدمير العالم، عن طريق سباق التسلّح النووي بين القوى العظمى قد انخفض بصورة كبيرة جدا، مما بعث الآمال في النفوس لترى البشرية ظهور نظام دولي سلمي جديد، لكن يبدو مع ذلك أنّ اختفاء التوازن الاستراتيجي بين القطبين لم يكن سوى مقدّمة لبروز أنواع جديدة من الاضطرابات والفوضى"[229].

ويحدد ايفانز في هذا الإطار تصنيفا يتشكل من ستة أنواع جديدة من الاضطرابات والفوضى، ثلاثة منها على الأقل كانت تحمل في ثناياها بوادر تنبؤ بأحداث، كانت قاب قوسين أو أدنى من الوقوع، في رواندا:

"— بروز الاختلاف في الرأي بخصوص تحمّل المسؤولية عن تدفّقات السكان غير المنظمة، وأساليب التعامل معها...

— تزايد أنماط انتهاكات حقوق الإنسان مما ينذر باختلال رئيسي في الاستقرار

الداخلي واحتمال انهيار كامل للهياكل الحكومية...

— تزايد الحدة، في التعبير عن الشكاوى وتطلّعات الفئات الإثنية والقومية المتنافسة."[230]

وهذه العوامل قد حُدّدت سلفا وأُشير إليها باعتبارها خطرا قد يتسبّب في مزيد من العنف، وذلك من قَبل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، في عام 1993، وبعد ذلك أيضا، في بداية عام 1994، من قِبل الجنرال الكندي روميو دالير. وقد ترأّس دالير قوات لحفظ السلام التي تمّ نشرها في رواندا[و] للإشراف على تنفيذ اتفاقات أروشا، التي أنهت الحرب الأهلية في البلاد. وقد ناشد دالير، دون نتيجة تُذكر، بضرورة إيفاد ألفي عنصر إضافي من قوات الامم المتحدة، لتشكّل تعزيزات، كان يعتقد (ولا يزال) أنها تستطيع تجنّب الإبادة الجماعية، التي وقعت لاحقا وأودت بحياة ما يناهز المليون شخص.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التسلسل في الأحداث جدير هنا لأن يُعاد تكرار ذكره على مسامع المعنيين، لأنه قد ساهم فعلا بالقفز بمفهوم حقوق الإنسان إلى قمة جدول الأعمال الدولي، بوصفها المبدأ المنظِم لشؤون العالم، وباعتبارها تكمّل، بل إنها في ظروف معينة، تحلّ محل المبادئ التقليدية المعتمدة من قِبل الأمم المتحدة التي تجعل سيادة الدولة على قمة هرمها. كما أنّ ظاهرة انحياز المصالح والعلاقات في زمان النزاع، من جهة إلى صف السلطات في كل دول قومية منفردة، من جهة ثانية، هي الأخرى تتعرّض للارتخاء، نظرا لغياب نظام عالمي ثنائي القطب يجتذبهما إلى بعضها البعض.

وفي ردها على القلق الذي أثارته تجربة دالير، أنشأت الحكومة الكندية اللجنة الدولية المعنية بالتدخّل وسيادة الدول[ي]، وقامت بتنصيب ايفانز رئيسا مشاركا في هذه

[و] UNAMIR
[ي] ICISS

اللجنة. وأصبحت تُعرف توصياتها الرئيسية باسم "مسؤولية الحماية"، وهي أيضا عنوانا لتقريرها:

"وإذا كانت دولة ما غير راغبة أو غير قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها لمنع وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، فيجب أن تنتقل عندئذ المسؤولية إلى المجتمع الدولي"[231].

وبالإضافة إلى ذلك:

"ينبغي لمجلس الأمن [للأمم المتحدة] أن يأخذ في الاعتبار، في جميع مداولاته، أنه إذا لم يضطلع بمسؤولية الحماية في حالات مهولة تهزّ الضمير وتستدعي التدخّل والقيام بأمر ما، قد لا تستبعد الدول المعنية اللجوء إلى وسائل أخرى لمواجهة الخطورة والطابع الاستعجالي لهذا الوضع، وأن يأخذ المجلس في اعتباره أنّ مكانة ومصداقية الأمم المتحدة قد تتأذى من جراء ذلك"[232].

وتم اعتماد في آخر المطاف مبدأ "مسؤولية الحماية" كسياسة رسمية للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2005. وقد أصدرت هذه الهيئة العالمية بالفعل العديد من التقارير عن السياسات الرئيسية تؤكّد فيها على اعتبار مسألة حقوق الإنسان ورقة رابحة في إطار الجدل الدائر حول موضوع التدخّل وسيادة الدولة، منها على سبيل المثال:

"لا يمكن لأيّ تحوّل في طريقة تفكيرنا أو تصرّفنا، أن يكون أكثر أهمية من التالي: يجب أن نضع الناس في صميم انشغالنا، بشأن كل ما نقوم به... إننا نشهد تطوّر مفهوم جديد للأمن... نهج يتصدّى لمسألة الأمن بتركيز أكثر على الإنسان، خلافا للنهج التقليدي الذي يركّز على الدولة"[233].

وقد شكّل ذلك أيضا الأساس بالنسبة لما حدّده وناقشه، حتى الآن، كثير من

الصحفيين البارزين، باعتباره تحالفا جديدا، نقطة انطلاق جديدة لتغطية أخبار النزاع. وقد تنبّأ مارتن بيل، من الـ"بي بي سي"، بما سيكون عليه النقاش الخاص بإعلام السلام، في عام 1997، وحتى ما بعده، وذلك من خلال دعوته إلى تأسيس "صحافة الارتباط". وقد عبّرت رئيسة مراسلي سي أن أن، كريستيان أمانبور عن رأيها بالقول: "إنّ الموضوعية، تلك الكلمة الطنانة الكبيرة في عالم الصحافة، تعني منح جميع الأطراف فرصة عادلة لإسماع صوتها – وهذا ليس معناه معاملة جميع الأطراف على قدم المساواة – وخاصة عندما لا تكون جميع هذه الأطراف متماثلة. وعندما يكون المرء في وضع مثل الوضع في البوسنة، يكون عندئذ مشاركا فيما يحدث، متواطئا في الإبادة الجماعية".

وبالفعل، شعر العديد من الصحافيين العاملين لوسائل إعلامية غربية، في البوسنة، بأنهم قد أماطوا اللثام عن حالة مهولة، تهزّ الضمير، وتستدعي التدخّل الفوري، غير أنّ ذلك التدخّل كان، في اعتقادهم بطيئا، وتدريجيا، وقد استند هذا التدخّل بشكل غير مناسب، إلى مبدأ معاملة جميع الأطراف بنفس الطريقة. وقد شارك أحدهم لاحقا، وهو روي غوتمان، من صحيفة *نيوزداي*، في تأليف "جرائم الحرب"، وهو عبارة عن كتيّب، تم إنجازه برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث كان القصد من وراء تأليفه، أن يستعين به الصحفيون لتمكينهم من الإشارة، في تقاريرهم، على نحو دقيق، إلى الكيفية التي تعرّضت لها حقوق الإنسان والقانون الدولي، للانتهاك من جانب أطراف النزاع. وفي مقدّمة الكتاب، علّق غوتمان بقوله:

"لقد كانت البوسنة بمثابة نقطة الانطلاقة. ففي قلب أوروبا المتحضرة، أقامت القوات الصربية معسكرات الاعتقال، وأبعدت المواطنين من غير الصرب في مركّبات مخصصة للمواشي ودمّرت المدن والقرى، ونظّمت عمليات اغتصاب ممنهجة للنساء الكروات والمسلمات، واستهدفت المدنيين في إطار التطهير العرقي، فيما اكتفى التحالف الغربي الكبير بموقف المشاهد السلبي، ولولا حملة وسائل الإعلام وأضوائها الساطعة، كما حدث قبل أكثر من عقدين في فيتنام، واحتجاج الجماهير الساخطة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ربما لم تكن تلك الوحشية لتتوقف، ولتواصلت

دون حدود أو قيود"[234].

وبذلك كان النظام الجديد المعتمد في الأمم المتحدة، نظريا على الأقلّ، قائما على أساس حقوق الإنسان: وهو مفهوم عالمي متميّز، لا ينحاز إلى أيّ دولة قومية منفردة. وإنّ اعتماد مبدأ "مسؤولية الحماية" قد رهن احتمالات التدخل، بما في ذلك التدخّل العسكري – بصرف النظر عن سيادة الدولة (مبدأ معاملة جميع الأطراف بنفس الطريقة) – بظهور "حالات مروّعة تهزّ الضمير"، المفضية إلى صرخة غضب الجمهور. ثم يحقّ التساؤل، كيف يمكن مجرّد تصوّر إصابة شعور ضمير "المجتمع الدولي" بالصدمة، إن لم يتحقق ذلك تحديدا عن طريق تقارير صارمة شديد اللهجة، يصدرها صحفيون، أمثال بيل، والسيدة أمانبور وغوتمان؟ ومن المؤكد، فقد شكّل ذلك أرضية سانحة، ومصدر انطلاقة مرضية، تنطلق منها الصحافة المعنية بالنزاع، في عالم أصبحت فيه الأنماط القديمة للانحياز أقلّ أهلية وأقلّ قدرة على الفهم والانخراط في الأحداث العالمية.

منح السلام فرصة

وفي مثل هذا المناخ انتشرت الرواية المهيمنة التي اعتمدها النظام العالمي في السنوات التالية لسقوط جدار برلين. أما الآن سوف أواصل الحديث، مع تسليط الأضواء على الرواية المضادة، التي تمّ تطويرها وسرد وقائعها بالتوازي مع الرواية المهينة. وقد تمّت عملية "السرد" هذه، بصورة متكرّرة، في سياقات تختلف عن نمط الأخبار، أو الخطابات السياسية الرئيسية، مما جعل قدرتها على ممارسة الضغط الأخلاقي، على فئات واسعة من الرأي العام، وفي كثير من البلدان، ملفتا للنظر إلى حد كبير. فمعظم سكان العالم، في الواقع، وهم بالمناسبة يختلفون عن الحكومات التي تمثّلهم، كانوا يعارضون الحرب التي بدأت في آب/أغسطس 1990، عندما غزا العراق الكويت، وأيضا الحرب التي بدأت في كانون الثاني/يناير 1991، مع إلقاء أولى قنابل عاصفة الصحراء، وعلى الرغم من ذلك، لم يجد هذا الموقف الشعبي ميدانيا أيّ صدى في وسائل الإعلام العالمية[235].

وفي الأيام التي تلت الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة في "11/9"، توصّلت وكالة غالوب لسبر الآراء إلى نتيجة مفادها أنّ معظم الناس، في معظم البلدان، يفضّلون حلّا قضائيا – بالتعاون بين الشرطة ووكالات الاستخبارات لتقديم المشتبه فيهم أمام العدالة – على الحل العسكري[236]. وقد رحّبت صحيفة نيويورك تايمز بالمظاهرات المناهضة للحرب، التي تمّ تنظيمها في شباط/فبراير 2003، عن طريق نشرها مقالة افتتاحية على صفحتها الأولى كتبت فيها تقول أنّ العالم أصبح مرّة أخرى، يخضع لهيمنة قوتين عظمتين: الآلية العسكرية للولايات المتحدة، والرأي العام العالمي.

وبحلول عام 2006، أظهر استطلاع للرأي أنّ الأستراليين يعتبرون النزعة العسكرية التي تميّز الولايات المتحدة تشكّل تهديدا أخطر من تهديد تنظيم القاعدة، مما دفع دوائر المصالح التجارية الأمريكية وحكومة المحافظين الأسترالية بزعامة جون هوارد آنذاك، إلى تخصيص مبلغ قدره خمسين مليون دولار بينهما، لإقامة مركز جديد للدراسات الخاصة بالولايات المتحدة[أأ]، يقع مقرّه في جامعة سيدني. وكُلّف هذا المركز بإجراء دراسة استقصائية خاصة به[237]، وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة تبيّن أنّ نسبة كاملة قدرها 48٪ من الأستراليين تفضّل الآن انتهاج سياسة خارجية مستقلة، بدلا من الاستمرار في التحالف مع الولايات المتحدة، وعلى الرغم من ذلك، فهنا أيضا، نجد وجهة النظر هذه غائبة بشكل عام في معظم وسائل الإعلام الرئيسية.

ما هي إذن، أبرز النقاط المتضمّنة في هذه الرواية المضادة؟ خلافا لما ذهب إليه غاريث إيفانز، فإنّ عدد وكثافة النزاعات المسلّحة في جميع أنحاء العالم قد انخفض فعلا بشكل ملحوظ منذ عام 1990، وقد صاحب ذلك تناقص عدد عمليات الإبادة الجماعية الجارية، إذ انحدرت من عشرة حالات في عام 1989 إلى واحدة فقط، بعد ستة عشر عاما، وقعت في دارفور[238]. لقد أصبح العالم عموما، في الحقيقة، أكثر أمنا، وليس أكثر خطورة، ومن ثمّة فإنّ التذرّع بضرورة زيادة الإنفاق على الأسلحة

[أأ] USSC

والتدابير "الأمنية"، زعم يستند إلى المخادعة، وهو تشويه متعمّد للصورة الحقيقية أو هو على أقلّ تقدير، تفسير خاطئ أضحى سلوكا معتادا.

وإنّ ضمير الفاعل المتكلّم، في موضوع "مسؤولية الحماية"، المتمثّل في "المجتمع الدولي"، تمّ التعبير عنه من خلال استخدام ضمير "نحن"، لكن ماذا لو لم يكن لـ"نحن" وجودا؟ وماذا لو كان "المجتمع الدولي" هو في حد ذاته عبارة عن هيكل دعائي؟ وخير توضيح لهذه المسألة، جاء في ما عبر عنه مارتن جاك[239]:

"إن استخدام مصطلح ′المجتمع الدولي′ هو وسيلة ليبجلّ الغربُ نفسَه، وليضفي عليها طابع العولمة، وجعله يبدو في صورة أكثر احتراما وأكثر حيادا... فالغالبية العظمى في العالم – يجدر التذكير أنّ الغرب لا يشكّل سوى نسبة تقلّ عن خُمس سكان العالم – يجري في واقع الحال تجاهلها ضمنيا: هذا إلا إذا انصهرت هذه الأغلبية، بطبيعة الحال، ضمن مساعي الغرب وأطروحاته، وفي هذه الحالة تنعت هذه الغالبية في نهاية المطاف برفيق الدرب الجيد والقديم للغرب. لكن، في الواقع عادة ما تختلف الغالبية العظمى من الدول مع الغرب. ولهذا السبب، يجد الغرب على سبيل المثال، نفسه في وضعية شبه مستحيلة لكسب الأصوات اللازمة بخصوص العديد من القضايا المطروحة داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة."

الانتقال عبر بضع صفحات من مصنّف تاريخ التغطية الإعلامية للحرب لمؤلفه نايتلي، وصولا ربما إلى أفضل فصوله المتعلّق بفيتنام، يوضّح بجلاء أنّ هزيمة الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، قد أعقبها تخفيف من قبضتها الجيو استراتيجية في جميع أنحاء العالم. كما أنّ التغييرات في نظم الحكم في مناطق متباعدة مثل موزنبيق، وإيران، ونيكاراغوا، و (ويمكننا القول) حتى بالنسبة لكمبوديا في عام 1979 والفلبين في عام 1986، فقد تمّ تسجيلها عبر خامس مرشحات تشومسكي وهيرمان، على أنها انتكاسات مُنِي بها معسكر"نا". وخلال فترة محدودة معيّنة، كانت تُعتبر مشاركة الولايات المتحدة في مواجهة عسكرية شاملة، عبر حدودها، على أنها مغامرة غير مقبولة بل محظورة. وهو ما دفع بإدارة الولايات المتحدة إلى السير وفق

مذهب مونرو، في أمريكا الوسطى، عن طريق خوضها حرب غير مزعجة ومحدودة.

ويذهب أوتوسن ولووستارنن[240] إلى أنّ بعض المسؤولين داخل وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) يلقون باللوم في ذلك على التغطية الإعلامية الخارجة عن الرقابة باعتبارها المسؤولة عن تهيئة مناخ سياسي وتشجيع رأي عام، يتّسم حاليا بعداء شديد لاستخدام الولايات المتحدة قوتها العسكرية بصورة علنية. لكن سرعان ما أعيد لهذه القوى العسكرية الاعتبار تدريجيا، من خلال حسبما يقولون، عمليات تجري على نطاق ضيق، على غرار غزو غرينادا، في عام 1983، والهجمات على ليبيا وبنما سيتي، في عام 1986. وقد اقترنت هذه المغامرات بتدشين استراتيجية إعلامية تهدف صراحة إلى إحباط أيّ محاولة ترمي إلى تصوير هذه العمليات في شكل "فيتنام أخرى"، استراتيجية تقوم على التالي:

"— الحدّ من فرص الوصول الفعلي للصحفيين إلى ساحة المعركة؛
— تحديد مجموعة الصحافيين المرخّص لهم، وتباعا، منع الصحفيين خارج هذه المجموعة من الوصول إلى المصادر العسكرية؛
— مضايقة الصحفيين خارج المجموعة، الذين يحاولون الوصول إلى مسرح المعركة؛
— مراقبة وتوجيه الأشخاص الذين يجرون المقابلات الصحفية؛
— معاقبة الأفراد من العسكريين الذين يدلون بتعليقات تنتقد الأحداث، خارج منظومة المجموعة؛
— ممارسة الرقابة على التقارير، واللقطات المصورة، والأفلام داخل منظومة المجموعة؛
— معاقبة الصحفيين الذين يتورّطون في التغطية الإعلامية النقدية؛
— حجب المعلومات التي من شأنها أن تضع جنودنا في مظهر سيء؛
— استخدام وسائل الإعلام للتضليل بشأن مسار الحرب".

وتمّ لاحقا بالفعل تطبيق هذه الأساليب بنجاح خلال حرب الخليج عام 1991، وهو ما يؤكد أنّ وزارة الدفاع (البنتاغون)، مع ما حققته من فوز بانتهاء الحرب الباردة،

قد عادت الآن إلى مسرح الأحداث، باعتبارها الذراع المنفّذ لـ"مجتمع الدولي".

وفي البوسنة، اقتبس شاندلر مقاطع من مصادر متعدّدة يدعم بها الرأي القائل بأنّ الجهود الرامية إلى التوصّل إلى اتفاق سلام بين الأطراف المتحاربة الثلاثة، كانت ستفلح قبل ذلك بكثير، لو لم يعترض طريقها هذا "المجتمع الدولي" ذاته:

"في ربيع عام 1992، اختار ثلاثة قادة من الأطراف البوسنية اتخاذ التدابير الكفيلة بإقامة جمهورية اتحادية تتألف من ثلاثة أمم لثلاثة شعوب: الكروات والمسلمون والصرب. غير أنّ هذا الاتفاق تعرّض لانتقاد شديد من قِبل معلّقين مهتمّين بمجال حقوق الإنسان... في حين شجّعت الولايات المتحدة في الوقت ذاته القيادة المسلمة على رفض الاتفاق"[241].

وتمكّن أحد المقررين الخاصين، عيّنته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في عام 1992، من المشاركة في المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وأخذ على الفور يتحدّث عن فرض حلف شمال الأطلسي مناطق حظر الطيران وإرسال القوات العسكرية في الميدان. ويقول شاندلر، أنّ ذلك تسبّب في:

"رفضت القيادة البوسنية المسلمة الاتفاق، أملا في أن تتدخّل الولايات المتحدة عسكريا لصالحها، تحت ضغط من ناشطي حقوق الإنسان، مما أفضى إلى استمرار الحرب مدة عامين ونصف سنة أخرى".

ومن اليسير أن يتفهّم المرء لماذا قد يُفضّل أحد أطراف النزاع، إطالة أمد الحرب، إذا عرضت عليه قوة عسكرية لا يمكن هزمها، إمكانية تضمن له الظفر بصفقة أفضل، "أفضل"، على الأقل، على المدى القصير، أكثر مما يمكن له الحصول عليه بطرق أخرى، ولكن في المقابل من الصعب بمكان أن يتخيّل المرء، لأوّل وهلة، ما الذي سيجنيه من مثل هذه العملية صاحب القوة، أي الولايات المتحدة، في هذه الحالة.

وهنا تحديدا، يتطلّب الأمر إخضاع ضمير المتكلّم بصيغة الجمع المستخدَم في الحديث عن "المجتمع الدولي" لفحص دقيق. وكان الصحفي باتريك تايلر من صحيفة *نيويورك تايمز*، هو ما سلّط الضوء على الحسابات الخاصة لوزارة الدفاع بخصوص الفرص السانحة، وذلك باقتراب نهاية الحرب الباردة، ودخول عهد ما سُمّي في وقت لاحق بـ"القرن الامريكي الجديد". وكتب تايلر تعليقا على مذكرة صدرت بعنوان "دليل توجيه التخطيط في مجال الدفاع"، جمعها فريق من ثلاثة مؤلفين – بول وولفويتز، ولويس ليبي وزلماي خليل زاد – تمّ تسليمه إلى وزير الدفاع آنذاك ديك تشيني، في عام 1992. وجاء في أحد فصوله الرئيسية:

"الأهمّ في ذلك كلّه، هو تعزيز الشعور بأنّ النظام العالمي يحظى في نهاية المطاف بدعم من جانب الولايات المتحدة... وأنّ تواجد أمريكي ملحوظ في أوروبا، واستمرار التماسك داخل التحالف الغربي، لا يزالان يشكلان أمرا حيويا... يجب أن نسعى جاهدين لمنع بروز ترتيبات أمنية أوروبية صرفة، من شأنها أن تقوّض حلف الشمال الأطلسي"[242]

ثمّة سؤال وجيه: هل كانت المعاناة في البوسنة وكوسوفو لاحقا، تُعتبر مشاكل ذات بعد سياسي، أم أنها كانت عسكرية الطبع؟ إذا كانت ذات طابع سياسي، فمن يا ترى يوجد في وضع أفضل من الأمم المتحدة لمعالجتها – وهي المنظمة التي نشأ تحت رعايتها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة – أو ربما حتى الاتحاد الأوروبي، الذي يُعتبر بمثابة المنظمة الدولية السياسية الرئيسية في العالم؟ أما إذا كانت هذه المعاناة ذات طابع عسكري، فهل هناك أفضل من حلف شمال الأطلسي، المنظمة العسكرية الرئيسية في العالم؟ أين يكمن إذن الفرق بينهما؟ لدينا من جهة، حلف الشمال الأطلسي، بقيادة الولايات المتحدة، التي تتمتّع بمركز الريادة من بين أطراف متساوية في الأمم المتحدة، ومن جهة أخرى، هناك إقصاء للولايات المتحدة من الاتحاد الأوروبي، الذي يشكّل الـ"ترتيب الأمني الأوروبي الحصري"، الأمر الذي تمّ تفسيره على أنه يشكّل تهديدا محتملا للهيمنة الأمريكية العالمية.

وإذا كان هناك شكل من أشكال الصحافة القادرة على التسرّب عبر الفضاء السياسي والأيديولوجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأداء خدمة عمومية مفيدة، فينبغي لهذه الصحافة أن تكون قادرة على فحص الرواية المهيمنة من خارج هياكلها، من خلال عرض تصريحاتها الرئيسية ذات الصلة بقضايا النزاع جنبا إلى جنب مع غيرها من البدائل، وذلك لتوفير إطار كفيل بإجراء نقاش نزيه ومتوازن. ولا يمكن لحقوق الإنسان، أن تشكّل بمفردها، مبدأ ينظّم الأنباء حول النزاعات، ذلك لأنها قد نُسِجت هي ذاتها داخل هذا السرد، الذي يُستخدم – بل يمكننا القول أنه يُستَغلّ – من جانب نوايا الأطراف، لأسباب خاصة بها، على حساب مبادئ الأمم المتحدة التقليدية ذات الأولوية في مجال سيادة الدولة وصيانة العلاقات السلمية بين البلدان. ويمكن ضرب مثال على ذلك في صورة استعداد الأطراف إلى إطالة أمد القتال، من أجل إحباط أيّ نموذج ناجح في مجال توفير الأمن من جانب أوروبا ولصالحها، لحسابها الخاص.

بالفعل، كما يشير إليه غوينغ[243]، فإنّ سطوة مكانة حقوق الإنسان كعامل تحليلي في تغطية أحداث يوغوسلافيا السابقة، قد أفضى إلى وقوع انتهاكات لدور الصحافة باعتبارها خدمة عمومية:

"في البوسنة، التي تقدّم أفضل مثال على ذلك، ثمّة من الأدلة أكثر مما يرضى العاملون في وسائل الإعلام الاعتراف به، الأدلة التي تثبت بأنّ الصحفيين خاضوا حملات هوجاء مشحونة وأصبحوا منحازين، إذ تعاطفوا مع الحكومة البوسنية نتيجة الغضب الشخصي الذي شعروا به إزاء العدوان الصربي. ولأوّل وهلة، قد شوّه هذا التحيّز عملية التغطية الإعلامية وأدى إمّا إلى رفض تضمين بعض الحقائق الموصوفة في القصص المنقولة أو إلى تشويه الانطباع العام".

بعد ذلك، جاءت قضية كوسوفو، يعلّق هاموند وهيرمان، حيث "تمّ النظر إليها [من جانب الصحفيين] كتجسيد للآمال التي ظلّت عالقة ومجهضة خلال معظم فترة

النزاع في البوسنة"[244]. ووصف أحدهم، وهو ديفيد لوين، تسلسل الأحداث التي أدّت إلى انطلاق عملية قوات الحلفاء، أي قصف منظمة حلف شمال الأطلسي ليوغوسلافيا، بأنها "سلسلة من الفظائع الصربية ومن ردود فعل عالمية، أخذت تزيد تدريجيا إلى حين نشوب حرب عام 1999"[245].

لقد اعتبرتُ في موضع آخر[246،247] أنّ ما تمّ تقديمه من خلال الحملة الدعائية التي خضتها إدارة كلينتون، وحكومة المملكة المتحدة، تحت قيادة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، وحلفائهما، باعتباره تدخلا مثيرا، يمكن كذلك تصويره في شكل تواطؤ مثير، وهو ما يندرج ضمن النقطة الرابعة من القائمة المرجعية المتّصلة بتغطية أخبار العالم، التي أوردناها في الفصل السابع، بشأن التدخّلات وأهداف الأطراف. ويتعيّن على كل عملية تمثيل مفيدة للنزاع، أن تبقي على حظوظ إمكانية اختبار ما يمكن أن نطلق عليه اسم نسخة لوين، لتتمكّن من مواجهة البديل الهام الآخر، ومفاد هذه الرؤية أنّ هذه الأطراف وغيرها من الأطراف، قد تحرّكت، على أقل تقدير، بفعل مزيج من الدوافع المختلطة، من أجل تحقيق قدر معين من المشاركة، يتّسم في أحسن الأحوال بطابع "متلعثم وغير فعّال (قد يكون أحمق)، و في أسوئها، باتجاه إثارة مواجهة مسلحة"[248].

"وفي المملكة المتحدة، حظيت عملية القصف بدعم الخط التحريري، من جانب كافة الصحافة المكتوبة الرئيسية تقريبا"[249] وبعد ذلك، "[لم] يعد نظام العلاقات الدولية بكل بساطة إلى وضعه السابق"[250]، حيث أصبح مبدأ شن عمليات حلف شمال الأطلسي "خارج المنطقة"، هو المبدأ المعتمد في التعامل مع قضية كوسوفو، والوسيلة المفضلة لعملية التطويع في أفغانستان، كما أنّ حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة استفادتا من تقبّل وسائل الإعلام، على نطاق واسع، المزاعم الدعائية الرئيسية منذ فترة 1999 كضمانات سياسية جانبية لغزو العراق أربع سنوات بعد ذلك.

وفي المملكة المتحدة، ركّزت الدفعة النهائية من الحملة الدعائية الأخيرة على

استصدار مكتب وزارة خارجية المملكة المتحدة، ملفا يسلط الأضواء على تفاصيل انتهاكات حقوق الإنسان في عهد صدام حسين، في محاولة القصد منها حشد وسائل الإعلام والرأي العام ضد دكتاتور وحشي لا يعرف الرحمة، بنفس الطريقة التي نجح فيها بلير في موضوع قضية سلوبودان ميلوسيفيتش. "المسألة الأخلاقية في ضرورة الاعتراض على الحرب تنطوي على رد أخلاقي: وإنّ إزالة صدام هي مسألة أخلاقية"، هذا ما صرّح به بلير، في اليوم الذي نُظّمت فيه مظاهرات شعبية عارمة ضد الحرب في جميع أرجاء العالم. وأضاف "ليس هذا هو السبب وراء تدخّلنا، إذ يجب أن يكون تدخّلنا وفقا لتفويض من الأمم المتحدة بشأن أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، فإنّ الشق الأخلاقي منه يشكّل السبب الذي يجعلنا بكل صراحة، في حالة اقتضت منا الضرورة التدخّل، أن نلبّي عندئذ هذا النداء بضمير مرتاح".

"وعندما وصل الأمر إلى ملف العراق، كان الصحفيون "يطرحون الأسئلة عن هذا الملف المزعوم"[251] بدافع رغبتهم الثابتة، وفق تعبير نوسك، في تحديد أحد المواضيع الإخبارية الأجنبية باعتباره "موضوعنا"، ومن ثمّ إخضاع الروح المهنية إلى الولاء للوطن، لكن الملفت للنظر هو أنّ ذلك لم يواجه بأيّ موقف معارض، بل وقد زاد من تفاقمه غياب المسافة الدقيقة الواجب توفّرها، والتي ينبغي أن تفصلها عن هذه المفاهيم التقليدية الدولية الجديدة لحقوق الإنسان و"التدخل الإنساني"، وهكذا، شهدنا أشكال الانحياز يعزز كل منها يعضه البعض.

وأيّا كان نوع المرسى الذي تحتاج إليه الصحافة لتنطلق منه، في المشهد الإعلامي ما بعد الانحياز، فيتعيّن عليها أن تقوم بتحديد، بل والتأكيد على الاختلافات القائمة بين "الأمن الجماعي" من جهة، والسعي إلى تحقيق السلام، بالوسائل السلمية[252] من جهة أخرى. وعندئذ فقط يمكن أن ترقى هذه الصحافة إلى الوفاء بمستوى الأحكام الواردة في اتفاقات الخدمة العمومية والوعود المتضمنة في النموذج الليبرالي لحرية الصحافة – الذي نوقش في الفصل 6 – من أجل توفير الفرص الكفيلة بالبحث في الردود غير العنيفة وتثمينها، وتمكين القرّاء والمستمعين من تشكيل وجهات النظر خاصة بهم.

"الإرهاب"

"إما أنك معنا أو مع الإرهابيين". عبارة واحدة من الرئيس الأمريكي جورج بوش، كان لها بالغ الأثر في إحكام القبضة على التحالفات الاستراتيجية التي كانت تتّجه، من وجهة نظر الولايات المتحدة، بشكل خطير نحو "الفوضى". وقد تحدّث بكل صراحة دعاة "الحرب العالمية على الإرهاب"، - مثل مدير وكالة المخابرات المركزية سابقا، جيمس وولسي – باعتبارها حربا عالمية أخرى[253]. وتمّ تصويرها في قالب "استراتيجية إعلامية، وكذلك استراتيجية عسكرية"[254].

وكان بلير، في كلمته المشار إليها أعلاه، يقوم من جهته بتنفيذ مهمة، جاء وصفها في مذكرّة تمّ تسريبها من وزارة الخارجية ذاتها، تتحدّث عن "إدارة دواليب الصحافة والبرلمان والرأي العام".

وفي موضع آخر، كنت قد لفتتُ الانتباه إلى كلمات بلير في الساعات الأولى عقب الهجمات على الولايات المتحدة في "11/9" حيث قال: "إنني أعتقد على نحو ما، أنّ القرارات التي ستتّخذ في الأسابيع القليلة المقبلة ستُحدّد وجه بقية العالم للسنوات المقبلة. وكفاعليين أساسيين، لدينا فرصة سانحة لتحديد شكل القضايا التي تتمّ مناقشتها"[255].

ويمكن القول أنّ حكومة المملكة المتحدة تحت إدارة حزب العمال تتلقّى أكثر من نصيبها المستحق من الشكاوى والإدانة، التي تعيب عليها كونها "تحكم من خلال عناوين الصحف". ويتذكّر في هذا الباب، أحد الذين تابعوا أسلوب عمل هذه الحكومة عن كثب، انطلاقا من موقع المناصب العليا التي شغلها، سواء من الداخل أو من خارجها، وهو مراسل الـ"بي بي سي" سابقا الذي تحوّل إلى أخصائي وداهية في مجال التوجيه الإعلامي، لانس برايس، أنّ "أيّ قرار كبير لا يمكن أبدا البتّ فيه داخل مقر ′عشرة داونينج ستريت′ دون مراعاة ردود الفعل المحتملة من الرجال

الثلاثة: [المستشار] غوردون براون، و[نائب رئيس الوزراء] جون بريسكوت و[قطب الإعلام] روبرت مردوخ"[256].

وفي الوقت نفسه، لاحظ الكثيرون، أنّ "الإرهاب"، هو في حدّ ذاته ظاهرة من إنتاج الإعلام. وكنت لاحظتُ قبل هذا أنّ مصطلح الإرهاب، "لا يمكن تطبيقه بشكل متوازن [في الصحافة]. وإنني أتسأل والحالة هذه، هل يصحّ تطبيقه أصلا[257]. وبناء عليه يُلخّص الباحث دون وآخرون[258] ما كُتب حول هذا الموضوع، على النحو التالي: "يُعتبر تعريف الإرهاب عملية لها دوافعها الخاصة بها، وهي تميّز بين أعمال عنف لها ما يبرّرها ترتكبها مجموعة متجانسة لها هدف مشترك، وبين أعمال عنف غير مبرّرة ترتكبها مجموعات متناثرة".

ومن بين الذين حاولوا تقديم تعريف جامع، شامل، موثوق منه لمصطلح الإرهاب، البروفيسور أ.ب.شميد، الذي تمّ تكليفه للقيام بذلك في عام 1988 من قِبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة آنذاك. وتفيد النقطة الأساسية المتضمّنة في صيغة شميد أنّ المستهدَفين من قِبل الإرهاب "يُستخدمون كجهاز لبث رسائل محددة". وكان أعظم مؤلّف أبدعه شميد، جاء تحت عنوان "العنف كوسيلة اتصال"، وسجّل فيه أنّ الإرهاب الحديث ولد بالتزامن مع اختراع آلة الطباعة، في صورة التوأم القبيح لصناعة الصحافة الحديثة. ويشير مالوتش وليستر[259] إلى أنّ المصادر الرسمية مثل الحكومات والمنظمات الدولية تتمتّع بقدرة "على الوصول بصورة اعتيادية" إلى الأخبار، وهي بذلك تنتج رواية يعمل الإرهابيون على تعطيلها باعتبارهم "مروجي الحدث".

ويذهب فراي و رونر إلى حد الزعم بأنّ هناك "لعبة قائمة على المصلحة المشتركة" تربط الإرهاب بوسائل الإعلام، بما أنّ الأول يوفّر الأخبار المثيرة، فيما يجني الثاني أرباحا طائلة من خلال تسويقها. ومن ثمّ يمكن القول أنّ الإرهاب والتغطية الإعلامية "يستفيد كل واحد منهما، من خلال التنبؤ بمسار الآخر"، حسبما يوضحه فراي ورونر – في إشارة إلى نموذج إحصائي متطوّر – وعلاوة على ذلك، تقوم وسائل الإعلام

"بنشر الكثير من الخبرة الفنية حول كيفية تنظيم وتنفيذ الهجمات الإرهابية"[260].

كما أنّ الإمكانيات التكنولوجية الراهنة، توسّع من نطاق كل من الدافع والقدرة على القيام بعنف سياسي يجذب الانتباه. ومن الجدير في هذا الباب، الاستماع إلى البيان الذي أدلى به أسامة بن لادن بعد فترة وجيزة من هجمات "11/9":

"عندما دافع [المسلمون] عن أبنائهم وإخوتهم وأخواتهم المضطهدين، في فلسطين وفي كثير من الدول الإسلامية، قامت قيامة العالم بأسره، واحتج الكفرة، وتبعهم المنافقون في صياحهم، أجل لقد قُتِل مليون طفل عراقي حتى الآن في العراق رغم أنهم لم يقترفوا أيّ ذنب. وبالرغم من ذلك، لم نسمع أيّ اعتراض أو إدانة من جانب أي شخص في العالم [...] مئات الآلاف من الناس، صغارا وكبارا، لقوا مصرعهم في منقطة نائية من الأرض، في اليابان. بالنسبة لهذا العالم، هذه ليست جريمة، بل هي مجرّد قضية قابلة للنقاش. قصفوا العراق واعتبروا أنها أيضا قضية قابلة للنقاش "[261].

هذه التعليقات تعني ضمنيا أنّ هجمات أيلول كانت مِثابة احتجاج على النظرة إلى العالم وفق روايات تروّجها وسائل إعلام منحازة، ولا سيما فيما يتعلّق بـ" التسلسل الهرمي لقيمة الموت".

وعلى نفس المنوال، فإنّ ردود العديد من الحكومات على "الإرهاب" تجري صياغتها وتنفيذها جزئيا كإستراتيجية إعلامية، تحدّدها حسابات مبنية على الردود المحتملة الصادرة من وسائل الإعلام، وهي الحسابات التي لا يمكن إجراؤها إلا استنادا إلى ملاحظة وفحص ردود سابقة لوسائل الإعلام: حلقة تجاوب، ترصد العلاقة القائمة بين السبب والنتيجة، بحيث تحمل وقائع الغد بقايا مميزة، أو بصمة من تغطية اليوم للأخبار (انظر الفصل 7).

"وفي أوقات الشدة والضغوط، يمكن أن تتسارع وتيرة عمل حلقة التجاوب هذه، كما

هو الحال مع تفجيرات لندن 7/7 في تموز/يوليو 2005"[262]. وقد ردّ بلير على ذلك الحدث من خلال مؤتمر صحفي بثّه التلفزيون من مقرّ "عشرة دونيغ ستريت"، أعرب فيه عن عزمه الشروع في خطة من 12 نقطة تنطوي على تقليص كبير للحريات المدنية. وقد ثبت لاحقا أنّ معظمها غير عملي ميدانيا، وبدل ذلك، اعتمدت الخطة من أجل تحقيق مفعولها، بناء على ما تتركه من آثار في المجال الرمزي لوسائل الإعلام:

"وجاء ردّه هذا بعد أن تحوّلت الخطابات المتهوّرة في بعض الصحف الشعبية إلى انتقادات، ينبعث منها الشعور بنفاذ الصبر، إذ تعتبر هذه الأصوات أنه 'لم يتمّ القيام بالكثير' لتحويل إلى جحيم حياة ذلك الصنف من 'الأوباش الأشرار' الذين نفّذوا الهجوم. وفي اليوم التالي، أشادت أكبر تلك الصحف، بالمبادرة، وجاء ذلك في عنوان بارز في صدر صفحتها الأولى، 'انتصار صحيف الصن على قوانين الإرهاب الجديدة'"[263].

وقد غطّى ذلك فعلا على نقاش كان في بدايته، تدور رحاه بحثا عن تفسيرات وتبادل للآراء، بخصوص موضوع ظهور "تهديد إرهاب إسلامي" نابع من الداخل في المملكة المتحدة. وهذا النقاش أصبح ممكنا بفعل ما قامت به وسائل إعلام منضبطة، مثل هيئة الإذاعة البريطانية، وقادته جهات أخرى، بما في ذلك بعض وسائل الإعلام غير المنضبطة. وقد أظهر استطلاع للرأي، جرى بتكليف من صحيفة *الديلى تليجراف*، أن ما يناهز 76٪ من البريطانيين اعتبروا تلك الهجمات شكلا من أشكال ردود الفعل السلبية، وانتكاسة لسياسات بلير الخارجية، لا سيما غزو العراق.

النهج التقليدي ونهج الواقعية

ولذلك، يتعيّن على الصحافة المندرجة ضمن المشهد الإعلامي لعهد ما بعد الانحياز، أن تكون أيضا قادرة على فحص الاتفاقيات الصحفية وأن تأخذ في الاعتبار تأثيرها على عمليات تمثيل النزاعات، وعلى الفهم الذي تنقله إلى القراء

والمستمعين. ومتى كانت طرق عمل هذه الاتفاقيات منافية للوظيفة المتمثّلة في الاضطلاع بمهمة الصحافة باعتبارها خدمة عمومية – كما تمّ تبيانه في مثالي بلير وبيرل – يجب على هذه الصحافة أن تكون قادرة على إتمام عملها بوضع استراتيجية خلاقة متأنية، من أجل تسليط الأضواء على جوانب الواقع المكبوتة وجعلها مسموعة ومرئية.

ويمكن أن ننظر إلى إعلام السلام باعتباره استجابة وسليل أول وصف تقليدي ذي شأن للصحافة المهتمة بالنزاع، وفق ما جاء في "هيكل الأخبار الأجنبية"[264]. وقد أمدّتنا دراسات وسائل الإعلام التي أُجريت في الفترة مباشرة ما بعد الحرب، بالمقترحات التي صارت الآن رائجة، حول ما اشتهر بنظرية حارس المرمى[265]. الصحفيون عموما ينقلون الوقائع، أما ذوي الضمير منهم، فيسعون إلى القيام بذلك وهم يتحرّون الصدق، لكن مع ذلك، فإنّ "الحقيقة" و "الوقائع"، مهما كان رأي المرء حول الأسس المعرفية التي تقوم عليها هذه المفاهيم، فهي تنتمي بحكم طبيعتها، إلى فئات أوسع نطاق من "الأخبار". ليس ثمّة مفرّ، حيث يفرض مجال الصحافة، بشكل أو آخر، قدرا من عمل الصياغة، فبعض الحقائق يُسمح لها بولوج بوابة المرشحات، فيما يتمّ إقصاء أخرى.

وقد أظهرت دراسة أجراها غالتون وروج، أنّ هذه العملية تتمّ بصورة منهجية. فقرارات الصياغة تؤدي إلى إنتاج أنماط إغفال وإدماج مميزة، وهي غير عشوائية، بل منتظمة، وفقا لخمسة معايير رئيسية:

عتبة الولوج: القصة الكبيرة هي تلك التي ينجم عنها تأثير بالغ، يؤثّر في عدد كبير من الناس.
التردد: الأحداث التي تتلاءم بشكل جيّد مع تنظيم الجدول الزمني للأنباء.
السلبية: الأخبار السيئة تكون أكثر إثارة من الأنباء الطيبة.
الفجائية: إذا كان الحدث خارج عن المعهود، سيكون له لا محالة تأثير أكبر.
الوضوح: الأحداث التي تترتب عنها آثار واضحة، تباع بشكل أفضل (عدد أكبر من

النسخ)

يباشر الصحفيون مهامهم في معظم الحالات، بنظرة تجريبية، للعمل الذي يقومون به في متابعة وتمثيل الوقائع المتضمّنة في مفهوم الموضوعية الصحفية. لوين، على سبيل المثال، يسلّم بأنّ من المحتمل أن تكون الموضوعية شيئا "وهميا"، بما أنه "ما من صحفي سبق له وأجرى مقابلات مع اثنين من المستجوَبين، حول الحادث نفسه، إلا ويعلم أنه لا يوجد رواية تامة الكمال"، ومع ذلك فإنّ هذه الموضوعية لا تزال تشكل "طموحا جديرا بالسعي وراء تحقيقه"[266]. وهو يشير، بعبارة أخرى، إلى أنّ " أوجه القصور" في الصحافة يمكن تفسيرها بالتباين القائم بين روايتين اثنتين عن نفس الحدث، كما لو أنّ القضية تندرج، إذا جاز التعبير، ضمن مفهوم هذا "كل ما في الأمر". وهو بمثابة رفض النهج التقليدي لصالح الواقعية.

أقول أنّ الصحفيين "ينطلقون" في عملهم من هذا الأساس، وأعتقد أنّ ذلك يشكّل المبدأ الموجّه، المعتمد في إطار مجموعة متنوّعة وواسعة من ضروب النشاط المهني... الكثير من الأفراد المنتمين إلى صناعة الأخبار مستعدّون للاعتراف، على حدّ تعبير أحد المسؤولين، بأنّ هناك فرضيات ثقافية تقوم عليها جميع القرارات التي تتّخذها هيئة التحرير، [لكن] هناك القليل، أو ربما لا يوجد مطلقا أيّ إطار تستند إليه هذه النظرة المتبصرة"[267].

يقول ستيفنس[268]، في حين "كانت تبدو الصحافة في الثلث الأخير من القرن العشرين، كآخر معقل من معاقل اليقين، ومعاقل الواقعية الرصينة... فمع قدوم القرن الحادي والعشرين، فإنّ الفكرة التي مفادها أنّ 'كل شيء خاضع للتلاعب والتلميع الإعلامي (سبِن)[ببب]' – تماما كما ذهبت إليه نظريات التفكيك وغيرها من النظريات ما بعد الحداثة منذ أمد بعيد، بأنّ تفسير الأمور يرتبط ارتباطا لا ينفصم

[ببب] Spin التأثير في الرأي العام عن طريق التلاعب والحيل المدروسة من قبل اخصائيين في مجال الإعلام لا يرتدعون عند حدود أخلاقية.

عن الواقع – فإنّ هذه الفكرة لم تكسب موطئ قدم في مجال الصحافة فحسب، بل إنها تهدّد بالاستيلاء على عالم الصحافة برمته".

وسيكون ذلك، حسب رأي هاموند، أمرًا مؤسفا. فبعد ظهور الرئيس جورج بوش على متن حاملة الطائرات أبراهام لينكولن، في فاتح أيار/مايو 2003، تمّ نقل الحادثة هذه في وسائل الإعلام في المملكة المتحدة على النحو التالي "مع علمهم بالسخرية... وصف صحفيون من ال"بي بي سي" الأداء الذي شارك خلاله بوش في تجريب طائرة مقاتلة، وهرولته بخطوات كبيرة على ظهر حاملة طائرات وهو يرتدي بدلة عسكرية، بأنه مشهد "تمّت هندسته بعناية"، و "مدبّر"، وأنه "منتوج خاص بالتلفزة الأمريكية" و "منتوج هوليوودي محض"، بل ذهب أحد المراسلين إلى الإشارة إلى أنّ الحرب نفسها قد وفّرت لبوش "دعاية مفيدة" في حملة إعادة انتخابه". ولكن: "في حين أنّ هذا النوع من التهكّم الخجول قد لا يقدم تشجيعا لدعم الحرب، فإنه في الوقت نفسه يتهرّب من تحمّل مسؤولية الصحافي التي تفرض عليه تقديم تحليل وتفسير للوقائع"[269].

يقف سرد الأخبار جنبا إلى جنب ما فوق السرد (فكرة مجرّدة يفترض فيها أن تقدّم شرحا شاملا للخبرة أو المعرفة التاريخية)، تضعف قيمة القصة بفعل وجود وعي كامن، يدرك أن الصحفيين أثناء سعيهم لنقل الحقائق، قد يطعمونها بوقائع مساعدة، تمدهم بها مصادرهم، قصد تغطيتها. وعلاوة على ذلك،"فالسبيل الوحيد، في مثل هذه الحالات، الذي قد يمكّن هذه المصادر من معرفة ما هي الحقائق التي ينبغي اختلاقها، لكي تنقل على نحو يتصوّرون أنه يحقّق لهم الشهرة، والثروة والأفضلية السياسية، يمرّ حتما عبر الاستفادة من التقارير السابقة"[270].

أو بعبارة أخرى، فإنّ اتفاقيات الأخبار، كما رسمها غالتونغ وروج، وكثير من الذين ساروا على دربهما، تمارس تأثيرا – تأثير عميق وفق ما جاء في تغطية ال"بي بي سي" حول انتصار بوش – على الوقائع التي يصادفها الصحفيون أثناء أداء وظائفهم.

يكون هذا الوعي غير مكتمل، في كثير من الحالات. ويقول ستيفنس في هذا الباب: "الجميع يشعر بهذا الوضع. ثم هل هناك دليل أفضل، يقدّم البرهان الدامغ على مدى انتشار عملية التلاعب والتسخير الإعلامي (سبِن) على نطاق واسع، وفي الوقت ذاته يقرّ بواقع انتشار عملية التلاعب الإعلامي هذه، من تخصيص فضاء بحاله، أطلق عليه اسم "رواق سبين"[تت]، الاسم الذي يُطلق حاليا على مستوى عالمي ويشمل فضاءًا خارج نطاق مناقشاتنا الوطنية التي تجري كل أربع سنوات؟ أن يسمح المرء لنفسه بأن يكون لعبة لهذه العملية وهو يعرف أنه يُتلاعب به، يشكّل بحقّ أحد الأمثلة النموذجية المميّزة لتجربة عهد ما بعد الحداثة"[271]. ومن ثمّ قد لا يكون من المستغرب تماما أن يجد الوعي متنفّسا للتعبير عن نفسه، في شكل "التهكم الساخر".

يمثّل إعلام السلام بديلا إبداعيا – باعتباره الأساس الذي يقوم عليه عمل تغطية النزاع الذي يكتسي أهمية بالغة، والذي يهتمّ بالتفسيرات التقليدية التي تجيب على السؤال "لماذا الأخبار هي على هذا النحو"[272]، مع احتفاظها بحقها، إلى حد ما، لتقديم تحليل وتفسر يقومان على التجربة.

قام يوهان غالتونغ في وقت لاحق بتكييف الأفكار المتبصرة المستمدة من "هيكل الأخبار الأجنبية"، ليقترح "نموذج اتصال يتألف من أربع عوامل". وشكّلت الأحداث السلبية، من قبيل الأفراد من النخب الذين يقعون من أعلى، في البلدان الراقية، أخبارا تصدّرت واجهة المشهد الإعلامي. أما المسارات الإيجابية، التي تستفيد منها المجموعات من غير النخبة في البلدان من غير النخبة، فلا تعتبر قصصا جديرة

[تت] Spin Alley رواق الإعلام الدعائي ينصب لتغطية والتعليق على أحداث سياسية هامة، قبل السباق الانتخابي، الأحداث حازت على انتباه الإعلام وفتح المجال لأخصائيين مهيئين لهذا الغرض لتوجيه والتلاعب بالرأي العام، وبينما يزعم مساندوه بأنه يقدم فرصة للطرفين لمواجهة بعضهما البعض عبر طرح الآراء المتنافضة، يرى خصومهم أنه يضيّق نطاق الحوار بحيث يهمّش وجهات النظر المكبوتة.

بالتغطية[273]. ويمكن فهم معنى غالتونغ الأصلي لإعلام السلام، مقابل إعلام الحرب – المبيّن في الفصل 1 – باعتبار ذلك مزيدا من التكييف.

في الفصل السادس، أشرتُ إلى ثلاث اتفاقيات واسعة الانتشار، يجري العمل بها، وهي تقوم بتنظيم محتوى التغطية الإعلامية، بما يهيّئ الأنباء الخاصة بالنزاع لتتكيف مع منظور إعلام الحرب، بحيث يكون التحيّز في مجال الثنائية، لصالح الحدث على حساب المسار، ويعطي الأسبقية والتفضيل للمصادر الرسمية. ومن هنا يُطرح السؤال حول كيف يتأتى للصحافيين أن يحددوا على سبيل المثال كنه "العتبة" عند تغطيتهم الأنباء الأجنبية، ما لم يحصلوا على ضمانة بهذا الخصوص من المسؤولين في بلدانهم؟ في عام 1995، خلصت دراسة في مجال تدفّق الأخبار جرت في 44 بلدا، إلى أنّ الولايات المتحدة تشكّل أكبر مركز اهتمام، وبفارق شاسع في مجال الأنباء الدولية، وتأتي في أعقابها على مسافة بعيدة، فرنسا، فالمملكة المتحدة، ثم روسيا، والصين[274]. أما رواندا لم يسجّل لها أيّ أثر في هذه الدراسة – مع العلم أنّ هذه الدراسة استندت إلى معطيات تمّ جمعها بعد سنة واحدة فقط من كارثة الإبادة الجماعية التي أودت بحياة أكثر من مليون شخص في هذا البلد. سلّم قيمة الموت لدى محرّري الأخبار في الولايات المتحدة يؤكّد أنّ طبيعة العتبة مسألة متعارف عليها تقليديا.

أما عاملا التردّد والوضوح، فهما أيضا يهيئان الأخبار لكي تمنح طبقة المسؤولين الأفضلية بحيث تشكل المصادر الرئيسية:

"إنّ المعايير الصحافية ذات الصلة بمدى جدوى الأخبار وواقعيتها، إلى جانب طرق عملها الاعتيادية في جمع الأخبار، المتجذّرة في أعماق آليات المؤسسات البيروقراطية، بالإضافة إلى المتحدّثين الرسميين المعيّنين من قِبلها وعملها الروتيني المقرّر مسبقا، كل ذلك يدعم بعضه بعضا. وفي حالة اجتماع هذه المعايير، فإنّ ذلك عادة ما يضمن سيران العمل الروتيني وأفضلية الوصول لفائدة البيروقراطيين والمسؤولين الرسميين، الذين يقدّمون "الحقائق الصلبة"، والتصريحات الجديرة بالثقة

والمعلومات عن خلفية الوقائع، التي تؤهلهم للقيام بتغطية صحفية موضوعية"[275].

ومن ثمّة، فتفضيل الأحداث السلبية يفسّر الميل إلى سرد "التطورات الكبرى الكارثية في الكون وتصريحات المسؤولين القائمة" التي تهيمن على مجال تغطية الأحداث، مثل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني[276].

أما فيما يخص الثنائية، فإنّ القرار المتعلّق بصياغة نزاع ما، باعتباره يتشكّل من طرفين على سبيل المثال، فهو بمثابة وسيلة جيّدة لتحصين الصحافي من شكاوى التحيّز. وعلى هذا الأساس، نجد استخدام ال"بي بي سي" الصيغة المعيارية، من قبيل: "هذا من جهة، ومن جهة أخرى، والزمن وحده كفيل بإثبات ذلك"[277]، ويشكّل ذلك "قرارا، نادرا ما نلحظه لِما ينطوي عليه من تماثل مذهل مع الطريقة التي بُنيت وفقها أجزاء عديدة أخرى من حياتنا اليومية، إلى درجة اعتدنا على اعتبارها 'أمورا منطقية' لا تقبل التشكيك."[278].

منهج التحليل الهيكلي[ثث] وما بعده

بقدر ما يكون إعلام السلام اشتقاقا عن "هيكل الأخبار الأجنبية"، يمكن تصوّره بوصفه صنيعة الظرف الذي ننظر من خلاله، بأثر رجعي، إلى فترة متأخّرة من عهد الحداثة، مع ما تتميّز به هذه الفترة من خطاب نقدي جوهري لنهج التحليل الهيكلي. وقد تابع غالتنوغ وروج عن كثب هذا المنحى، في عام 1965، وذلك منذ تاريخ نشر توماس كون "هيكل الثورات العلمية"، في عام 1962 وظهور الترجمة الإنكليزية لـ"الأنثروبولوجيا الهيكلية"، بقلم كلود ليفي شتراوس، في عام 1963.

لقد جلب نهج التحليل الهيكلي معه اقتراحا مثيرا للقلق، مفاده أننا عندما ننظر إلى

[ثث] طريقة لتحليل الظواهر، كما في الانثروبولوجيا وعلم اللغة وعلم النفس، أو الأدب، وتتميّز أساسا بمواجهة العناصر الأولية من الظاهرة في نظام يقوم على المقابلة الثنائية.

العالم الخارجي ونتمثّل ملامحه، تكون الأنماط التي نلمحها وننسخها، مهيكلة وفق الاتفاقيات التي نطبقها عليها. وقد طُرِحت بالفعل أعمال المراقبة والتمثيل – منها أعمال المفكرين، وعلماء الأنثروبولوجيا والصحفيين، على سبيل المثال لا الحصر – في صيغة إشكالية، بحثا لها عن أجوبة. وقد أصبحت البحوث في مجال الأخبار تهيمن عليها عمليات الكشف عن الهياكل والاتفاقيات وتحديدها والمناقشة بشأنها، عن طريق انتقاء القصص، والمصادر، والخصائص الرئيسية لهيكلة الخطاب والسرد.

ولكن يمكننا القول، أننا نعيش الآن ظروفا جد مختلفة: ظروف عهد ما بعد الحداثة. إننا نجد أنفسنا، في العالم الثري على الأقل، محاطين برزم متراكمة من الأرشيف المؤلفة من القصص والصور المحفوظة – مستنسخة بصورة لا متناهية وموزّعة على نطاق واسع، وغير مسبوق – بحيث أصبح من العبث البحث عن النسخ الأصلية، في مجالات الإنتاج الثقافي، من الموسيقى الشعبية إلى التحف المعمارية؛ فالشيء الذي أضحى يستحق التكريم والتقدير هو مهارة المرجعية.

ولا شك أنّ ذلك هو المأزق بعينه – أو ربّما الفرصة السانحة – التي تواجه العديد من الصحفيين الذين يخوضون مهمة التغطية الصحفية للنزاع. نحن الآن في مرحلة ما بعد فيتنام، ما بعد الحرب الباردة، ما بعد "11/9" ومرحلة ما بعد الحرب على العراق. وليس ثمّة شيء باستطاعة هذا الصحفي أو الصحفية فعله، بحيث يجعله قادرا على هزم صحفيين من طراز بيل وانومبور وغتمان العهد السابق. وليس بوسع أيّ صحافي الآن الاقتراب من مسرح العمليات كما كان الأمر بالنسبة للصحفيين الذين شكّلوا جزءًا لا يتجزّأ من عملية القوى المتحالفة. مشاهد الكاميرات المحمولة على أعلى رأس، وهي تبثّ بالمباشر الضربات الصاروخية وقت حدوثها، أصبحت في حكم الماضي.

إنّ جوهر عمل تمثيل الأحداث قد أدخل عليه الآن عملية "الانحراف عن المحور"[ججج]،

[ججج] في مجال البصريات، عبارة عن تصميم نوع من العدسات البصرية، لا يمرّ محور ها عبر مركز

إن جاز لنا استخدام لغة اصطلاحية مستمدّة من الخطاب النقدي الأساسي الجديد لما بعد عهد التحليل الهيكلي. إنّ عمل ستيوارت هول (الذي نوقش في الفصل 7)، المتميّز تحديدا لأنه يطبّق رؤاه النافذة على التلفزيون، قد أكد على أنّ المعاني التي نتّخذها، سواء من النصوص أو من الصور، ما هي إلا نتاج تفاعلها مع السياقات التي نطبّقها عليها، مع لفت الانتباه إلى أنّ هذه السياقات، هي نفسها تتعرّض الآن للاختراق بشكل لا رجعة فيه، بل وتخضع للهيمنة، كما هو في حالة تغطية النزاعات، من قِبل الهياكل الدعائية الرئيسية التي تكشّفت بسرعة وبشكل واضح. ربما كان مجال "الاستعلامات" آخر المؤشرات، التي تتبوأ المراتب السامية، خاصة وأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمة، لا سيما في المملكة المتحدة، حيث كانت هذه الحكومة مدعّمة بـ"ملفاتها"، ربما يحدوها الأمل في الاستفادة من مفعول جيمس بوند الكامن بين النصوص، لصالح أجهزة استخبارات صاحبة الجلالة. ولكن حتى هذا المصدر السامي قد تلطّخ الآن، في أعقاب الأحداث التي نوقشت في الفصل 6.

وفيما يخص تركة هذه التجربة، يقدّم روجرز ملاحظاته التالية:

"احتلال البلدان في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا من جانب القوات العسكرية الغربية لم يعد ممكنا على الصعيد السياسي. ونقطة البداية بالنسبة لأيّة سياسة جديدة مرتقبة لا بدّ وأن تمرّ بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة. وأيّ نهج آخر خلاف ذلك، قد بات في حكم الماضي، ويعتبر أمرا عبثيا بفعل الآثار التراكمية للسنوات الست الأخيرة. وحتى إن كان مثل هذا التفكير يستعصي على فهم واشنطن ولندن في الوقت الراهن، فثمّة حقيقة مؤكّدة، وهي أنه سوف يأتي يوم لا محالة، يتعيّن عليهما مواجهة هذا الوضع بكل بساطة"[279].

أما الآن، وبعد أن تمّ اعتماد جميع أشكال التحالفات إلى صف الأمة، والاصطفاف إلى معسكر"نا"، خلال فترة الحرب الباردة، ثم الانحياز إلى معسكر حقوق الإنسان،

البصري للعدسة.

لترشيح هذه الانحيازات بحيث تكون بمثابة نقطة انطلاق بالنسبة للإعلام المهتم بالنزاع، ثم تواريها كلها من المشهد لاحقا، فإن كل ما تبقى في الوقت الراهن هو إعلام السلام – القادر على منح القراء والمستمعين فرص للبحث في الردود غير العنيفة على النزاع وإعطاء هذه الردود ما تستحقه من عناية.

لقد تمّت حتى الآن مناقشة إعلام السلام، بصورة أساسية، باعتباره واجبا أخلاقيا: شيء يتعيّن على الصحفيين – أو لا ينبغي لهم – القيام به. ومع تسليم ديفيد لوين، بأنّ بعض ما قام به هو من تغطية إعلامية يمكن، في الواقع، أن يصنف ضمن سجل إعلام السلام، لكنه يواصل، فيقول: "مع ذلك لم أكن أنوي في واقع الأمر الانخراط في نهج إعلام السلام".

"قد اشتري مجموعات من الألبومات "الكلاسيكية" تمّ تسويقها للتوّ في حلة جديدة (بينك فلويد)، "أوه باي ذي واي" (بالمناسبة)، وقد ارتدي جينز شبه مبتذل من الموضة القديمة "الرترو" وقد أشاهد المسلسلات التلفزيونية التي تعود إلى خمسينات القرن الماضي والتي تصوّر مشاهد سكان الضواحي (دسبيرايت هوسوايف)، من دون أن يعني ذلك، أنني قد "امتطيت" نهج ما بعد الحداثة، كل ما هناك أنني أتجاوب مع ظروف أجد نفسي جزءًا منها. ومن هذا المنطلق، يمثّل إعلام السلام، بطريقة مماثلة، ردًّا على وضع ما بعد الحداثة، وهو يعرض في الوقت ذاته بديلا للسخرية التهكمية الوليدة التي شخّصها ستيفنز، وأعرب هاموند عن رثائه لها."

وهذا معناه أنه يوجد فجوة آخذة في التوسع في أسواق وسائل الإعلام، بوسع إعلام السلام الاستفادة منها. كما أنني أشدتُ بعدد من المنشورات في المملكة المتحدة (*الغارديان* و*الاندبندنت*[280])، والفلبين (صحيفة *ديلي انكوايرر* الفلبينية[281])، وأستراليا (*سيدني مورنينج هيرالد*[282])، بعد أن أثبتُّ بالدليل، الذي توصّلتُ إليه عن طريق البحوث، أنّ تفكير هذه المنشورات عبر تغطيتها لقضايا مختلفة تتعلق بالنزاع، قد انطلق من المبادئ الأولى، لفسح المجال لمزيد من التغطية الصحفية

التي تركّز على النزاع، وموجهة نحو عامة الناس، وتركّز على الحلول المطروحة والمقترحة، وتعرض وجهات النظر، تستطيع من خلالها مراقبة الدعاية من الخارج.

إنّ وجهات النظر هذه متاحة بوفرة، بفضل ما تمّ كشفه لاحقا من عمليات دعائية دعّمت الحرب في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي هزّ أركان هيكل الصحافة وأربك تحالفاتها السابقة. كما أنّ إدراج وجهات النظر هذه داخل إطار التغطية الصحفية هو بمثابة إنشاء النظير من الزاوية الصحفية، لما أطلق عليه رولان بارت في "عمل الفصل"بين نهج التحليل الهيكلي وما بعد الهيكلي[283]، اسم "القابل للكتابة" أو النص الذي يليق بالكاتب، مقابل مجرد نص "مقروء" أو يليق بالقارئ. ويناقش روج وكوهين موضوع "الأخبار التلفزيونية المفتوحة والمغلقة"، وفق ما إذا كانت هذه التغطية تمكن وتشجّع، أم لا، القراءات القابلة للنقاش – الكتابات، في تعبير بارتس – للتعاريف وعمليات التكرار الرئيسية.

ولا يتصوّر أن تقوم أيّ من الصحف المذكورة أعلاه بتصنيف تغطيتها الصحفية ضمن إعلام السلام، لكن ليس هذا موضوعنا. لقد تحدّثنا بإسهاب، انطلاقا من حدود العمد لدى لوين، لنجد أنفسنا باختصار في ظرف مناخ إعلام السلام، وهذا أيضا لا ينبغي أن يفسر على أنه أمر حتمي. ويتضمّن هذا الظرف ما يعرفه لوين نفسه بشكل صحيح، في نفس النص، باعتباره تكثيفا من مستوى المناقشة والاعتراض حول التمثيل الصحفي للنزاع، الأمر الذي بدونه، كنا سنجد أنفسنا في حالة مختلفة.

إليز بولدنغ، صاحبة الفكرة الهامة المتعلّقة بتصوير أوجه المستقبل البديلة، التي تمّت مناقشتها في الفصل 6، تحذرنا من أنّ "الاكتفاء بالتمني، بشأن التحوّل المنشود في مجال الوعي كعملية تاريخية محتومة، قد يصرفنا عن دراسة فروع المعرفة الصعبة القادرة على جعل عملية التحوّل، أمرا ممكنا بالفعل"[284].

وبناء عليه يتطلّب العمل في مجال إعلام السلام، من خلال الحث على الالتزام به، وإثراء المناقشات حوله، واستكشاف افقه، وممارسته، وتعليمه وتدريب أجيال

الصحفيين عليه. وقد وزّعت إحدى المنظمات غير الحكومية السويدية، التي سافرتُ في إطارها إلى تبليسي، عاصمة جورجيا، لترأّس ورشة عمل خاصة بإعلام السلام، عددا من المنشورات، تعرّف فيها عملها مع الصحفيين، تحت شعار "المناقشة التي لا تنتهي". وإذا كان ذالك يبدو جادا شيئا ما، يمكننا إذن أن نتطلّع إلى قليل من المتعة – أقصد مفهوم متعة النص، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا ببارت- على طول الخط.

خاتمة

النظرية التي يستند إليها هذا الكتاب قد طُرحت لأول مرة في عام 1961، في إطار "هيكل الأخبار الأجنبية"، بالتعاون مع ماري هولمبو وروج[285] . وكانت الفكرة محلّ البحث هي "الأخبار الجديرة بالتغطية"، وتمّ تحديد اثني عشر عاملا، كفيلة بتعريف ما الذي يرقى بحدث ما بحيث يجعله جديرا بأن يُرشّح ليصير خبرًا. والاستعارة التي تمّ استعمالها في هذا الباب، لم تكن هذه المرة "إجراء فحص دقيق للعالم"، بل تمّ استخدام المجاز "تحويل ذبذبات مذياع قديم لالتقاط موجة صوتية معيّنة، مع التساؤل بكل بساطة عن المحطّة التي ستشدّ انتباهنا.

لقد تمخّض هذا النهج عن بروز ثمانية عوامل، واضحة على نحو ما:

العامل الأوّل– ينبغي أن تندرج ذبذبات تردّد الموجة داخل الإطار الذي يوفّره قرص الراديو؛

العامل الثاني– لا بد وأن تكون إشارة بثّ الذبذبات قوية؛

العامل الثالث– ينبغي أن تكون إشارة البثّ واضحة، لا لبس فيها (بلا أيّ ضجيج)؛

العامل الرابع– ينبغي أن تكون إشارة البثّ ذات معنى؛

العامل الخامس– ينبغي أن تكون إشارة البثّ متّسقة مع ما يتوقّعه المستمع؛

العامل السادس– ينبغي أن تضم إشارة البثّ عنصر المفاجأة؛

العامل السابع– إشارة البثّ التي سبق التقاطها، من المحتمل جدّا أن تستمرّ في شدّ الانتباه؛

العامل الثامن– ومن الأرجح أن تستحوذ إشارة بثّ مختلفة، على اهتمام المتلقي فيلتقطها.

يبدو للوهلة الأولى أنّ العاملين الخامس والسادس متناقضان، وكذلك العاملين

السابع والثامن، لكنها ليست كذلك. مفاد العامل الخامس أنّ زاوية التقاط الأخبار التي اعتدنا عليها هي التي ستشدّ اهتمامنا، بينما العامل السادس يذهب إلى أنه بالرغم من ذلك، فإنّ زاوية جديدة لالتقاط الأخبار لها أيضا جاذبيتها. العامل السابع يفيد بأنّ ما تمّ تعريفه خبرًا سيظلّ ببساطة يتّصف بهذا الوصف، فيما يوحي العامل الثامن، بأنه على الرغم من ذلك، أو ربما بسبب ذلك، تحظى الأخبار العاجلة بفرصة سانحة لجذب الاهتمام. وبعبارة بسيطة: فالاعتياد على الشيء، وقوته ووضوحه، ومغزاه، وفيما إذا كان أمرا متوقّعا، أو غير متوقع، والتعوّد على الشيء نفسه، والأمر الجديد: فجميع هذه العناصر تقوم بدور ما. وفي واقع الأمر يمكننا قول الشيء نفسه، بالنسبة للعوامل الأربع التالية، ذات الطابع الاجتماعي والثقافي:

العامل التاسع— أحداث تخصّ دول النخبة؛
العامل العاشر— أحداث تخصّ نخبة القوم؛
العامل الحادي عشر— أعمال بوصفها أحداثا؛
العامل الثاني عشر— الأحداث السلبية.

وكان لهذه الأطروحة طابعا تراكميا: فبقدر استيفاء حدث ما من العوامل التي تجعل الخبر جديرا بالنقل، من 0 إلى 12 (سلّم العوامل المذكورة أعلاه)، بقدر ما يزيد احتمال اجتياز الحدث العتبة وولوجها ليصير خبرًا، فيحظى بمطالعة القراء، ويُستمع إليه ويُشاهَد ويملأ حواسنا. نموذج خبر مثالي: خروشوف وكينيدي، يقتل كل منها الآخر، أثناء مبارزة خلال اجتماع القمة في فيينا عام 1961.

إلى جانب ما سلف ذكره، أُضيفت فرضية بالغة الآثار بالنسبة لهيكل الأنباء الأجنبية. فقط عدد قليل جدًّا من الأحداث ستسجّل علامات عالية، على مستوى جميع العوامل الإثنى عشر، من قبيل ذلك المثال الوهمي المذكور أعلاه. وفق هذه الفرضية، فالأحداث التي لا تفي بمقتضيات عوامل معيّنة، سيتعيّن عليها "التعويض" عن ذلك، من خلال تسجيل نقط عالية جدًّا على سلّم العوامل الأخرى. فإذا حدث على سبيل شيء ما لعامّة الناس في البلدان الهامشية، كارثة طبيعية على سبيل

المثال، فلا بد لهذه الكارثة أن تكون سلبية إلى حد بعيد، ذات واقع جدّ مدمّر، تودي بحياة ما يتجاوز مئات الآلاف من الضحايا، في حين أنّ شخصا واحدا فقط يكفي عندما يكون هذا الشخص ينتمي إلى نخبة القوم، في بلد من البلدان الرئيسية.

إذا أخذنا في الاعتبار العوامل الأربعة الأخيرة فحسب، ونظرنا إلى اثنين منها فقط في نفس الوقت، سنحصل عندئذ على ستة أزواج من الحالات. والفكرة التي نريد تبيانها هي ببساطة، أنه إذا غاب العامل الأول (من كل زوج) أو كان له أثر جدّ متدني، فيتحتّم عند ذلك تواجد العامل الثاني، وأن يكون له وقع مرتفع. من شأن انعقاد اجتماع قمة بين دولتين أن يشكل حدثا مثاليا، ولكن إذا كان أحد البلدين بلدا عاديا، فالأمر يحتاج في هذه الحالة إلى زيارة دولة للتعويض عن ذلك. أما إذا كان البلدان عاديين، قد يمرّ الأمر دون أن يلتفت إليه أحد، كما أنّ زواج شخصين مشهورين يعدّ حدثا مثاليا، وحتى إذا كان أحدهما عاديا، يظل الأمر يُحسب له حسابه؛ ولكن يختلف الوضع إذا كان كلاهما من عامة الناس. قد يُحسب لفعل ما أكثر مما يحسب لحدث يتمخّض عن هيكل، مثل ظاهرة المجاعة عندما تكون معتادة. وبصفة عامة، يتمّ التركيز على النزاع، وليس على المصالحة، وتتفاقم هذه اللامبالاة بقدر تدني مرتبة الدولة والشعب الذي يعيش في كنفها.

حاز إعلام السلام على أوّل تعريف له مع توضيح الآثار المترتبة على السياسة العامة لهذه الدراسة: حاول أن تواجه العوامل الاثني عشر مجتمعة مع بعضها البعض. امنح الأولوية للخبر الأقل حظا للنقل، من أجل الحصول على صورة أكثر توازنا، ولا سيما شمل البلدان من غير النخبة بتغطية أوسع نطاق، والأفراد من عامة الناس، وتغطية أسباب الأحداث ذات طابع غير شخصي (مثل الأسباب الهيكلية)، والأحداث الأكثر إيجابية. من الضروري توخي الحذر والاحتراس من تلك النزعة التي تميل إلى تصوير الأشخاص من غير النخب من خلال زاوية سلبية، مع تجاهل الهيكلية، وتفضيل السلبية، مثل أعمال العنف، والتغاظي في المقابل عما هو إيجابي، مثل الحلول المطروحة. وهكذا، فعند التغطية الإعلامية للنزاع، تكون الزاوية المختارة هي تغطية أعمال العنف، وخاصة عندما يضرب العنف "ذوينا"، الأقرب إلينا، إذ يتّصف

العنف في هذه الحالة بسلبية أكبر. أما زاوية الحل، فمآلها الإهمال ولن يلتفت إليها أحد، سواء باعتبارها حقيقة أو مقترحا.

بعد أربعين عاما، في سنة 2001 تحديدا، قام توني هاركب وديردري أونيل بنشر أعمال دراسة لهما، تحت عنوان "ما هي الأخبار: نظرة جديدة في أعمال روج وغالتونغ"[286]. وخَلُص الباحثان، عموما إلى طرح نفس القائمة، مع إعادة تسمية العوامل المذكورة أعلاه، غير أنه، حسبما أشار إليه الباحثان: "قد تكمن أهم فجوة في قائمة غالتونغ وروج بخصوص تحديد قيَم الأخبار، في عدم تضمين القائمة مفهوم الترفيه"، وربما كان الباحثان محقَّين فيما ذهبا إليه. فالأخبار، حتى وإن كانت مرعبة، ينبغي لها، حتى لو لم تفلح في ارتسام ابتسامة على شفتي متلقيها، أن تبعث على الأقل في نفسه نوعا من الارتياح وبعض التنفيس. أو كما جاء على لسانهما:

"قصة تُلحَق بها صورة جيّدة أو فرصة سانحة لالتقاط صورة، تعود لقائمة المشاهير من ذوي الصدارة، مثل الأسرة الملكية، أو ذات الصلة بالمواضيع الجنسية، أو أسرة التلفزيون أو الحيوان المدلّلة، تبدو وكأنها تعرض خمرًا مسكرًا، يكاد يستحيل على محرري الأخبار مقاومة جاذبيته".

ربما يكون ذلك بمثابة إنتاج نوع من التفاهة التي تجعل الناس أكثر تقبّلا لتلقّي الإعلانات الدعائية؟ فهي ليست أخبار بالضبط، ولكنها تشكّل مصادر رئيسية للدخل، أو ربما المزمار ذو النغمة المرغوب فيها، الذي يكون في حاجة إلى شيء من الأخبار المرافقة، بحيث تجعل العالم يبدو وكأنه مزحة سخيفة. هل من الأفضل التمسّك بشيء صلب، مثل استهلاك؟ حسنا، قد يكون الأمر كذلك.

يقترح هاركب وأونيل قائمة من عشرة عوامل: قصص النخبة الحاكمة، المشاهير، الترفيه، قصص المفاجآت، الأخبار السيئة، الأخبار الطيبة، حجم الأثر المترتّب، كل ما له أهمية بالنسبة للقرّاء والمستمعين والمشاهدين، عمليات المتابعة، وجدول الأعمال الخاص بالصحف نفسها.

لكن المشكلة الحقيقية التي تكتنف هذه القوائم هي أنها قوائم وفق تعريفها تحديدًا، بكل ما تحتويه هذه الكلمة من معنى، أي ليس في ثناياها أيّ روح تحرّكها من الأعماق، أما في العالم الحقيقي، تكون الأحداث بمثابة ميدان، يحاول بعث الحياة فيها. وقد تتعاون هذه العوامل فيما بينها ويدعم كلّ منها الآخر، ويتعاضد. ولكن يمكن أيضا أن يتفوّق بعضها على البعض الآخر في معركة من أجل بقاء الحدث الأصلح. المشكلة إذن ليست في البنود التي تتألف منها القائمة ولكن في كيفية تفاعلها مع بعضها البعض، بحيث تنتج صورة متحيّزة عن العالم.

وهنا بالتحديد يتدخّل إعلام السلام ليقدّم زاوية إضافية عند القيام بإعداد التقارير عن النزاع، ولسان حاله يقول: لا ينبغي أن ننسى جانب السلام. لا تدع الإيجابية تقف في طريق الترفيه، أو السماح للحلول المقترحة أن تقف في طريق النصر (لصالحنا). إنّ الوقوف ضد التيار المهيمن يعدّ وظيفة تقوم على معاكسة التيار، وهي بحق وظيفة ذات دلالة واضحة إلى أبعد الحدود.

هوامش

[1] و"سأكون في اسكتلندا قبلك"، تم تفسير هذا المقطع من أغنية اسكتلندية شهيرة، باعتبار أنّ التقرير قد ظهر في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية. ولكن ماذا بالنسبة للمقطع "أنا وحبي الحقيقي" - على افتراض أنّ "حبي الحقيقي" هو السلام؟ في الحقيقة - "لن يجتمعا مرة أخرى، على ضفتي بحيرة لوك لوموند الطيبة". إنّ الطريق السفلي سريع المنحى- مما يجعل السلام يضيع على الطريق.

[2] لمزيد من التفاصيل بشأن هذه النقطة، انظر: Johan Galtung, *Transcend & Transform, An Introduction to Conflict Work*, Pluto UK and Pergamon Press USA, 2004.

[3] انظر: Philip Knightley, *The First Casualty*, New York, London: Harcourt Brace, 1975.

[4] الفصل 8 للحصول على تقرير عن دور وسائل الإعلام البريطانية.

[5] يقدم لنا ذلك أربعة احتمالات. عسكريون يهاجمون عسكريين آخرين، وذلك يسمى الحرب (الخارجية)، وهو عنف بتنظيم حكومي. مدنيون يهاجمون عسكريين، يسمى تمرّد أو مقاومة، أو حرب صغيرة، أو حرب العصابات. مهاجمة المدنيين للمدنيين، قد يتخذ أشكالا مختلفة تتراوح بين الاقتتال بين عصابات الشوارع إلى حرب داخلية. مهاجمة الجيش للمدنيين يسمى قمع أو احتلال. أو إرهاب الدولة؛ أما هجوم المدنيين للعسكريين أو مدنيين آخرين، فيطلق عليه اسم الإرهاب.

إن ما اقترفه الأمريكيون والبريطانيون من قتل للمدنيين خلال الحروب مع ألمانيا النازية أو إمبراطورية اليابان أو على سبيل المثال العراق في الآونة الأخيرة، مما خلّف العديد من الضحايا، معظمهم من النساء والأطفال، يشكل أمثلة واضحة. وإذا كان المدنيون يشكلون ضحايا مشروعة، فلا ينبغي إذن أن نفاجأ عندما يظهرون كمقاتلين شرعيين، مثل المرأة الانتحارية أو الأطفال كجنود.

[6] صحيفة وقائع صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تستند إلى عدد من المصادر، من بينها مراسلون بلا حدود، أعلنت أنه "في عام 2003، ألقي القبض على ما لا يقل عن 766 صحافيا، 1460 تعرّضوا للاعتداء الجسدي أو التهديد بالاعتداء، وما لا يقل عن 501 من وسائل الإعلام طالها سيف الرقابة" – بما يشير إلى جسامة هذا الخطر.

[7] أو ربما ينقل وقائع علاج يكون عنيفا على غرار المرض نفسه مثل جراحة القلب المفتوح،

والعلاج الإشعاعي أو الكيماوي، في حين يجري تغطية المقاربات الهادئة (الخفيفة) بشكل محدود جدا، أو قد تمر دون اهتمام، على غرار ما يسمى بالطب الوقائي.

[8] ومن الأمثلة على ذلك، الصفحات الممتازة التي تغطي المجالين الصحي والعلمي في صحيفة انترناشونال هيرالد تريبيون. كتب روبن هارفي، المحقق في صحيفة الستار، تورنتو، مقالة (30 حزيران/ يونيو 2001) في أعقاب حلقة دراسية عقدت في تورنتو حول إعلام السلام، وقد صاغ شعار نصه "كل ما نقوله هو: امنحوا السلام صفحة". حسنا، نحن نقول ذلك أيضا، ولكن بشيء من التفصيل، بما في ذلك طرح السؤال: لماذا.

[9] وفقا لمنظمة الصحة العالمية، يشكل الاكتئاب (أحادي القطب) المرض رقم 1 في العالم (في حين يأتي الاكتئاب ثنائي القطب في المرتبة الرابعة).

[10] مرة أخرى موضوع العراق: يقوم النزاع من جهة بين أهل السنة الذين يهدفون إلى حكم العراق كله انطلاقا من بغداد وبين أهداف الشيعة والأكراد المتمثلة في الحكم الذاتي (وداخل نطاق الأكراد، نجد هدف التمتع بالأمن بالنسبة للتركمان). وهناك وجه آخر للنزاع، بين هدف الشيعة والأكراد في الإطاحة بنظام صدام/ البعثي/ السني وهدف التحرر من الغزاة الأجانب. وهلم جرا. هذا النوع من رسم خرائط النزاع أمر لا غنى عنه، وسوف تتغير الخريطة كلما توافر المزيد من المعلومات عن تفاصيل الأوضاع في هذا البلد. وإن هذه العملية أمر ضروري وتشكل مهمة ممتازة للصحفيين الذين تم تدريبهم على طرح أسئلة إلى أي شخص، والتشكيك في أي شيء، تماما كما يفعل علماء الاجتماع.

[11] لقد تم وصف هذا على نحو واضح جدا من قبل الأخصائي الكلاسيكي في مجال التغطية الإعلامية للحروب، فيليب نايتلي.

[12] وخير مثال على ذلك، فشل المرشح الرئاسي في الانتخابات الأمريكية، في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، السيناتور جون كيري، الذي لم يكن في الواقع ضد الحرب، فقد كان ضد حرب فيتنام خاطئة وفاشلة، وخَلُص إلى نتيجة مفادها أن الحرب على العراق على وشك أن تضيع، وكان لا بد من إحراز "النصر" فيها. ولم يكن يتطلب الأمر أن ينافس أي شكل من أشكال إعلام السلام في وسائل الإعلام الأمريكية، سوى تفادي شيء ما الصحافة التي لا تحل أي نزاع، باستثناء ربما، النزاع المحلي في الولايات المتحدة.

[13] كل شخص يدافع عن شيء من هذا القبيل يمكن أن يسأل نفسه فيما إذا كان هو نفسه على استعداد للموت من أجل "الطاولة" (المفاوضات). وفي هذه الحالة يجب أن يكون الإيمان في "الطاولة" بوصفها أداة للسلام، مرتفعا كما هي الروح الوطنية بالنسبة للأمس.

[14] انظر يوهان غالتونغ وريتشارد فنسنت، الغلاسنوست (الشفافية) الأمريكية ' المواضيع السياسية المفقودة في خطاب وسائل الإعلام الأمريكية، كريكيل، نيو جيرسي: هامبتون برس، 2004. الموضوع الأساسي لهذا الكتاب كله يتمثل في نظرية ينصب فيها تركيز وسائل الإعلام حصريا على الرقم "2" – انتشار النزعة التي ترى الواقع في صيغة طرفين اثنين فقط، وخيارين، وإمكانيتن.

[15] القلاسنوست' هو المصطلح الشهير، الذي يعود إلى عهد غورباتشوف، والقائم على مكافحة الرقابة في مرحلة ما بعد الستالينية الآيلة للأفول. لقد استخدمتُ مع ريتشارد سي فنسنت هذا المصطلح، في الكتابين اللذان ألفناهما حول الصحافة والاتصالات العالمية، Global Glasnost Cresskill NJ: Hampton, 1992, 271 pp. and USA Glasnost, Cresskill NJ: Hampton, 2004, p. 273.

[16] للحصول على أمثلة انظر كتاب كاي-فريثجوب براند جاكوبسن، ومؤلف هذا الكتاب الذي يحمل عنوان البحث عن السلام، لندن: Pluto Press، 2002.

[17] انظر: Joe Camplisson and Michael Hall, *Hidden Frontiers, Addressing Deep-rooted Violent Conflict in Northern Ireland and Moldova*, Belfast: Island Publications, 1996.

[18] غالتونغ وفنسنت ريتشارد، الغلاسنوست العالمي، الفصل 2، يلخصان البحث الذي قدمه مؤلف هذا الكتاب حول تدفقات الأخبار، وقد نشر لأول مرة في عام 1961 كتقرير بحثي وفي عام 1965 كورقة: Johan Galtung and Mari Holmboe Ruge, "The Structure of Foreign News", *Journal of Peace Research*, and in Essays in Peace Research, Vol. IV, Copenhagen: Ejlers, 1980, PP. 118-151..

في كتاب *What Is News? Galtung and Ruge Revisited* by Tony Harcup and Deirdre O'Neill, Journalism Studies, Vol. 2 No. 2 May 2001، يخلص المؤلفان بشكل عام إلى ضرورة تحديد المتطلبات ذاتها "للنشر في الصحافة الوطنية في المملكة المتحدة"، كما يمكن العثور عليها في هذه المقالة 1961-1965-1980، ولكن مع إضافة مهمة واحدة. ويطرحون ما يعتبرونه نقطتهم الثالثة: التسلية: القصص بشأن الجنس، الأوساط الاستعراضية، الاهتمام بالإنسان، بالحيوانات، الدراما أو توفير فرص لتلقي العلاج عن طريق روح الدعابة، وصور فوتوغرافية ترفيهية أو عناوين ظريفة.

ربما كانوا على حق، حيث يعتبر ذلك أمرا جديدا. إعلام ترفيهي؟ تغطية إعلامية لما بعد الحداثة؟ هل بات العالم قاتما، بحيث تطلب الأمر استخدام الفكاهة كوسيلة للدفاع؟ وفي هذا السياق يتبادر إلى الذهن موضوع استخدام الولايات المتحدة الجنس كوسيلة من

وسائل التعذيب كما هو الحال في سجن أبو غريب ربيع 2004، ولا شك أن ذلك يشكل سببا إضافيا لعناوين لافتة مع "صور مسلية". ولكن ما حدث في أبو غريب كان سيتصدر جدول أعمال الأخبار حتى من دون مسحة ترفيهية. ربما هذا الأخير يرتبط بأسلوب العرض، أكثر من أي شيء يتصل بجوهر الحدث.

[19] للحصول على مقالة رصينة ممتازة، انظر: Philip Gourevitch, "Letter from the Congo: Continental Shift", *The New Yorker*, August 4 1997, pp. 42-55، وقارن ذلك مع التقارير الإخبارية التي تعاني من هيمنة الإطار.

[20] دانيال مالان، كاهن في الكنيسة البروتستانتية الهولندية، مؤسس الحزب القومي، رئيس وزراء جنوب إفريقيا (بعد فوزه في الانتخابات التي جرت في عام 1948، وحتى 1954)، ومؤسس نظام الفصل العنصري.

[21] مقتبس من مقالة Janet Holmes, "Women, language and identity", *Journal of Sociolinguistics*, 1/2, 1997, p. 215

[22] المرجع السابق، ص 197.

[23] المرجع السابق، ص 199.

[24] مقتبس من كتاب: Gertrude J. Robinson, "Das weibliche Fernsehpublikum: Mythen und Realität" (gertrude.robinson@mcgill.ca), p. 3، ترجمة المؤلف.

[25] هذا الاعتبار يأتي بالإضافة إلى المناقشة الواردة في الفصل 7 عن الموضوعية الصحافية كظاهرة اجتماعية.

[26] تصريح جيو فاشي شهير أدلت به وزيرة الخارجية الأمريكية، مادلين أولبرايت، فهو "فاشي" لأنه يوظف العنف الجماعي، و"جيو" لأنه ينطبق على الآخرين، وليس على الأعداء الداخليين. في وقت كتابة هذا التقرير، تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بلغت تقديرات عدد القتلى العراقيين بعد الغزو الأنجلو أمريكي في آذار/ مارس 2003 قرابة 100 ألف بعد أن كانت قد استقرت في حدود 10 آلاف لبعض الوقت. أفضل طريقة للقيام بعمليات الإحصاء تنطلق من المشارح والمساجد والمستشفيات؛ مهمة يمكن اعتبارها جيدة بالنسبة لفرق الإعلاميين، لكنها صعبة في ذات الوقت. لكن هل يشكل هذا الفارق في تقديرات الأعداد أمرا جديرا بالأهمية؟ 0 أكثر أو أقل؟ هل تعير تصريحات مادلين أولبرايت، أو الجغرافيا السياسية الأنجلو أمريكية بصفة عامة، أدنى أهمية للفرق بين 50 ألف، أو 500 ألف، أو 5 ملايين نسمة؟ أو ما بين 10 آلاف و 100 ألف، ومليون، إذا كانت قيمة العراقي تساوي 0 ؟ وإذا علمنا أن رقم 0 مضروب في أي عدد، يظل يساوي 0. ومن هنا تتأكد المهمة الرئيسية

لإعلام السلام هي جعل إنسانية المواطن العراقي واضحة في أعين الإنسانية الأنجلو أمريكية، والعكس بالعكس.

[27] يبدو أن هناك تغييرا في مفهوم الشهرة، حيث تحولت من الشهرة المستديمة غير المحدودة، في جزء محدود من الفضاء، مثل بلدة المرء نفسه، إلى شهرة غير مستديمة، لكنها تكون بالمقابل في فضاء غير محدود، تعم جميع أنحاء العالم، حتى ولو دامت سوى يوم واحد.

[28] مؤلف هذا الكتاب باعتباره من معارضي الحرب، قضى نصف السنة في السجن النرويجي، وفي هذا السياق لاحظ الفخر الذي يملأ نفوس القتلة رهن الاعتقال وهم يعرضون باعتزاز قصاصات الجرائد التي تؤكد شهرتهم المزعومة: صورهم على الصفحة الأولى، التي تظهرهم لحظة القبض عليهم، أو عند مثولهم أمام المحكمة. هل باستطاعتهم إخفاء شهرة اللحظة العابرة؟

[29] في دراسة هامة، أجراها جوناثان ل. فريدمان، وسائل إعلام العنف وتأثيرها على العدوان، تقييم الأدلة العلمية، تورنتو، 2002، يخلص الكاتب إلى أنه لا يوجد سند علمي يثبت الفرضية التي تدعي أن وسائل إعلام العنف تسبب آثارا ضارة. وعند النظر إلى هذا النوع من الدراسات غير الدقيقة إلى حد كبير، والتي يتميز الكثير منها بطبيعة تجريبية، التي قام فريدمان بتحليلها، نجد أن استنتاجه سلبي للغاية بشأن الأدلة "العلمية". وقد يكون ذلك أيضا نتيجة الدراسات نفسها، كما تم الإشارة إليه في مقال بقلم مارجوري هنس "غضب المرشحات"، ذي نيشن، 29/22 تموز/يوليو 2002.

الفرضية التي يقترحها هذا الكتاب مختلفة عن ذلك. صحيح، هناك فرضية مفادها أن كل من طيار الاف 16 الحربية والمهاجم الانتحاري، سوف يشعرون بالاعتزاز من خلال تصدرهم التقارير على الصفحة الأولى، وأنه سيتم الاحتفاظ بقصاصات الصحف، من قبل الأول، وأقرباء الأخير المنتحر. وقد يدعم ذلك وجهي أشكال العنف المؤسسي. لكن الفرضية الأكثر أهمية لا صلة لها بوجود إعلام الحرب، بل تتعلق بغياب إعلام السلام، وما يتميز به من تركيز على النزاع، والتعاطف مع الضحايا، واهتمامه بالحقيقة وبتحويل النزاع.

ومفاد هذه الفرضية أن توافر قدر أقل من إيجابية الحدث القائم، أي إعلام الحرب، وقدرا أكثر من سلبية اللا حدث، غير القائم، أي إعلام السلام، سوف يكون لها آثار جيدة، بحيث تعمل على ترسيخ السلام.

وهكذا، عندما أفادت دير شبيجل بأن الطبيب النفسي ديف غروسمان التابع للجيش الأمريكي، بعد شعوره بالصدمة من تأثير وسائل الإعلام وألعاب الفيديو، اقترح تنظيم

وضبط وسائل الإعلام للحد من اثر العنف، على غرار ما هو معمول به في مجال المواد الإباحية، قد يكون محقا في ما اقترحه. ولكن الأمر الذي يكون أهم من ذلك وأكثر فعالية، هو تصميم ألعاب فيديو محورها السلام، وديباجة تقارير عن سلوك بديل وجعل الحزن والأسى عند فقدان فلذات أكبادنا، شعورا يشكل جزء من ثقافتنا.

30 كريسكل نيوجيرسي: هامبتون، 1992.

31 وكان أحد هؤلاء القتلة الراحل تيموثي ماكفي (تم إعدامه)، حيث جاء وفقا لشهادته، أنه استوحى عمله التفجيري في أوكلاهوما، من عنف الحكومة الأمريكية (حيث كان هو نفسه يطلق النار على الجنود الهاربين من العراق في محاريث الرمل، ودفنهم أحياء في حرب الخليج عام 1991)، وذلك من خلال القيام ببعض منه، عند تفجير مبنى اتحادي في مدينة أوكلاهوما في عام 1994.

32 وهذا النمط من الأدب وافر ويتزايد وينمو، وهو بذلك يشكل علامة صحية. لا شك أن الاعتراف بالذنب من جانب صحيفة نيويورك تايمز في 26 أيار/ مايو 2004 أمر مهم: "لقد وجدنا أن عددا من حالات التغطية لم تكن دقيقة كما كان ينبغي أن تكون، وفي بعض الحالات، فإن المعلومات التي كانت مثيرة للجدل حينذاك، وتبدو مشكوك فيها الآن، لم تكن مؤهلة أو محصنة بما يكفي للصمود في وجه أي مواجهة". صحيفة نيويورك تايمز تبدو وكأنها صحيفة جديدة، ولكنها هي من دعمت جدول أعمال أحمد الجلبي مثلها مثل النيويوركر التي دبجت القصة عن الصلة القائمة بين صدام/وتنظيم القاعدة. إنّ ما يهم للأسف هو ما يفلح في شق طريقه ليصل إلى مرحلة الطباعة ما قبل الحرب. النقطة الأساسية ليس أن واشنطن، أحد الأطراف المحاربة تكذب، ولكن والأخطر هو أن وسائل الإعلام تظفي المصداقية على رواياتها من خلال نقلها وكأنها أكثر من مجرد روايات، على غرار قصة جيسيكا لينش، تلك القصة التي أحبتها وسائل الإعلام والكثير من الجمهور لأنها ذات طعم يحيل مباشرة إلى ثقافة الولايات المتحدة العميقة. وكون أن ذلك كان منافيا تماما مع الواقع، كما أشارت إليه بكل شجاعة جيسيكا نفسها، لم يحظ سوى بأهمية ثانوية (انظر "الصحافة والجندية لينش" بقلم دافني إفياتار، *ذي نيشن*، 7 تموز/ يوليو 2003).

لاستعراض محتوى الصحافة الأمريكية قبل وبعد بدء الحرب، راجع ما كتبه مايكل ماسنغ: "الآن يخبروننا"، *نيويورك ريفيو أوف بوكس*، 26 شباط/ فبراير 2004، ص 43-49.

من أجل إلقاء لمحة عامة عن الكتب النقدية الحديثة:

— جيم بلوز، كيف أنقذتُ النيويورك تايمز وواشنطن بوست ولوس انجليس تايمز من

البلادة والإفراط في الرضا عن الذات؛
— طبعة كريستينا بوريسن، داخل المنشار: كبار الصحفيين يعرضون أسطورة حرية الصحافة؛
— ليونارد داوني جونيور وروبرت ج كايسر، الأخبار عن الأخبار : الصحافة الأمريكية في خطر؛
— توم جلتين، وسائل الإعلام بلا حدود: "كيف أن السيل من الصور والأصوات غمر حياتنا؛
— برنارد غولدبرغ، التحيز: صحفي من داخل شبكة سي بي اس يكشف كيفية تشويه وسائل الإعلام الأخبار، انظر الاستعراض بقلم راسل بيكر في نيويورك ريفيو أوف بوكس، 18 تموز/ يوليو 2002. لقد توصل هذا المؤلف إلى أن كتاب داخل المنشار مقلق للغاية، مع ما يحتويه من تقارير مفصلة عن كيفية عرقلة الصحافة الاستقصائية، وليس أقلها عن طريق التهديد لرفع ضدها دعاوى التشهير. ولكن نقولها مرة أخرى أن لا شيء من هذا القبيل يناسب تعريف إعلام السلام، إن الذي يحاولون تغطيته هو الفضائح، وليس السلام.

[33] بناء على المحادثات التي جرت في النرويج (تروندهايم وأوسلو)، نيكاراغوا (ماناغوا)، الولايات المتحدة الأمريكية (فورت لودرديل بولاية نيويورك وواشنطن وهونولولو)، إنكلترا (لندن)، اندونيسيا (بالي) واليابان (كيوتو وطوكيو) كانون الثاني/نيسان 2002 و في العديد من المقابلات التلفزيونية والإذاعية. أنظر أيضا صاحب مؤلف "الولايات المتحدة والغرب والبقية: التشخيص، الاستكشاف، والعلاج"، استنادا إلى محادثات خريف عام 2001 على <www.transcend.org>.

[34] لو اصطدمت الطائرات ببرجي مركز التجارة العالمي بعد ساعة واحدة، لكانت قد أسفرت عن مقتل عشرة أضعاف هذا العدد، وساعة واحدة قبل ذلك، ربما عشر العدد؟ هل كانت هناك بعض الحسابات وراء العملية؟ إحداثيات الفضاء هي التي حدّدت المراكز الاقتصادية والعسكرية للإمبراطورية الأمركية كأهداف. لكن ماذا عن التوقيت؟ هل لمجرد توافر الشروط المواتية لتنفيذ عملية اختطاف الطائرات؟ وهل كان تاريخ 11/9 عشوائيا أم مستوحى من رقم الطوارئ في الولايات المتحدة؟ لن نعرف السبب، بما أنّ العملية ذاتها قد استهلكت الفاعلين؟

[35] أنظر <www.pubpages.unh.edu/~mwherold> للتقارير المستحدثة.

[36] بطبيعة الحال، بالنسبة سواء لأفغانستان أو العراق، فالقتلى كانوا منذ المراحل الأولى من نشوب تلك الحروب التي لا تزال مستمرة، وربما تستغرق وقتا طويلا قبل أن تأتي إلى نهايتها.

لكن هذه الأرقام تقع في حدود "مرتين 11/9"، وهذا يتفّق مع استراتيجية الانتقام القائمة على مقولة "عينان عن العين الواحدة"، سواء كان ذلك عن وعي أو عن غير وعي. والافتراض يكون عندئذ [1] أنه سيكون من السهل على القوات المسلحة الأمريكية تنفيذ عملية الغزو واحتلال البلد مع انخفاض عدد الضحايا باستخدام الأسلحة الذكية بذكاء أكبر، و [2] سوف يلحق أعداد كبيرة من الضحايا، باستخدام القصف المكثّف كأسلحة الدمار الشامل.

37 ميّز "معسكرنا" كتابة (بالخط المائل). يشكّل ذلك معيار الإصابة بمرض الانطواء (الانعزالية) في مقابل المعاملة بالمثل، الذي ينطوي على الفكرة القائلة بأنّ ما أقوم به أنا له تأثير على ما تقوم به أنت، والعكس صحيح، والذي يتّصف بقدر كبير من النضج، وتتميز به الفتيات في وقت أبكر مقارنة بالأولاد، وفقا للباحث جان بياجيه. وبما أنّ هذا الموضوع سرعان ما أصبح السمة المميزة لدى الإدارة والصحافة الأمريكية، فالانطواء الذي عادة ما يُعتبر نوعا من أنواع الاضطرابات العقلية في مثل هذا العمر، أصبح علامة تجارية جماعية.

38 "محور الشر" وفقا للوموند ديبلوماتيك آذار/مارس 2002.

39 ومن ثمّ ربما تخيّلنا وسائل الإعلام الأمريكية تدير ظهرها لعام 2001 لتعود ثمانين سنة ما قبل ذلك، لتصل إلى معاهدة سايكس بيكو التي خانت بموجبها العرب بعد أن وعدتهم بمنحهم الحرية إذا انتفضوا ضد الأتراك وإمبراطوريتهم العثمانية، لكنهم بدل ذلك حصلوا على الاستعمار الانجلو فرنسي، وبعد ذلك، مع وعد بلفور، شاهدوا بداية نشأة الدولة اليهودية. وقد أثبتت إحدى البحوث أنه لم تبذل وسائل الإعلام الأمريكية أيّ جهد لاستكشاف ما كان يدور في ذهن بن لادن، رغم ما يكتسي ذلك من أهمية بما أنه يفترض أنه العقل المدبّر لهجوم 11/9. ليس منتظرا من الشر أن يحوي دوافع، أكثر من الشر نفسه.

40 ومن ثمّ فإنّ الكتاب الذي نشره باربي زليزر و ستيوارت آلان، الصحافة بعد 11 سبتمبر لندن، نيويورك: روتليدج، 2002، يُعتبر مفرطا في تهنئة الذات باستثناء الفصول الجيّدة التي ألفها روبرت دبليو ماك تشسني ("11 سبتمبر والقيود الهيكلية للصحافة الأمريكية") وكريم. ح. كريم ("فهم معنى (أبعاد) "الخطر الإسلامي": الصحافة والممارسة الثقافية")، الأوّل يقدم سياق أمريكي هيكلي والثاني سياق ثقافي إسلامي أكثر عالمية. وبالنسبة لمفهوم "العنف الهيكلي"، من أجل تمكين "فهم أوسع لسياقات العنف التاريخية والاجتماعية بشكل أكبر"، أنظر الصفحة 102.

41 على الأقل كانوا صادقين في ذلك. وكانت مذكّرة خريف عام 2000 "مشروع القرن

الأمريكي الجديد"، تشكّل نبراسا بنفس القدر الذي كان عليه "ماين كامبف" (كفاحي) بالنسبة لهتلر، من أجل استشراف ما سيحدث.

[42] عن هذا الموضوع المهم، راجع: Michael Lind, Made in TEXAS, George W. *Bush and the Southern Takeover of American Politics*, New York: Basic Books, 2003.

[43] عدد 3000 الذين قتلوا في هجمات 11/9 الإجرامية يساوي حوالي 1 في الألف من الذين قُتلوا في حروب الهند الصينية. وإذا أضفنا إلى ذلك أسلوب العمل لدى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، في عملية العنف السرية، قد نتوصّل من خلال تكهّن مدروس، إلى معرفة وجهة الطائرة الرابعة: لم تكن متوجهة نحو ولاية بنسلفانيا، ولا جادة بنسلفانيا، ولكن إلى وكالة المخابرات المركزية في لانغلي، فرجينيا. ثم إذا أضفنا العنف الهيكلي، مثل 24 إلى 25 ألف ممن يموتون يوميا، بما في ذلك الذين قضوا ذات 9/11 عام 2001، ونتيجة الجوع، وبالتأكيد ليس كلهم بسبب الولايات المتحدة الأمريكية (لكن لا يخفى على أحد ما تتعرّض له الجهود المبذولة لتغيير النظم الحاكمة من عراقيل بسبب التدخلات الأمريكية)، عندئذ تبدأ تظهر لنا الصورة عن سياق العنف، إن لم يكن ذلك راجعا لسياسات والاقتصادات وثقافة 9/11.

[44] نفيز مصدق أحمد، الحرب على الحرية: كيف و لماذا هوجمت أمريكا في 11 سبتمبر 2001، شجرة يشوع، كاليفورنيا: تري أوف ليف بوكس 2002.

[45] وهكذا، لم يتم العثور على أيّ شيء في الصفحات الـ 567 من تقرير لجنة 11/9. بمعنى أنّ اللجنة كان أمامها أربعة خيارات وهي: التركيز على الولايات المتحدة أو على الطرف الآخر، وهذا يعني قبل كل شيء التركيز (تصوّرهم) لتنظيم القاعدة، مع التركيز على أعمال الارتكاب أو الإغفال. بالنسبة للطرف الآخر، كان لدى اللجنة وصف مفصل عن أعمالهم المرتكبة، لحدث 9/11. أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية، فكان للجنة أيضا وصف مفصل على أعمالها في مجال الإغفال عموما، تحت عنوان الإخفاق في الاستعداد (مع توصيات بشأن كيفية عدم الإخفاق مرة أخرى).

إنّ عدم الاهتمام (بمجموعتين) أساسيتين من أعمال الارتكاب، من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية، "ماذا فعلنا حتى جعلناهم يكرهوننا إلى هذا الحد، بحيث يمكنهم فعل شيء من هذا القبيل؟" و "ماذا يمكننا أن نفعله من أجل حل النزاع الكامن والذي يشكّل هذا العنف أحد مؤشراته؟"، هذا الإهمال يجعل التقرير ناقصا إلى حد معيب بحيث لا يستحق اهتماما يذكر. لو كان هذا التقرير يدخل في حيز الصحافة، لكان بوسعه أن يجسّد أسوأ صنف من

أصناف تقاليد إعلام العنف/الحرب. لاحظ أنه كان يمكن أيضا اكتساب الكثير من التبصّر من خلال طرح السؤال "لماذا لم يقم الآخر، أو بعض الآخر، مثل هذا من قبل؟".

الطرف الذي سيخسر الكثير من خلال القيام بمثل هذا العمل غير الدقيق هو الولايات المتحدة نفسها.

[46] ومن المعروف بكل تأكيد عن شبكة الـ"سي أن أن"، إصرارها على التمسك بقصة كبيرة بمجرّد شيوع الأخبار عنها، مثل قضية كلارنس توماس، الزوجين بوبيت، أ.ج. سيمسون. لكنها استمرت أشهرا فقط في تلك الحالات. وبعد أن وجدت نفسها محشورة بين عدم القيام بأيّ شيء لتسوية المشكلة، وقدرة الولايات المتحدة على إنتاج مزيد من الإرهابيين، نتيجة ممارستها إرهاب الدولة، شكّلت هجمات 11/9 وما بعدها مصدرا قادرا على مدّ الصحافة، من نوع شبكة الـ"سي أن أن"، بالمادة الوفيرة على مدى الحياة، مما يجعل إعلام الولايات المتحدة سهل التنبؤ به على نحو ممل. وتبدو الـ"سي أن أن" الدولية، إلى حدّ ما، أكثر انتقادا، بعد أن أذن رئيس الـ"سي أن أن" والتر أيزاكسون، ببث روايتين عن الحرب، واحدة موجّهة نحو الرأي العام الدولي، والأخرى إلى الجمهور في الولايات المتحدة، بتحويل قليل لهذه الأخيرة.

[47] ومن بين النقاط العشر المتضمنة في إعلان أسيزي "من أجل السلام" يمكن العثور على هاتين النقطتين، ولكن في سياق ثري يؤكد فيه على أنّ "العنف والإرهاب لا يتفقان مع الروح الحقيقية للدين، ونحن ندين كافة أعمال العنف واللجوء إلى الحرب باسم الله". لم تلتقط وسائل الإعلام هذا الإعلان إلا بشكل محدود جدا، ولكن مع ذلك كان يفتقد إلى محتوى ملموس.

[48] وهناك نقد صريح للغاية لمقال "داي فيلت دير هيرين (أسياد العالم) على صفحات دير شبيجل، 2002/8، نجم عنه رد من صحيفة التايم في 11 آذار 2002، بعنوان "كيف يمكن أن يفيد الأوروبيون؟" (عن طريق حفظ السلام، في وقت تقوم الولايات المتحدة بالوظيفة القتالية). وقد كانت النقاشات عبر الوطن، وحتى عبر القارات، في وسط وسائل الإعلام نادرة نسبيا.

[49] ومن الأمثلة على ذلك الرسوم الكاريكاتورية في صحيفة التايمز، التي صوّرت بلير في شكل أسد مع أسنانه المشهورة، المرتبة بعناية في هيئة نجوم ومشارب (رموز العلم الأمريكي)، بينما يجري تدريبه من قبل الولايات المتحدة، وقد حاز بالفعل على الميداليات في الفترة من 1998 و 1999 و 2000 و 2001. "إنه جد وفي على الرغم من معاملته معاملة سيئة للغاية". أعيد نشر الرسم في مجلة دير شبيجل، 2002/14.

[50] تعريف البنتاغون هو عكس ذلك: المدنيون يهاجمون الناس، سواء كان المستهدفون من المدنيين أو العسكريين.

[51] "ستة أشهر وبعد، عملية حسابية"، ذي نايشن، 1 نيسان/أبريل 2002.

[52] مقتبس من تعاليقه، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى، صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون، 02/09/12. "الخير المطلق"، وشمل نفسه ضمن ذلك الخير المطلق على ما يبدو، مع الحرب على أفغانستان بصفتها إحدى ظواهره.

[53] "من شأن إدانة الإرهاب، مع تجاهل أسبابه، أن يتحمّل صاحبه مسؤولية وخيمة"، صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون 02/12/13.

[54] مقتبس عن زليزر وألان، المرجع السابق نفسه، ص 33.

[55] يشكّل ذلك الموضوع الأساسي في كتاب يوهان غالتونغ وريتشارد فينسنت، "غالاسنوست الولايات المتحدة: المواضيع السياسية المفقودة في خطاب وسائل الإعلام الأمريكية". تميل وسائل الإعلام الأمريكية إلى اقتطاع جميع القضايا، إلى اقتطاع أيّ شيء مهما كان طبعه، إلى طرفين، مثل تقسيم العراقيين إلى مناصرين لصدام حسين أو داعمين للولايات المتحدة. وعند قيامها بذلك، تكون قد تجاهلت الغالبية من العراقيين، الذين يكرهون كل منهما، أو أولئك الذين يحبونهما على حد سواء، الذين يتوقون إلى خدمة أيّ شخص يكون في السلطة. وفي ظل هذا النوع من البدائية الفكرية، المبيّنة والمحلّلة في الكتاب، لن تصل وسائل الإعلام الأمريكية والولايات المتّحدة بشكل عام، إلى صورة حقيقية عن العالم، أو حتى صورة قريبة من الحقيقة.

[56] "القادة يلومون السياسة الخارجية الأمريكية"، 23 أكتوبر 2003.

[57] أجرى البروفسور فيلهلم كيمف مع مجموعة من الطلاب في جامعة كونستانس، ألمانيا، عملا مهما جدا يخص هذه القضية بالذات. وهو أيضا عضو في مجموعة بحث كبيرة يرأسها ستيغ آرني نوهرستد من جامعة أوريبرو، السويد، لاستكشاف "الصحافة في ظل النظام العالمي الجديد"، أيضا مع المتخصصة النرويجية في وسائل الإعلام رون أوتوسن. انظر، على سبيل المثال هايكي لوستامن ورون أوتوسن، "التحديات التي تواجه الصحافة في المنازعات المحددة جغرافيا ما بعد مؤتمر حول الحرب العالمية الثانية"، كونستانز 13-15 حزيران/ يونيو 1997، ويلهلم كيمف، "التغطية الإعلامية لمبادرات الطرف الثالث –هل هي قضية ذات صلة بإعلام السلام؟ مشروع لبحوث السلام"، كونستانس، 1997.

[58] "استغلال وسائل الإعلام" دايجست (موجز) للاستخبارات، 4 شباط/فبراير 1994، ص.

.5-3

[59] ليس فقط من حيث المعنى الواضح الذي يحيل إلى الدول العميلة، والزبائن، ولكن أيضا على سبيل المثال من حيث اعتبار الولايات المتحدة القوة الرئيسية في "النظام العالمي الجديد". انظر جون كارلايل، "العلاقات العامة: هيل آند نولتون، روبرت غراي، ووكالة المخابرات المركزية"، العمل السري، ربيع 1993، ص. 19-25.

[60] بالطبع، هناك أصوات ناقدة وسط وسائل الإعلام الرئيسية، مثل كولومبيا جورنالزم رفيو (استعراض صحافة كولومبيا)، في محاولة منها "لتقييم أداء الصحافة". لكن هذا النوع من العمل يقوم في أحسن الأحوال على أساس عمليات تفتيش آنية، وليس على أساس الرصد المنتظم. انظر أيضا إلى استعراض صحافة سانت لويس. السلسلة التي "طالها مقص الرقابة" [طبعة 1994 من قبل فور وولز، أيت ويندوز (أربعة جدران، ثمانية نوافذ)، نيويورك] هي الأخرى تسدي خدمة قيمة، ولكن كون أنه قد تمّ فرض الرقابة على القصة لا يشكّل ذلك في حد ذاته دليلا على أنها كانت صحيحة. وعادة ما تتناول السلسلة التي "طالها مقص الرقابة" القصص التي تمّ نشرها مرة واحدة ثم حذفت، وبالتأكيد، لا يعود ذلك لكونها غير مهمة.

وهكذا، فإن قائمة المقالات التي طالها مقص الرقابة عام 2004، تشمل ضمن الـ25 من القصص الإخبارية المتصدّرة لقائمة رقابة عامي 2002-2003" التالي:

1: خطة المحافظين الجدد للهيمنة العالمية

2: الأمن القومي يهدد الحرية المدنية

3: الولايات المتحدة تحذف بطرق غير مشروعة صفحات من تقرير الأمم المتحدة عن العراق

8: قوات الولايات المتحدة/البريطانية تواصل استخدام أسلحة اليورانيوم المنضب

12: إدارة بوش وراء الانقلاب الفاشل في فنزويلا

19: الدولار الأمريكي مقابل اليورو: سبب آخر لغزو العراق

20: البنتاغون يضاعف إبرام العقود العسكرية الخاصة

24: المعونة لإسرائيل تغذّي قمع الاحتلال في فلسطين

كل ذلك هو بمثابة صحافة استقصائية وعمل جد مهم وجدير بالثناء، لكنه لا يشكّل ضربا من ضروب إعلام السلام.

[61] انظر يوهان غالتونغ، "تحقيق في مفاهيم الموثوقية" و"ما هو مشترك بين مختلف الأطراف"

و "الثبات" أوراق في المنهجية، كوبنهاغن: أيلرز، 1979، ص. 65-81.

[62] كمثال على عملية رصد واحدة، أنظر العمل الذي أنجز في الأمم المتحدة لتحليل التغطية الصحفية لعمليات الأمم المتحدة في الصومال وكمبوديا، والذي استند إلى 14606 مقالة جُمعت خلال عام 1993، في راكيل كوهين أورانتس، "تحليل التغطية الإعلامية من قِبل إدارة شؤون الإعلام"، نشرات التقييم، ربيع 1993، ص.25، التي نُشرت على أساس نصف سنوي من قِبل وحدة التقييم المركزي، قسم شؤون الإدارة والتنظيم، الأمم المتحدة، نيويورك.

[63] لمزيد من الأبعاد على طول هذه الخطوط، أنظر الغلاسنوست العالمي: هل نحن متجهين نحو نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال؟ الفصول الأربعة الأخيرة ما قبل الخاتمة.

[64] للحصول على منظورين ممتازين يسلّطان الضوء على هذه المهمة، راجع ميرا بيهان: طبول الحرب: وسائل الإعلام والحرب والسياسة، وميونخ، دي تي في، 1996، وريتشارد روبنشتاين وآخرون. الأطر الكفيلة بتفسير النزاع: دليل للصحفيين، ايكار، 1994.

[65] Madison, James, 1953: *The Complete Madison: His Basic Writings*, ed. Saul Kussiel Padover, New York: Harper. p. 337.

[66] Mill, John Stuart, 1859/1995: *On Liberty*, Online edition www.bartleby.com

[67] Lee, S.T. and Maslog, C.C., 2005: "War or Peace Journalism in Asia", *Journal of Communication*, vol. 55, no. 2, pp 311-329

[68] Lee, S.T., Maslog, C.C. and Kim, H.S., 2006: "Asian Conflicts and the Iraq War – a comparative framing analysis", *International Communications Gazette*, vol. 68, no. 5-6, pp 499-518.

[69] Lynch, Jake, 2006: "What's so great about peace journalism?", *Global Media Journal*, Mediterranean Edition, vol. 1 no. 1.

[70] Hackett, Robert A., 2008: "Does anybody practise peace journalism?", *Journalism Studies* (in press).

[71] Newsweek, 2002: *Newsweek magazine*, international edition, dated September 30.

[72] Lynch, Jake, 2004a: "Reporting the World: an ethical challenge to international news" in *Media in Security and Governance* (ed M. Caparini), Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, pp 97-118.

[73] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. p. 16.

[74] Ibid.
[75] Friel, Howard and Falk, Richard, 2004: *The Record of the Paper*, New York: Verso. p. 2.
[76] Lynch, Jake, 2004b: *Gilligan: getting it right, getting it wrong*, TRANSCEND article, retrieved March 4, 2008 from http://www.transcend.org/t_database/articles.php?ida=153.
[77] Media Lens, 2006: *A Shame becoming Shameful – John Pilger and a leading epidemiologist challenge IBC*, retrieved March 4, 2008 from http://www.medialens.org/alerts/06/060410_iraq_body_count.php
[78] Wu, Denis H., 2004: "The world's windows to the world: an overview of 44 nations' international news coverage", in (Eds.) A. Sreberny and C. Paterson, International News in the 21st Century, Eastleigh: John Libbey Publishing, pp 95-110.
[79] Pew, 2002: Poll by the Pew Research Center for the People and the Press, September 12-16.
[80] Kay 2000.
[81] BBC, 2003a: Text of Donald Rumsfeld's remarks, retrieved March 4, 2008 from http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/americas/2842943.stm.
[82] Kampfner, John, 2004: *Blair's Wars*, London: Free Press. p. 263.
[83] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press.. p. 2.
[84] BBC, 2003b: *More viewers "rely" on TV news*, retrieved March 4, 2008 from http://news.bbc.co.uk/1/hi/entertainment/tv_and_radio/2841273.stm.
[85] Reporting the World, 2003.
[86] Lynch, Jake, 2004a: "Reporting the World: an ethical challenge to international news" in *Media in Security and Governance* (ed M. Caparini), Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, pp 109.
[87] Foltz, Richard C., 2000: *Environmental Initiatives in Contemporary Iran*, University of Florida Working Paper No. 13-1.
[88] Lynch, Jake, 2004c: "Reporting Iraq – what went right? What went wrong" *Mediactive* Issue 3, Mediawar (Barefoot Publications, London).
[89] Hackett, Robert A. and Carroll, William K., 2006: *Remaking Media – the struggle to democratise public communication*. Routledge: Abingdon. p. 201.
[90] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel, 2007: "Peace Journalism", in: C. Webel and J. Galtung (Eds.) *Handbook of Peace and Conflict Studies*,

Oxford: Routledge, p. 248.
[91] Boulding, Elise, 2000: "Building Utopias in History", in Approaches to Peace – a reader in Peace Studies (ed D. Barash), Oxford: Oxford University Press. p. 238.
[92] Lynch, Jake, 2002: Reporting the World – a practical checklist for the ethical reporting of conflicts in the 21st Century, Taplow: Conflict and Peace Forums.
[93] Barash, David, (ed) 2000: Approaches to Peace – a reader in Peace Studies, Oxford: Oxford University Press. p. 237.
[94] Lynch, Jake, 2003c: *Iraq, Broadening the Agenda*, retrieved March 4, 2008 from http://www.basicint.org/iraqconflict/Pubs/Discussion%20Papers/DS190203.htm
[95] Monbiot, George, 2002: "Why Blair is an appeaser", *Guardian*, December 10.
[96] Humphrys, John, 2002: "We're planning a war, but don't mention the oil", *Sunday Times*, December 8.
[97] Baker, James, 2001: *Strategic Energy Policy Challenges for the 21st Century*, Baker Institute for Public Policy, for Office of the Vice-President.
[98] Kaldor, Mary and Jabar, Faleh Abdel, 2003: "Regime change without war", Red Pepper, March edition.
[99] Hackett, Robert A. and Zhao, Yuezhi, 1998: *Sustaining democracy? The politics of objectivity*, Toronto: Garamond Press. pp 82-85.
[100] Bagdikian, Ben, 2000: *The Media Monopoly* (6th edition), Boston: Beacon Press.
[101] Curran, James, and Seaton, Jean, 1988: *Power without responsibility* (3rd edition), London: University Paperbacks/Routledge.
[102] Bagdikian, Ben, 2000: *The Media Monopoly* (6th edition), Boston: Beacon Press. p. 176.
[103] Ibid.
[104] Philo 2002.
[105] Lynch, Jake, 2002: Reporting the World – a practical checklist for the ethical reporting of conflicts in the 21st Century, Taplow: Conflict and Peace Forums. p. 7.
[106] Galtung, Johan, 1988: "The Cold War as Autism" in *Essays in Peace Research*, vol. 6, Copenhagen: Ejlers, pp 81-106.
[107] Freedland, Jonathan, 2002: "Breaking the silence", *Guardian*, February 9.

[108] Hackett, Robert A. and Zhao, Yuezhi, 1998: *Sustaining democracy? The politics of objectivity*, Toronto: Garamond Press. p. 85.
[109] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: Peace Journalism, Stroud: Hawthorn Press. p. 210.
[110] Lynch, Jake, 2004c: "Reporting Iraq – what went right? What went wrong" *Mediactive* Issue 3, Mediawar (Barefoot Publications, London). p. 118.
[111] Knightley, Phillip, 2003: *The First Casualty: the war correspondent as hero, propagandist and myth-maker* (3rd edition), London: Prion Books.
[112] Ottosen, Rune and Luostarinen, Heikki, 2000: "The media Gulf War and its aftermath", in *Journalism and the New World Order* (eds Stig A. Nohrstedt and Rune Ottosen), Gothenberg: Nordicom, p. 44.
[113] Campbell, Alastair, 1999: *Kosovo: Communication lessons for NATO, the military and the media*, speech, Royal United Services Institute, London, July 9.
[114] Kay 2000.
[115] Lynch, Jake, 2001b: *Iraq – journalists thinking for themselves*, Taplow: Conflict and Peace Forums. p. 8.
[116] BBC, 2000: "Moral Combat", *Panorama*, BBC2 TV, March.
[117] Wintour, Patrick, 2000: "War strategy ridiculed", *Guardian*, July 21.
[118] Greenslade, Roy, 2003a: "Their Master's Voice", *Media Guardian*, February 17.
[119] Wells, Matt, 2003: "Study deals a blow to claims of anti-war bias in BBC news", *Media Guardian*, July 4.
[120] Lynch, Jake, 2004c: "Reporting Iraq – what went right? What went wrong" *Mediactive* Issue 3, Mediawar (Barefoot Publications, London). p. 124.
[121] Schechter, Danny, 2003: Media Wars – News at a time of terror, Lanham: Rowman and Littlefield. p. xxvi.
[122] Lee, S.T. and Maslog, C.C., 2005: "War or Peace Journalism in Asia", *Journal of Communication*, vol. 55, no. 2, p. 313.
[123] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. p. 5.
[124] Botter, Arielle K., 2007: Peace Journalism – a discussion paper, *Peace and Conflict Review*, UN University of Peace, retrieved March 5, 2008 from http://www.review.upeace.org/article.cfm?issue=39
[125] Galtung, in Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: Peace

Journalism, Stroud: Hawthorn Press. p. 224.
[126] Hanitzsch, Thomas, 2007: "Situating Peace Journalism in Journalism Studies: a critical appraisal", Conflict and Communication Online, vol. 6 no. 2.
[127] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: Peace Journalism, Stroud: Hawthorn Press. p. 229.
[128] Phillips, Angela, 2006: Review of Peace Journalism, by Jake Lynch and Annabel McGoldrick, *Global Media and Communication*, vol. 2 no. 2.
[129] Tehranian, Majid, 2002: "Peace Journalism: Negotiating Global Media Ethics", *Harvard International Journal of Press/Politics* vol. 7, pp 58-83.
[130] Hackett, Robert A., 2007a: personal comments in research seminar, *New Directions in Peace Journalism*, Centre for Peace and Conflict Studies, University of Sydney, April 16.
[131] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel, 2007: "Peace Journalism", in: C. Webel and J. Galtung (Eds.) *Handbook of Peace and Conflict Studies*, Oxford: Routledge, p. 260.
[132] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005b: Peace journalism – a global dialog for democracy and democratic media. In: R.A. Hackett and Y. Zhao (Eds.) Democratizing Global Media – one world, many struggles. Lanham: Rowman and Littlefield, pp 286-287.
[133] Hanitzsch, Thomas, 2007: "Situating Peace Journalism in Journalism Studies: a critical appraisal", *Conflict and Communication Online*, vol. 6 no. 2, p. 7.
[134] Lewis, Jeff, 2002: *Cultural Studies*, London: Sage. p. 15.
[135] Pedelty, Mark, 1995: War Stories – the culture of foreign correspondents, New York: Routledge.
[136] Foucault, Michel, 1977: *Discipline and Punish*. London: Tavistock.
[137] Lewis, Jeff, 2005: *Language Wars – the role of media and culture in global terror and political violence*, London: Pluto Press. p. 11.
[138] Reporting the World, 2003.
[139] Hackett, Robert A., 2007b: "Is peace journalism possible? Three frameworks for assessing structure and agency in news media", in D. Shinar and W. Kempf (Eds.), *Peace Journalism – the State of the Art*, Berlin: Regener, p. 76.
[140] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: Peace Journalism, Stroud: Hawthorn Press, p. 216.
[141] Hackett, Robert A., 2007b: "Is peace journalism possible? Three frameworks for assessing structure and agency in news media", in D.

Shinar and W. Kempf (Eds.), *Peace Journalism – the State of the Art*, Berlin: Regener, p. 85.

[142] Bourdieu, Pierre, 1999, trans. Priscilla Parkhurst Ferguson: *On Television*, New York: New Press. p. 6.

[143] Kempf, Wilhelm, 2007: "Experimenting with de-escalation oriented coverage of post-war conflicts" in *Peace Journalism – the state of the art*, eds Dov Shinar and Wilhelm Kempf, Berlin: Regener.

[144] Peleg, Samuel and Alimi, Eitan, 2005: "Constructing political discourse in the Israeli print news media – an experimental design", *Conflict and Communication Online*, vol. 4, no. 2.

[145] McGoldrick, Annabel, 2008: "Psychological Effects of War Journalism and Peace Journalism", *Peace and Policy* (in press).

[146] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel, 2004a: *News from the holy land – a peace journalism video*, Stroud: Hawthorn Press and Princeton, NJ: Films for the Humanities and Sciences.

[147] Hall, Stuart, 1997: *Representation and the Media*, Media Education Foundation Transcript, retrieved 23 July 2007 from http://www.mediaed.org/handouts/pdfs/HALL-REPMEDIA.pdf. p. 8.

[148] Ibid. pp 16-17.

[149] Hall, Stuart, 1980: *Encoding/Decoding, in Culture, Media, Language*: working papers in cultural studies, 1972-79, ed S. Hall et al, London: Hutchinson, pp 128-138.

[150] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. p. 96.

[151] Ibid.

[152] Hall, Stuart, 1997: *Representation and the Media*, Media Education Foundation Transcript, retrieved 23 July 2007 from http://www.mediaed.org/handouts/pdfs/HALL-REPMEDIA.pdf. p. 21.

[153] Lynch, Jake, 2006: "What's so great about peace journalism?", *Global Media Journal*, Mediterranean Edition, vol. 1 no. 1.

[154] Lakoff, George, 2005: Simple Framing, Rockridge Institute, Berkeley, California, retrieved March 6, 2008 from: http://www.rockridgeinstitute.org/projects/strategic/simple_framing

[155] McCombs, M., 2004: *Setting the Agenda - the Mass Media and Public Opinion*, Cambridge: Polity Press.

[156] Entman, Robert, 1993: "Framing: Towards Clarification of a Fractured Paradigm", Journal of Communication, vol. 43, pp 51-2.

[157] Miller, M, 2002: "Commentary: Bush Administration's Marketing of

the Possible War Against Iraq", *NPR Morning Edition*, September 17, transcript retrieved on June 18, 2007 from http://www.npr.org/programs/morning/transcripts/2002/sep/020917.miller.html

[158] Zillman 2002.

[159] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel, 2007: "Peace Journalism", in: C. Webel and J. Galtung (Eds.) *Handbook of Peace and Conflict Studies*, Oxford: Routledge, p. 254.

[160] Tillyard, E.M.W., 1959: *The Elizabethan World Picture*, London: Vintage.

[161] McNair, Brian, 2006: *Cultural chaos – journalism, news and power in a globalised world*, Oxford: Routledge.

[162] Ibid. p. 41.

[163] Schudson, Michael, 1995: *The Power of News, Cambridge*, MC: Harvard University Press. p. 270.

[164] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: Peace Journalism, Stroud: Hawthorn Press.

[165] Phillips, Angela, 2006: Review of Peace Journalism, by Jake Lynch and Annabel McGoldrick, *Global Media and Communication*, vol. 2 no. 2.

[166] Lewis, Helene, 2001: "Racism as projection", *Rhodes Journalism Review*, August.

[167] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. p. 109.

[168] Van Klaveren, Adrian, 2003: *Iraq – broadening the agenda*, Reporting the World forum, London, transcript retrieved August 24, 2007 from www.reportingtheworld.org.uk

[169] Henderson, Hazel, 2002: *Quality of life – issues and questions* In: D. Lamberton (Ed.) Managing the Global – Globalization, employment and quality of life. London: IB Tauris and Toda Institute for Global Peace and Policy Research, pp 51-98.

[170] Habermas, Jürgen, 1984: *The Theory of Communicative Action, Volume 1, Reason and the Rationalization of Society*, trans Thomas McCarthy. Cambridge: Polity Press. p. 397.

[171] Ibid. p. xi.

[172] ibid. p. 101.

[173] Zweynert, A., 2006: *Blogs yet to come of age survey*, May 3, retrieved June 5, 2007 from http://blogs.reuters.com/2006/05/03/blogs-yet-to-come-of-age-survey/

[174] Loyn, David, 2007a: "Good journalism or peace journalism?" *Conflict and Communication Online*, vol. 6 no. 2.
[175] Hoijer, Brigitte, Nohrstedt, Stig A. and Ottosen, Rune, 2002: "The Kosovo war in the media – analysis of a global discursive order", *Conflict & Communication online*, vol. 1, no. 2. p. 4.
[176] Lewis, Justin, 2003: "Biased Broadcasting Corporation", *Guardian*, July 4.
[177] Lynch, Jake, 2003a: "BBC's best defence is diversity", *UK Press Gazette*, August 29.
[178] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. p. xxi.
[179] Philo, Greg and Berry, Mike, 2004: *Bad News from Israel*, London: Pluto Press.
[180] Lynch, Jake, 2007: "Peace Journalism and its discontents", *Conflict and Communication Online*, vol. 6 no. 2.
[181] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. p. xviii.
[182] Lynch, Jake, 2002: *Reporting the World – a practical checklist for the ethical reporting of conflicts in the 21st Century*, Taplow: Conflict and Peace Forums. p. 4.
[183] Maslow, Abraham, 1943: "A theory of human motivation", *Psychological Review*, vol. 50, pp 370-396, retrieved August 26, 2007, from http://psychclassics.yorku.ca/Maslow/motivation.htm
[184] Burton, John W., 1998: "Conflict Resolution: the human dimension", *International Journal of Peace Studies*, vol. 3 no. 1.
[185] Miall, Hugh 2004: "Conflict Transformation: A Multi-Dimensional Task", *Berghof Handbook for Conflict Transformation*, e-version retrieved August 28, 2007 from http://www.berghof-handbook.net/std_page.php?LANG=e&id=11. p. 4.
[186] Tillett 1999. p. 29.
[187] Schattschneider, E.E., 1960: *The Semi-sovereign People*, Illinois: Dryden Press. p. 2.
[188] Lynch, Jake, 2006: "What's so great about peace journalism?", *Global Media Journal*, Mediterranean Edition, vol. 1 no. 1.
[189] Takeyh, Ray, 2005: "Diplomacy will not end Iran's nuclear program", Financial Times, December 20.
[190] Maslow, Abraham, 1943: "A theory of human motivation",

Psychological Review, vol. 50, pp 370-396, retrieved August 26, 2007, from http://psychclassics.yorku.ca/Maslow/motivation.htm

[191] Ibid.

[192] Lynch, Jake, 2006: "What's so great about peace journalism?", *Global Media Journal*, Mediterranean Edition, vol. 1 no. 1.

[193] Galtung, Johan, 1969: "Violence, peace and peace research", Journal of Peace Research, vol. 6 no. 3, p. 171.

[194] Anderson, Mary B., 1999: *Do no harm – how aid can support peace or war*, Boulder: Lynne Rienner publishers. p. 9.

[195] Lynch, Jake, 2007: "Peace Journalism and its discontents", *Conflict and Communication Online*, vol. 6 no. 2. p. 11.

[196] Lynch, Jake, 2003b: "Making peace newsworthy", *Inside Indonesia magazine*, edition 74, April-June.

[197] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel, 2004b: "Peace Journalism in Indonesia", in T. Hanitzsch, M. Loffelholz and R. Mustamu (Eds.), *Agents of Peace: Public Communication and Conflict Resolution in an Asian Setting*, Jakarta: Friedrich Ebert Stiftung, p. 140.

[198] Barash, David P., 1991: *Introduction to Peace Studies*, Belmont, CA: Wadsworth, p. 26.

[199] Steyn, Mark, 2004: "Blame the UN cheerleaders", *The Australian*, July 26.

[200] Hobsbawm, Eric, 1990: Nations and Nationalism since 1780, Cambridge: Cambridge University Press. p. 47.

[201] Ibid. p. 81.

[202] Anderson, Benedict, 1991: *Imagined Communities* 2nd ed, New York: Verso. p. 134.

[203] Ibid. p. 133.

[204] Hobsbawm, Eric, 1990: Nations and Nationalism since 1780, Cambridge: Cambridge University Press. p. 89.

[205] Ibid. p. 83.

[206] Ibid. p. 89.

[207] Greenslade, Roy, 2003b: *Press Gang – how newspapers make profits from propaganda*, London: Pan Macmillan. p. 3.

[208] Ibid.

[209] Ibid. p. 5.

[210] Knightley, Phillip, 2000: *The First Casualty – the war correspondent as hero, propagandist and myth-maker* 2nd ed, London: Andre Deutsch.

[211] Ibid. p. xi.
[212] Ibid. p. 85.
[213] Zournazi, Mary, 2007: *Keywords to war*, Sydney: Scribe Books. p. 33.
[214] Chomsky, Noam and Herman, Edward S., 2002: *Manufacturing Consent – the political economy of the mass media*, New York: Pantheon.
[215] Jones, S., 2003: *Comment on coverage of Space Shuttle disaster*. The Old Joel on Software Forum blog, retrieved April 19, 2007 from http://discuss.fogcreek.com/joelonsoftware1/default.asp?cmd=show&ixPost=27495&ixReplies=26.
[216] Nossek, Hillel, 2004: "Our News and their News: The Role of National Identity in the Coverage of Foreign News", *Journalism*, vol. 5, p. 343.
[217] McNair, Brian, 2006: Cultural chaos – journalism, news and power in a globalised world, Oxford: Routledge. p. 8.
[218] Ibid. p. 9.
[219] Gowing, Nik, 1997: *Media coverage – help or hindrance in conflict prevention?* New York: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict. p. 14.
[220] Ibid. p. 21.
[221] Ibid. p. 20.
[222] Knightley, Phillip, 2000: *The First Casualty – the war correspondent as hero, propagandist and myth-maker* 2nd ed, London: Andre Deutsch. p. 504.
[223] McNair, Brian, 2006: Cultural chaos – journalism, news and power in a globalised world, Oxford: Routledge. p. 4.
[224] Lynch, Jake, 2002: *Reporting the World – a practical checklist for the ethical reporting of conflicts in the 21st Century*, Taplow: Conflict and Peace Forums. p. 18.
[225] Duffield, Mark, 2001: *Global governance and the new wars*. London: Zed Books.
[226] Brittain, Vera, 1957: *Testament of Experience: An Autobiographical Story of the Years 1925-1950*, London: Victor Gollancz. p. 33.
[227] Lewis, Jeff, 2005: *Language Wars – the role of media and culture in global terror and political violence*, London: Pluto Press. p. 11.
[228] Galtung, Johan, Jacobsen, Carl G. and Jacobsen, Kai F., 2002: *Searching for peace – the road to TRANSCEND*, London: Pluto Press. p. 70.
[229] Evans, Gareth, 1993: *Cooperating for Peace – the global agenda for the 1990s and beyond*, Sydney: Allen and Unwin. p. 3.

[230] Ibid. pp 6-7.
[231] ICISS, 2001: *The Responsibility to Protect* – report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, retrieved August 26, 2007 from http://www.iciss.ca/report2-en.asp
[232] Ibid.
[233] UN, 2000: *We the people – millennium report of the Secretary-General*, retrieved August 26, 2007 from www.un.org/millennium/sg/report/full.htm
[234] Gutman, Roy and Rieff, David, 2000: *Crimes of War, Geneva*: International Committee of the Red Cross.
[235] Lynch, Jake, 2001a: *Reporting the World (concept document)*, Taplow: Conflict and Peace Forums. p. 19.
[236] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. p. 201.
[237] USSC 2007.
[238] Liu, 2005: *Human Security Report*. Retrieved February 2, 2007 from http://www.humansecurityreport.info/figures/Figure1.3.pdf
[239] Jacques, Martin, 2006: "What the hell is the international community?", *Guardian*, London, August 24.
[240] Ottosen, Rune and Luostarinen, Heikki, 2000: "The media Gulf War and its aftermath", in *Journalism and the New World Order* (eds Stig A. Nohrstedt and Rune Ottosen), Gothenberg: Nordicom, pp 45-46.
[241] Chandler, David, 2002: *From Kosovo to Kabul – human rights and international intervention*, London: Pluto Press. p. 176.
[242] Tyler, Paul E., 1992: "U.S. Strategy Plan Calls for Insuring No Rivals Develop".
[243] Gowing, Nik, 1997: *Media coverage – help or hindrance in conflict prevention?* New York: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict.
[244] Hammond, Philip and Herman, Edward S., 2000: *Degraded capability – the media and the Kosovo crisis*, London: Pluto Press. p. 124.
[245] Loyn, David, 2007a: "Good journalism or peace journalism?" *Conflict and Communication Online*, vol. 6 no. 2. p. 7.
[246] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. pp. 98-106.
[247] Lynch, Jake, 2007: "Peace Journalism and its discontents", *Conflict and Communication Online*, vol. 6 no. 2. pp. 5-10.

[248] Ibid. p. 7.
[249] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. p. 101.
[250] Ibid. p. 216.
[251] Ibid. p. 218.
[252] Galtung, Johan, 1992: *Peace by Peaceful Means*, London: Pluto Press.
[253] CNN, 2003: *Ex-CIA director: U.S. faces World War IV*. April 3. Retrieved August 28, 2007 from http://www.cnn.com/2003/US/04/03/sprj.irq.woolsey.world.war/
[254] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. p. 16.
[255] Ibid. p. xvi.
[256] Price, Lance, 2006: "Rupert Murdoch is effectively a member of Blair's cabinet", *Guardian*, July 1.
[257] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. p. 114.
[258] Dunn, E.W., Moore, M. and Nosek, B. (2005) "The War of the Words: How Linguistic Differences in Reporting Shape Perceptions of Terrorism", *Analyses of Social Issues and Public Policy*, vol. 5, no. 1, pp. 67-86.
[259] Molotch, H. and Lester, M., 1997: "News as purposive behaviour: on the strategic use of routine events, accidents and scandals", in (Ed.) D. Berkowitz, *Social meanings of news – a text-reader*, Sage, London.
[260] Frey, Bruno S. and Rohner, Dominik, 2006: *Blood and ink! The common-interest game between terrorists and the media*, Institute for Empirical Research in Economics, University of Zurich, Working Paper 285, April. p. 4.
[261] Bin Laden, Osama, 2001: Text of bin Laden statement retrieved August 27, 2007 from http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/south_asia/1585636.stm
[262] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel, 2007: "Peace Journalism", in: C. Webel and J. Galtung (Eds.) *Handbook of Peace and Conflict Studies*, Oxford: Routledge, p. 257.
[263] Ibid. p. 258.
[264] Galtung, J. and Ruge, Mari H., 1965: "The Structure of Foreign News", *Journal of Peace Research*, vol. 1, no. 1, pp 64-91.
[265] White, David Manning, 1950: "The Gatekeeper: A Case Study In the Selection of News", *Journalism Quarterly*, vol. 27, pp 383-90.

[266] Loyn, David, 2007a: "Good journalism or peace journalism?" *Conflict and Communication Online*, vol. 6 no. 2. p. 4.
[267] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. p. 196.
[268] Stephens, Mitchell, 2005: "We're all post-modern now", Columbia *Journalism Review*, July/August.
[269] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. p. xiii.
[270] Ibid. p. 217.
[271] Stephens, Mitchell, 2005: "We're all post-modern now", Columbia *Journalism Review*, July/August. p. 7.
[272] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: *Peace Journalism*, Stroud: Hawthorn Press. pp. 195-226.
[273] Galtung, Johan, 1998: "High road, low road – charting the course for peace journalism", Track Two, vol. 7, no. 4, Centre for Conflict Resolution, South Africa. E-version retrieved August 26, 2007 from http://ccrweb.ccr.uct.ac.za/archive/two/7_4/p07_highroad_lowroad.ht ml
[274] Wu, Denis H., 2004: "The world's windows to the world: an overview of 44 nations' international news coverage", in (Eds.) A. Sreberny and C. Paterson, International News in the 21st Century, Eastleigh: John Libbey Publishing, p. 107.
[275] Hackett, Robert A. and Zhao, Yuezhi, 1998: *Sustaining democracy? The politics of objectivity*, Toronto: Garamond Press. p. 78.
[276] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel, 2004a: *News from the holy land – a peace journalism video*, Stroud: Hawthorn Press and Princeton, NJ: Films for the Humanities and Sciences.
[277] Kampfner, John, 2003: "Risk averse and running scared", *Guardian*, September 26.
[278] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: Peace Journalism, Stroud: Hawthorn Press. p. 220.
[279] Rogers, Paul, 2008: "The Iraq Project", *OpenDemocracy*, January 31.
[280] Lynch, Jake and McGoldrick, Annabel 2005a: Peace Journalism, Stroud: Hawthorn Press.
[281] Lynch, Jake, 2008a: "Active and Passive Peace Journalism in Reporting the War on Terrorism in The Philippines", *Peace and Policy*, in press.
[282] Lynch, Jake, 2008b: "The 'Islam problem' as represented by news journalism in two participant countries in the "Global War on Terrorism"

– Australia and the Philippines", presented to international conference, "Between Islam and the United States: Europe and Asia since September 11", December, 2007, at La Trobe University, Melbourne.

[283] Barthes, Roland, 1975: *The Pleasure of the Text*, trans Richard Miller, New York: Hill and Wang.

[284] Boulding, Elise, 2000: "Building Utopias in History", in Approaches to Peace – a reader in Peace Studies (ed D. Barash), Oxford: Oxford University Press. p. 243.

[285] *Essays in Peace Research*, Ejlers: Copenhagen, 1980; Vol. IV, pp. 118-51.

[286] *Journalism Studies*, Vol. 2, No. 1, May 2001.

يتحكّم الصحفيون في وصول الأخبار إلى الرأي العام، وتقوم وسائل الإعلام بعرض القصص من زوايا خاصة، وهي بذلك تقرّر القضايا المطروحة للنقاش العام. وبناء عليه يتحدّى يوهان غالتونغ وجاك لينش في "التغطية الإعلامية للنزاعات" الصحفيين أن يقوموا برواية القصة الحقيقية للنزاعات في جميع أنحاء العالم.

إنّ النوع السائد من التقارير عن الصراعات هو ما يسمّيه لينش وغالتونغ "إعلام الحرب" حيث يُنظر إلى النزاع كونه صراعا بين الخير والشرّ، تُقدّر نتيجته بتعداد الضحايا. وإنّ تعامل الإعلام مع أحداث 11 سبتمبر والحربين في أفغانستان والعراق تسلّط الضوء على التقارير المنحازة التي تنجم عن إعلام الحرب.

في المقابل يستعمل إعلام السلام عدسة أوسع. لماذا لا تشمل التقارير مسببات النزاع وكيفية تحويله؟ لينش وغالتونغ يُوضّحان كيف كان بالإمكان تغطية الحرب الكورية وقصف الناتو لكوسوفو وحرب الخليج الأولى، مثيرَين نقاشا هامّا عن هذه القضايا.

إنّ هذا الكتاب المستفزّ ضروري لكل من يريد من وسائل الإعلام أن تقول الحقيقة الكاملة حول النزاعات.



يوهان غالتونغ: يُعتبر مؤسس دراسات السلم. حائز على دكتوراه في الرياضيات وأخرى في علم الاجتماع ودكتوراه فخرية من العديد من جامعات العالم، وكذا على عدّة جوائز مرموقة لمساهماته القيّمة في مجال السلم وتحويل النزاع. ألّف يوهان غالتونغ 250 كتابا ونشر أكثر من ألف مقالة علمية، كما أسّس معهد الأبحاث في مجال السلم بمدينة أوسلو وشبكة ترانسند العالمية للسلم والتنمية.



جاك لينش: حائز على دكتوراه من جامعة لندن. مدير مركز دراسات النزاع والسلم بجامعة سدني بأستراليا والأمين العام للرابطة الدولية للأبحاث في مجال السلم. اشتغل في السابق كصحفي لدى العديد من وسائل الإعلام منها قناة الـ"بي بي سي العالمية" وقناة "سكاي نيوز" وجريدة "ذي إند بندنت" البريطانية. يركّز اهتمامه منذ أكثر من عقد على البحث والتدريب في مجال إعلام السلام.


ISBN 2-940130-23-X
9 782940 130238 >

تصميم الغلاف
عبد اللطيف بن خلفة